

تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشيمسية

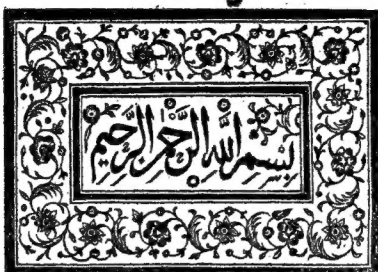
قد اعتنى بطبعه الثاني مع زيادة قليلة من هوامش لطيفة وحواش شريفة

خادم طلبة العلوم

محمد ابراهيم عفي عنه ربه القيوم

سنة ١٢٥٨ هجري

23
25
27
29
31
33
35
37
39
41
43
45
47
49
51
53
55
57
59
61
63
65
67
69
71
73
75
77
79
81
83
85
87
89
91
93
95
97
99
101
103
105
107
109
111
113
115
117
119
121
123
125
127
129
131
133
135
137
139
141
143
145
147
149
151
153
155
157
159
161
163
165
167
169
171
173
175
177
179
181
183
185
187
189
191
193
195
197
199
201
203
205
207
209
211
213
215
217
219
221
223
225
227
229
231
233
235
237
239
241
243
245
247
249
251
253
255
257
259
261
263
265
267
269
271
273
275
277
279
281
283
285
287
289
291
293
295
297
299
301
303
305
307
309
311
313
315
317
319
321
323
325
327
329
331
333
335
337
339
341
343
345
347
349
351
353
355
357
359
361
363
365
367
369
371
373
375
377
379
381
383
385
387
389
391
393
395
397
399
401
403
405
407
409
411
413
415
417
419
421
423
425
427
429
431
433
435
437
439
441
443
445
447
449
451
453
455
457
459
461
463
465
467
469
471
473
475
477
479
481
483
485
487
489
491
493
495
497
499
501
503
505
507
509
511
513
515
517
519
521
523
525
527
529
531
533
535
537
539
541
543
545
547
549
551
553
555
557
559
561
563
565
567
569
571
573
575
577
579
581
583
585
587
589
591
593
595
597
599
601
603
605
607
609
611
613
615
617
619
621
623
625
627
629
631
633
635
637
639
641
643
645
647
649
651
653
655
657
659
661
663
665
667
669
671
673
675
677
679
681
683
685
687
689
691
693
695
697
699
701
703
705
707
709
711
713
715
717
719
721
723
725
727
729
731
733
735
737
739
741
743
745
747
749
751
753
755
757
759
761
763
765
767
769
771
773
775
777
779
781
783
785
787
789
791
793
795
797
799
801
803
805
807
809
811
813
815
817
819
821
823
825
827
829
831
833
835
837
839
841
843
845
847
849
851
853
855
857
859
861
863
865
867
869
871
873
875
877
879
881
883
885
887
889
891
893
895
897
899
901
903
905
907
909
911
913
915
917
919
921
923
925
927
929
931
933
935
937
939
941
943
945
947
949
951
953
955
957
959
961
963
965
967
969
971
973
975
977
979
981
983
985
987
989
991
993
995
997
999



نظمي محشی

اِنَّ ابهى دُرِّ رَنْظَمِ بِنانِ البیان * وازهر زهر تَنْشُرِ في اردانِ الاذهان * حمد مبدع
أنطق الموجودات بآيات وجوب وجوده * وشكر منعم اغرق المخلوقات في بحار افضاله
وجوده * وتلا لآفي ظلم الليالي انوار حكمته الباهرة * واستنار على صفحات
الايام آثار سلطنته القاهرة * نحمده على ما اولانا

ابهى خوب وزيبا تر در جمع دره مر واريك بزرگ تنظم از نظم دركشيدن جواهر در رشة
وهو صفة الدر لان اسم التفضيل اذا كان بعض المضاف اليه واضيف الى النكرة ينبغي
ان يكون جزءا من جملة معينة مجتمعة منه ومن امثاله بنان جمع بنانة بالفتح
سرا نكشت بيان فصاحت ازهر نازك وخوب تر زهر جمع زهره بالضم شگوه كذا في
القاموس تنشر از نشر برا كنه شدن برك اردان جمع ردين بالضم بن استيس ان هان
جمع نهن وهو قوة معدة لاكتساب الحدود والدلائل الابداع في اللغة عدم النظير وفي
الاصطلاح اخراج الشيء من العدم الى الوجود بغير مادة قوة افضال نكوئي كردن وجود
بخشش تلا لا برقع ولع ظم جمع ظلمة الحكمة اتقان الغفل والقول واحكامهما باهرة
غالبه استنارة روشن شدن آثار جمع اثر بالكسر وهو العلامة تاهرة غالبه اولانا اطافنا

من آلاء اظهرت رياضها * ونشكره على ما اعطانا من نعماء اترعت عطائها * واصلها
ان يفرض علينا من زلال هدايته * ويوفقنا العروج الى معارج صنيته * وان يخص
رسوله محمد اشرف البريات * بافضل الصلوات وآله المنتخبين واصحابه المنتخبين
باكمل التحيات * وبعد فقد طال الحاح المشتغلين على * والمتروكين الى * ان اشرح
الرسالة الشمسية وابين القواعد المنطقية * علما منهم بانهم سالوا عن يفاهرا * واشتمطروا
سحابا هاما * ولم ازل ادفع قوما منهم بعد قوم * واسوف الامر من يوم الى يوم * لا اشتغال
بال قد استولى على سلطنة * واختلال حال قد تبين لدى برهانه * ولعامي بان العام
في هذا العصر قد خبت ناره * وولت الادبار انصاره * الا انهم كلما ازدت مطالوتسويقا *
ازدادوا حثا وتشويقا * فلم اجد بدا من اسعافهم بما اقترحوا * وايصالهم الى غاية ما التمسوا *
فوجهت ركاب النظر الى مقاصد مسائلها * وسحبت مطارف البيان في مسائل ثلاثها *

آلاء جمع الى بالكسر ويفتح نعمت ازهار شكوفه بيرون آوردن رياض جمع روضه و رختار
نعماء جمع نعمة اترع پر كردن افاضة ريختن زلال آب خوش معارج جمع معراج
نزد بان بر آيا جمع برة بمعنى المخلوق منتخبين منتخبين برگزیده كان الفاء اما
على توهم اما او على تقديره الحاح مبالغة كردن در طلب كاري ولما كان الطول من
امراض الكميات فلا بد اما من حذف المضاف اي طال زمان الاحاح او المراد من طال
كثير مجازا تردد امد وشد كردن رسالة في الاصل الكلام الذي ارسل الى الغير وخصت
اصطلاحا بالكلام المشتمل على فوائد علمية شمسية منسوب الى لقب من صنعت له وهو
شمس الدين صاحب الديوان صريف بالكسر مبالغة عارف ماهر احاذقا استمطار طلب
باران كردن هامر ريزنده ادفع ايراد صيغة المقابلة للمبالغة اوليدل على كثرة الدفع
والاحاح فانه دفعهم بالمنع وعدم القبول ودفعوه بالاحاح بال دل استيلاء تمام دست
يافتن سلطنة غلبتة اختلال احاجتمند شدن خوب بزمتمين وشد الواو فرو مردن آتش
توليه روگردانيدن ادبار جمع دبر بالضم پشت مطالوت اخير انصب على التميز تشويق
در تاخير افكندن حثا رغبتا بدا اي حيلة اسعاف روا كردن حاجت اقراح خواستن
چيزي بلاتامل ركاب شتران كه بدان سفر كرده شود جمع لا واحد لها سحبت بالفتح
كشيدن مطارف جمع مطرف بالضم وفتح الراء چادر خز منقش

وشرحها مشرعا كشف الاصناف من وجوه فرائد فوائدها * وناط اللآلئ علي معاهد
قواعدها * وضممت اليها من الانحاء الشريفة * والنكت اللطيفة ما خلت منه *
ولابد منه * بعبارات رائقة تسابق معانيها الازدهان * وتقريبات شائقة تعجب استماعها
الاذان * وسمة تبحر القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية * وخدمت به عالي
حضره من خدمة الله تعالى بالنفس القدسية والرياسة الانسية * وجعله بحيث يتصاعد
بتصاعده رتبته مراتب الدنيا والدين * ويتطأ دون سرادات دولته رقاب الملوك
والسلطين * وهو المخدم الاعظم * دستور اعظم الوزراء في العالم * صاحب السيف والقلم *
منباقي الغايات في نصب رايات السعادات * البالغ في اشاعة العدل بانصي النهايات *
ناظورة ديوان الوزارة * عين اعيان الامارة * اللائح من غرة الغراء لوائح السعادة الابدية *
الفائض من همته العليار واثم العناية السرمدي * ممهد قواعد الملّة الربانية * مؤسس مباني

اصناف جمع صدف بالتحرريك غلاف مرواريد فرائد جمع فريده مرواريد بزرگ نا طعده
معاهد جمع معقد وهو العنق لانها معقد القلائد اليها اي الى الرسالة وتوابعها نكت جمع
نكة بالضم جيز نادر رائقة خوش آيند وصاف معانيها فاعل تسابق ومفعوله محذوف اي
تسابق معان العبارات العبارات في الوصول الى الازدهان ويجوز ان يكون الازدهان مفعولا
اي يصل معانيها الى الازدهان قبل توجه الازدهان ويجوز ان يكون الازدهان فاعلا ومعانيها
مفعولا اي يصل الازدهان الى ما قصد من العبارات قبل الفراغ من اللفظ شائقة حسنة
معجبة بشكفت آورنده عالي حضره اي حضره عالية انسية منسوب الى الانس بالكسر
مردم تطاؤون مستكر دن دن نرديك سراق معرب سر ابر در رقاب جمع رقة كرون
دستور نضم الدال معرب وهو الوزير الكبير وفي الاصل الد فتر المجتمع فيه قوانين الملك سابق
مبالغة من سبق الغايات النهايات رايات جمع راية علم ناظورة مبالغة في المنظور اي
الرئيس او بمعنى الناظر الديوان في الاصل الد فتر والمراد صاحب الد فتر وان كل الناظورة
بمعني الناظر فيكون مستعملا بمعنا عين كريد وهر جيز اعيان القوم اشرافهم لائح لامع فرة
دراصل سفیدی پيشاني اسپ مستعمل شد در هر چیز واضح غراء بسيار روشن لوائح
جمع لائحة درخشان قوچ بالفتح دميدن بوي خوش رواثم جمع رائحة بوسر مد هميشه
تمهيد ساختن جاي ربانية منسوب الى الرب مؤسس بنيان نهند مباني جمع مبني

الدَّوْلَةُ السُّلْطَانِيَّةُ * الْعَالِي صَانُ الْجَلَالِ رَايَاتُ أَقْبَانِهِ * التَّالِي لِسَانِ الْأَقْيَالِ آيَاتُ جَلَالِهِ *
 ظَلَّ اللَّهُ عَلَى الْعَالَمِينَ * مُلْجَأُ الْأَفْضَالِ وَالْعَالَمِينَ * شَرَفَ الْحَقِّ وَالِدَوْلَةَ وَالِدِينَ * رَشِيدَ
 الْإِسْلَامِ مَرشِدَ الْمُسْلِمِينَ * أَمِيرَ أَحْمَدَ (نَظْم) اللَّهُ لِقَبِّهِ مِنْ عِنْدِهِ شَرَفًا * لِأَنَّهُ شَرَفَتْ دِينَهُ
 الْهَدْيَ شَيْمَةً * أَنْ الْأَمَارَةَ بَاهَتْ أَذْبَهُ نَسَبَتْ وَالْحَمْدُ حُمدٌ لِمَا اسْتَقْبَلَ مِنْهُ سَمَةٌ * لِأَنَّهُ لَزَالَ أَصْلَامُ
 الْعَدْلِ فِي أَيَّامِ دَوْلَتِهِ عَالِيَةً * وَقِيَمَةُ الْعِلْمِ مِنْ آثَارِ تَرْبِيَّتِهِ غَالِيَةً * وَأَيَادِيهِ عَلَى أَهْلِ الْحَقِّ فَائِضَةٌ
 وَأَعَادِيهِ مِنْ بَيْنِ الْخَلْقِ غَائِضَةٌ * وَهُوَ الَّذِي عَمَّ أَهْلَ الزَّمَانِ * بِإِغَاظَةِ الْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ *
 وَخَصَّ الْعُلَمَاءَ مِنْ بَيْنِهِمْ بِغَوَاضِلِ مَتَوَالِيهِ * وَفَضَائِلِ غَيْرِ مَتْنَاهِيهِ * وَرَفَعَ لِأَهْلِ الْعِلْمِ
 مَرَاتِبَ الْكَمَالِ * وَنَصَبَ لِأَرْبَابِ الدِّينِ مَنَاصِبَ الْأَجْلَالِ * وَخَفَضَ لِأَصْحَابِ الْفَضْلِ
 جَنَاحَ الْأَفْضَالِ * حَتَّى جُلِبَ إِلَى جَنَابِ رَفْعَتِهِ بِضَائِعِ الْعُلُومِ مِنْ كُلِّ مَرْمَى مُحِيقٍ *
 وَوَجَّهَ تَلْقَاءَ مَدِينِ دَوْلَتِهِ مَطَايَا الْأَمَالِ مِنْ كُلِّ فَمٍّ حَمِيقٍ * اللَّهُمَّ كَمَا أَيْدِيَهُ لَعَلَّامٌ كَمَا تَكُنْ
 وَتَرَوِيحٌ مُزَكَّاةٌ * وَكَمَا نَوَّرَتْ خُدَّاهُ لِنَظْمِ مَصَالِحِ خَلْقِكَ فَخُدَّاهُ (نَظْم) مِنْ قَالِ
 آمِينَ أَبْقَى اللَّهُ مَهْجَتَهُ * فَانْ هَذَا دَاعِي شَمْلَ الْبَشَرِ * فَانْ وَقَعَ فِي حَيْزِ الْقَبُولِ * فَهُوَ غَايَةُ
 الْمَقْصُودِ وَنَهَايَةُ الْمَأْمُولِ * وَاللَّهُ سَالٍ أَنْ يُوفِقَنِي لِلْعَدَقِ وَالصَّوَابِ *

جَآيَ بِنَا الدَّوْلَةَ بِفَتْحِ الْإِدَالِ أَنْ يَغْلِبَ أَحَدُ الْفَتَتَيْنِ عَلَى الْآخَرِ فِي الْحَرْبِ وَبِالضَّمِّ فِي الْإِثَالِ
 عَنَّانَ بِالْفَتْحِ أَبْرَاقِيَالِ جَمْعُ قِيلٍ بِالْفَتْحِ هُوَ الْمَلِكُ شَرَفَ الْحَقِّ إِشَارَةً إِلَى لِقَبِّهِ رَشِيدَ الْإِسْلَامِ
 إِشَارَةً إِلَى لِقَبِّ أَبِيهِ أَحْمَدَ عَطْفَ بَيَانِ شَيْمٍ بِالْكَسْرِ وَتَحْرِيكِ الْيَاءِ جَمْعُ شَيْمَةٍ بِالْكَسْرِ
 خَيْرُ أَمَارَةٍ بِالْكَسْرِ فَرْمَانٍ فَرْمَائِي مَبَاهَاتُ افْتِخَارٍ وَالْحَمْدُ حُمدٌ أَيْ حُمدُ الْحَمْدِ لِأَنَّ اسْمَهُ وَهُوَ
 أَحْمَدُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْحَمْدِ أَيَّادِي جَمْعُ أَيْدِيٍّ مِنَ الْيَدِ بِمَعْنَى النِّعْمَةِ فَائِضَةٌ سَائِلَةٌ غَائِضَةٌ
 نَافِضَةٌ الْغَوَاضِلُ الْمَرَايَا الْمُتَعَدِّيَّةُ مِنَ الْمَوَاهِبِ وَالْعَطَايَا وَالْفَضَائِلِ الَّتِي لَا يُتَعَدَّى بِغَيْرِهَا
 كَالْعِلْمِ وَالنَّكَاحِ جَنَاحَ بَارُزِي حَتَّى جُلِبَ بِأَنَّهُ كَشِيدٌ شَدَّ لَيْسَ مَا بَعْدَ حَتَّى نَهَايَةُ الْخَفَضِ
 بِلِ سَبَابِلُهُ جَنَابَ دَرْكَاهُ بِضَائِعِ جَمْعُ بَضَاعَةٍ بِالْكَسْرِ بَارُءُهُ أَلْ وَسَرْمَايُهُ مَرْمَى مَقْصِدُ
 مُحِيقٌ بِعِيدِ تَلْقَاءَ جِهَتِ مَدِينِ قَرْيَةِ شُعَيْبِ النَّبِيِّ عَمَّ مِنْ مَدِينِ الْمَكَانِ إِذَا قَامَ وَ
 الْمُرْدَهُنَا الْجَمْعُ مَطَايَا جَمْعُ مَطِيَّةٍ وَهِيَ الْأَبْلُ الْمُرْكُوبَةُ فِيهِ طَرِيقٌ وَاسِعٌ عَمِيقٌ كَثْرَتُهُ فِيهِ الْمُرُورُ
 أَيْدِيَهُ قُوَّتُهُ أَبَدٌ مِنَ الْأَبَدِ الْخَادُ الْقَلْبُ خُلْدُهُ أَرْخُلُودٌ بِمَعْنَى جَائِدٌ أَيْ دَائِمٌ يُؤْنَسُ
 الرُّوحُ الَّذِي يَقُومُ بِهِ حَيَاةُ الْبَشَرِ

وَيَجِبُنِي مِنَ الْخَطْلِ وَالاضْطِرَابِ * انه ولي التوفيق ويسد ازمة التحقيق
 قال ورتبة علي مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة معصما بحبل التوفيق من واهب
 العقل * ومتوكلا علي جودة الفيض للخير والعدل * انه خير موفق ومعين * اما المقدمة
 ففيها بحثان * الاول في ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه * والعلم اما تصور فقط وهو حصول
 صورة الشيء في العقل او تصور معه حكم وهو اسناد امر الى آخر ايجابا او سلبا وبقا
 تصديق **اقول** الرسالة المرتبة علي مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة * اما المقدمة ففيها ماهية
 المنطق وبيان الحاجة اليه وموضوعه * واما المقالات فتثلاث فاولها في المفردات والثانية في
 القضايا واحكامها والثالثة في القياس * واما الخاتمة ففي مواد الاقيسة واجزاء العلوم *
 وانما رتبها عليها لان ما يجب ان يعلم في المنطق اما ان يتوقف الشروع فيه عليه ولا فان كان
 الاول فهو المقدمة وان كان الثاني فاما ان يكون البحث فيه من المفردات وهو المقالة الاولى
 او من المركبات فلا تخلو اما ان يكون البحث فيها من المركبات الغير المقصودة بالذات وهو
 المقالة الثانية او من المركبات التي هي مقاصد بالذات فلا تخلو اما ان يكون النظر فيها
 من حيث الصورة وهو المقالة الثالثة او من حيث المادة وهو الخاتمة * والراد بالمقدمة
 ههنا ما يتوقف عليه الشروع في العلم *

الخط الخطا **قول** ورتبة عطف علي قوله سميت الذي ذكره المان **قول** في المفردات
 وهو الكليات الخمس **قول** واحكامها وهي المعاني الماخوذة من لواحق القضايا اي
 التناقض والعكس وتلازم الشرطيات **قول** مواد الاقيسة وهي اليقينيات والظنيات اعلم ان
 مجموع ابواب هذا الفن تسعة عند المتقدمين باب الكليات الخمس وباب المعرفة
 وباب القضايا وباب الحجج و ابواب الصلوات الخمس من البرهان والجدل
 والخطابة والشعر والمغالطة ولما كان مباحث الالفاظ طريق افادة الفن واشتغاد فته جعله
 المتأخرون بابا اخر وقالوا ابواب المنطق عشرة **قول** اجزاء المعلوم هي الموضوعات والمسائل
 والبياني وهي التي تتوقف عليها مسائل العلم كحد والموضوعات والعلوم المتعارفة
 والاصول الموضوعية والمصادر **قول** غير المقصودة بالذات وهي القضايا فان المقصود
 بالذات في المنطق البحث من احوال الموصل وهو الحجج والبحث عنها لتوقفها عليها
قول من حيث الصورة كايجاب الصغرى وكلية الكبرى مثلا وهما من احوال الصورة

ووجه توقف الشروع اما على تصور العلم فلان الشارع في علم اولم يتصور اولاذلك العام
 كان طالبا للجهول المطلق وهو محال لامتناع توجه النفس نحو الجهول المطابق * وفيه نظر
 لان قوله الشروع في العلم يتوقف على تصور ان ارادة التصور بوجه ما فسلم لكن لا يلزم
 منه انه لابد من تصوره برسمه فلا يتم التقريب اذا المقصود بيان سبب ايراد رسم العلم في
 مفتتح الكلام وان ارادة التصور برسمه فلا نسلم انه لو لم يكن العلم متصورا برسمه يارم منه
 طلب الجهول المطلق انما يارم ذلك لو لم يكن العلم متصورا بوجه من الوجود وهو ممنوع
 فالاولى ان يقال لابد من تصور العلم برسمه ليكون الشارع فيه على بصيرة في طلبه فانه اذا
 تصور العلم برسمه وقف على جميع مسائله اجمالا حتى ان كل مسألة منه تر عليه علم
 انها من ذلك العلم كما ان من اراد سلوك طريق لم يشاهد لكن عرف اماراته فهو على
 بصيرة في سلوكه * واما على بيان الحاجة اليه فلانه لو لم يعلم غاية العلم والغرض منه كان
 طلبه عبثا * واما على موضوعه فلان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات فان علم
 الفقه مثلا انما يمتاز عن علم اصول الفقه بموضوعه لان علم الفقه ما يبحث فيه عن افعال
 المكلفين من حيث انها تحل وتحرم وتضم وتفسد وعلم اصول الفقه ما يبحث فيه عن
 الادلة السمعية من حيث انها تستنبط منها الاحكام الشرعية فلما كان لهذا موضوع وان ذلك
 موضوع آخر صار العلمين متمايزين منفرد كل منهما من الآخر فلم يعرف الشارع
 في العلم ان موضوعه اي شيء هو لم يتميز العام المطلوب عند من الآخر ولم يكن له في
 طلبه بصيرة * ولا كان بيان الحاجة الى المنطق ينساق الى معرفته برسمه او ردهما في بحث

قوله وجه على صيغة الماضي الجهول من التوجيه في تاج البيهقي جيزي رانيك نسق
 كرين واصل الكلام ووجه توقف الشروع على تصور العلم لان الفخ فريده اما والفاء لتفصيل
 التوقف والتاكيد **قوله** التقريب وهو سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب وبعبارة
 اخرى تطبيق الدليل على الدعوى **قوله** ممنوع لانه يحتمل ان يعلمه بوجه من الوجود
 مثلا يعلم بانه علم **قوله** من حيث اشارة الى ان ليس موضوعه فعل المكلف مطلقا والا اجاز
 البحث من افعال المخصوصة فيه **قوله** الادلة الشرعية وهي الكتاب والسنة والاجماع
 والقياس **قوله** الاحكام الشرعية وهو الوجوب والندب والاباحة والكراهة والتحريم **قوله**
 ينساق رواه ميسود **قوله** ترسم اي تنطبع وتنقش وهذا المعنى لم يجز الارتمام في اللغة

واحد وصدر البحث بتفسيه العلم الى التصور والتصديق اتوفى بيان الحاجة اليه عاينه
فقال العلم اما تصور فقط اى تصور لاحكم معه ويقال لهذا التصور السانج كتصورنا الانسان
من غير حكم عليه بنفي واثبت وامات تصور معه حكم ويقال للمجموع تصديق كما اذا تصورنا
الانسان وحكمنا عليه بانه كاتب او ليس بكاتب * اما التصور فهو حصول صورة الشيء في
العقل فليس معنى تصورنا الانسان الا ان يرسم صورة منه في العقل بها يمتاز الانسان عن
غيره عند العقل كما ثبتت صورة الشيء في المرآة الا ان المرآة لا تثبت فيها الامثال المحسوسات
والنفس مرآة تنطبع فيها امثال المعقولات والمحسوسات بقولته وهو حصول صورة الشيء
في العقل اشارة الى تعريف مطلق التصور لانه لما ذكر التصور فقط فقد ذكر امرين احدهما
التصور المطلق لان المقيّد اذا كان مذكورا كان المطابق مذكورا بالضرورة وثانيهما التصور
فقط اى الذي هو التصور السانج فذلك الضمير اما ان يعود الى مطلق التصور او الى
التصور فقط ولا جائز ان يعود الى التصور فقط لصدق حصول صورة الشيء في العقل على
التصور الذي معه حكم فلو كان تعريفا للتصور فقط لم يكن مآذاه الدخول فيه فتعين
ان يعود الضمير الى مطلق التصور دون التصور فقط فيكون حصول صورة الشيء في العقل
تعريفا له * وانما صرف مطلق التصور دون التصور فقط مع ان المقام يقتضى تعريفة
تنبيهنا على ان التصور كما يطلق فيما هو المشهور على ما يقابل التصديق اعني التصور
السانج كذلك يطلق على ما يبراف العلم ويعم التصديق وهو مطابق التصور واما الحكم
فهو اسناد امر الى آخر ايجابا وسلبا والايجاب هو ايقاع النسبة والسلب انزاعها فاذا قلنا
الانسان كاتب او ليس بكاتب فقد اسندنا الكاتب الى الانسان واوقعنا نسبة ثبوت الكتابة
اليه وهو الايجاب اورفعنا نسبة ثبوت الكتابة عنه وهو السلب فلا بد ههنا ان نذكر اولاً الانسان
ثم مفهوم الكاتب ثم نسبة ثبوت الكتابة الى الانسان ثم وقوع تلك النسبة واولا وقعها فادراك

قوله السانج معرب سانه فالانسان السانج هو الذي يخالو عن الحكم **قوله** مثل جمع

مثال بالكسر مائده و اراد بالمحسوسات المبهضات **قوله** لدخول غيره وهو التصور الذي

معه حكم **قوله** او فعنا اى ادركنا النسبة عطف تفسيرى للاسناد **قوله** اورفعنا اى ادركنا

ان تلك النسبة ليست بواجبة **قوله** فادراك اى تفصيل وتمييز بين التصديق والقضية

فانه قد اشبه على البعض وحاصله ان القضية من قبيل العلوم والتصديق من قبيل العلم

الانسان هو تصور المحكوم عليه والانسان المتصور محكوم عليه وانراك الكاتب هو تصور
المحكوم اليه والكاتب المتصور محكوم به وادراك نسبة ثبوت الكتابة اليه هو تصور النسبة
الحكمية وادراك وقوع النسبة اول وقوعها بمعنى ادراك ان النسبة واقعة وان نسبت بواقعة
هو الحكم وربما حصل ادراك النسبة الحكمية بدون الحكم كمن تشكك في النسبة
او توهمها فان الشك في النسبة او توهمها بدون تصورها محال لكن التصديق لا يحصل
ما لم يحصل الحكم * وعند متأخري المنطقيين ان الحكم اي يقاع النسبة وانتراضها
يعمل من افعال النفس فلا يكون ادراك لان الادراك انفعال والفعل لا يكون انفعالا فاولنا
ان الحكم ادراك يكون التصديق مجموع التصورات الاربعة تصور المحكوم عليه و
تصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية والتصور الذي هو الحكم وان قلنا انه ليس بادراك
يكون التصديق مجموع التصورات الثلاث والحكم هنا على راي الامام * واما على
راي الحكماء فالتصديق هو الحكم فقط * والفرق بينهما من وجوه * احدها ان التصديق
بسيط على مذهب الحكماء ومركب على راي الامام * ثانيها ان تصور الطرفين شرط
للتصديق خارج عنه على قولهم وشطرا الدال فيه على قوله * وثالثها ان الحكم نفس
التصديق على زعمهم وجزوه على زعمه * واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان العلم اما
تصور واما تصديق والمصنف رح مدد عنه الى التصور الساذج والتصديق وسبب
واكتفى من بيان المغائر في النسبة بالمقائسة على الشرطين **قوله** ربما حصل بيان المغائر
النسبة الحكمية للحكم **قوله** مع لان النسبة معروضة وكونها مشكوكا فيها عارض وتصور
العارض بدون المعارض مع **قوله** لكن التصديق الخ يعني ان التصديق والحكم متلازمان
او الحكم لازم له فلا يوجد احدهما بدون الاخر لكن التصديق منتف في صورة الشك والتوهم
فيلزم انتفاء الحكم فيتم الدعي بتمامه **قوله** وعند متأخري الخ معطوف على مقدر
اي هذا هو التحقيق من ان الحكم ادراك وانعان للنسبة الخيرية وعند متأخري
المنطقيين فعل والظاهر ان المراد من متأخري المنطقيين ههنا صاحب الكشف واتباعه لان
رئيس ابن سينا من المتأخرين زعم على ادراكية الحكم **قوله** هذا على راي الامام اي كون
التصديق مجموع ادراكات اربعة وثلاث ادراكات والحكم على راي الامام فخر الدين
الرازي **قوله** على زعمهم الزعم يستعمل كثيرا على القول الضعيف وههنا بمعنى القول

العدول عنه وزود الاعتراض على التقسيم المشهور من وجهين الاول ان التقسيم
فاسد لان احد الامرين لازم وهو اما ان يكون قسم الشيء قسيما له او يكون قسم الشيء
قسما منه وذلك لان التصديق ان كان عبارة عن التصور مع الحكم والتصور مع الحكم
قسم من التصور في الواقع وقد جعل في التقسيم المشهور قسيما له فيكون قسم الشيء
قسيما له وهو الامر الاول * وان كان عبارة عن الحكم والحكم قسم للتصور وقد جعل في
التقسيم قسيما من العلم الذي هو نفس التصور فيكون قسم الشيء قسيما منه وهو الامر
الثاني * وهذا الاعتراض انما يرد لو قسم العلم الى مطلق التصور والتصديق كما هو
المشهور واما ان قسم العلم الى التصور الساذج والى التصديق كما فعله المصنف فلا يرد له
لانا اختار ان التصديق عبارة عن التصور مع الحكم وقوله التصور مع الحكم قسم من
التصور قلنا ان ارادتم به انه قسم من التصور الساذج المقابل للتصديق فظاهر انه ليس
كذلك وان اردتم به انه قسم من مطلق التصور فمسلّم لكن قسم التصديق ليس هو مطلق
التصور بل التصور الساذج فلا يلزم ان يكون قسم الشيء قسيما له * والثاني ان المراد
بالتصور اما الحضور الذهني مطلقا والمقيد بعدم الحكم فان عني به الحضور الذهني مطلقا
لزم انقسام الشيء الى نفسه والى غيره لان حضور الذهني مطلقا نفس العلم وان عني
المقيد بعدم الحكم امتنع اعتبار التصور في التصديق لان عدم الحكم حينئذ يكون معتبرا في
التصور فلو كان التصور معتبرا في التصديق لكان عدم الحكم معتبرا فيه والحكم معتبرا فيه ايضا
فيلزم اعتبار الحكم وعدمه في التصديق وانه محال * وجوابه ان التصور يطلق بالاشتراك
على ما اعتبر فيه عدم الحكم وهو التصور الساذج وعلى الحضور الذهني مطلقا كما وقع
قوله الى التصديق لم يقل الى تصور معه حكم لئلا يتوهم ان للعدول في القسم الثاني ايضا
من خلية بعدم الورد قوله كما فعله المصنف اي جعل القسم الاول مقيد ابقيد فقط قوله التصور
مع الحكم الخ لا يقال لا يضح الحمل بينه وبين قوله وقلنا حتى يكون خبرا عنه لانا نقول
تقدير الكلام قوله التصور لا يرد حيث قلنا ان اردتم الخ فقوله قلنا جاري مجرى العلة قوله
حينئذ اي حين عني بالتصور المقيد قوله وانه مع لانه يلزم تركيب الشيء من النقيضين
على منه بلام واشترط الشيء بنقيضه على منه بلام الحكماء قوله مطلقا اي مع قطع
النظر عن عدم الحكم قوله كما وقع التنبية عليه بقوله وانما عرف مطلق التصور دون

التنبية عليه والمعتبر في التصديق ليس هو الاول بل الثاني * والحاصل ان الحضور الذهني مطلقا هو نفس العلم والتصور اما ان يعتبر بشرط شيء اى الحكم ويقال له التصديق او بشرط لاشيى اى عدم الحكم ويقال له التصور الساذج او لا بشرط شيء وهو مطلق التصور فالمقابل للتصديق هو التصور بشرط لاشيى والمعتبر في التصديق شرطا او جزاء هو التصور لا بشرط شيء فلا شك قال وليس الكل من كل منهما بديهيا والا جهلنا شيئا ولا نظريا والاله اراو تسلسل اقول العلم اما يدبهي وهو الذي لم يتوقف حصوله على نظر وكسب كتصور الحرارة والبرودة والتصدق بان النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان واما نظري وهو الذي يتوقف حصوله على نظر وكسب كتصور العقل والنفس والتصدق بان العالم حادث واذا عرفت هذا فنقول ليس كل واحد من كل واحد من التصورات والتصديق بديهيا فانه لو كان جميع التصورات والتصديقات بديهيا لما كان شيء من الاشياء مجهولا لنا وهو باطل * وفيه نظر لجواز ان يكون الشيء بديهيا ومجهولا لنا فان البديهي وان لم يتوقف حصوله على فكر ونظر لكن يمكن ان يتوقف حصوله على شيء آخر من توجه العقل اليه والاحساس به او الحدس او غير ذلك فما لم يحصل ذلك الشيء الموقوف عليه لم يحصل بديهي فالبديهية لا تستلزم الحصول * والصواب ان يقال لو كان كل من التصورات والتصديقات بديهيا لما احتجنا في تحصيل شيء من الاشياء الى نظر وكسب وهو فاسد ضرورة احتياجنا في تحصيل بعض التصورات والتصديقات الى الفكر والنظر * ولا نظريا اى ليس كل واحد من كل واحد من التصورات والتصديق نظريا فانه لو كان جميع التصورات والتصديقات نظريا يلزم الدور والتسلسل * والدور هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه التصور فقط اهـ قوله بشرط لاشيى اى التصور الساذج قوله الحرارة وهو ما يفرق المجتمعات ويجمع المتفرقات والبرودة كيفية من شأنها تفريق المشاكلات وجمع المختلفات قوله كتصور العقل قال الحكماء الجوهر اما ان يكون محلا وهو الهوى او حالا وهو الصورة او يكون مركبا منها وهو الجسم ولا كذلك وهو المفارق فان تعلق وان تعلق بالجسم تعلق التدبير فهو النفس والانها والعقل قوله الحدس وهو سرعة انتقال الذهن من المبادي الى المطالب قوله الدور ان حقيقة الدور توقف كل واحد من الشئيين على الاخر كما يدل عليه نيانه في تمثيله وعبارة المواقف نص في ذلك ويلزمه توقف الشيء على ما يتوقف عليه

من جهة واحدة اما بمرتبة كـ ما يتوقف آ على ب وبالعكس ا و بمراتب كـ كما يتوقف آ على ب وب على ج و ج على آ والتسلسل هو ترتيب امور غير متناهية واللازم باطل فاللزوم مثله * اما الملازمة فلانه على ذلك التقدير اذا حاولنا تحصيل شيء منهما فلا بد ان يكون حصوله بعلم آخر وذلك العلم الاخر ايضا نظري فيكون حصوله بعلم آخر وذلك العلم الاخر ايضا نظري فيكون حصوله بعلم آخر وهام جـ رافا ما ان يذهب سلسلة الاكتساب الى غير النهاية وهو التسلسل او تعود فوازم الدور * واما بطلان اللازم فلان تحصيل التصور والتصديق لو كان بطريق الدور والتسلسل لامتنع التحصيل والكسب اما بطريق الدور فلانه يفضي الى ان يكون الشيء حاصلًا قبل حصوله لانه اذا توقف حصول آ على حصول ب وحصول ب على حصول آ اما بمرتبة او بمراتب كان حصول ب مابقا على حصول آ وحصول آ سابقا على حصول ب والسابق على السابق ماعى الشيء سابق ماعى ذلك الشيء فيكون ب حاصلًا قبل حصوله وانه محال * واما بطريق التسلسل فلان حصول العلم المطلوب يتوقف حينئذ على استحضار ما لانهاية له واستحضار ما لانهاية له محال والموقوف ماعى المحال محال * فان قلت ان منيتكم بقولكم حصول العلم المطلوب يتوقف على ذلك التقدير على استحضار ما لانهاية له انه يتوقف على استحضار الامور الغير المتناهية دفعة واحدة فلا نسلم انه لو كان الاكتساب بطريق التسلسل يلزم توقف حصول العلم المطلوب على حصول امور غير متناهية دفعة واحدة فان الامور الغير المتناهية معدّات لحصول المطلوب والمعدّات ليس من لوازمها ان تجتمع في الوجود

فهو تعريف باللازم واختاره هذه الكونه اظهر استانزال التقدم الشيء على نفسه فاندفع تخالف البيان وما قيل ان هذا التعريف يقتضي ان يستلزم كل دور وان قوله حينئذ اي حين كان الاكتساب بطريق التسلسل قوله معدّات المعد ما يوجب الاستعداد والاستعداد لا يجتمع الفعل فهو ما يتوقف عليه الشيء ولا يجتمع في الوجود كالخطوات الموصلة الى المقاصد فانها لا تجتمع مع الوصول وقد تقرر في الحكمة ان الذكر الصحيح معد لفيضان الطالب من المبدأ فالامور الغير المتناهية معدّات قريبة او بعيدة لحصول المكذبة بعضها معد لبعض لكون كل واحد منها مطلوبا من جهة ومباديا من جهة والمعدّات لا يلزم اجتماعها في الوجود مع المطلوب لبعضها مع بعض كالخطوات للوصول فلا يلزم استحضارها في زمان واحد

قطعة واحدة منع المطلوب بل يكون السابق معناه الوجود اللاحق * وان عينتم به انه يتوالت
 على استحضارها في ازمدة غير متناهية فمسلم لكن لانسلم ان استحضار الامور الغير
 المتناهية في الازمنة الغير المتناهية محال وانما يستحيل ذلك لو كانت النفس حادثة فاما
 ان كانت قديمة تكون موجودة في ازمدة غير متناهية فجاز ان يحصل لها علوم غير متناهية
 في الازمنة الغير المتناهية فنقول هذا الدليل مبني على حدوث النفس وقد برهن عليه
 في فن الحكمة قال بل البعض من كل متهم بديهى والبعض نظري يحصل منه بالفكر
 هو ترتيب امور معلومة للتأدي الى مجهول وذلك الترتيب ليس بمصواب دائما المناقضة
 بعض العقلاء بعضا في مقتضى افكارهم بل الانسان الواحد يناقض نفسه في وقتين
 فمست الحاجة الى قانون يقيده معرفة طرق اكتساب النظريات من الضروريات
 والاحاطة بالصحیح والفاقد من الفكر الواقع فيها وهو المنطق رسموه بآلة قانونية تعصم
 عما تهاكهن من الخطأ في الفكر اقول لا يخلوا ما ان يكون جميع التصورات
 والتصديقات بديهيها او يكون جميع التصورات والتصديقات نظريا او يكون بعض
 التصورات والتصديقات بديهيها والبعض الآخر منهما نظريا والاقسام منحصرة فيها
 ولما بطل القسمان الاولان تعين الثالث وهو ان يكون البعض من كل منهما بديهيها
 والبعض الآخر نظريا والنظري يمكن تحصيله من البديهي بطريق الفكر لان من علم لزوم
 امر لاخر ثم علم وجود الملزوم حصل له من العلمين السابقين وهما العلم باللازمة والعلم
 بوجود الملزوم العلم بوجود اللازم بالضرورة فلو لم يمكن التحصيل النظري بطريق الفكر
 لم يحصل العلم الثالث من العلمين السابقين لان حصوله بطريق الفكر والفكر هو
 ترتيب امور معلومة للتأدي الى مجهول كما اذا حاولنا تحصيل معرفة الانسان وقد
 عرفنا الحيوان والناطق رتبناهما بان قد منا الحيوان واخرنا الناطق حتى يتأدي الذهن
 مئة الى تصور الانسان وكما اذا اردنا التصديق بان العالم محدث فوسطنا المتغير بين طرفي
 قوله لا يخلوا علم ان ذهب بعض الاشاعر الى ان التصورات كلها والتصديقات كلها بديهي
 وذهب حجم بن صفوان الترمذي الى ان جميع التصورات والتصديقات نظري و
 ذهب الامام الى ان كل التصورات بديهي وكل التصديقات نظري وذهب الحكماء الى
 ان بعض التصورات نظري والتصديقات ايضا كذلك

المطلوب وحكمنا بان العالم متغير وكل متغير محدث فحصل لنا التصديق بحدوث العالم * والترتيب في اللغة جعل كل شيء في مرتبته وفي الاصطلاح جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى البعض بالتقدم والتأخر والمراد بالامور ههنا ما فوق الواحد وكذا كل جمع يستعمل في التعريفات في هذا الفن * وانما اعتبرت الامور لان الترتيب لا يمكن الا بين شيئين فصاعدا والمراد بالمعلومة الامور الحاصلة صورها عند العقل وهي تناول التصورات والتصديقات من اليقينيات والظنيات والجهليات فان الفكر كما يجري في التصورات يجري ايضا في التصديقات وكما يكون في اليقينيات يكون ايضا في الظنيات وفي الجهليات * اما الفكر في التصور والتصديق في اليقيني فكما ذكرنا واما في الظني فكقولنا هذا الحائط ينشر منه التراب وكل حائط ينشر منه التراب ينهدم فهذه الحائط ينهدم واما في الجهلي فكما قيل العالم مستغن عن المؤثر وكل مستغن عن المؤثر قد يم فالعالم قد يم * لا يقال العلم من الالفاظ المشتركة فانه كما يطلق على الحصول العقلي كذلك يطلق على الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع وهو اخص من الاول ومن شرائط التعريفات التحرز عن استعمال الالفاظ المشتركة * لاننا نقول الالفاظ المشتركة لا تستعمل في التعريفات الا اذا قامت قرينة انما على

قوله جعل الاشياء اشارة الى الاجزاء المادية وقوله بحيث يطلق عليها اسم الواحد اشارة الى الاجزاء الصورية وحاصلة صيرورة الاشياء المتعددة شيئا واحدا كما يعرف والقياس **قوله** وكذلك كل جمع هذا اكثر من بناء على ما تقر ما من عام الا وقد خص منه البعض فلا يرد ان الجموع الماخوذة في تعريف النوع والجنس ليست كذلك ولعل وجهة ان الاصل في الفن المباحث الموصلة الى التصور والتصديق وفي تحقيقهما يكفي امر ان **قوله** اعتبرت الامور الخ يعني ان هذا القيد ليس احترازا بل ذكر تنميما للترتيب **قوله** وهي يتناول الخ جملة معروفة بين الدليل وهو قوله فان الفكر وبين المدعى وهو قوله ان المراد بالمعلومة الخ **قوله** يجري ايضا الخ الاولى قد يدعى ذلك لان جريان الكسب في التصديقات متفق عليه ومحقق واقيم الدليل عليه كما صرح **قوله** فكما ذكرنا وهو قوله كن تصور الحرارة والبرودة الخ **قوله** لا يقال هذا السؤال وارد على تعريف الفكر بترتيب امور معلومة **قوله** وهو اخص الخ هذا مجرب ببيان الواقع لا يدخل في السؤال ووجه الخصوصية ان العلم

تعيين المراد من معانيها وههنا قرينة دالة على ان المراد بالعلم المذكور في التعريف
الحصول العقلي لانه لم يفسره في هذا الكتاب الابه * وانما اعتبر الجهل في المطلوب
حيث قال للتادي الى مجهول لاستحالة استعمال المعلوم وتحصيل الحاصل وهو اعم من
ان يكون تصوريا او تصديقياً اما المجهول التصوري فاكسابه من الامور التصورية
واما المجهول التصديقي فاكسابه من الامور التصديقية * ومن لطائف هذا التعريف
انه مشتمل على العلل الاربع فالترتيب اشارة الى العلة الصورية بالمطابقة فان صورة
الفكر هي الهيئة الاجتماعية الحاصلة للتصورات والتصديقات كهيئة الحصلة لاجزائه
لما يري في اجتماعها وترتيبها الى العلة الفاعلية بالانضمام اذ لابد لكل ترتيب من مرتب وهو
ههنا القوة الفاعلة كالنجار للسريرو وامور معلومة اشارة الى العلة المادية كقطع الخشب للسريرو
وللتادي الى مجهول اشارة الى العلة الغائية فان الغرض من ذلك الترتيب ليس الا ان
يتادي اليه من الى المطلوب المجهول كجلوس السلطان مثلاً للسريرو * وذلك الترتيب تباني
الفكر ليس بصواب دائماً لان بعض العقلاء ينقص بعضاً في مقتضى افكارهم فمن واحد
يتادى بفكره الى التصديق بحدوث العالم وآخر الى التصديق بقدمه بل الانسان الواحد
يناقض نفسه بحسب وقتين فقد يفكر ويودي فكره الى التصديق بقدم العالم ثم يفكر
فينساق الفكر الى التصديق بحدوثه فالفكر ان ليس بصوابين والالزام اجتماع النقيضين
فلا يكون كل فكر صواباً فمست الحاجة الى قانون يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات
التصورية والتصديقية من ضرورياتهما والاحاطة بالافكار الصحيحة والفاضة الواقعة فيها
اي في تلك الطرق حتى يعرف منه ان كل نظري باي طريق يكتب واي فكر صحيح
واي فكر فاسد وذلك القانون هو المنطق * وانما اهمي به لان ظهور القوة النطقية انما يحصل
بسببه ورسموه بانه آلة قانونية تعصم مراتبها الذهن من الخطا في الفكر فالآلة هي
الواسطة بين القائل ومنفعله في وصول اثره اليه كالمنشار للنجار فانه واسطة بينه وبين

بمعنى حصول صورة الشيء في العقل تناول اليقين والظن والجهل واما العلم بمعنى
استقراء الجازم المطابق الثابت فلا يتناول الافراد اليقين والجهل قسم من العلم بالمعنى
الاول وقسم له بالمعنى الثاني واما الجهل بمعنى عدم حصول صورة الشيء في العقل
فهو قسم للمعلم بكلام معنية فالجهل اقسامه اشترك بين المعنيين

الخشب في وصول اثره اليه والقيد الاخير لاجراج العلة المتوسطة فانها واسطة بين فاعلها
ومتفعليها ان علة علة الشيء علة له بالواسطة فان اذا كان علة لب وب علة لجم كان آتلة لجم
لكن بواسطة ب الا انها ليست بواسطة بينهما في وصول اثر العلة البعيدة الى المعلول لان
اثر العلة البعيدة لا يصل الى المعلول فضلا عن ان يتوسط في ذلك شيء آخر وانما الواصل اليه
اثر العلة المتوسطة لانه الصادر عنها وهي من العلة البعيدة والقانون هو امر كلي منطبق
على جميع جزئياته يتعرف احكامها منه كقول النخاعة الفاعل مرفوع فانه امر كلي منطبق
على جزئياته يتعرف احكام جزئياته منه حتى يتعرف ان زيدا امر متوقع في قولنا ضرب
زيد* وانما كان المنطق آلة لانه واسطة بين القوة العاقلة وبين المطالب الكسبية في
الاكتساب وانما كان قانونا لان مسائله وقوانين كلية منطبقة على سائر جزئياتها كما اذا عرفنا
ان السالبة الكلية الضرورية تنعكس الى سالبة دائمة كلية مرفوعة منه ان قولنا لاشي من
الانسان بحجر بالضرورة تنعكس الى قولنا لاشي من الحجر بانسان دائما* وانما قال
بعض مراحاتها الذهن من الخطأ لان المنطق ليس نفسه تعصم من الخطأ والام يعرف
للمنطقي خطأ اصلا وليس كذلك فانه ربما يخطأ لاهماله الآلة هذا هو مفهوم التعريف واما
احترازاته فالالة بمنزلة الجنس والقانونية بمنزلة الفصل يخرج الآلات الجبرئية لارباب
الصناعات وقوله تعصم مراحاتها الذهن من الخطأ في الفكر يخرج العلوم القانونية التي
لا تعصم مراحاتها الذهن من الخطأ في الفكر بل في المقال كالعلوم العربية وانما كان هذا
التعريف رسما لان كونه آلة عارض من عوارضه لان الذاتي للشيء ما يكون له في نفسه
والآلية للمنطق ليست له في نفسه بل بالقياس الى غيره ومن العلوم الحكمية ولانه تعريف

قوله فضلا الخ يعني ان التوسط في الوصول فرع تحقق الوصول واذا انتفى الاصل
انتفى الفرع بطريق الاولى فضلا مصدر فضل بمعنى زاد وبقي يقع بعد نفى صريح او
ضمني للتنبيه من نفى الادنى عاين نفى الاعلى فعلي الثاني معناه انتفى الوصول
مطلقا حال كونه بقية من التوسط اي عن الوصول بالتوسط فيكون انتفاءه اظهر وعلى
الاول معناه وانتفى الوصول حال كونه زائدا ومتجاوزا عن التوسط اي عن انتفاء التوسط فهو
منتفى **اول قوله** القانون هو لفظ سرياني بمعنى المسطر **قوله** كالعلوم العربية كالتحقيق والمعاني
والبيان والبديع والعروض **قوله** عارض عن عوارضه والتعريف بالعارض رسم

بالفايدة اذا غاية المنطق العنصمة من الخطأ وغاية الشيء تكون خارجة عنه والتعريف بالخارج
 رسم * وههنا فائدة جلية وهي ان حقيقة كل علم مسائل ذلك العالم لانه قد حصل تلك
 المسائل اولاً ثم وضع اسم العلم بازائها فلا يكون له ماهية وحقيقة وراء تلك المسائل فمعرفة
 بحسب حده وحقيقته لا تحصل الا بالعالم بجميع مسائله وليس ذلك مقدمة الشروع فيه
 وانما المقدمة معرفة بحسب رسمه فلهذا اصرح بقوله ورسمه دون ان يقول وحده الى
 غير ذلك من العبارات تنبيهاً على ان مقدمة الشروع في كل علم رسمه لحد * فان قلت
 العلم بالمسائل التصديق بها ومعرفة العالم بحده تصور والتصور لا يستفاد من التصديق *
 فنقول العلم هو التصديق بالمسائل حتى اذا حصل التصديق بجميع المسائل حصل
 العلم المطلوب لكن تصور العالم المطلوب بحده يتوقف على تصور تلك التصديقات
 لا على نفس تلك التصديقات فالتصور غير مستفاد الا من التصور قال وليس كلمة
 بديهيها والا لاستغني عن تعلمه ولا نظرياً ولا لداً راو تسلسل بل بعضه بديهي وبعضه
 نظري يستفاد منه **اقول** هذه الاشارة الى جواب معارضة توزدهنا وتوجيهها ان يقال المنطق
 بديهي فلا حاجة الى تعلمه بيان الاول انه لو لم يكن المنطق بديهي لكان كسبياً فاحتيج في
 تحصيله الى قانون آخر وذلك القانون ايضا نظري يحتاج الى قانون آخر فاما ان يدور
 الاكتساب او يتسلسل وهما محالان * لا يقال لانسام لزوم الدور او التسلسل وانما يلزم
 ذلك لو لم يتنه الاكتساب الى قانون بديهي وهو ممنوع * لانا نقول المنطق مجموع قوانين
 الاكتساب فاذا فرضنا انه كسبي وحاولنا اكتساب قانون منها والتقدير ان الاكتساب لا يتم
 الا بالمنطق فيتوقف اكتساب ذلك القانون على آخر وهو ايضا كسبي على ذلك التقدير
 فالدور او التسلسل لازم * ونقرياً الجواب ان المنطق ليس بجميع اجزائه بديهيها والا
 لاستغني عن تعلمه ولا بجميع اجزائه كسبياً والا لزم الدور او التسلسل كما ذكره المعترض
 بل بعض اجزائه بديهي كالشكل الاول والبعض الآخر كسبي كباقي الاشكال والبعض
قوله وههنا الخ اي في تعريف المنطق بالرسم فائدة جلية هي ان مقدمة الشروع في
 العلم معرفة بحسب رسمه لا بحسب حده حقيقة بناء على ان حقيقة كل علم مسائل
 ذلك العلم الخ **قوله** فلهذا اي لان مقدمة الشروع معرفة بالرسم **قوله** فان قلت هذا البحث
 وارد على قوله فمعرفة بحسب حده وحقيقته لا تحصل الا بالعالم بجميع مسائله

الكسبي إنما يستفاد من البعض اليه يهي فلا يلزم الدور ولا التسلسل * وأصلها أن ههنا مقامين الأول الاحتياج إلى نفس المنطق والثاني الاحتياج إلى تعلمه والدليل أنما ينتهض على ثبوت الاحتياج إليه لا إلى تعلمه والمعارضة المذكورة وأن فرضنا أنها لا تدل إلا على الاستغناء عن تعلم المنطق وهو لا يناقض الاحتياج إليه فلا يبعد أن لا يحتاج إلى تعلم المنطق لكونه ضرورياً لجميع أجزاءه ولو كونه معلوماً أو تكون الحاجة ماسة إلى نفسه في تحصيل العلوم النظرية فالمذكور في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة لأنها المقابلة على سبيل المافية * قال البحث الثاني في موضوع المنطق موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه التي تلحقها ما هو هو أي الذاتات والمساوية أو لجزئته وموضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية لأن المنطقي يبحث عنها من حيث أنها توصل إلى مجهول تصوري أو تصديقي ومن حيث يتوقف عليها الموصول إلى التصور ككونها كلية أو جزئية وذاتية أو عرضية وجنساً أو فصلاً وذاتية ومن حيث يتوقف عليها الموصول إلى التصديق إما بتوقفاً قريباً ككونها قضائية وممكن قضائية أو بنقض قضائية وما يتوقف بعيداً ككونها موضوعات ومحمولات *

الاحتياج إلى تعلمه

أقول قد سمعت أن العلم لا يتميز عند العقل إلا بعد العلم بموضوعه ولما كان موضوع المنطق أخص من مطلق الموضوع والعلم بالخاص مسبوق بالعلم بالعام وجب ألا تعريف مطلق موضوع العلم العام حتى تحصل للمعرفة موضوع المنطق فموضوع كل علم ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية كبعد الإنسان لعلم الطب فانه يبحث فيه عن أحواله من حيث الصحة والمرض وكالكلمة لعلم النحو فانه يبحث فيه عن أحوالها من حيث الإعراب والبناء والعوارض الذاتية هي التي تلحق الشيء ما هو هو أي الذات كالتعجب للالحق لذات الإنسان أو تلحق الشيء لجزئته كالحركة بالإرادة اللاحقة للإنسان بواسطة كونه حيواناً أو تلحقه بواسطة امر خارج عنه مساو له كالضحك العارض للإنسان بواسطة التعجب * والتفصيل هناك أن العوارض ستة لأن ما يعرض الشيء فاما أن يكون مروضه لذاته أو لجزئته ولا مروض خارج عنه والامر الخارج عن المعارض إما مساو له وإما منه وإما من غيره أو مبائن له فالثلاثة الأولى هي العارض لذات المعارض والعارض لجزئته والعارض للمساوي تسمى أعرافاً ذاتية لاستنادها إلى ذات المعارض إما العارض للذات فظاهر وإما

قوله مساو كالضحك العارض للإنسان بواسطة التعجب وهو خارج عن حقيقة أعم كاشي

للجزء فلا ندخل في الذات والمستند الى ماهو في الذات مستند الى الذات في الجملة واما
العارض الامر المساوي فلان المساوي يكون مستند الى ذات المعارض والعارض مستند
الى المساوي والمستند الى المستند الى الشيء مستند الى ذلك الشيء فيكون العارض ايضا
مستند الى الذات والثلاثة الاخيرة وهي العارض الامر خارج اعم من المعارض كالحركة
اللاحقة للابيض بواسطة انه جسم وهو اعم من الابيض وغيره والعارض للخارج الاخضر
كالضحك العارض للحيوان بواسطة انه انسان وهو اعم من الحيوان والعارض بسبب
المبائن كالحرارة العارضة للماء بسبب النار وهي مبائة للماء تسمى انما اضافية لما فيها
من الغرابة بالقياس الى ذات المعارض والعلوم لا يبحث فيها الامن الا عراض الذاتية
لموضوعاتها لذلك قال عن عوارضه التي تلحقه لما هو الى آخره اشارة الى الاعراض الذاتية
واقامة للبحث مقام المحدث وانما تمهد هذا فنقول موضوع المنطق المعلومات التصورية
والتصديقية لان المنطقي يبحث عن اعراضها الذاتية وما يبحث في العلم عن اعراضه
الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فيكون المعلومات التصورية والتصديقية موضوع المنطق *
وانما قلنا ان المنطقي يبحث عن الاعراض الذاتية للمعلومات التصورية والتصديقية لانه
يبحث عنها من حيث انها يوصل الى مجهول تصوري او تصديقي كما يبحث عن الجنس
كالحيوان والفصل كالناطق وهما معلومان تصوريان من حيث انهما كيف يربكان ليوصل
المجموع الى مجهول تصوري كالانسان وكما يبحث عن القضايا المتعددة نحو العالم
متغير وكل متغير حادث وهما معلومان تصديقيان من حيث انهما كيف يؤلفان ليصيرا
قياسا موصولا الى مجهول تصديقي كقولنا العالم حادث وكذا يبحث عنها من حيث انها
يتوقف عليها الموصول الى التصور ككون المعلومات التصورية كلية وجزئية وذاتية وعرضية
وجنسا وفصلا وخاصة ومن حيث انها يتوقف عليها الموصول الى التصديق اما توفيقا ربياني

قوله تسمي خبر لقوله الثلاثة الاخيرة **قوله** من الغرابة لان بين العارض والمعارض بعدا
فاجتماعهما غريب **قوله** من حيث انها متعلق يبحث ويبان للمبحث عنه كما يدل
عليه قوله الاتي بالجملة اة **قوله** كيف يربكان مثلا يقدم مابة الاشتراك كالجنس ويؤخر مابة
الاشتراك كالفصل **قوله** الموصول الى التصور كالحيوان الناطق الذي هو الموصول الى المط
التصوري الانسان وهو موقوف على كون الحيوان كليا وجنسا وعلى كون الناطق كليا وفصلا

بلا واسطة ككون المعلومات التصديقية قضية او عكس قضية او نقيض قضية واما توقفها بعينه ا
اي بواسطة ككونها موضوعات ومحمولات فان الموصل الى التصديق يتوقف على
القضايا بالذات لتركيبتها منها والقضايا موقوفة على الموضوعات والمحمولات فيكون الموصل
الى التصديق موقوفا على القضايا بالذات وعلى الموضوعات والمحمولات بواسطة توقف
القضايا عليها * وبالجمللة المنطقي يبحث عن احوال المعلومات التصورية والتصديقية
التي هي اما الايصال الى المجهولات والاحوال التي يتوقف عليها الايصال وهذه الاحوال
عارضة للمعلومات التصورية والتصديقية لذ وانها فهو باحث عن الامراض الذاتية لها
قال وقد جرت العادة بان يسموا الموصل الى التصور قولاً شارحاً والموصل الى التصديق حجة
ويجب تقديم الاول على الثاني وضعا لتقدم التصور على التصديق طبعاً لان كل تصديق
لا بد فيه من تصور المحكوم عليه بذاته او با مرصانق حاية والمحكوم به كك والحكم لا متناع
الحكم من جهل احد هذه الامور اقول قد عرفت ان الغرض من المنطق استحصال
المجهولات والمجهول اما تصوري او تصديقي فنظر المنطقي اصافي الموصل الى التصور واما في
الموصل الى التصديق وقد جرت العادة اي مادة المنطقيين بان يسموا الموصل الى التصور
قولاً شارحاً اما كونه قولاً فلانه في الاغلب مركب والقول يراد به واما كونه شارحاً فاشرحه
وايضاحه ماهيات الاشياء والموصل الى التصديق حجة لان من تمسك به استدل بالعلم
قوله كلية وجزئية النعم للامخفى ان النوع والعرض العام يذكر استطراداً ان لا مدخل لهما في
الايصال **قوله** وهذه الاحوال اي الايصال والاحوال التي تتوقف عليها الايصال **قوله** في
الاعلى وانما قال ذلك لان التعريف عند البعض بالمفرد جائز كما يقال الانسان ناطق
والاولى ان يقال التعريف بالمفرد كما يقال الغصنفر الاسد لان في الناطق معنى التركيب
فان قلت قد عرفت ان الايصال يكون بطريق النظر والنظر ترتيب امور فكيف يكون
الموصل غير مركب قلت المصنف تسامح في تعريف النظر لان النظر تحصيل امر و
ترتيب امور على ما عرفة القوم **قوله** فلشرحته اي في الجملة اما بالكنة او بالوجه فيتناول
الاقسام الاربعة للتعريف **قوله** وايضاحه هنا يدل على ان الرسم ايضا يبين ماهية
ويميزها من غير ها وان كان بامر عرضي واما قولهم حد الشيء ما يبين ماهية فمعناه ما يبين
بامر ذاتي **قوله** استدل الاستدلال ان ينتقل الذهن من الاثر الى المؤثر والتعليل على

مطلوبة غلب على الخصم من حجج يحج اذا غلب ويجب تقديم مباحث الاول اى
الموصل الى التصور على مباحث الثاني اى الموصل الى التصديق بحسب الوضع لان
الموصل الى التصورات والموصل الى التصديق التصديقات والتصور مقدم على
التصديق طبعا فليقدم عليه وضعا ليوافق الوضع الطبع وانما قلنا التصور مقدم على
التصديق طبعا لان التقدم الطبيعي هو ان يكون المتقدم بحيث يحتاج اليه المتأخر ولا يكون
علة والتصور كذلك بالنسبة الى التصديق اما انه ليس علة له فظاهر والازم من حصول
التصور وحصول التصديق ضرورة وجوب وجود المعلول عند وجود العلة واما انه يحتاج اليه
التصديق فلان كل تصديق لابد فيه من ثلاث تصورات تصور المحكوم عليه اما بذاته او
بامر صادق عليه وتصور المحكوم به كذلك وتصور الحكم للعلم الاولي لامتناع الحكم ممن
جهل احده هذه التصورات عوفى هذا الكلام قد نبه على فائدتين احدهما ان استدعاء
التصديق تصور المحكوم عليه ليس معناه انه يستدعي تصور المحكوم عليه بكنه الحقيقة
حتى لو لم يتصور حقيقة الشيء يمتنع الحكم عليه بل المراد انه يستدعي تصور وجوده ما
اما بكنه الحقيقة او بامر صادق عليه فاننا نحكم على اشياء لانعرف حقاقتها كما نحكم على

مكسسه وانما قال هذا لان من تمسك بالحجة لامن هذه الحثية لم يغلب على الخصم
اى الخصم الذي ليس له حجة او غلب من هذه الحثية اى بالنظر الى هذه الحجة **قوله**
لا يكون المتقدم علة له احتراز من الفاعل فانه وان كان يحتاج اليه الفعل لكنه يكون علة
والمراد من علة المنفية العلة التامة لا العلة الناقصة لان كل ما يحتاج اليه الشيء فهو علة له
اصطلاحا ومثال تقدم الطبيعي الواحد والاثنان والثلاثة لان الواحد مقدم على الاثنين
ولا يكون دلة له والالزم من حصول الواحد حصول الاثنين ضرورة وجوب وجود المعلول
عند وجود العلة واما انه يحتاج اليه اثنان لان الاثنين من الواحد كرتين **قوله** ثلاث
تصورات هذا على تقدير كون الحكم فعلا واما ان كان ادراكا التصديق مجموع التصورات
قوله اما بذاته الخ كما اذا حكمنا على الانسان بانه جسم فجاز ان تصورنا حقايقها وجاز ان
نتصورها بوجه آخر بانه حيوان وانطلق او كتب **قوله** في هذه الكلام اى في كلام الماتن كل
تصديق لابد فيه من تصور المحكوم عليه قد نبه الماتن على الفائدة الاول بقوله او بامر
صادق عليه وعلى الثاني بقوله والحكم لامتناع الحكم ممن جهل الخ

واجب الوجود بالقدر والعلو وعلى شمع نرا من بعيد بانه شاغل لحيز معين فلو كان الحكم مستنداً الى التصور المحكوم عليه بكنهه حقيقته لم يصح منا امثال هذه الاحكام * والثانية ان الحكم فيما بينهم مقول بالاشتراك على معنيين احدهما النسبة الحكمية الايجابية او السلبية المتصورة بين الشيئين وثانيهما ايقاع تلك النسبة وانترادهما معني بالحكم حيث حكم بانه لا بد في التصديق من تصور الحكم النسبة الايجابية وحيث قال لامتناع الحكم ممن جهل ايقاع النسبة تنبيهها على تغاير معنيي الحكم والا فان كل المرادبة النسبة الايجابية في الموضوعين لم يكن لقوله لامتناع الحكم ممن جهل احد هذه الامور معني او ايقاع النسبة فيهما فيلزم استبعاد التصديق تصور ايقاع وهو باطل لانا اذا ذكرنا ان النسبة واقعة وليست بواقعة يحصل لنا التصديق ولا توقف له على تصور ذلك الادراك * فان قلت هذا انما يتم اذا كان الحكم ادراكاً اما اذا كان فعلاً فالصدق يستدعي تصور الحكم لانه من الافعال الاختيارية للنفس والافعال الاختيارية انما تصد رغبها بعد شعورها بها والقصد الى اصدارها فحصول الحكم موقوف على تصور حصول التصديق موقوف على حصول التصديق موقوف على ان المصنف في شرحه للملخص صرح به وجعله شرطاً حتى لا يزيح اجزاء التصديق على اربعة فنقول قوله لان كل تصديق لابد

قوله شمع بالتحريك والسكون تن وكالبن وسياهي كه از نور صي نمايد **قوله** النسبة الايجابية مفعول لعني وقوله ايقاع النسبة ايضا مفعول لعني **قوله** والا اي وان لم يعن بالاول اه وبالثاني اه **قوله** معنى لانه على هذا التقدير يكون معنى كلام المصنف هكذا لا بد في التصديق تصور المحكوم عليه والمحكوم به والحكم لامتناع الحكم والمراد به النسبة الايجابية فيلزم امتناع النسبة الايجابية **قوله** على ذلك الادراك اي على تصور ادراك ان النسبة واقعة اولى ست بواقعة **قوله** على ان المصنف الخ نفع استبعادناش من توقف التصديق على تصور الحكم فاذا جعله معللاً بصرح المصنف ذهب الاستبعاد لكن لما كان هذا التوقف مستلزم ما لزيادة اجزاء التصديق على اربعة حكم يكون تصور الحكم شرطاً للتصديق والشارح زح افاد بقوله فنقول الخ ان زيادة اجزاء التصديق على اربعة لازم من عبارة المتن لو اردت بالحكم ايقاع وما يرد من الاعتراض على هذه الافادة فاشار الى هذه الاعتراض ونفعه بقوله قال الامام الخ وتقرير الاعتراض مع تقرير دفعة مذكور في حاشية السيد فارجع اليها

فيه من تصور الحكم يدل على ان تصور الحكم جزء من اجزاء التصديق فلو كان المراد به
 ايقاع النسبة في الموضوعين لكان اجزاء التصديق على اربعة وهو مصرح بخلافه * قال الامام
 في الملخص كل تصديق لابد فيه من ثلاث تصورات تصور المحكوم عليه وبه والحكم * قيل
 فرق ما بين قوله وقول المصنف ههنا لان الحكم فيما قاله الامام تصور لا محالة بخلاف ما قاله
 المصنف انه يجوز ان يكون قوله والحكم معطوفا على تصور المحكوم عليه نعم لا يكون تصورا كانه
 قال ولا بد فيه من الحكم وغير لازم منه ان يكون تصورا وان يكون معطوفا على المحكوم عليه
 نعم يكون تصورا * وفيه نظر لان قوله والحكم لو كان معطوفا على تصور المحكوم عليه
 ولا يكون الحكم تصورا لوجب ان يقول لامتناع الحكم ممن جهل اخذ هذين الامرين
 وتوصح حمل قوله احد هذه الامور على هذا الظاهر الفساد من وجه آخر وهو ان اللازم
 من ذلك استدعاء التصديق التصور المحكوم عليه والمسمى استدعاء التصديق
 التصورين والحكم فلا يكون الدليل واردا على الدعوى وايضا ذكر الحكم

قوله وهو مصرح اي المص في شرحه للملخص قوله قال الامام تائب لكون قول المص لابد فيه
 دالما على جزئية تصور الحكم واشارة الى منع لزوم ازيدا لاجزاء التصديق على اربعة قوله
 قبل القائل جمال الدين دمشقي وهو الشارح الاول للشمسية وهذا هو السؤال قوله
 لا محالة لانه اذا ذكر عن الثالث في قوله لابد من ثلاث تصورات يستلزم ان يكون الحكم
 تصورا والالم يكن التصورات ثلثا قوله فانه يجوز علة لقوله بخلاف ما قاله قوله نعم اي
 حين انا كان والحكم معطوفا على تصور المحكوم عليه لا يكون الحكم تصورا اي متصورا به
 قوله وغير لازم منه اي من عطف قول المص ان التصديق لابد فيه من تصور الخ على تصور
 المحكوم عليه لا يكون الحكم تصورا اي متصورا قوله معطوفا على المحكوم عليه فيكون
 المعنى ولا بد للتصديق من تصور الحكم قوله وفيه اي في قيل فرق ما بين نظر المراد من
 هذا النظرة لا فرق بين قول الامام وقول المص فهذه اجواب عن طرف الجنب بان يقال
 لا يصح ان يكون قوله والحكم معطوفا على المضاف قوله ولو صح جواب سؤال مقدم تقريره
 ان يقال لم لا يجوز ان يكون المراد بالجمع مافوق الواحد واجاب بقوله ولو صح الخ قوله على
 هذا اي على مافوق الدخول قوله من ذلك اي من حمل الامور على الامرين يستلزم عدم
 انطباق الدليل على المدعى لان الدليل لا يثبت الامرين والمدعى مركب من امور ثالثة

حينئذ يكون مستدركا ان المطلوب بيان تقدم التصور على التصديق طبعا والحكم اذا لم يكن تصورا لم يكن له مدخل في ذلك قال واما المقالات فثلث الاول في المفردات وفيها اربعة فصول الفصل الاول في الالفاظ دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له مطابقة كدلالة الانسان على الحيوان الناطق وبتوسطها مدخل فيه تضمن كدلالة الانسان على الحيوان او الناطق وبتوسطها مخرج عنه التزام كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة **اقول** لا شغل للمنطقي من حيث هو منطقي بالالفاظ فانه يبحث عن القول الشارح والحجة وكيفية ترتيبهما وهو لا يتوقف على الالفاظ فان ما يوصل الى التصور ليس لفظ الجنس والفصل بل معناهما وكذلك ما يوصل الى التصديق مفهومات القضايا بالالفاظها ولكن لما توقفت افادة المعاني واستفادتها على الالفاظ صار النظر فيها مقصودا بالعرض وبالقصده الثاني ولما كان النظر فيها من حيث انها دلائل المعاني قد تم الكلام في الدلالة وهي كون الشيء بحالته يلزم من العلم به العلم بشي آخره والشيء الاول هو الدال والثاني هو المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والافغير لفظية كدلالة الخط والعقد والاشارة والنصب والدلالة اللفظية اما بحسب جعل جامل وهي الوضعية كدلالة الانسان على الحيوان الناطق والوضع هو جعل اللفظ بازاء المعنى ولا وهي لا تخلو اما ان تكون بحسب اقتضاء الطبع وهي الطبيعية كدلالة اخ عاى الوجع فان طبع اللفظية تضى التلظية عندهم ووض ذلك المعنى له اولاهي العقلية كدلالة اللفظ المجموع من وراء الجدار على وجود اللفظ * والمقصود ههنا هو دلالة اللفظية الوضعية وهي كون اللفظ بحيث متي اطلق فهم منه معناه للعلم بوضعه وهي اما مطابقة او تضمن او التزام وذلك لان اللفظ اذا

قوله حينئذ يكون مستدركا اي اذا كان الحكم معطوفا على تصور المحكوم او حين لم يكن الحكم تصورا ان ليس له مدخل في المقصود الذي هو تقدم التصور على التصديق **قوله** في ذلك اي فيما هو المقصود وهو تقدم التصور على التصديق **قوله** بالعرض اي بتبعية المعاني وبالقصده عطف تفسيرى للعرض فان القصده الاول للمنطقي المعاني **قوله** والوضع جعل اللفظ هنا تعريف لوضع اللفظ لالمطلق الوضع **قوله** من وراء الجدار انما اعتبره هنا ليعين ليظهر دلالة اللفظ على وجود اللفظ فان المسموع من المشاهدين عام وجود اللفظ بالمشاهدة **قوله** بوضعه ولم يقل بوضعه ليعناه لئلا يختص بالدلالة المطابقة

كان لا يختص بالوضع على معنى قد لك المعنى الذي هو مدلول اللفظ اما ان يكون معنى
 المعنى الموضوع له او داخلية او خارجا عنه فدلالة اللفظ على معناه بواسطة ان اللفظ موضوع
 لذلك المعنى مطابقة كدلالة الانسان على الحيوان الناطق فان الانسان انما يدل على
 الحيوان الناطق لانه موضوع للحيوان الناطق ودلالته على معناه بواسطة ان اللفظ موضوع
 لمعنى دخل فيه ذلك المعنى المدلول اللفظ تضمن كدلالة الانسان على الحيوان فان
 الانسان انما يدل على الحيوان لاجل انه موضوع للحيوان الناطق وهو معنى دخل فيه
 الحيوان الذي هو مدلول اللفظ ودلالته على معناه بواسطة ان اللفظ موضوع لمعنى خرج
 عنه ذلك المعنى المدلول التزام كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة فان
 دلالة صليبة بواسطة انه موضوع للحيوان الناطق وقابل العلم وصنعة الكتابة خارج عنه *
 اما تسمية الدلالة الاولى بالمطابقة فلان اللفظ مطابق اي موافق لتمام ما وضع له من
 قولهم طابق النعل بالنعل اذ انما افتا واما تسمية الدلالة الثانية بالتضمن فلان جزء المعنى
 الموضوع له داخل في ضمنه فهي دلالة على ما في ضمن المعنى الموضوع له واما تسمية
 الدلالة الثالثة بالالتزام فلان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عن معناه الموضوع له بل على
 الخارج اللازم له * وانما قيد حدود الدلالات بتوسط الوضع لانه لو لم تقيد به لانتقض حد
 بعض الدلالات ببعضها وذلك لجواز ان يكون اللفظ مشتركا بين الكل والجزء كما لا يمكن
 فانه موضوع للامكان الخاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين وللمكان العام وهو
 سلب الضرورة من احد الطرفين وان يكون اللفظ مشترك بين المازم واللازم كالشمس
 فانه موضوع للجرم وللضوء فيتصور من ذلك صورتان * الاولى ان يطلق الامكان ويراد به

قوله داخل فيه اي في المعنى الموضوع له قوله مطابق فيكون تسمية الدلالة بالمطابقة تسمية
 الشيء باسم صفة موصوفة وهو اللفظ الموصوف بالدلالة قوله في ضمنه فيكون تسمية الشيء
 باسم صفة مدلول موصوف بالدلالة وهو اللفظ قوله الموضوع له فيكون تسمية الشيء باسم صفة
 مدلول اللفظ قوله عن الطرفين اي الوجود والعدم كالانسان فان وجوده ليس ضروريا
 والامتناع عدمه وعدمه كذلك والامتناع وجوده قوله عن احد الطرفين اي الطرف
 المخالف فالله موجود بالامكان العام وشريك الباري ليس بوجوده بالامكان العام فمعناه
 ان ساب الوجود من الله تعالى وكنه الوجود لشريك الباري ليس بضروري قوله من ذلك

الامكان العام * والثانية ان يطلق ويراد به الامكان الخاص * والثالثة ان يطلق لفظ الشمس ويعني به الجرم الذي هو المزموم * والرابعة ان يطلق ويعني به الضوء اللازم واذ تحقق هذه الصور فنقول لو لم يقيد حد دلالة المطابقة بقيد توسط الوضع لانتقض بدلالة التضمن والالتزام اما الانتقاض بدلالة التضمن فلانه اذا اطلق لفظ الامكان واراد به الامكان الخاص كان دلالة على الامكان الخاص مطابقة وعلى الامكان العام تضمنا ويصدق عليها انها دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له لان الامكان العام مما وضع له ايضا لفظ الامكان فيدخل في حد دلالة المطابقة دلالة التضمن فلا يكون مانعا واذ اقيدنا بتوسط الوضع خرجت تلك الدلالة عنه لان دلالة لفظ الامكان على الامكان العام في تلك الصورة وان كانت دلالة اللفظ على ما وضع له لكن ليست بواسطة ان اللفظ موضوع للامكان العام لتحقيقها وان فرضنا انتفاء وضعه بآرائه بل بواسطة ان اللفظ موضوع للامكان الخاص الذي يدخل فيه الامكان العام واما الانتقاض بدلالة الالتزام فلانه اذا اطلق لفظ الشمس ومعني به الجرم كان دلالة عايه مطابقة وعلى الضوء التزاما مع انه يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع له ولو لم يقيد حد دلالة المطابقة بتوسط الوضع دخلت فيه دلالة الالتزام ولما قيد به خرجت منه لان تلك الدلالة وان كانت دلالة اللفظ على ما وضع له الا انها ليست بواسطة ان اللفظ موضوع له لاننا لو فرضنا انه ليس بموضوع للضوء لكان الدالية بتلك الدلالة بل بسبب وضع اللفظ للجرم المزموم له وكن لو لم يقيد حد دلالة التضمن بذلك القيد لانتقض بدلالة المطابقة فانه اذا اطلق

اي من كون اللفظ مشتركين الكل والجزء واللازم والمزموم **قوله** عليها اي على دلالة لفظ الامكان على الامكان العام **قوله** وضع له ايضا اي مرة ثانية باعتبار ملاحظة كونه موضوعا له وفي ذكر لفظ ايضا ههنا اشارة الى ان الداليتين متغايرتين بالذات متغايرتي الجهة بالذات فمقابل المناسب للسياق ان يكون قوله ايضا متاخرا عن قوله مطابقة وهم **قوله** في تلك الصورة اي الصورة التي يطلق الامكان ويراد به الامكان الخاص **قوله** وان فرضنا ان متصلة اي ان فرض ان لفظ الامكان ما وضع اصلا لمفهوم امكان العام كانت دلالة لفظ الامكان على الامكان العام محققة البتة **قوله** واما الانتقاض اي انتقاض حد دلالة المطابقة على تقدير عدم التقييد بتوسط الوضع **قوله** وكن هذا اشرع في بيان انتقاض التضمن والالتزام بالمطابقة

لفظ الامكان واريد به الامكان العام كان دلالة عالية مطابقة وصدق عليها انها دلالة اللفظ
على ما دخل في المعنى الموضوع له لان الامكان العالم داخل في الامكان الخاص وهو
معنى وضع اللفظ بازائه ايضا فان قيدنا الحد بتوسط الوضع خرجت عنها لانها ليست
بواسطة ان اللفظ موضوع لما دخل ذلك المعنى فيه وكل لولم يقيد حد دلالة الالتزام بذلك
القيد لانه نقض بدلالة المطابقة فانه اذا اطلق لفظ الشمس ومعنى به الضوء كان دلالة عليه
مطابقة وصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما خرج من المعنى الموضوع له فهي داخلية
في حد دلالة الالتزام لولا التقيد بتوسط الوضع وان قيد به خرجت عنه لانها ليست ثم
بواسطة ان اللفظ موضوع لما خرج ذلك المعنى عنه **قال** ويشترط في الدلالة الالتزامية كون
الحاجي بحالة يلزم من تصور المسمى تصوره في الذهن والالامتنع فهمه من اللفظ
ولا يشترط فيها كونه بحالة يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحققة فيه كدلالة لفظ العمى
على البصر مع عدم الملازمة بينهما في الخارج **اقول** لما كانت الدلالة الالتزامية دلالة اللفظ
على المعنى الخارج عن المعنى الموضوع له ولا خفاء في ان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه
فلا بد للدلالة على الخارج من شرط وهو اللزوم الذهني اي كون الامر الخارج لازما للمسمى
اللفظ بحيث يلزم من تصور المسمى تصوره فانه لولم يتحقق هذا الشرط لامتنع فهم الامر
الخارجي من اللفظ فلم يكن دالاعلية وذلك لان دلالة اللفظ على المعنى بحسب الوضع
لاحد الامر بين اما لاجل انه موضوع بازائه اولاجل انه يلزم من فهم المعنى الموضوع له
فهمه واللفظ ليس بموضوع للامر الخارجي فلو لم يكن بحيث يلزم من تصور المسمى
تصوره لم يكن الامر الثاني ايضا متحققا فلم يكن اللفظ دالاعلية ولا يشترط فيها اللزوم
الخارجي وهو كون الامر الخارجي بحيث يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحققة في
الخارج كما ان اللزوم الذهني وهو كون الامر الخارجي بحيث يلزم من تحقق المسمى
قوله ولا يشترط فيها اي في الدلالة الالتزامية وهو معطوف على قوله وهو اللزوم الذهني
ولا حاجة الى تاويله بقوله يشترط فيها اللزوم الذهني لان عطف الفعلية على الاسمية
وبالعكس جائز ولا الى تكلف انه عطف على ما نقله من عبارة المتن من قوله ويشترط
في الدلالة الالتزامية **قوله** تحقق المسمى في الخارج اراد بالتحقق الاصلية لا ما هو خارج
الذهن كما هو المستشهد ليشتمل لزوم الصفات النفسانية بعضها لبعض كالحيوة للعلم

في الذهن تحققة فيشرط لانه لو كان اللزوم الخارجي شرطاً لم يتحقق دلالة الالتزام بدون
والالزام باطل فاللزوم مثله اما الملازمة فلا تمتاع بتحقيق المشروط بدون الشرط واما بطلان الالزام
فلان العدم كالعنى يدل على الملكة كالبصر دلالة التزامية لان العنى عدم البصر عما من
شأنه ان يكون بصير مع المعاندة بينهما في الخارج * فان قلت البصر جزء مفهوم العنى
فلا يكون دلالة عليه بالالتزام بل بالتضمن * فنقول العنى عدم البصر لا العدم والبصر
والعدم المضاف الى البصر يكون البصر خارجاً جامعاً ولا اجتماع في الاعنى البصر وندمة
قال والمطابقة لا تستلزم التضمن كما في البسائط واما استلزامها الالتزام فغير متيقن لان
وجود لازم لكل ماهية يلزم من تصورها تصور غير معروف وما قيل من ان تصور كل ماهية
يستلزم تصورها انها ليست غير ها فممنوع لانا نتصور الاشياء مع الذهول عن هذا اعتبار
ومن هذا تبين عدم استلزام التضمن الالتزام واما ما هو فلا يوجد ان الامع المطابقة لاستحالة
وجوالتابع من حيث انه تابع بدون المتبوع **اول** اراد بيان نسب الدلالات الثلاث
بعضها مع بعض بالاستلزام وعدمه فالمطابقة لا تستلزم التضمن اي ليس متى تحقق
المطابقة لتحقق التضمن لجواز ان يكون اللفظ موضوعاً للمعنى بسيط فيكون دلالة عليه
مطابقة ولا تضمن ههنا لان البسيط لا جزئه واما استلزام المطابقة الالتزام فغير متيقن لان
الالتزام يتوقف على ان يكون للمعنى اللفظ لازم بحيث يلزم من تصورها المعنى تصوره وكون
كل ماهية بحيث يوجد لها لازم كذا غير معلوم لجواز ان يكون من الماهيات ما لا يستلزم شيئاً
كذا فانا كان اللفظ موضوعاً لتلك الماهية كان دلالة عليها مطابقة ولا التزام لانتهاء شرطه *
وزعم الامام ان المطابقة مستلزمة للالتزام لان تصور كل ماهية يستلزم تصور لازم من
لوازمها وقله انها ليست غير ها واللفظ اذ دل على الملزوم بالمطابقة دل على الالتزام في التصور
بالالتزام * وجوابه اننا نعلم ان تصور كل ماهية يستلزم تصورها انها ليست غير ها فكثيراً ما
نتصور ماهية الاشياء ولم يخطر ببالنا غير ها فضلاً عن انها ليست غير ها ومن هذا تبين
عدم استلزام التضمن الالتزام لانه كما لم يعلم وجود لازم ذهني لكل ماهية بسيطة لم يعلم
ايضاً وجود لازم ذهني لكل ماهية مركبة فجاز ان يكون من الماهيات المركبة ما لا يكون له لازم
قوله بسيط والمراد به ما لا جزء له كالوحدة والنقطة على ما قالوا **قوله** من هذا اي من الذي
ذكرناه لان المطابقة لا تستلزم الالتزام لجواز ان توجد ماهية مركبة ليس لها لازم فيدل

ذهني فاللفظ الموضوع بازائه دال علي اجزائه بالتضمن ولا التزام * وفي عبارة المصنف
تسامح فان اللازم مما ذكره ليس تبين عدم استلزام التضمن الالتزام بل عدم تبين
استلزام التضمن الالتزام والفرق بينهما ظاهر * واما هاهنا التضمن والالتزام فمستلزمان
للمطابقة لانهما لا يوجدان الا معهما لانهما تابعان لها والتابع من حيث انه تابع لا يوجد
بدون المطبوع وانما قيد بالحيثية احترازاً عن التابع الاعم كالحرارة للنار فانها تابعة للنار و
قد توجد بدونها كما في الشمس والحركة اما من حيث انها تابعة للنار فلا توجد الا معها *
وفي هذا البيان نظر لان التابع في الصغرى ان قيد بالحيثية منعها وان لم يقيد بها لم يتكرر
الحديث الاوسط فلا ينتج المطلوب ويمكن ان يجاب عنه بان الحيثية في الكبرى ليست قيداً
للاوسط بل للحكم فيها فنتكرر الاوسط نعم اللازم من المقدمتين ان التضمن من حيث انه
تابع لا يوجد بدون المطابقة وهو غير مطلوب والمطلوب ان التضمن مطلقاً لا يوجد بدون
المطابقة وهو غير لازم من الدليل قال والدال بالمطابقة ان قصد بجزئته الدلالة على جزء
معناه فهو المركب كرامي الحجارة والانهو المفرد اقول اللفظ الدال على معنى بالمطابقة
اما ان يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه او لافان قصد بجزء منه الدلالة على جزء
معناه فهو المركب كرامي الحجارة فان الرامي مقصود الدلالة على رمي منسوب الى
موضوع ما والحجارة مقصودة الدلالة على الجسم المعين ومجموع المعنيين معنى
رامي الحجارة فلا بد ان يكون للفظ جزء وان يكون لجزئته دلالة على معنى وان يكون

اللفظ على جزءها تضمنا لا التزاماً **قوله** تسامح حيث حذف المضاف اعتماداً على فهم
المتعلم اي تبين عدم العلم باستلزام التضمن والالتزام **قوله** والفرق بينهما ظاهر وهو ان
تبين عدم انما يكون عند تبين عدم فقط وعدم التبين يكون عند التشكيك في الوجود
والعدم والحاصل ان عدم التبين رفع الكلية وتبين عدم رفع الجزئية **قوله** في الصغرى
وهو قوله لانها ما تابعا والكبرى وهو قوله التابع من حيث انه تابع لا يوجد بدون المتبوع والحديث
الاوسط لفظ التابع والحكم هو لا يوجد بدون المتبوع اي المتبوع هو الحكم وهو يوجد ان **قوله**
منعناها وسند المنع ان الحيثية تستعمل في شيئين لهما جهة واحدة كما يقال الانسان من حيث انه
انسان متعجب ومن حيث انه عمة متعجب ضاحك بخلاف التضمن والالتزام فانه ليس لهما
الاجهة واحدة والحاصل انه يلزم ان تناسب الشيء لنفسه لان المراد في جانب المحمول مفهومه

ذلك المعنى جزء المعنى المقصود وإن يكون دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى مقصودة فيخرج من الحد ما لا يكون له جزء كهمزة الاستفهام وما يكون له جزء لكن لا دلالة له على معنى كزيد وما يكون له جزء دال على معنى لكن ذلك المعنى لا يكون جزء المعنى المقصود كعبد الله علما فإن له جزء كعبد لا على معنى وهو العبودية لكنه ليس جزء المعنى المقصود أي الذات المشخصة وما يكون له جزء دال على جزء المعنى المقصود لكن لا يكون دلالة مقصودة كالحيوان الناطق إذا سمي به شخص إنساني فإن معناه حينئذ الماهية الإنسانية مع الشخص والماهية الإنسانية مجموع مفهوم إنساني الحيوان والناطق فالحيوان مثلا الذي هو جزء اللفظ دال على جزء المعنى المقصود الذي هو الشخص الإنساني لأنه دال على مفهوم الحيوان ومفهوم الحيوان جزء الماهية الإنسانية وهي جزء المعنى اللفظ المقصود لكن دلالة الحيوان على مفهومه ليست مقصودة في حالة العلمية بل ليس المقصود من الحيوان الناطق إلا الذات المشخصة * والأي وإن لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه فهو المفرد سواء لم يكن له جزء أو كان له جزء ولم يدل على معنى أو كان له جزء دال على معنى ولا يكون ذلك المعنى جزء المعنى المقصود من اللفظ أو كان له جزء دال على جزء المعنى المقصود من اللفظ ولم يكن دلالة مقصودة فحد المفرد يتناول الألفاظ الأربعة * فإن قلت المفرد مقدم على المركب طبعاً فلم أخره وضعاً ومخالفة الوضع الطبع في قوة الخطأ عند المحصلين * فنقول للمفرد والمركب اعتباران أحدهما بحسب الذات وهو ماصدق هاية المفرد من زيد ودمر ووغيرهما وثانيهما بحسب المفهوم وهو ما وضع اللفظ بأزائه كالكتاب مثلاً فإن له مفهوماً وهو شيء له الكتابية وذاتاً وهو ماصدق هاية الكتاب من أفراد الإنسان فإن ذنبتهم بقولكم المفرد مقدم على المركب طبعاً إن ذات المفرد مقدم على ذات المركب فمسلم ولكن تأخير ههنا في التعريف والتعريف ليس بحسب الذات بل بحسب المفهوم وإن عنيتم به أن مفهوم المفرد مقدم على مفهوم المركب فهو صدوق فإن القيود في مفهوم المركب وجودية وفي مفهوم المفرد عدمية والوجود في التصور سابق على العدم فلهذا أخرج المفرد في التعريف وقدمه في الأقسام والاحكام لأنهما بحسب الذات وإنما اعتبر في المقسم دلالة المطابقة لا التضمن والالتزام لأن الاعتبار في تركيب اللفظ وأفراده دلالة جزءه على جزء معناه المطابقة وعدم دلالة معناه دلالة جزءه

على جزء معناه التضميني او الالتزامي وعدم دلالة عليه فانه لو اعتبر التضمن او الالتزام في التركيب والاقرار انهم ان يكون اللفظ المركب من لفظين متوضوعين لمعنيين بسيطين مفردا لعدم دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى التضميني اذ لا جزء له وان يكون اللفظ المركب الموضوع بازاء معنى له لازم هنى بسيط مفرد الان شيئا من جزئي اللفظ لادالة له على جزء المعنى الالتزامي * وفيه نظر لان غاية ما في الباب ان يكون اللفظ بالقياس الى المعنى المطابق مركبا والقياس الى المعنى التضميني او الالتزامي مفردا وما جاز ان يكون اللفظ باعتبار معنيين مطابقين مفردا ومركبا كما في عبد الله لان مدلوله المطابق قبل العلمية يكون مركبا وبعد ها يكون مفردا فلم لا يجوز ذلك باعتبار المعنى المطابق والتضميني او الالتزامي والا ولما ان يقال التركيب والاقرار بالنسبة الى المعنى التضميني او الالتزامي لا يتحقق الا اذا تحقق بالنسبة الى المعنى المطابق اى ما في التضمن فلانه اذا دل جزء اللفظ على جزء معناه التضميني دل على جزء معناه المطابق لان المعنى التضميني جزء المعنى المطابق وجزء الجزء جزء له وما في الالتزام فلانه اذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامي بالالتزام فقد دل على جزء المعنى المطابق لامتناع تحقق الالتزام بدون المطابقة وقد يتحقق الاقرار والتركيب بالنسبة الى المعنى المطابق لا بالنسبة الى المعنى التضميني او الالتزامي كما في المثالين

قوله وما جاز هذا الاشارة الى جواب سوال كانه قيل كيف يجوز ان يكون اللفظ الواحد في ان واحد مركبا وغير **قوله** كما في عبد الله فانه قبل العلمية مركب مطابقة وبعد العلمية مفرد مطابقة ايضا **قوله** اى ما في التضمن مثلا الحيوان الناطق لفظ مركب معناه المطابقى جسم نام حساس متحرك بالارادة مدرك للمعقولات ومعناه التضميني جسم نام حساس فقط فدلالة الحيوان على الجسم فقط مثلا لكن دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى التضميني واذا دل عليه فقد دل على المعنى المطابق وهو ظاهر **قوله** وما في الالتزام مثلا الحيوان الناطق لفظ مركب فيفرض ان معناه المطابقى قوة العقل وقوة النظر ومعناه الالتزامى جسم نام حساس متحرك بالارادة مدرك للمعقولات فدلالة الحيوان على الجسم النامي فقط يكون دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامى بالالتزام ولما دل عليه بالالتزام فلان يدل على قوة الحياة فقط بالمطابقة الذي هو جزء المعنى المطابقى لامتناع تحقق الالتزام بدون المطابقة

الذكورين فلهذا خصص القسم الى الانفراد والتركيب بالمطابقة الان هذا الوجه يقيد اولوية اعتبار المطابقة في مورد القسم والوجه الاول ان تم افاد وجوب الاعتبار قال وهو ان لم يصلح لان يخبر به واحد فهو الاداة كفي ولا وان صلح لذلك فان دل بهيئته على زمان معين من الازمنة الثلاثة فهو الكلمة وان لم يدل فهو الاسم **اقول** اللفظ المفرد اما اداة او كلمة او اسم لانه اما ان يصلح لان يخبر به واحد ولا يصلح فان لم يصلح لان يخبر به واحد فهو الاداة كفي ولا وانما ذكر مثالين لان ما لا يصلح لان يخبر به واحد واما ان لا يصلح للاخبار به اصلا كفي فان المخبر به في قولنا زيد في الدار حاصل واحاصل ولا مدخل لثي في الاخبار به واما ان يصلح للاخبار به لكن لا يصلح للاخبار به واحد وكلا فان المخبر به في قولنا زيد لاجبر هو لاجبر ولا المدخل في الاخبار به ولعلك تقول الافعال الناقصة لاتصلح لان يخبر بها واحد ها فيلزم ان تكون ادوات فنقول لابعده في ذلكحتي انهم قسموا الادوات الى غير زمانية وزمانية وهي الافعال الناقصة فاية ما في الباب ان اصطلاحهم لا يطابق اصطلاح النجاة وذلك غير لازم لان نظرهم في الالفاظ من حيث المعنى ونظر النجاة فيها من حيث اللفظ نفسه وعند تغائر جهتي البحثين لا يلزم تطابق الاصطلاحين وان صلح لان يخبر به واحد واما ان يدل بهيئته وصيغته على زمان معين من الازمنة الثلاثة كضرب يضرب فهو الكلمة ولا يدل فهو الاسم كزيد وعمر والمراد بالهيئة والصيغة الهيئة الحاصلة للحر وف باعتبار تقديرهما وتأخيرها وحر كانها وسكناتها وهي صورة الكلمة والحر وف مادتها وانما يحد الكلمة بها لخراج ما يدل على الزمان لا بهيئته بل بحسب جوهر ومادته كالزمان والامس واليوم والصبح والغروب فان دلالتها على الزمان بموادها وجواهرها لا بهياتها بخلاف الكلمات فان دلالتها على الزمان بحسب هيئتها بشهادة اختلاف الزمان عند اختلاف الهيئة وان اتحدت

قوله المذكورين اي البسيط المركب من لفظين الموضوعين لمعنيين بسيطين واللفظ المركب الموضوع باراء معنى لازم ذهني بسيط **قوله** عند اختلاف الهيئة فلا يرد انه ليس اختلاف الزمان بين المصدر والماضي مع وجود الاختلاف وكذا لا يرد ان نحو لم يضرب وضرب مختلفان في الهيئة مع عدم اختلاف الزمان لانه مركب من الاداة او الكلمة وكذا الحال في قوله واتحاد الزمان عند اتحاد الصيغة فلا يرد ان لم يضرب ولا يضرب متحدان في الصيغة مع عدم اتحاد الزمان لان كل هذا من المركبات فتدبر فانه من المراق

المادة كضرب ويضرب واتحاد الزمان عند اتحاد الهئية وان اختلفت المادة كضرب وطالب*
 فان قامت فعلى هذا يلزم ان يكون الكلمة مركبة لدلالة اقسامها واما انها ما في الحدث وهيئتها
 وصورتها على الزمان فيكون جزءها الادنى جزء معناها فنقول المعنى من التركيب
 ان يكون هناك اجزاء مترتبة مسدودة وهي الفاظ او حرف مثل زيد قائم والهئية مع
 المادة ليست بهذه المثابة فلا يلزم التركيب والتقييد بالمعنى من الازمنة الثلاثة لادخل في
 الاحترار والاند حسن لان الكلمة لا تكون الا كذلك ففقهه من زيد ايضاح ووجه التسمية اما
 بالاداء فلانها آلة في تركيب الالفاظ بعضها مع بعض واما بالكلمة فلانها من الكلم وهو
 الجرح كانها المادلت على الزمان وهو متحد ومنصرم تكلم الخاطر بتغير معناها واما بالاسم
 فلانها على مرتبة من سائر الالفاظ فيكون مشتملا على معنى السمو وهو العلو قال
 وحيث انما ان يكون معناها واحدا وكثيرا فان كان الاول فان تشخص ذلك المعنى يسمى
 علما والافتمواطيان استوت افراد الذهنية والخارجية فيه كالانسان والشمس ومشككا
 ان كان حصرا في البعض او في واحد من الآخر كالوجود بالنسبة الى الواجب والممكن
 وان كان الثاني فان كان وضعه لتلك المعاني على السوية فهو المشترك كالعين وان لم يكن
 كذلك بل وضع لاحدهما ثم نقل الى الثاني وحينئذ ان ترك موضوع الاول يسمى لفظا
 منقولاً لغيره فان كان الناقل هو العرف العام كالداية وشرعا ان كان هو الشرع كالصلوة
 والصوم واصطلاحيا ان كان هو العرف الخاص كاصطلاحات النخاعة والنظار وان لم يترك
 موضوعه الاول يسمى بالنسبة اليه حقيقة وبالنسبة الى المنقول اليه مجازا كالاسد بالنسبة
 الى الحيوان المفترس والرجل الشجاع اول هذه الاشارة الى تسمية الاسم بالقياس الى معناه
 فالاسم اما ان يكون معناه واحدا او كثيرا فان كان الاول اي ان كان معناه واحدا فاما ان
 يتشخص ذلك المعنى اي لم يصلح ان يقال دائم كثيرا كزيد يسمى علما في عرف
 النخاعة لانه علامة دالة على شخص معين وجزئيا حقيقيا في عرف المنطقيين وان
قوله اما ان يكون معناه اي الموضوع له بالمعنى الاعم ليشتمل الحقيقة والمجاز ايضا قوله
 اما ان يتشخص اه اعلم ان الانقسام الى ما يتشخص معناه والى ما لا يتشخص لا يختص
 بالاسم الذي يكون معناه واحدا فان الاسم الذي يكون معناه كثيرا ينقسم ايضا
 الى هذين القسمين على ما سيجي قوله جزئيا حقيقيا فيه اشارة الى ما وقع من التسامح

لم يتشخص من ولم يصالح لان يقال ما هي كثيرين فهو الكلي والكثيرون افراد فلا يخلو اما ان يكون حصوله في افراد الذهنية او الخارجية على السوية ولا فان تساوت الافراد الذهنية والخارجية في حصوله وصدقه عليها يسمى متواطيا لان افراد متوافقة في معنا ومن التواطؤ وهو التوافق كالانسان والشمس فان الانسان له افراد في الخارج وصدقه عليها بالسوية والشمس لها افراد في الذهن وصدقها عليها بالسوية وان لم يتساوا الافراد بل كان حصوله في بعضها اوليا واقدم او اشد من البعض الاخر يسمى مشككا * والتشكيك على ثلاثة اوجه التشكيك بالاولوية وهو اختلاف الافراد في الاولوية وعدمها كالوجود فانه في الواجب اوليا ثم واثبت واقوى منه في الممكن والتشكيك بالتقدم والتأخر وهو ان يكون حصول معنى في بعضها متقدما على حصوله في البعض الاخر كالوجود ايضا فان حصوله في الواجب قبل حصوله في الممكن والتشكيك بالاشد والضعف وهو ان يكون حصول معنى في بعضها اشد من حصوله في البعض الاخر كالوجود ايضا فان حصوله في الواجب اشد منه في الممكن لان آثار الوجود في الواجب اكثر كما ان اثر البياض وهو تفريق البصر في بياض الثلج اكثر مما هو في بياض العاج وانما سمي مشككا لان افراد مشتركة في اصل معنى ومختلفة باحد الوجوه الثلاثة فالناظر اليه ان نظر الى جهة الاشتراك خيله انه متواطئ في المتن حيث قال فان تشخص يسمى علما فان الملائم ان يسمى جزئيا حقيقيا قوله افراد والذهنية اي الغرضية وان كان يمتنع ذلك بسبب خارج من مفهوم اللفظ كالشمس كذا في الشفاء فالمراد بالخارجية مائة بالها مساو كانت في الايمان وفي الذهن فأتضح ان للانسان افراد خارجية ذهنية والشمس افراد ذهنية وان دفع التحير الذي يعرض لبعض الناظرين قوله التشكيك على ثلاثة اوجه الاول بسبب الاولوية وهو ان يكون صدق الكلي على بعض افراد اولي منه على البعض الاخر بسبب التفاوت في الافراد كما لا ونقصانا فان صدق الوجود على الواجب اتم واثبت من وجود الممكن اذ وامنه لا وابد والثاني بالتقديم والتأخير كوجود الواجب فانه عللة الوجود الممكن والعلة مقدمة لامر بالذات ولا اعتبار بالتقدم الزماني في التشكيك والثالث بالاشد والضعف وشد الشئ وضعفه يعلم من اثره بمعنى انه ان كان اثره اكثر فهو اشد وان كان اقل فهو اضعف فينتزع العقل بمعونة الوهم امثال الاضعف الاخر

لتوافق افراد فيه وان نظر الى جهة الاختلاف او هذه انه مشترك كانه لفظ له معان مختلفة
كالعين فالناظر فيه يشك هل هو متواطو مشترك فلهذا اسدي بهذا الاسم * وان كان الثاني
اي ان كان المعنى كثير افا ما ان يتخلل بين تلك المعاني نقل بان كان موضوعا المعنى ووضع
لمعنى آخر انما سببه بينهما ولم يتخلل فان لم يتخلل النقل كان وضعه لتلك المعاني على
السوية اي كما يكون موضوعا لهذا المعنى يكون موضوعا لذلك المعنى من غير نظر الى
المعنى الاول فهو المشترك لا شتر اكنه بين تلك المعاني كالعين فانها موضوعة للبصرة والماء
والذهب والركبة على السواء وان تخلل بين تلك المعاني نقل فاما ان يترك استعماله في
المعنى الاول ولا فان ترك يسمى لفظا منقولا لنقله من المعنى الاول والنقل اما الشرع
فيكون منقولا شرعا كالصلوة والصوم فانهما في الاصل للذماء ومطلق الامساك ثم نقلهما
الشرع الى الاركان المخصوصة والامساك المخصوصة مع النية واما غير الشرع وهو اما
العرف العام فهو المنقول العرفي كالدابة فانها في اصل اللغة اسم لكل ما ينوب على الارض
ثم نقله العرف العام الى ذوات القوائم الاربع من الخيل والبغال والحمير والعرف
الخاص ويسمى منقولا اصطلاحيا كاصطلاحات النحاة والنظار اما اصطلاح النحاة
فكالفعل فانه كان اسما لما صدر عن الفاعل كالاكل والضرب ثم نقله النحوي الى كامة دلت
على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة واما اصطلاح النظار فكان لذكوران فانه اسم
للحركة في السكك ثم نقله المناظر الى ترتب الاثر على ما له صلوح العلية مرة بعد اخرى وان
لم يترك معناه الاول بل يستعمل فيه ايضا يسمى حقيقة ان استعماله في الاول وهو المنقول
عنه ومجازا ان استعماله في الثاني وهو المنقول اليه كالاسد فانه وضع اول للحيون المقترن ثم
نقل الى الرجل الشجاع لعلاقة بينهما وهي الشجاعة فاستعمله في الاول بطريق الحقيقة
قوله والماء الظاهر ان يقال لعين الماء لان العين لم يوضع للماء **قوله** النحاة والنظار جمع ناح
بمعنى النحوي على ما هو في القاموس والنظار جمع ناظر بمعنى المنسوب الى عالم
المناظر ولكن لم يستعمل مفردهما **قوله** كالفعل فعل بالفتح كرون وبالكسر كردار فهو في
الاصل الما صدر عن الفاعل ثم استعماله لمقام بالشيء **قوله** سكك جمع سكة بالكسر كوجه
خرد **قوله** ترتب الاثر الخ كترتب الاسهال على شرب السموم نيا وترتب الخمرة على
الاسكار لان شرب السموم نيا علة للاسهال والاسكار علة للخمرة **قوله** لعلاقة في الاشارات

وفي الثاني بطريق المجاز اما الحقيقة فلانها من حق فلان الامر اي اثبتة او من حقيقة اذا كنت منه على يقين فاذا كان اللفظ مستعملا في موضوعه الاصلي فهو شيء مثبت في مقاصد معلوم الدلالة واما المجاز فلانه من جاز الشيء بجوزة اذ تعداه واذ استعمل اللفظ في المعنى المجازي جاز مكانه الاول وهو موضوعه الاصلي قال وكل لفظ فهو بالنسبة الى لفظ آخر مرادف له ان توافقا في المعنى ومباين له ان اختلفا في قول ما مر من تقسيم اللفظ كان بالقياس الى نفسه وبالنظر الى نفس معناه وهذا تقسيم اللفظ بالقياس الى غيره من الالفاظ فاللفظ اذا نسبناه الى لفظ آخر فلا يخلو اما ان يتوافقا في المعنى اي يكون معناه واحدا او يختلفا في المعنى اي يكون لاحدهما معنى وللآخر معنى آخر فان كانا متوافقين فهو مرادف له واللفظان مترادفان اخذنا من الترادف الذي هو ركوب احده خلف آخر كان المعنى مركوب واللفظان راكبان عليه فيكونان مترادفين كالليث والاسد وان كانا مختلفين فهو مباين له واللفظان متباينان لان المباينة المغارقة ومتى اختلف المعنى لم يكن المركوب واحدا فيتحقق المغارقة بين اللفظين للتفرقة بين المركوبين كالانسان والفرس * ومن الناس من ظن ان مثل الناطق والفصيح ومثل السيف والصارم من الالفاظ المترادفة لصدة على ذات واحدة وهو فاسد لان الترادف وهو الاتحاد في المفهوم لا الاتحاد في الذات نعم الاتحاد في الذات من لوازم الاتحاد في المفهوم بدون العكس قال واما المركب فهو اماتام وهو الذي يصح السكوت عليه واما ذير تام والتام ان احتمل الصدق والكذب فهو الخبر والقضية وان لم يحتمل فهو الانشاء فان دل على طاب الفعل دلالة وضعية فهو مع الاستعلاء امر كقولنا اضرب انت ومع الخضوع سعال ودعاه ومع التساوي التماس وان لم يدل فهو التنبيه ويندرج فيه النمني والترجي والتعجب والنداء والقسم واما غير تام فهو اماتقيدي كالحيوان الناطق واما غير تقيدي كالركب من اسم واداة او كلمة واداة اول ما فرغ عن المفرد واقسامه شرع في المركب واقسامه وهو اعلم ان العلاقة بالفتح يستعمل في المعقولات وبالكسر في المحسوسات وقيل بالفتح يستعمل في لكسبي وبالكسر في الضروري قوله والصارم القاطع قوله معنى له حيثئذ اي حين اذا كان الواو الواصلة في معنى او الفاصلة لا معنى للاحتمال لان الاحتمال لا يستعمل الا في مالهجهتان والخبر على تقدير كون الواو بمعنى او لا يكون له الاجهة واحدة

امرام اوغير تام لانه اما ان يصح السكوت عليه اي يفيد المخاطب فائدة تامة ولا يكون
 مستتبعا للفظ آخر ينتظره المخاطب كما ان اقليل زيد فيبقى المخاطب منتظرا ان يقال
 قائم واقام مثلا بخلافه ان اقليل زيد قائم واما ان لا يصح السكوت عليه فان صح السكوت
 عليه فهو المركب التام والافهوا المركب الناقص وغير تام والمركب التام اما ان يحتمل
 الصدق والكذب فهو الخبر ولا يحتمل فهو الانشاء * فان قيل الخبر اما ان يكون مطابقا
 للواقع ولان كان مطابقا للواقع لم يحتمل الكذب وان لم يكن مطابقا للواقع لم يحتمل
 الصدق فلا خبر داخل في الحد * فقد يجاب عنه بان المراد بالواو والواصلة او الفاصلة بمعنى
 ان الخبر هو الذي يحتمل الصدق او الكذب فكل خبر صادق يحتمل الصدق وكل خبر
 كاذب يحتمل الكذب لجميع الاخبار داخل في الحد وهذا الجواب غير مرضي لان
 الاحتمال لا معنى له حينئذ بل يجب ان يقال ما صدق او ما كذب * والحق في الجواب
 ان المراد احتمال الصدق والكذب بمجرد النظر الى مفهومه ولا شأن قولنا السماء فوقنا
 انا مجردنا النظر الى مفهوم اللفظ ولم نعتبر الخارج احتمل عند العقل الكذب وقولنا
 اجتماع النقيضين موجود يحتمل الصدق بمجرد النظر الى مفهومه نحاصل التقسيم ان
 المركب التام ان احتمل الصدق والكذب بحسب مفهومه فهو الخبر والانهو الانشاء وهو اما
 ان يدل على الفعل دلالة وضعية او لا يدل فان دل على طلب الفعل دلالة وضعية فاما
 ان يقارن الاستعلاء ويقارن التساوي او يقارن الخضوع فان قارن الاستعلاء فهو امر وان
 قارن التساوي فهو التماس وان قارن الخضوع فهو سؤال ودعاء * وانما قيد الدلالة بالوضع
 احترازا عن الاخبار الدالة على طلب الفعل لا بالوضع فان قولنا كتب عليكم الصيام والطاب
 منكم الفعل وان دل على طلب الفعل لكنه ليس بموضوع لطلب الفعل بل للاخبار من
 طلب الفعل وان لم يدل على طلب الفعل فهو تنبيه لانه ينبه على ما في ضمير المتكلم
 ويندرج فيه التمني والتزجي والقسم والنداء والتعجب * ولما قل ان يقول الاستفهام
 قوله ليس بموضوع اذ اما اطلب منك الفعل فظاهر واما كتب عليكم الصلوة فلان معنى
 كتب اوجب فيكون اخبارا عن ايجاب الصلوة الذي هو عبارة عن طلب الفعل لزوما
 قوله ويندرج الخ اي يندرج فيه المركب التام الذي دخل عليه حرف التمني وفيه
 فان كلها انشاءات ينبه على ما في ضمير المتكلم من تمنى مضمون الجملة وترجيه والتمنى

والنهي خارجان من القسمة اما الاستفهام فلا بد لايلىق جعله من التنبيه لانه استعمال ما في ضمير المخاطب لا تنبيه على ما في ضمير المتكلم واما النهي فعدم خوله تحت الامر لانه دال على طلب الترك لا على طلب الفعل لكن المصنف ادرك الاستفهام تحت التنبيه وله يعتبر المناسبة اللغوية والنهي تحت الامر بناء على ان الترك هو كفى النفس لاجل عدم الفعل عما من شأنه ان يكون فاعلا ولواردنا ايراد ما في القسمة لقلنا الانشاء اما ان لا يدل على طلب شي بالوضع وهو التنبيه او يدل فلا يخلو اما ان يكون المطلب الفهم وهو الاستفهام او غيره فاما ان يكون مع الاستعلاء وهو امر ان كان المطلب الفعل ونهي ان كان المطلوب الترك اي عدم الفعل او يكون مع التساوي وهو الالتماس ومع الخضوع وهو السؤال * واما المركب الغير التام فاما ان يكون الجزء الثاني منه قيد الاول وهو التقيد يثا سافوجي كالحبوان الناطق او لا يكون وهو غير التقيد كالركب من اسم واداة وكلمة واداة قال الفصل الثاني في المعاني المفردة كل مفهوم فهو جزئي ان منع نفس تصور هذه وقوع الشركة فيه وكلها ان لم يمنع واللفظ الدال عليه ما يسمى جزئيا وكليا بالعرض اقول المعاني هي الصور الذهنية من حيث انها موضع بازائها الالفاظ فان عبر عنها بالفاظ مفردة فهي المعاني المفردة والافعال المركبة والكلام هي انما هو في المعاني المفردة كما ستعرفه فكل فان معنى باللدن قسمت باللدن والنداء اعني آواز داند على ما في الصراح وتعريف المسمى بالمطلوب اقبالا لا يستلزم كون معنى النداء طاب الاقبال حتى ير عليه انه لطالب الفعل من المخاطب فانه تعريف باللازم قوله ولم يعتبر الخ اي لم يعتبر بالنظر الى المقصود الاصلي فان اعتبار المناسبة اللغوية امر استحساني لا وجوبي قوله اي عدم الفعل فسر الترك سابقا بكى النفس نظر الى توجيه كلام المفسر وهو ما بعدم الفعل لانفعاله تسمي للفعل فلا يمكن ان يفسر بالكف قوله مع التساوي الالتماس هذا بحسب اللغة اما في العرف فيطلق على ما يكون مع نوع من التواضع قوله الصورة الذهنية اعلم ان الصورة الذهنية كما تطلق على كيفية تحصل في العقل هي مرأه شاهد ذي الصورة تعلق ايضا على المعلوم المميز بواسطة تلك الصورة في الذهن ولا شك ان الصورة الذهنية التي تنقسم الى الكلي والجزئي هو المعنى الثاني وهو من حيث يقصد باللفظ يسمى معنوا ومن حيث يفهم منه هو ما قوله ستعرفه اي في اخر بحث تمام المشترك وهو قوله لا يقال حصص جزء الماهية

مفهوم وهو الحاصل في العقل اما جزئي او كلي لانه امان يكون نفس تصوره اي
من حيث انه متصور مانعا من وقوع الشركة فيه اي عن اشتراكه بين كثيرين وصدقه
عليها او لا يكون فان منع نفس تصور من وقوع الشركة فهو الجزئي كهذا الانسان فان
الهدية اذا حصل مفهومها عند العقل امتنع العقل بمجرد تصوره عن صدقه على امور
متعددة وان لم يمنع الشركة من حيث انه متصور فهو الكلي كالانسان فان مفهومه اذا
حصل عند العقل لم يمنع من صدقه على كثيرين وقد وقع في بعض النسخ نفس تصور
معناه وهو سهو والكان للمعنى معنى وانما قيد بنفس التصور لان الكليات ما يمنع الشركة
بالنظر الى الخارج كواجب الوجود فان الشركة فيه ممتنعة بالدليل الخارجى لكن اذا
جرى العقل النظر الى مفهومه لم يمتنع من صدقه على كثيرين فان مجرد تصوره لو كان
مانعا من الشركة لم يفتقر في اثبات الواحدانية الى دليل وكالكليات الغرضية مثل الاشياء
والامكان والوجود فانها تمنع ان تصدق على شيء من الاشياء في الخارج لكن لا بالنظر
الى مجرد تصورها ومن ههنا يعلم ان افراد الكلي لا يجب ان يكون الكلي صادقا عليها بل
من افراد ما يمتنع ان يصدق عليه اذا لم يمتنع العقل عن صدقه عليه بمجرد تصوره فلو
لم يعتبر نفس التصور في تعريف الكلي والجزئي لدخل تلك الكليات في تعريف الجزئي
فلا يكون مانعا وخرج عن تعريف الكلي فلا يكون جامعاً وبيان التسمية بالكلي و
الجزئي ان الكلي جزء للجزئي غالبا كالانسان فانه جزء لزيد وكالحيوان فانه جزء للانسان
والجسم فانه جزء للحيوان فيكون ذلك الجزئي كلا والكلي جزءا وكلية الشيء انما يكون
بالنسبة الى الجزئي فيكون ذلك الشيء منسوب الى الكل والمنسوب الى الكل كلي وكذلك
جزئية الشيء انما هي بالنسبة الى الكلي فيكون منسوب الى الجزء والمنسوب الى الجزء
جزئي واعلم ان الكلية والجزئية انما تعتبر ان بالذات في المعاني وامافي الالفاظ فقد تسمى
كلية وجزئية بالعرض تسمية الدال باسم الدلول قال والكلي امان يكون تمام ماهية
ما تحته من الجزئيات او د اخلافيها او خارجا عنها والاول هو النوع سواء كان متعديا
الاشخاص وهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا كالانسان او غير

حاصلة انه لو لم يختص الكلام بالمعاني المفردة يبطل انحصار جزء الماهية في الفصل والجنس
بمثل الجوهر والناطق وله تسمى كلية وجزئية التاء فيهما للتانيث لا للمصدرية فلا يرد

متعدد الاشخاص وهو المقول في جواب ماهو بحسب الخصوصية المحضة كالشمس فهو
اذن كلي مقول عام واحد او عامي كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ماهو اقول انك
قد عرفت ان الغرض من وضع هذه المقالة بيان معرفة كيفية اقتناص الجبهولات التصورية
وهي لا تقتنى عن الجزئيات بل لا يبحث عنها في العلوم تغيرها وعدم انضباطها فانها صار
نظر المنطقيين مقصورا على بيان الكليات وضبط اقسامها فالكلي اذا نسب الى ما تحته من
الجزئيات فاما ان يكون نفس ماهيتها او خلافها او خارجا عنها والداخل يسمى ذاتيا
والخارج مرضيا وربما يقال الذاتي على ما ليس بخارج فالاول اي الكلي الذي يكون
نفس ماهية ما تحته من الجزئيات هو النوع كالانسان فانه نفس ماهية زيد وعمر و بكر
وغيرهم من جزئياته وهي لا تزيد على الانسان الابعوار مشخصة خارجة عنه بها يمتاز
شخص من شخص ثم النوع لا يدخلوا ما ان يكون متعدد الاشخاص في الخارج او لا يكون فان
كان متعدد الاشخاص في الخارج فهو المقول في جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية
مع لان السؤال بما هو عن الشيء انما يطلب به تمام ماهيته وحقيقته فان كان سؤالا
عن شيء واحد كان طالبا لتام الماهية المختصة به وان جمع بين شئين او اشياء في السؤال
كان طالبا لتام ماهيتهما وتام ماهية الاشياء انما يكون بتمام الماهية المشتركة بينهما ولما كان النوع
متعدد الاشخاص كالانسان كان هو تمام ماهية كل واحد من افرادة فاذا سئل من زيد مثلا
بما هو كان المقول في الجواب الانسان لانه تمام الماهية المختصة به وان سئل من زيد وعمر و
بما هما كان الجواب الانسان ايضا لانه كمال ماهيتهما المشتركة فلاجرم يكون مقولا في
جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا وان لم يكن متعدد الاشخاص بل ينحصر
نومة في شخص واحد كالشمس كان مقولا في جواب ماهو بحسب الخصوصية المحضة
لان السائل بما هو من ذلك الشخص لا يطلب الاتمام الماهية المختصة به اذ لا فرد آخر له في
الخارج حتى يجمع بينه وبين ذلك الشخص في السؤال حتى يكون الجواب تمام الماهية
المشتركة وان قد علمت ان النوع ان تعددا لشخص في الخارج كان مقولا على كثيرين
الواجب ان يقال كليا وجزئيا اقول قد عرفت من قوله لا شغل للمنطقي من حيث هو
منطقي والمقصود منه بيان وجه ترك البحث عن الجزئي قوله اقتناص وهو الاصطبار
والمراد به الاكتساب وفيه اشارة الى ان المراد به تحصيلها بالنظر

٢٤

متفقين بالحقائق في جواب ما هو وان لم يتعد كان مقولا على واحد في جواب ما هو فهو
 اذن كلي مقول على واحد او على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو فالكلي
 جنس و قولنا مقول على واحد ليدخل في الحد النوع الغير المتعدد الاشخاص و قولنا او
 على كثيرين ليدخل النوع المتعدد الاشخاص و قولنا متفقين بالحقائق ليخرج الجنس
 فانه مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق و قولنا في جواب ما هو ليخرج الثلاثة الباقية
 اعنى الفصل والخاصة والعرض العام لانها لا تنقل في جواب ما هو * وهناك نظرو هو ان احد
 الامرين لازم اما اشتمال التعريف على امر مستدرك واما ان لا يكون التعريف جامعا لان
 المراد بالكثيرين ان كل مطلعا سواء كانوا موجودين في الخارج او لم يكونوا فيلزم ان يكون
 قوله المقول على واحد زائدا احشوا لان النوع الغير المتعدد الاشخاص في الخارج مقول
 على كثيرين موجودين في الذهن وان كان المراد بالكثيرين الموجودين في الخارج يخرج
 عن التعريف الانواع التي لا وجود لها في الخارج اصلا كالغناء فلا يكون جامعا فالصواب
 ان يحذف من التعريف قوله على واحد بل لفظ الكلي ايضا فان المقول على كثيرين
 يغني عنه ويقال النوع هو المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو و ح
 يكون كل نوع مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا والمصدا اعتبر النوع
 في قوله في جواب ما هو بحسب الخارج قسمة الى ما يقال بحسب الشركة والخصوصية
 معا والى ما يقال بحسب الخصوصية المحضة وهو خروج من هذا الفن بوجهين اما اولا
 فلان نظر الفن عام يشمل المواد كلها فال تخصيص بالنوع الخارج ينافي ذلك واما ثانيا فلان
 المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة منهم هو الحد بالنسبة الى المحدود
 وقد جعله من اقسام النوع وهو ناسد لان الحد من اقسام المركبات وقد جعله من اقسام النوع
 الذي هو من اقسام المفرد * قال وان كان الثاني فان كان تمام الجزء المشترك بينها وبين
قوله واما ثانيا اراد ان القوم قد صرحوا بان الكلي المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية
 لا يكون الا الحد حيث قالوا الكلي المقول في جواب ما هو اما ان يكون مقولا في جواب ما هو
 بحسب الخصوصية المحضة فهو الحد بالنسبة الى المحدود او بحسب الشركة المحضة فهو
 الجنس بالنسبة الى الانواع او بحسب الشركة والخصوصية معا فهو النوع بالنسبة الى الافراد
 وقد جعل المصدا من اقسام النوع ما يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة

نوع آخر فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة ويسمى جنسا ورسموه بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو اقول الكلي الذي هو جزء الماهية منحصري في جنس الماهية وفصلها لانه اما ان يكون تمام الجزء المشترك بين الماهية وبين نوع آخر ولا يكون والمراد بتمام الجزء المشترك الذي لا يكون وراءه مشترك بينهما اي جزء مشترك لا يكون جزء مشترك خارجا عنه بل كل جزء مشترك بينهما اما ان يكون نفس ذلك الجزء او جزءا منه كالحيوان فانه تمام الجزء المشترك بين الانسان والفرس اذ لا جزء مشترك بينهما الا هو اما نفس الحيوان او جزء منه كالجوهر والجسم النامي والحساس والمتحرك بالارادة وكل منها وان كان مشترك بين الانسان والفرس لانه ليس تمام المشترك بينهما بل بعضه وانما يكون تمام المشترك بينهما هو الحيوان المشتمل على الكل * وربما يقال المراد بتمام المشترك بينهما مجموع الاجزاء المشتركة بينهما كالحيوان فانه مجموع الجوهر والجسم النامي والحساس والمتحرك بالارادة وهي اجزاء مشتركة بين الانسان والفرس وهو منتقص بالاجناس البسيطة كالجوهر لانه جنس عال لا يكون له جزء حتى يصح انه مجموع الاجزاء المشتركة فعبارتنا اسد وهذه الكلام وقع في البين فانخرج الى ما كنا فيه فنقول جزء الماهية ان كان تمام الجزء المشترك بين الماهية ونوع آخر فهو الجنس والافهوالفصل اما الاول فلان جزء الماهية اذا كان تمام الجزء المشترك بينهما بين نوع آخر يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة لانه ان اسئل عن الماهية وذلك النوع كان المطلوب تمام الماهية المشتركة بينهما وهون ذلك الجزء فان افرد الماهية بالسؤال لم يصلح ذلك الجزء لان يكون مقولا في الجواب لان المطلوب حينئذ تمام الماهية المختصة والجزء لا يكون تمام الماهية المختصة ان هو ما يتركب الشيء عنه ومن غير ذلك الجزء انما يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة فقط ولانعني بالجنس الا هذا

قوله وهو منتقص اي كون المراد بتمام المشترك مجموع الاجزاء منقوض باجناس البسيطة كالوحدة فانه تمام المشترك بين الجوهر والعرض مع انه للجزء قوله فعبارتنا وهو قوله الجزء المشترك هو الذي لا يكون وراءه جزء مشترك اي احكم لان عبارتنا يشتمل الجنس المفرد والمركب وهذه العبارة يشتمل الجنس المركب فقط قوله فانخرج الى ما كنا فيه وهو حصر جزء الماهية في جنسها وفصلها

كالحيوان فانه كمال الجزء المشترك بين ماهية الانسان وبين نوع آخر كالفرس مثلا حتى
 اذا مثل عن الانسان والفرس بما هما كان الجواب الحيوان واذا افرد الانسان بالسؤال
 لم يصلح للجواب الحيوان لان تمام ماهيته هو الحيوان الناطق لا الحيوان فقط ^{ورسموه}
 بانه علي مقول علي كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو فلفظ الكلي مستدرك
 والمقول علي كثيرين جنس للخمسة ويخرج بالكثيرين الجزئي لانه مقول علي واحد
 فيقال هذا زيد وبقولنا مختلفين بالحقائق يخرج النوع لانه مقول علي كثيرين
 متفدين بالحقائق وبقولنا في جواب ما هو الكليات البواقية قال وهو قريب ان كان الجواب
 من الماهية ومن بعض ما يشاركها فيه هو عين الجواب عنها ومن كل ما يشاركها فيه
 كالحيوان بالنسبة الى الانسان وبعيد ان كان الجواب عنها ومن بعض ما يشاركها فيه غير
 الجواب عنها ومن البعض الاخر ويكون هناك جوابا ان كان بعيدا بمرتبة واحدة
 كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان وثلاثة اجوبة ان كان بعيدا بمرتبتين كالجسم و
 اربعة اجوبة ان كان بعيدا بثلاث مراتب كالجوهر وعلى هذا القياس اقول القوم قدر تبوا
 الكليات حتى ينهيأ لهم التمثيل بهاتسهيلا على المتعلم المبتدي فوضغوا الانسان
 ثم الحيوان ثم الجسم النامي ثم الجسم المطلق ثم الجوهر فان الانسان نوع كما عرفت
 والحيوان جنس للانسان لانه تمام الماهية المشتركة بين الانسان والفرس وكذلك الجسم
 النامي جنس للانسان لانه كمال الجزء المشترك بين الانسان والنباتات حتى اذا مثل
 عنهما بما هما كان الجواب الجسم النامي وكذلك الجسم المطلق جنس له لانه تمام
 الجزء المشترك بينه وبين العجر مثلا وكذلك الجوهر جنس له لانه تمام الماهية المشتركة
 بينه وبين العقل فقد ظهر انه يجوز ان يكون الماهية واحدة واجناس مختلفة بعضها فوق
 بعض وان انتقش هذا على صحيفة الخاطر فنقول الجنس ما قريب او بعيد لانه ان كان
 الجواب من الماهية ومن بعض ما يشاركها في ذلك الجنس عين الجواب عنها ومن
 جميع مشاركتها فيه فهو القريب كالحيوان فانه الجواب عن السؤال عن الانسان
 والفرس وهو الجواب عنه ومن جميع الانواع المشاركة للانسان في الحيوانية وان كان
 الجواب عن الماهية ومن بعض مشاركتها في ذلك الجنس غير الجواب عنها ومن

قوله ان انتقش اى اذا علمت تعدد تمام المشترك فاعلم انحصار الجنس في القسمين فانه

البعض الآخر فهو البعيد كالجسم النامي فان النباتات والحيوانات تشارك الانسان فيه وهو الجواب عنه وعن جميع المشار كات النباتية لا المشار كات الحيوانية بل الجواب عنه وعن المشار كات الحيوانية الحيوان ويكون هناك جوابان ان كان الجنس بعيدا بمرتبة واحدة كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان فان الحيوان جواب وهو جواب آخر وثلاثة اجوبة ان كان بعيدا بمرتبتين كالجسم بالقياس اليه فان الحيوان والجسم النامي جوابان وهو جواب ثالث واربعة اجوبة ان كان بعيدا بثلاث مراتب كالجوهر فان الحيوان والجسم النامي والجسم اجوبة ثلاثة وهو جواب رابع وعلى هذا القياس فكلما يزيد البعيد يزداد عدد الاجوبة ويكون عدد الاجوبة زائدا على عدد مراتب البعد بواحد لان الجنس القريب جواب وكل مرتبة من البعد جواب اخر قال وان لم يكن تمام الجزء المشترك بينها وبين نوع آخر فلا بد ان لا يكون مشتركا اصلا او يكون بعضا من تمام المشترك مساويا له والالكان مشتركا بين الماهية وبين نوع آخر ولا يجوز ان يكون تمام المشترك بالنسبة الى ذلك النوع لان المقدر خلافه بل بعضه ولا يتسلسل بل ينتهى الى ما يساويه فيكون فصل جنس وكيف كان يميز الماهية من مشار كهافي جنس او في وجود فكان فصلا **اول** هذا بيان للشق الثاني من الترتيد وهو ان جزءا الماهية ان لم يكن تمام المشترك بينهما وبين نوع ما يكون فصلا وذلك لان احد الامرين لازم على ذلك التقدير وهو ان ذلك الجزء اما ان لا يكون مشتركا اصلا بين الماهية ونوع ما او يكون بعضا من تمام المشترك مساويا له واياما كان يكون فصلا اما لزوم احد الامرين فلان الجزء ان لم يكن تمام المشترك فاما ان لا يكون مشتركا اصلا وهو الامر الاول او يكون مشتركا ولا يكون تمام مشترك بل بعضه فذلك البعض اما ان يكون مباثنا لتمام المشترك او اخص منه او اعم منه او مساويا له فلا جائز ان يكون مباثنا لان الكلام في الاجزاء المحمولة ومن المحال ان يكون المحمول موقوف على ذلك **قوله** يكون فصلا على تقدير عدم كون جزء الماهية مشتركا تاما **قوله** وذلك اي كونه فصلا **قوله** على ذلك التقدير وهو ان لم يكن تمام المشترك بينهما وبين نوع ما **قوله** مساويا له للحساس فانه كلما صدق الحساس صدق الحيوان **قوله** ان لم يكن تمام المشترك ايا كالجوهر والجسم النامي والحساس والمتحرك بالاردان **قوله** اصلا كالناطاق **قوله** لان الكلام في الاجزاء المحمولة لان الكلام في الجنس والفصل وهما قولان ومحمولان

على الشيء مبادئه ولا اخص لوجود الاعم بدون الاخص فياتزم وجود الكل (وهو تمام
المشترك كالحیوان) بدون الجزء (اي بدون البعض الاخص كالحساس) وانه محال ولا اعم
كالجسم النامي والحيوان لان بعض تمام المشترك بين الماهية (كالانسان) ونوع آخر
(كالغرس) لو كان اعم من تمام المشترك لكان موجودا في نوع آخر (كالشجر) بدون تمام
المشترك تحقيقا للمعنى العموم فيكون مشتركين الماهية وذلك النوع الذي هو بازاء تمام
المشترك لوجوده فيهما فاما ان يكون تمام المشترك بينهما او هو محال لان المقدران الجزء
ليس تمام المشترك بين الماهية وبين نوع مامن الانواع واما ان لا يكون تمام المشترك
بل بعضا منه فيكون للماهية (كالانسان) تما ما المشترك احد هما تمام المشترك
(كالحيوان) بين الماهية وبين النوع الذي هو بازائها والثاني تمام المشترك (كالجسم
النامي) بينها وبين النوع الثاني (كالشجر) الذي هو بازاء تمام المشترك الاول وحينئذ
(اي حين اذا كان للماهية تمام المشترك) لو كان بعض تمام المشترك بين الماهية وبين
النوع الثاني اعم منه لكان موجودا في نوع آخر (كالشجر) بدون تمام المشترك الثاني (اي
الجسم النامي) فيكون مشتركين الماهية وذلك النوع الثالث (كالشجر) الذي بازاء تمام
المشترك الثاني وليس تمام المشترك بينهما بل بعضه فيحصل تمام مشترك ثالث وهما
جزا فاما ان يوجد تمام المشترك الى غير النهاية او ينتهي الى بعض تمام مشترك
مسألة الاول ومحال والتركيب الماهية من اجزاء غير متناهية فقوله ولا يتسلسل
ليس على ما ينبغي لان التسلسل هو ترتب امور غير متناهية ولم يلزم من الدليل ترتب
اجزاء الماهية وانما يلزم ذلك لو كان تمام المشترك الاول وهو غير لازم ولعله اراد بالتسلسل
وجودا مور غير متناهية في الماهية لكنه خلاف المتعارف واذ ابطالت الاقسام الثلاثة تعين
ان يكون بعض تمام المشترك مساويا له وهو الامر الثاني واما ان الجزء فصل على تقدير
كل واحد من الامرين فلانه ان لم يكن مشترك اصلا يكون مختصا بها فيكون مميزا للماهية
عن غيرها وان كان بعض تمام المشترك مساويا له يكون فصلا لتمام المشترك لاختصاصه به
قوله وليس تمام المشترك بينهما اي بين الماهية الاولى والنوع الثالث وهو الشجر مثلا
قوله من الدليل اي من الدليل الذي مر وهو ان لم يكن تمام المشترك يكون مختصا بها
او بعضا منه مساويا له وكل ما كان كذلك يكون تميزا لها في الجملة

وتمام المشترك جنس فكيف فصل جنس فيكون فصلا للماهية لانه لما ميز الجنس من جميع اغياره وجميع اغيار الجنس بعض اغيار الماهية فيكون مميز الماهية عن بعض اغيارها ولا نعني بالفصل الا مميز الماهية في الجملة والى هذا اشار بقوله وكيف كان اي سواء لم يكن الجزء مشتركا اصلا او يكون بعضا من تمام المشترك متساويا له فهو يميز الماهية من مشاركتها في جنس او وجود فيكون فصلا وانما ال في جنس او وجود لان اللازم من الدليل ليس الا ان الجزء اذا لم يكن تمام المشترك يكون مميز الها في الجملة وهو الفصل واما انه يكون مميزا من مشاركات الجنسية حتى اذا كان للماهية فصل وجب ان يكون لها جنس فلا للماهية ان كان لها جنس كان فصلها مميزا لها عن المشاركات الجنسية وان لم يكن لها جنس فلا اقل من يكون لها مشاركات في الوجود والشيئية وح يكون فصلها مميزا لها عنها * ويمكن اختصار الدليل بحذف النسب بان يقال بعض تمام المشترك ان لم يكن مشترك كايين تمام المشترك وتوابع آخر فيكون مختصا بتمام المشترك فيكون فصلا له فيكون فصلا للماهية وان كان مشترك كايينهما يكون مشتركا بين الماهية وذلك النوع ولا يجوز ان يكون تمام المشترك بينهما فيكون بعضا من تمام المشترك بين الماهية والنوع الثاني وهكذا * لا يقال حصر جزء الماهية في الجنس والفصل باطل لان الجوهر الناطق والجوهر الحساس مثل اجزاء ماهية الانسان مع انه ليس بجنس ولا فصل * لانا نقول الكلام في الاجزاء المفردة لا في مطلق الاجزاء وهذا ما وعدنا في صدر البحث قال ورسموه بانه كلي يحمل ما في الشيء في جواب اي شيء هو في جزءه فعلى هذا الترتيب حقيقة من امرين متساويين او امور متساوية كان كل منهما فصلا لانه يميز ما من مشاركتها في الوجود اول ورسموا الفصل بانه كلي يحمل ما في الشيء في جواب اي شيء هو في جوهره كالناطق والحساس فانه اذا سئل عن الانسان او عن زيد باي شيء هو في جزءه فالجواب عنه بانه ناطق او حساس لان السؤال باي شيء هو انما يطلب به ما يميز الشيء في الجملة نكل ما يميز يصاح للجواب * ثم ان طلب

فصل

قوله من المشاركة الجنسية ومن الوجود ايضا ولم يذكره للغفلة والاعتماد قوله لانا نقول يعني ان الكلام ههنا في المعاني المفردة الجوهر الناطق وان كل جزء الكنه ليس بفرد قوله هذا ما وعدنا في صدر البحث اي في الفصل الثاني حيث قال والكلام ههنا في المعاني المفردة

المميز الجوهرى يكون الجواب بالفصل وان طلب المميز العرضى يكون الجواب بالخاصة
فالتكلى جنس يشتمل سائر الكليات وبقولنا يحمل على الشيء في جواب اى شيء هو
يخرج النوع والجنس والعرض العام لان النوع والجنس يقالان في جواب ماهو ولا في
جواب اى شيء هو والعرض العام لا يقال في الجواب اصلا وبقولنا في جوهره يخرج
الخاصة لانها وان كانت مميزة للشيء لكن لا في جوهره وذا تهل في مرضه فان قلت السائل
باى شيء هو ان طلب مميز الشيء من جميع الاغيار لا يكون مثل الحساس فصل الانسان
لانه لا يميزه عن جميع الاغيار وان طلب المميز في الجملة سواء كان من جميع الاغيار او
من بعضها فالجنس مميز للشيء من بعضها فيجب ان يكون ضالها للجواب فلا يخرج
من الحد فنقول لا يكتفى في جواب اى شيء هو في جوهره بالتمييز في الجملة بل لابد
معه من ان لا يكون تمام المشترك بين الشيء ونوع آخر فالجنس خارج من التعريف ولما
كان محصلة ان الفصل كلى ذاتى لا يكون مقولا في جواب ماهو ويكون مميزا للشيء في
الجملة فلو فرضنا ماهية تتركب من امرين متساويين او امور متساوية كماهية الجنس
العالى والفصل الاخير كان كل منهما فصلا لها لانه يميز الماهية تميزا جوهريا عما يشاركها
في الوجود * واعلم ان قدماء المنطقيين زعموا ان كل ماهية لها فصل وجب ان يكون لها
جنس حتى ان الشيخ تبعهم في الشفاء وحد الفصل بانه كلى مقول على الشيء في
جواب اى شيء هو في جوهره من جنسه واذالم يساعد البرهان على ذلك نبه المصنف
على ضعفه بالمشاركة في الوجود ولاو بايراد هذا الاحتمال ثانيا قال والفصل المميز للنوع
مشاركة في الجنس قريب ان يميز عنه في جنس قريب كالناطق للانسان وبعبارة اخرى
عنه في جنس بعيد والحساس للانسان اول الفصل اما مميز عن المشارك الجنسى او من
قوله فان قلت السائل الخ ايراد على التعريف بانه اما غير جامع او غير مانع فيكون نقضا
او على قوله يخرج الجنس فيكون منعوا على الاول الجواب منع وعلى الثانى اثبات
للمقدمة المنوعة قوله ماهية مركبة من امرين متساويين مثلا فرضنا الجوهر مركبا من
اوب وهما متساويان فيكون كل من اوب فصلا للجوهر لانها يميز الجوهر عن المشاركات
في الوجود قوله في الشفاء وما في الاشارات فقال في جنس او وجود قوله بالمشاركة ضعفه
حيث قال كيف ما كان يميز الماهية عن مشاركا بها في جنس او في وجود

المشارك الوجودي فان كان مميزا عن المشارك الجنسي فهو ما قريب او بعيد لانه ان
ميزه عن مشاركاته في الجنس القريب فهو الفصل القريب كالناطق للإنسان فانه يميزه
عن مشاركاته في الحيوان وان ميزه عن مشاركاته في الجنس البعيد فهو الفصل البعيد
كالحيوان للإنسان فانه يميزه عن مشاركاته في الجسم النامي * وانما اعتبر القريب والبعيد
في الفصل المميز في الجنس لان الفصل المميز في الوجود ليس متحقق الوجود بل هو مبني
على احتمال يذكر وربما يمكن ان يستدل على بطلانه بان يقال لو تركبت ماهية حقيقة
من امرين متساويين فاما ان لا يحتاج احدهما الى الاخر وهو محال ضرورة وجوب احتياج
بعض اجزاء الماهية الى البعض او يحتاج فان احتاج كل منهما الى الاخر يلزم الدور والايانزم
الترجيح بلا مرجح لانهما ذاتيان متساويان فاحتياج احدهما الى الاخر ليس اولى من
احتياج الاخر اليه او يقال لو تركب جنس عال كالجوهر مثلا من امرين متساويين فاحدهما
ان كان عرضا لزم تقوم الجوهر بالعرض وهو محال وان كان جوهر فاما ان يكون الجوهر نفسه
فيلزم ان يكون الكل نفس جزئية وانه محال او دخلا فيه وهو ايضا محال لامتناع تركيب
الشي من نفسه وغيره واخراجا عنه فيكون عارضا له لكن ذلك الجزء ليس عارضا لنفسه
بل يكون العارض بالحقيقة هو الجزء الاخر فلا يكون العارض بتمامه عارضا وانه محال
فلي نظر في هذا المقام فانه من مطارح الاذكياء قال **واما الثالث** فان امتنع انفكاكه عن
الماهية فهو اللازم والافهوا العرض المفارق واللازم قد يكون لازما للوجود كالسواد للخبثي وقده
يكون لازما للماهية كالزوجية للاربعة وهو ما بين وهو الذي يكون تصوره مع تصور ما يزمه
كافيافي جزم الدهن بالزوم بينهما كالاقسام بمتساويين اللازم للاربعة واما غير بين و

قوله على احتمال يذكر وهو تركب الماهية من الامرين المتساويين باوصور متساوية **قوله**
ضرورة وجوب احتياج الخ حتى لا تكون تلك الاجزاء اجنبيا **قوله** تقوم الجوهر بالعرض
وهو مع اي يكون العرض محمولا عليه موافقا وذلك لاستلزامه اتحاد الجوهر والعرض
فلا يرد تقوم السرير بالهيئة القائمة بالخشب على ان في كون السرير بمعنى المركب
من الخشب والهيئة جوهر اعناشة **قوله** ان يكون الجوهر نفسه اي يكون الجوهر المطلق
نفس ذلك الجزء الذي فرض جوهره ان نفسه منصوب على خبرية ودخلا خارجا معطوف
عليه **قوله** وانه مع لانه لا يبغي الكل كلا ولا الجز جزءا **قوله** لامتناع الاستلزام كون الكل

هو الذي يفتقر جزم الدهن باللزوم بينهما الى وسط كتساوي الزوايا الثالث للقائمتين
 للمثلث * وقد يقال البين على اللازم الذي يلزم من تصور ما لزومة تصوره والاول اعم
 والعرض المفارق اما سريع الزوال كحمرة الخجل وصغرة الوجع واما بطي الزوال كالشباب
 والشباب **اقول** الثالث من اقسام الكلي ما يكون خارجا عن الماهية وهو اما ان يمتنع
 انفكاكه عن الماهية او يمكن انفكاكه والاول العرض اللازم كالفردية للثلاثة والثاني العرض
 المفارق كالكتابة بالفعل للانسان * واللازم اما لازم للوجود كالسواد للحيثي فانه لازم لوجوده
 وتشخصه لا لماهيته لان ماهيته الانسان ولو كان السواد لازما للانسان لكان كل انسان اسود
 وليس كذلك واما اللازم للماهية كالزوجة للاربعة فانه متى تحققت ماهية الاربعة امتنع
 انفكاك الزوجة عنها * لا يقال هذا تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره لان اللازم على ما مر فانه
 ما يمتنع انفكاكه عن الماهية وقد قسمه الى ما يمتنع انفكاكه عن الماهية وهو لازم للوجود
 الى ما يمتنع وهو لازم للماهية * لانا نقول لانسلم ان لازم الوجود لا يمتنع انفكاكه عن الماهية
 غاية ما في الباب انه لا يمتنع انفكاكه عن الماهية من حيث هي هي لكن لا يلزم منه انه
 لا يمتنع انفكاكه عن الماهية في الجملة فانه ممتمنع الانفكاك عن الماهية الموجودة وما
 يمتنع انفكاكه عن الماهية الموجودة فهو ممتمنع الانفكاك عن الماهية في الجملة فان ما
 يمتنع انفكاكه عن الماهية في الجملة اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية من حيث انها
 موجودة او يمتنع انفكاكه عن الماهية من حيث هي هي والثاني لازم للماهية والاول لازم
 للوجود فهو رد التسمية متناول لتسميته وادى الى اللازم ما يمتنع انفكاكه عن الشيء ام يرد
 السؤال * ثم لازم الماهية اما بين او غير بين اما اللازم البين فهو الذي يكفي تصوره مع

نفس الجزء واحتياج الشيء في تقوم نفسه الى خارج عنه وتقدم الشيء على نفسه الى غير
 ذلك **قوله** لا يقال الخ توضيح السؤال ان تقسيم الشارح هذا تقسيم الشيء الى نفسه والى
 غيره واي مبادئه لان المقسم هو ما يمتنع انفكاكه عن الماهية وقد قسمه الى ما يمتنع انفكاكه
 عن الماهية والى ما يمتنع انفكاكه عن الماهية والاول نفسه والثاني غير ومبادئه وتبيين
 الجواب هو انه يلزم لو كان المراد بالماهية في المقسم الماهية من حيث هي هي وليس كذلك
 بل المراد بها الماهية في الجملة اعم من حيث هي هي وعن الماهية الموجودة فلا يكون لازم
 الماهية من حيث هي هي نفس المقسم ولا لازم الوجود مبادئها

تصور ملزومة في جزم العقل باللزوم بينهما كالانقسام بمتساويين الاربعة فان من تصور الاربعة وتصور الانقسام بمتساويين جزم بمجرد تصورهما بان الاربعة منقسمة بمتساويين واما اللازم الغير البين فهو الذي يفتر فيه جزم الذهن باللزوم بينهما الى وسط كمتساوي الزوايا الثلث للقائمتين للمثلث فان مجرد تصور المثلث وتصور تساوي الزوايا الثلث للقائمتين لا يكفي في جزم الذهن بان المثلث مساوي الزوايا للقائمتين بل يحتاج الى وسط * وهذه نظره وان الوسط على ما فسر القوم ما يقترون بقولنا لانه حين يقال لانه كذا امثلا لان العالم محدث لانه متغير فالمقارن بقولنا لانه وهو المتغير وسط وليس يلزم من عدم افتقار اللزوم بينهما الى وسطانه يكفي فيه مجرد تصور اللازم والملزوم لجواز توقفه على شيء آخر من حدس او تجربة او حدس او غير ذلك فلو اعتبرنا الافتقار الى الوسط في مفهوم غير البين لم ينحصر لازم الماهية في البين وغيره لوجود قسم ثالث * وقد يقال البير على اللازم الذي يلزم من تصور ملزومة تصوره ككون الاثنين ضعفا للواحد فان من تصور الاثنين ادرك انه ضعف الواحد والمعنى الاول اعم لانه متى يكفي تصور الملزوم في اللزوم يكفي تصور اللازم مع تصور الملزوم وليس كاملا يكفي التصور ان يكفي تصور واحد * والعرض المغارة اما سر يع الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجل واما بطي الزوال كالشيب والشباب وهذه التقسيم ليس بحاصر لان العرض المغارق هو ما لا يمنع انفكاكه من الشيء وما لا يمنع انفكاكه لا يلزم ان يكون منفكا حتى ينحصر في سر يع الانفكاك وبطيئه لجواز ان لا يمنع انفكاكه من الشيء ويديم له قال وكل واحد من اللازم والمغارق ان اختصر بافراد حقيقة واحدة فهو الخاصة كالضاحك والانهو العرض العام كالماشي وترسم الخاصة بانها كلية مقولة على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولنا عرضيا والعرض العام بانه على مقول على افراد حقيقة واحدة وغيرها قولنا عرضيا فالكليات اذن خمسة نوع وجنس وفصل

قوله يحتاج الى وسط وهو ههنا براهان هندسي **قوله** وههنا نظراي في تقسيم المصنف لازم المهمة الى بين والى غير بين **قوله** قد يقال الخ هذا هو اللزوم انه هني المتغير في الدلالة الاتزانمية **قوله** كالشيب قال بعض الشارحين ان التمثيل بالشيب لا يصح لانه يزول بزوال الوضع الان يراد به الكهولة ولكن اطلاقه على الكهولة خلاف المتعارف ولا يبعد يقال ان الملحوظ فيه المغارقة مع بطوء الزوال **قوله** يدوم له كحركات الافلاك وكالسوداء للنرجسي

وخاصة ومرض عام **إقول الكلي الخارج** عن الماهية سواء كان لازما أو مفارفا أو خاصة أو خاصة مرة
 مرض عام لأنه إن اختص بأفراد حقيقة واحدة فهو الخاصة كالضاحك فإنه مختص
 بحقيقة الإنسان وإن لم يختص بهابل يعدها وغيره فهو العرض العام كالماشي فإنه شامل
 للإنسان وغيره وترسم الخاصة بأنها كلية مقولة على أفراد حقيقة واحدة فقط ولا مرضيا
 فالكلية مستدركة على ما مرض غير مرة وقولنا فقط يخرج الجنس والعرض العام لانهما مقولان
 على حقائق مختلفة وقولنا قولا مرضيا يخرج النوع والفصل لأن قولهما على ما تحتها
 ذاتي لمرضي ويرسم العرض العام بأنه كلي مقول على أفراد حقيقة واحدة وغيره قولا
 مرضيا بقولنا وغيره يخرج النوع والفصل والخاصة لأنها الانتقال الأعلى لأفراد حقيقة
 واحدة فقط وقولنا قولا مرضيا يخرج الجنس لأن قوله على ما تحتها ذاتي لمرضي * وإنما
 كانت هذه التعريفات رسوما للكليات لجواز أن يكون لهما ما هيأت وراء تلك المفهومات
 ملزومات متساوية لها أفحيث لم يتحقق ذلك أطلق ما يها اسم الرسم وهو به منزل من
 التحقيق لأن الكليات أمور اعتبارية حصلت مفهوماتها أولا ووضعت أسماؤها بازائها فليس
 لها معان غير تلك المفهومات فتكون هي حدودها على أن عدم العلم بأنها حدود
 لا يوجب العلم بأنها رسوم فكان المناسب ذكر التعريف الذي هو أهم * وفي تمثيل الكليات
 بالناطق والضاحك والماشي لا بالنطق والضحك والماشي التي هي مبادئها فائدة وهي
 أن المعتبر في حمل الكلي على جرثباته حمل المواطأة وهو حمل هو ولا حمل الاشتقاق
 وهو حمل هو وهو والنطق والضحك والماشي لا يصدق على أفراد الإنسان بالمواطأة فلا يقال
 زيد نطق بل ذن نطق أو ناطق وإن قد سمعت ما تلونا عليك ظهر لك أن الكليات منحصرة
 في خمسة نوع وجنس وفصل خاصة ومرض عام لأن الكلي إما أن يكون نفس ماهية

قوله حمل هو هو ذو صبغة أن حمل المواطأة أن يكون الشيء محمولا على الموضوع
 بالحقيقة كقولنا لأن أبيض وحمل الاشتقاق أن لا يكون محمولا على الموضوع
 كالأبيض بالنسبة إلى الإنسان فإنه ليس محمولا عليه بالحقيقة فلا يقال الإنسان أبيض
 بل بواسطة أما بالاشتقاق فيقال الإنسان ذو أبيض وأبيض ولما كان مألها واحد يسمى
 حمل الأبيض على الوجهين حمل الاشتقاق وبعضهم يسمى الأول حمل التركيب فإنه
 إذا ركب بحمل في ضمن المركب والثاني حمل الاشتقاق لأنه إذا اشتق منه شيء حمل

ما تحته من الجزئيات اود اخلافها اذ خارجا عنها فان كان نفس ماهية ما تحته من
الجزئيات فهو النوع وان كان داخلها فاما ان يكون تمام المشترك بين الماهية وبين نوع
آخر وهو الجنس ولا يكون وهذا الفصل وان كان خارجا عنها فان اختص بحقيقة واحدة فهو
الخاصة والافهوهو العرض العام * واعلم ان المصنف رحمه الله قسم الكلّي الخارج من
الماهية الى اللزوم والمفارق وقسم كل منهما الى الخاصة والعرض العام فيكون الخارج منقسماً
الى اربعة اقسام فيكون اقسام الكلّي مبعة على مقتضى تقسيمه لخمسة فلا يصح قوله بعد
ذلك فالكليات اذن خمسة قال الفصل الثالث في مباحث الكلّي والجزئي وهي خمسة
الاول الكلّي قد يكون ممتنع الوجود في الخارج لان نفس مفهوم اللفظ كشرطك الباري
عزاسمه وقد يكون ممكن الوجود فيه ولكن لا يوجد كالعنقاء وقد يكون الموجود منه واحداً
فقط مع امتناع غيره كالباري تعالى او مع امكانه كالشمس وقد يكون الموجود منه كثير اما
متناهية كالكوكب السبعة السيارة او غير متناهية كالنفوس الناطقة اقول قد عرفت في اول
الفصل الثاني ان ما حصل في العقل فهو من حيث انه حاصل في العقل ان لم يكن مانعاً
من الاشتراك بين كثيرين فهو الكلّي وان كان مانعاً فهو الجزئي فمن اناط الكلية والجزئية انما
هو الوجود العقلي واما ان يكون الكلّي ممتنع الوجود في الخارج او ممكن الوجود فيه فامر
خارج عن مفهومه والى هذا اشار بقوله والكلّي قد يكون ممتنع الوجود في الخارج لان نفس
مفهوم اللفظ يعني امتناع وجود الكلّي وامكان وجوده في الخارج شيء لا يقتضيه نفس
مفهوم الكلّي بل اذا جرد العقل النظر اليه احتمل دونه ان يكون ممتنع الوجود في الخارج
وان يكون ممكن الوجود فيه فالكلّي اذا نسبناه الى الوجود الخارجي اما ان يكون ممتنع الوجود
في الخارج او ممكن الوجود فيه والاول كشرطك الباري عزاسمه والثاني اما ان يكون
موجوداً في الخارج اولاً والثاني كالعنقاء والاول اما ان يكون متعدد الافراد في الخارج او
لا يكون متعدد الافراد فان لم يكن متعدد الافراد في الخارج بل يكون منحصراً في فرد واحد
فلا يخلو واما ان يكون مع امتناع غيره من الافراد في الخارج او يكون مع امكان غيره والاول
كالباري تعالى والثاني كالشمس وان كل الافراد متعددة موجودة في الخارج فاما ان تكون
افراداً متناهية او غير متناهية والاول كالكوكب السيارة فانه كلّي منحصراً في الكواكب السبعة
في ضمن ذلك المشتق فهما متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار فجعلهما قسماً واحداً والاول

السيارة والثاني كالنفس الناطقة فان افرادها غير متناهية على مذهب البعض **قال** كلي طبيعي ومنطقي
 الثاني اذا قلنا الحيوان مثلاً بأنه كلي فهناك امور ثلاثة للحيوان من حيث هو وهو وكونه
 كلياً والمركب منهما والاول يسمى كلياً طبيعياً والثاني كلياً منطقياً والثالث كلياً عقلياً والكلي
 الطبيعي موجود في الخارج لانه جزء من هذا الحيوان الموجود في الخارج وجزء الموجود
 موجود واما الكليان الاخران ففي وجودهما في الخارج خلاف والنظر فيه خارج عن المنطق
اقول اذا قلنا الحيوان مثلاً كلي فهناك امور ثلاثة للحيوان من حيث هو وهو ومفهوم الكلي
 من غير اشارة الى ما د من المواد والحيوان الكلي وهو المجموع المركب منهما اي من
 الحيوان والكلي والتغاير بين هذه المفهومات ظاهر فانه لو كل المفهوم من احدهما عين المفهوم
 من الاخر لزم من تعقل احدهما تعقل الاخر وليس كذلك فان مفهوم الكلي ما لا يتنوع نفس
 تصور وعن وقوع الشراكة فيه ومفهوم الحيوان الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة
 ومن البين جواز تعقل احدهما مع الذهول عن الاخر فالاول يسمى كلياً طبيعياً لانه طبيعة
 من الطائفة ولانه موجود في الطبيعة اي في الخارج والثاني كلياً منطقياً لان المنطقي انما
 يبحث عنه ومقال المصان الكلي المنطقي كونه كلياً فيه مساهلة اذ الكلية انه هي مبدأ او
 الثالث كلياً عقلياً لعدم تحققه الا في العقل وانما قال الحيوان مثلاً لان اعتبار هذا الامور الثلاثة
 لا يختص بالحيوان ولا بمفهوم الكلي بل يتناول سائر الماهيات ومفهومات الكليات حتى
 اذا قلنا الانسان نوع حصل عندنا نوع طبيعي ونوع منطقي ونوع عقلي وكل في الجنس
 والفصل وغيرهما والكلي الطبيعي موجود في الخارج لان هذا الحيوان موجود في الخارج
 والحيوان جزء من هذا الحيوان الموجود وجزء الموجود فالحيوان موجود وهو الكلي
 الطبيعي واما الكليان الاخران اي الكلي المنطقي والكلي العقلي ففي وجودهما في الخارج
 خلاف والنظر في ذلك خارج عن الصناعة لانه من مسائل الحكمة الالهية الباحثة عن
 احوال الموجود من حيث انه موجود وهذا مشترك بينهما وبين الكلي الطبيعي فلا وجه
قوله على مذهب البعض وهم الفلاسفة القائلون بقدم العالم لقد قدم بعض اجرائها كما يقولون
 وغيره **قوله** انما هي مبداء اي مبدء الكل واراد بالمبدء المشتق منه فان نسبة الكمية الى
 الكلي كنسبة الضرب والضاربة الى الضارب **قوله** هذا الحيوان اي الحيوان الجزئي
 المحسوس مع قطع النظر من كونه عبارة عن الحيوان المعروف للشخص اي محسوساً

لا يراد واخلتهم اعلى علم آخر قال الثالث الكليات متساويان ان صدق كل واحد منهما
على كل ماصدق عليه الاخر كالانسان والناطق وبينهما عموم وخصوص مطلقا ان صدق
احدهما على كل ماصدق عليه الاخر من غير عكس كالحيوان والانسان وبينهما عموم
وخصوص من وجه ان صدق كل منهما على بعض ماصدق عليه الاخر فقط كالحيوان
والابيض ومتبائنان ان لم يصدق شي منهما على شي مما يصدق عليه الاخر كالانسان
والفرس **اقول** النسب بين الكليات منحصر في اربع التساوي والعموم والخصوص
المطلق والعموم والخصوص من وجه والتباين وذلك لان الكلي اذا نسب الى كلي آخر
فاما ان يصدق على شي واحد او لم يصدق فان لم يصدق فانه على شي اصلا فهما متبائنان
كالانسان والفرس فانه لا يصدق شي من الانسان على شي من افراد الفرس وبالعكس
وان صدق على شي فلا يخلو اما ان يصدق كل منهما على كل ماصدق عليه الاخر اولا فان
صدق فهما متساويان كالانسان والناطق فان كل ما يصدق عليه الانسان يصدق عليه
الناطق وبالعكس وان لم يصدق فاما ان يصدق احدهما على كل ماصدق عليه الاخر من
غير عكس اولا يصدق فان صدق كان بينهما عموم وخصوص مطلقا والصادق على كل ما
صدق عليه الاخر اعم مطلقا والاخر اخص مطلقا كالانسان والحيوان فان كل انسان حيوان
وليس كل حيوان انسان وان لم يصدق كان بينهما عموم وخصوص من وجه وكل واحد
منهما اعم من الاخر من وجه واخص من وجه فانهما الماصدق على شي ولم يصدق احدهما
على كل ماصدق عليه الاخر كان هناك ثلث صور احدهما مجتمعان فيها على الصدق
والثانية ما يصدق فيها هذان ذاك والثالثة ما يصدق فيها ذاك دون هذان كالحيوان
والابيض فانهما يصدقان معا على الحيوان الابيض ويصدق الحيوان بدون الابيض على
الحيوان الاسود وبالعكس في الجدار الابيض فيكون كل واحد منهما شاملا للآخر
وغيره فالحيوان شامل للابيض وغير الابيض والابيض شامل للحيوان وغير الحيوان
فباعتبار ان كل واحد منهما شامل للآخر وغيره يكون اعم منه وباعتبار انه مشمول له
يكون اخص منه فمرجع التباين الى ما لتبين كليتين من الطرفين والتساوي الى

شأن
سائر الكليات

شأن
سائر الكليات

شأن
سائر الكليات

شأن
سائر الكليات

قوله لا يراد اي لا يراد الكلي الطبيعي من غير احواله على علم آخر ولا يراد الكلي العقلي
مع احواله على علم آخر **قوله** فمرجع مصدريه وليس بمعنى ما يرجع اليه اي

موجبتين كليتين والعموم المطلق الى موجبة كلية من احد الطرفين وسالبة جزئية من
 الطرف الاخر ومن وجه الى سالبتين جزئيتين وموجبة جزئية وانما اعتبر النسب بين
 الكليتين لان المفهومين اما كليان او جزئيان او كلي وجزئي والنسب الاربع لا تحقق
 في القسمين الاخيرين اما الجزئيان فلانهما لا يكونان الامتباينيين واما الجزئي والكلي
 فلان الجزئي ان كان جزئيا لذك الكلي يكون اخص منه مطلقا وان لم يكن جزئيا له
 يكون مبائنا له قال ونقيضا المتساويين متساويان والا لصدق احدهما على ما كذب عليه
 الآخر فيصدق احده المتساويين على ما يكدب عليه الاخر وهو محال ونقيض الاعم من شيء
 مطلقا اخص من نقيض الاخص مطلقا لصدق نقيض الاخص على كل ما يصدق
 عليه نقيض الاعم من غير عكس اما الاول فلانه لو لاذ لك لصدق بين الاخص على بعض
 ما يصدق عليه نقيض الاعم وذلك مستلزم لصدق الاخص بدون الاعم وهو محال واما
 الثاني فلانه لو لاذ لك لصدق نقيض الاعم على كل ما يصدق عليه نقيض الاخص وذلك
 مستلزم لصدق الاخص على كل الاعم وهو محال والاعم من شيء من وجه ليس بين
 نقيضيهما عموم اصلا لتحقيق مثل هذا العموم بين عين الاعم مطلقا ونقيض الاعم
 مع التباين الكلي بين نقيض الاعم مطلقا وعين الاخص ونقيضا المتباينيين متباينان
 تباينا جزئيا لانهما ان لم يصدقا معا اصلا كاللاوجود واللاعدم كان بينهما تباين كلي وان
 صدقا معا كاللانسان والفرس كان بينهما تباين جزئي ضروري لصدق احد المتباينيين مع
 نقيض الآخر فقط فالتباين الجزئي لازم جزما اقول لما فرغ من بيان النسب بين
 العينين شرع في بيان النسب بين النقيضين فنقيضا المتساويين متساويان اي يصدق
 كل من نقيضي المتساويين على كل ما يصدق عليه نقيض الآخر والا لكدب احد
 النقيضين على بعض ما يصدق عليه نقيض الآخر لكن ما يكدب عليه احد النقيضين
 يصدق عليه عينه والا لكدب النقيضان فيصدق عين احد المتساويين على بعض نقيض
 الاخر وهو يستلزم صدق احد المتساويين بدون الاخر وهذا خلف مثلا يجب ان يصدق كل
 الانسان لانا طق وكل لانا طق لانسان والا لكان بعض الانسان ليس بلانا طق فيكون بعض
 ما يجب ان يتحقق حتى يتحقق التباين على ما وهم لكونه مستعملا بالي ولعدم كونه مما
 يتوقف عليه التباين ومثاله لاشي من الانسان بفرس ولا شي من الفرس بانسان

اللا انسان ناطقا فبعض الناطق لا انسان وهو محال ونقيض الاعم من شئ مطلقا اخص
 من نقيض الاخص مطلقا اي يصدق نقيض الاخص على كل ما يصدق عليه نقيض
 الاعم وليس كل ما يصدق عليه نقيض الاخص يصدق عليه نقيض الاعم اما الاول فلانه
 لو لم يصدق نقيض الاخص على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم لصدق على الاخص
 على بعض ما يصدق عليه نقيض الاعم فيصدق الاخص بدون الاعم وهو محال كما تقول
 يصدق كل لحيوان لا انسان والالكان بعض اللاحويان انسانا فبعض الانسان لحيوان
 هذا خلف واما الثاني فلانه لو لم يصدق قولنا ليس كل ما يصدق عليه نقيض الاخص
 يصدق عليه نقيض الاعم لصدق نقيض الاعم على كل ما يصدق عليه نقيض الاخص
 فيصدق الاخص على كل الاعم بعكس النقيض وهو محال فليس كل لانسان لحيوانا
 والالكان كل لانسان لحيوانا وينعكس الى قولنا كل حيوان انسان او نقول ايضا قد ثبت
 ان كل نقيض الاعم نقيض الاخص فلو كان كل نقيض الاخص نقيض الاعم لكان
 النقيضان متساويين فيكون العيان متساويين هذا خلف او نقول العلم صادق على
 بعض نقيض الاخص تحقيقا للعموم فليس بعض نقيض الاخص نقيض الاعم بل مبنية
 وفي قوله لصدق نقيض الاخص على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم من غير عكس
 نسامح لجعل الدعوى جزءا من الدليل وهو مصادرة على المطلوب والامر ان الذان
 بينهما عموم من وجه ليس بين نقيضيهما عموم اصلا اي لا مطلقا ولا من وجه لان هذا
 العموم اي العموم من وجه يتحقق بين عين الاعم مطلقا ونقيض الاخص وليس بين

قوله بعكس النقيض وهو جعل نقيض الجزء الثاني جزءا الاول ونقيض الاول ثانيا مع بقاء
 الكيف والصدق بحاله فاذا قلت كل انسان حيوان كان عكسه كل ما ليس بحيوان ليس
 بانسان قوله الدعوى وهو قوله ونقيض الاعم من شئ مطلقا اخص كذلك من نقيض
 الاخص مطلقا قوله جزءا من الدليل اي صغرى القياس وكبراء مطوية اي كلما كانا
 كذلك كان نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم قوله وهو مصادرة وهي جعل المدعى عين
 الدليل او جزءا او موقوفا عليه الخارجي قوله بين نقيضيهما اي نقيض الاعم مطلقا
 وعين الاخص مطلقا كالاحويان واللا انسان وكان تقرير السابق لاثبات ان لاعموم
 بين نقيضيهما وهذا بيان ان لاعموم بينهما اصلا

نقيضيهما عموم أصلا مطلقا ولا من وجه أما تحقق العموم من وجه بينهما فلا نهما يتصادقان في اخص آخر ويصدق العموم بدون نقيض الاخص في ذلك الاخص وبالعكس في نقيض العموم كالحیوان واللائسان فانهما يجتمعان في الفرس والحیوان يصدق بدون اللانسان في الانسان واللائسان يصدق بدون الحيوان في الجماد واما انه لا يكون بين نقيضيهما عموم أصلا للتباين الكلي بين نقيض العموم وعين الاخص لا متناع صدقهما على شيء واحد فلا يكون بينهما عموم أصلا واما قيد التباين بالكلي لان التباين قد يكون جزئيا وهو صدق كل واحد من المفهومين بدون الاخر في الجملة فمراجعة الخ سالتين جزئيتين كما ان مرجع التباين الكلي الى سالتين كليتين والتباين الجزئي اما عموم من وجه او تباين كلي لان المفهومين اذا لم يتصادقا في بعض الصور فان لم يتصادقا في صورة أصلا فهو التباين الكلي والا فالعموم من وجه فلما صدق التباين الجزئي على العموم من وجه وعلى التباين الكلي لا يزم من تحقق التباين الجزئي ان لا يكون بينهما عموم أصلا * فان قُلت الحكم بان العموم من شيء من وجه ليس بين نقيضيهما عموم أصلا باطل لان الحيوان اعم من الابيض من وجه وبين نقيضيهما عموم من وجه * فنقول المراد به انه ليس يلزم ان يكون بين نقيضيهما عموم فيندفع الاشكال او نقول لو قال بين نقيضيهما عموم لا فاد العموم في جميع الصور لان الاحكام الموردة في هذا الفن انما هي كليات فاذا قال ليس بين نقيضيهما عموم كان رفعاً للايجاب الكلي وتحقيق العموم في بعض الصور لا ينافية نعم لم يتبين مما ذكره النسبة بين نقيضي امرين بينهما عموم من وجه بل تبين عدم النسبة بالعموم وهو يصدق ذلك

قوله فان قلت معارضة منشأ توهم كون الدعوى سالبة كلية كما هو متبادر من وقوع النكرة في سياق النفي وعدم التقيد بمادة من المواد **قوله** عموم من وجه مثلا للحيوان واللا ابيض فانهما يتصادقان في الجماد الاسود ويصدق للابيض في الحيوان الاسود وصدق للحيوان في الابيض الغير الحيوان **قوله** فنقول المراد الخ بقرينة ان جميع القضايا التي يثبت النسبة فيها ضرورة مع ان الشيخ قال ان قضايا العلوم كليات اكثرها ضرورة ولذا قدم هذا الجواب **قوله** لا فاد العموم بناء على ان مهملات العلوم كليات **قوله** رفعاً للايجاب الكلي مثلا اذا قلنا ليس كل انسان كاتباً معناه رفع المجموع من حيث

فَاعْلَمْ ان النسبة بينهما المبينة الجزئية لان العينين اذا كان كل واحد منهما بحيث يصدق
 بدون الاخر كان النقيضان ايضا كذلك ولا نعني بالمبينة الجزئية الا هذا القدر ونقيض المتباينين
 متباينان تباينا جزئيا لانهما اما ان يصدق قاصدا على شيء كاللا انسان والافرس الصادقين
 على الجماد او لا يصدق قاصدا على شيء كاللا وجود واللا عدم فلا شيء مما يصدق عليه الوجود يصدق
 عليه اللاحتم والالعكس وايضا ما كان يتحقق التباين الجزئي بينهما اما ان لم يصدق قاصدا على
 شيء اصلا كان بينهما تباين كلي فيتحقق التباين الجزئي قطعاً واما ان صدق قاصدا على شيء كان
 بينهما تباين جزئي لان كل واحد من المتباينين يصدق مع نقيض الاخر فيصدق كل واحد
 من نقيضهما بدون الاخر فالتباين الجزئي لازم جزوا وقد ذكر في المتن ههنا ما لا يحتاج
 اليه وترك ما يحتاج الى ذكره اما الاول فلان ذكر قيد فقط بعد قوله ضرورة صدق احد
 المتباينين مع نقيض الاخر زائد لا طائل تحته واما الثاني فلانه وجب ان يقول ضرورة
 صدق كل واحد من المتباينين مع نقيض الاخر لان التباين الجزئي بين النقيضين صدق
 كل واحد منهما بدون الاخر لاصدق واحد منهما بدون الاخر فانه يصدق في العموم مطالقا
 صدق احدهما بدون الاخر وليس يلزم من صدق احدهما شيئين مع نقيض الاخر صدق
 كل واحد من النقيضين بدون الاخر فترك لفظ كل ولا بد منه وانت تعلم ان الدخوي ثبت

المجموع وهو لا ينافي اثباته للبعض **قوله** فاعلم الخ حاصلة انه لا يمكن بين نقيضي
 امرين بينهما عموم من وجه التساوي والعموم مطلقا والالزام ان يكون بين العينين كك
 وليس بينهما المبينة الكلية لتحقق العموم من وجه في بعض المواد ولا العموم من وجه
 لتحقق المبينة الكلية في بعض المواد الاخر **قوله** الا هذا القدر راى صدق كل منهما بدون
 الاخر في الجملة **قوله** تباين جزئي كالانسان والفرس بينهما تباين والانسان والافرس
 صدق على زيد والانسان والفرس صدق على فرس **قوله** وانت تعلم اذ يريد انه لو لم يعتبر
 العموم في قوله احد المتباينين لم يتم التقرير وان اعتبر العموم اما بتقدير لفظ كل او بجعل
 الاضافة للعموم ثبت الدعوى به مجرد تلك المقدمة فيلزم استدراك باقي المقدمات من
 قوله لانه اما ان يصدق الى قوله ضرورة صدق الخ فاستدراك باقي المقدمات غير متعينة
 بخلاف استدراك قيد فقط قلنا اقتصر في بيان ذكر ما لا يحتاج اليه على استدراك قيد
 فقط وبما حصرنا لك ان دفع ما قيل ان اصله يذكر قيد لفظه كل فكل ما ذكره المصنف مستدرك

بمجرد المقدمة القائلة بان كل واحد من المتباينين يصدق مع نقيض الآخر لانه يصح
كل واحد من النقيضين بدون الآخر حينئذ وهو المبينة الجزئية فبقي المقدمة مستدكة
قال الرابع الجزئي كما يقال على المعنى المذكور المسمى بالحقيقي فكذلك على كل جزئي اضافي
اخص تحت اعم ويسمى الجزئي الاضافي وهو اعم من الاول لان كل جزئي حقيقي فهو
جزئي اضافي دون العكس اما الاول فلانه راجع كل شخص تحت الماهية المعرأة من
الشخصات واما الثاني فلجواز كون الجزئي الاضافي كلياً وامتناع كون الجزئي الحقيقي
كذلك **اول** الجزئي مقول بالاشتراك على المعنى المذكور ويسمى جزئياً حقيقياً لان
جزئيته بالنظر الى حقيقته المانعة من الشركة وبازائه الكلي الحقيقي وعلى كل اخص
تحت اعم كالانسان بالنسبة الى الحيوان ويسمى جزئياً اضافياً لان جزئيته بالاضافة الى
شيء آخر وبازائه الكلي الاضافي وهو اعم من شيء وفي تعريف الجزئي الاضافي نظر
لانه والكلي الاضافي متضادان لان معنى الجزئي الاضافي الخاص ومعنى الكلي الاضافي
العام فكما ان الخاص خاص بالنسبة الى العام كذلك العام عام بالنسبة الى الخاص واحد
المتضادتين لا يجوز ان يذكروا في تعريف المتضاد الآخر والا كان تعقله قبل تعقله لا معنى
وايضاً فكل انما هي للانفراد والتعريف بالافراد ليس بجائز فالاول ان يقع هو الاخص من
شيء وهو اي الجزئي الاضافي اعم مطلقاً من الجزئي الحقيقي يعني ان كل جزئي حقيقي
جزئي اضافي بدون العكس اما الاول فلان كل جزئي حقيقي فهو مندرج تحت الماهية
المعرأة من الخصصات كما ان انا مجرد نازي دامن الشخصات التي بها صار شخصاً معيناً وبقيت
الماهية الكلية الانسانية وهي اعم منه فكم يكون كل جزئي حقيقي مندرجاً تحت اعم فيكون
جزئياً اضافياً وهذا منقوض بذات واجب الوجود فانه شخص معين ويمتنع ان يكون له
ماهية كلية والافهوا نكان مجرد تلك الماهية الكلية يلزم ان يكون امر واحد كلياً وجزئياً وهو محال
وان كان تلك الماهية مع شيء آخر يلزم ان يكون واجب الوجود معروضاً للشخص وهو محال

قوله متضادان المتضاد كون الشئيين بحيث لا يتصور احدهما بدون الآخر
قوله وهو محال محصله ان ذات الواجب تعالى لو كان عبارة عن الماهية و شيء آخر
وهو الشخص مما سأل على سائر الجزئيات يلزم ان يمتاز ذاته تعالى بشخص عارض
وهو باطل لما تقرر ان الشخص الواجب عينه اي يمتاز بذاته تعالى لا بتخصص عارض

لما تقرر في الحكمة ان ن شخص الواجب عينه وام الثاني فلجوزان يكون الجزئي
الاضافي كلياً لانه الاخص من شيء والاخص من شيء يجوز ان يكون كلياً مندرجا
تحت كلي آخر بخلاف الجزئي الحقيقي فانه يمتنع ان يكون كلياً قال الخامس النوع
كما يقال على ما ذكرناه ويقال له النوع الحقيقي فذلك يقال على كل ماهية يقال
عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو قولاً ولما يسمى النوع الاضافي اقول النوع
كما يطلق على ما ذكرناه وهو المقول على كثيرين متفقين بالحقيق في جواب
ما هو ويقال له النوع الحقيقي لان نوعيته انما هي بالنظر الى الحقيقة الواحدة في افرادة
كذلك يطلق بالاشتراك على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب
ما هو قولاً ولما يسمى نوعاً اضافياً لان نوعيته بالاضافة الى ما فوقة فالماهية منزلة منزلة
الجنس ولا بد من ترك لفظ الكل لما سمعت في بحث الجزئي وذكر الكلي لانه جنس
الكليات فلا يتم حدودها بدون ذكره * فان قلت الماهية هي الصورة المعقولة من الشيء
والصور العقلية كليات فذكرها يغني عن ذكر الكلي * فنقول الماهية ليس مفهوماً مفهوماً
الكلي غاية ما في الباب انه من لوازمها لكن دلالة الالتزام مهجورة في الحدود وقوله في
جواب ما هو يخرج الفصل والخاصة والعرض العام فان الجنس لا يقال عليها وعلى
غيرها في جواب ما هو وما تقييد القول بالاولي فاعلم اولاً ان سلسلة الكليات انما تنتهي
بالاشخاص وهو النوع المقيد بالاشخص وفوقها الاضاف وهو النوع المقيد بصفات درضية
كلية كالتركي والرومي وفوقها الانواع وفوقها الاجناس فاذا حمل كليات مرتبة على شيء
واحد يكون حمل العالي مائة بواسطة حمل السافل عليه فان الحيوان انما يصدق على
قوله منزلة الجنس انما قال منزلة الجنس لما سيذكر من ان الجنس هو الكلي وان الماهية
منزلة منزلة قوله الصورة المعقولة اي الماخوذة من شخص بحذف الشخصيات لانه عبارة
عما يجاب عن السؤال بما هو ولا يكون الاكلية والصورة كما عرف يطلق على العام والمعلوم
وكل منهما ما عدا ههنا قوله والصورة العقلية اي الماخوذة من الشيء فلا يرد صور المجردات
على تدبير حصولها وجزئيات الامور العامة فانها عقلية وليست بكليات

زيدا وعلى التركي بواسطة حمل الانسان عليهما وحمل الحيوان على الانسان فقوله قولا
 اوليا احتريزه من الصنف فانه كاني يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو حتى اذا
 سئل عن التركي والغرس بما هما كل الجواب الحيوان لكن قول الجنس على الصنف
 ليس باولي بل بواسطة حمل النوع عليه فاعتبار الاولية في القول يخرج الصنف من الحد
 لانه لا يسمى نوعا اضافيا قال ومرة اربعة لانه اما اعم الانواع وهو النوع العالي كالجسم
 او اخصها وهو النوع السافل كالانسان ويسمى نوع الانواع او اعم من السافل واخص من
 العالي وهو النوع المتوسط كالحيوان والجسم النامي او مباين للكل وهو النوع المفرد كالعقل
 ان قلنا ان الجوهر جنس له اقول اراد ان يشير الى مراتب النوع الاضافي دون الحقيقي
 لان الانواع الحقيقية يستحيل ان تترتب حتى يكون نوع حقيقي فوقة نوع آخر حقيقي
 والا لكان النوع الحقيقي جنسا وانه محال واما الانواع الاضافية فقد تترتب لجواز ان يكون
 نوع اضافي فوقة نوع آخر اضافي كالانسان فانه نوع اضافي للحيوان وهو نوع اضافي للجسم
 النامي وهو نوع اضافي للجسم المطلق وهو نوع اضافي للجوهر فباستبارز ذلك صار مراتبة اربعة
 لانه اما ان يكون اعم الانواع واخصها او اعم من بعضها واخص من بعض او مباثنا للكل
 والاول هو النوع العالي كالجسم فانه اعم من الجسم النامي والحيوان والانسان والثاني
 النوع السافل كالانسان فانه اخص من سائر الانواع والثالث النوع المتوسط كالحيوان فانه
 اخص من الجسم النامي واعم من الانسان والجسم النامي فانه اخص من الجسم
 واعم من الحيوان والرابع النوع المفرد ولم يوجد له مثال في الوجود وقد قيل في تمثيلة انه
 كالعقل ان قلنا ان الجوهر جنس له فان العقل تحته العقول العشر وهي في حقيقة العقل
 متفقة فهو لا يكون اعم من نوع ان ليس تحته نوع بل اشخاص ولا اخص ان ليس فوقة نوع
 بل الجنس وهو الجوهر على ذلك التقدير فهو نوع مفرد وربما يقرر التقسيم على وجه
 آخر وهو ان النوع اما ان يكون فوقة نوع وتحت نوع ولا يكون فوقة نوع ولا تحت نوع او يكون
 قوله يستحيل لانه لو كان نوع حقيقي فوقة نوع حقيقي او تحت نوع لم ان يكون النوع
 الحقيقي جنسا وهو مسموح لان مفهوم النوع مغاير لمفهوم الجنس قوله كالعقل قال
 قدس سره هذا المثال انما يتم بشيئين احدهما ان العقل متفقة بالحقيقة وثانيهما ان
 الجوهر جنس لها

تحتة نوع ولا يكون فوقه اولا يكون تحتة نوع ويكون فوقه نوع وذلك ظاهر **قال** ومما ائتب
الاجناس ايضا هذه الاربعة لكن العالي كالجواهر في مراتب الاجناس يسمى جنس
الاجناس لا اسافل كالحيوان ومثال المتوسط فيها الجسم النامي والجسم ومثال المفرد
كالعقل ان قلنا ان الجوهر ليس بجنس له **اول** كما ان الانواع الاضافية تترتب متنازلة
كذلك الاجناس ايضا قد تترتب متصاعدة حتى يكون جنس فوقه جنس وكما ان مراتب
الانواع اربع فكذلك مراتب الاجناس ايضا تلك الاربعة لانه ان كل اعم الاجناس فهو
الجنس العالي كالجواهر وان كل اخصها فهو الجنس السافل كالحيوان واو اخصها
الجنس المتوسط كالجسم النامي والجسم المطلق او مبائنا لكل فهو الجنس المفرد لان
العالي في مراتب الاجناس يسمى جنس الاجناس لا السافل والسافل في مراتب الانواع
يسمى نوع الانواع لا العالي وذلك لان جنسية الشيء انما هي بالقياس الى ما تحتة فهو
انما يكون جنس الاجناس اذا كان فوق جميع الاجناس ونوعية الشيء انما تكون بالقياس
الى ما فوقه فهو انما يكون نوع الانواع اذا كان تحت جميع الانواع والجنس المفرد يمثل
بالعقل على تقدير ان لا يكون الجوهر جنسا له فانه ليس اعم من جنس اذ ليس تحتة
الا العقول العشر وهي انواع الاجناس ولا اخص منه اذ ليس فوقه الا الجوهر وقد فرض انه
ليس بجنس * لا يقال احد التمثيلين فاسد اما تمثيل النوع المفرد بالعقل على تقدير
جنسية الجوهر واما تمثيل الجنس المفرد بالعقل على تقدير عرضية الجوهر لان
العقل ان كان جنسا يكون تحتة انواع فلا يكون نوعا مفردا بل عاليا فلا يصح التمثيل الاول
وان لم يكن جنسا لم يصح التمثيل الثاني ضرورة ان كل ما لا يكون جنسا لا يكون جنسا
مفردا * لان نقول التمثيل الاول على تقدير ان العقول العشر متفقة بالنوع والثاني

قوله ذلك ظاهر لانه لا خفاء في التفسير عن النوع المفرد بقوله لا يكون فوقه نوع ولا تحتة
نوع بخلاف قوله ما يكون مباثيا لكل **قوله** بالقياس الى ما تحتة لان الجنس مفسر بالمقول
على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو **قوله** بالقياس الى ما فوقه لان النوع
الاضافي هو الذي يقال عليه وعلى غيره والجنس في جواب ما هو **قوله** بل عاليا اي بل
يكون نوعا عاليا بناء على ما فرض من ان الجوهر جنس على تقدير كون العقل نوعا مفردا
قوله لا يكون اذ الجنس المطلق عام من الجنس المفرد وانتفاء العام يستلزم انتفاء الخاص

على تقدير انهما مختلفتان بالحقائق والتمثيل يحصل بمجرد الفرض سواء طبق الواقع او لم يطبقه **قال** والنوع الاضافي موجود بدون الحقيقي كالانواع المتوسطة والحقيقي موجود بدون الاضافي كالحقائق البسيطة فليس بينهما عموم وخصوص مطلقا بل كل منهما اعم من الآخر من وجه لصرفهما على النوع السافل **اول** لما نبه على ان النوع معين اراد ان يبين النسبة بينهما وقد ذهب قنماء المنطقيين حتى الشيخ في كتاب الشفاء الى ان النوع الاضافي اعم مطلقا من الحقيقي فرد ذلك في صورة دعوى اعم وهي ان ليس بينهما عموم وخصوص مطلقا فان كلا منهما موجود بدون الآخر اما وجود النوع الاضافي بدون الحقيقي فكما في الانواع المتوسطة فانها انواع اضافية وليست انواعا حقيقية لانها اجناس واما وجود النوع الحقيقي بدون الاضافي فكما في الحقائق البسيطة كالعقل والنفس والوحدة والنقطة فانها انواع حقيقية وليست انواعا اضافية والا كانت مركبة لوجوب اندراج النوع الاضافي تحت جنس فيكون مركبا من الجنس والفصل ثم بين ماهو الحق عند زوهوان بينهما عموم ما

قوله لما نبه انما قال نبه لان معنى النوع الحقيقي قد علم من تعريف النوع ومعنى النوع الاضافي من تعريف الجنس الا انه ما تقدم نسبتها بنيتك الاسمين **قوله** في صورة دعوى عام والدعوى هو المنفي الداخل عليه ليس لا النفي قال المصنف في شرح الملخص بعض المتقدمين من المنطقيين زعموا ان كل نوع حقيقي فهو نوع اضافي حتى يلزم منها ان يكون النوع الحقيقي اخذ من النوع الاضافي مطلقا والشيخ ابطال ذلك في كتاب الشفاء وقال الحق انه ليس شي من النوع الحقيقي والاضافي اعم من الآخر مطلقا واحتج عليه بانه لو كان احدهما اعم من الآخر مطلقا لامتنع ان يصدق الاخص بدون الاعم لكن كل واحد يصدق بدون الآخر هذا كلامه وهو مخالف ما ذكره الشارح بعض المخالفة **قوله** الوحدة وهو عدم الانقسام **قوله** النقطة وهي كون الشيء لا تنقسم الى امور ومشاركة الماهية **قوله** والا كانت مركبة قد يقال الملازمة مسلمة وبطلان اللازم ممتنع فان التركيب العقلي لا ينافي البساطة الخارجية فالحق ما افاده القنماء والفصل للمتقدمين ويمكن الجواب بان الجنس والفصل منتزعان من الامور الخارجية والحيوان مثلا منتزع منه اللحم والشحم فلو كان لها اجناس وفصول فكانت منتزعة من مبدأ هان فلم تر كيب الخارجية قطعاً

وخصوصا من وجه لانه قد ثبت وجود كل منهما بدون الآخر وهما يتصادقان على النوع
السافل لانه نوع حقيقي من حيث انه مقول على افراد متفقة الحقيقة ونوع اضافي
من حيث انه مقول عليه وعلى غيره الجنس في جواب ماهو قال وجزء المقول في جواب
ما هو ان كان مذكورا بالمطابقة يسمى واقعا في طريق ماهو كالحيوان او الناطق بالنسبة
الى الحيوان الناطق المقول في جواب السؤال بما هو عن الانسان وان كان مذكورا
بالتضمن يسمى داخل في جواب ماهو كالجسم والنامي والحساس والمتحرك بالارادة
الدال عليها الحيوان بالتضمن اقول المقول في جواب ماهو هو الدال على الماهية المسئول
عنها بالمطابقة كما اذا سئل من الانسان بما هو فاجيب بالحيوان الناطق فانه يدل على
ماهية الانسان بالمطابقة واما جزؤه فان كان مذكورا في جواب ماهو بالمطابقة اي بلفظ يدل
بالمطابقة يسمى واقعا في طريق ماهو كالحيوان الناطق فان معنى الحيوان جزء مجموع
معنى الحيوان الناطق المقول في جواب السؤال بما هو عن الانسان وهو مذكور بلفظ
الحيوان الدال عليه بالمطابقة وانما سمي واقعا في طريق ماهو لان المقول في جواب ماهو
هو طريق ماهو وهو واقع فيه وان كان مذكورا في جواب ماهو بالتضمن اي بلفظ يدل عليه
بالتضمن يسمى داخل في جواب ماهو كمفهوم الجسم والنامي والحساس والمتحرك
بالارادة فانه جزء معنى الحيوان الناطق المقول في جواب ماهو وهو مذكور بلفظ الحيوان
الدال عاياه بالتضمن وانما انحصر جزء المقول في جواب ماهو في القسمين لان دلالة
الالتزام مهيورة في جواب ماهو بمعنى انه لا يذكر في جواب ماهو بلفظ يدل على الماهية
المسئول منها او على اجزائها بالالتزام اصطلاحا قال والجنس العالي جاز ان يكون له
فصل يقوم له جواز تركيبة من امرين متساويين او امور متساوية ويجب ان يكون له
فصل يقسمه والنوع السافل يجب ان يكون له فصل يقوم له ويمتنع ان يكون له فصل
يقسمه والمتوسطات يجب ان يكون لها فصول تقوم بها فصول تقسمها وكل فصل يقوم
قوله طريق ماهو اي طريق يوصل الى ما يسأل عنه بما هو قوله وهو اي معنى الحيوان
الذي هو جزء مجموع معنى الحيوان الناطق قوله وانما انحصر الخ جواب من سوال
مقدر تقديره ان يقال لم اعتبر المطابقة والتضمن في جواب ماهو مع ان الدلالة ثلاث
فاجاب بقوله وانما انحصر اذ امد دلالة المطابقة في جواب ماهو فلانه معتبر كلا او جزءا

العالي فهو يقوم السافل من غير عكس كلي وكل فصل يقسم السافل فهو يقسم العالي من
 غير عكس كلي **أول** الفصل له نسبة الى النوع ونسبة الى الجنس اي جنس ذلك
 النوع فاما نسبة الى النوع فبانه مقوم له اي داخل في قوامه وجزء له واما نسبة الى الجنس
 فبانه مقسم له اي محصل قسم له فانه اذا انضم الى الجنس صار المجموع قسما من الجنس
 ونوعا له مثلا الناطق اذا نسب الى الانسان فهو داخل في قوامه وماهيته وان نسب الى
 الحيوان صار حيا وانا ناطقا وهو قسم من الحيوان فاذا تصورت هذا فنقول الجنس العالي
 جازان يكون له فصل يقوم له جازان يتركب من امرين متساويين يساويانه ويميزانه
 عن مشاركته في الوجود وقد امتنع القدماء عن ذلك بناء على ان كل ماهية لها فصل
 لابد ان يكون لها جنس وقد ساف ذلك ويجب ان يكون له اي للجنس العالي فصل
 يقسمه لوجوب ان يكون تحت انواع وفصول الانواع بالقياس الى الجنس مقسمات له والنوع
 السافل يجب ان يكون له فصل مقوم ويمتنع ان يكون له فصل مقسم اما الاول فلو جرت
 ان يكون فوقه جنس وما للجنس لابد ان يكون له فصل يميزه عن مشاركته في ذلك الجنس
 واما الثاني فلا امتناع ان يكون تحت انواع والالم يكن سافلا والمتوسلات سواء كانت انواعا او
 اجناسا يجب ان يكون لها فصول مقومات لان فوقها اجناسا وفصولا مقسمات لان تحتها
 انواعا فكل فصل يقوم النوع العالي او الجنس العالي فهو يقوم السافل لان العالي مقوم
 للسافل ومقوم المقوم مقوم من غير عكس كلي اي ليس كل مقوم للسافل فهو مقوم للعالي
 لانه قد ثبت ان جميع مقومات العالي مقومات للسافل فلو كان جميع مقومات السافل
 مقومات العالي لم يكن بين السافل والعالي فرق * وانما قال من غير عكس كلي لان
 بعض مقوم السافل مقوم العالي وهو مقوم العالي وكل فصل يقسم الجنس السافل فهو
 مقسم العالي لان معنى تقسيم السافل تحصيله في نوع وكلما يحصل السافل في نوع
 يحصل العالي فيه فيكون العالي حاصل الايضافي ذلك النوع وهو معنى تقسيمه للعالي

قوله مرق محصل الكلام ان الفصول المقومة للسافل لا يكون مقومة العالي لان
 العالي بجميع مقوماته مقوم السافل فلو كان الفصول المقومة للسافل مقومة للعالي
 لم يبق الفرق بينهما **قوله** لان بعضاه كالجساس فانه يقوم الانسار وكذلك يقوم
 الحيوان ايضا

ولا ينعكس كلياً أي ليس كل مقسم للعالي مقسم السافل لأن فصل السافل متبهم للعالي وهو لا يقسم السافل بل يقومته وأكن ينعكس جزئياً فان بعض مقسم العالي مقسم للسافل وهو مقسم للسافل قال الفاعل الرابع في التعريفات المعروف بالشيء هو الذي يستلزم تصور ذلك الشيء أو امتيازاً عن كل ماعداء وهو لا يجوز أن يكون نفس الماهية لأن المعرفة معلوم قبل المعرفة والشيء لا يعلم قبل نفسه ولا ادم لقصوره عن افادة التعريف ولا اخص لكونه اخفى فهو مساو لها في العموم والخصوص اقول قد سلف لك ان نظر المنطقي ما في القول الشارح او في الحجة ولكل منهما مقدمة متوقفة معرفته عليها ولما وقع الفراغ من بيان مقدمة القول الشارح فقد حان ان يشرح فيه فالقول الشارح هو المعرفة وهو ما يستلزم تصوره الشيء أو امتيازاً عن كل ماعداء وليس المراد بتصور الشيء تصوره بوجه ما والا لكان الا هم من الشيء أو الاخص منه معرفة فالانه يستلزم تصوره تصور ذلك الشيء بوجه ما ولكان قوله أو امتيازاً عن كل ماعداء مستنداً كالان كل معرف فهو مقيد لتصور ذلك الشيء بوجه ما بل المراد التصور بكنه الحقيقة وهو الحد التام كالحيوان الناطق فان تصور مستلزم لتصور حقيقة الانسان وانما قال أو امتيازاً عن كل ماعداء ليتناول الحد الناقص والرسوم فان تصوراتها تستلزم تصور حقيقة الشيء بل امتيازاً عن جميع افعالها ثم المعرفة اما ان يكون نفس المعرفة او غير الاجزاء ان يكون نفس المعرفة لوجوب ان يكون المعرفة معلوماً قبل المعرفة والشيء لا يعلم قبل نفسه فتعين ان يكون غير المعرفة ولا يخلو اما ان يكون مساوياً له او اعم منه او اخص منه او مبادئه لاسبيل الى انه اهم من المعرفة لانه فاصر عن افادة التعريف فان المقصود من التعريف اعم تصور حقيقة المعرفة أو امتيازاً عن جميع ماعداء والاعم من الشيء لا يفيد شيئاً منهما والى انه اخص منه لكونه اخفى لانه اقل وجوداً في العقل

قوله ولا ينعكس كلياً كالحساس فانه يقسم الجوهر ولا يقسم السافل أي الحيوان بل يقومه **قوله** ولكن ينعكس جزئياً لان بعض مقسم الجنس العالي كالجواهر الناطق لان الناطق مقسم للجوهر وهو ايضا مقسم للجنس السافل كالحيوان **قوله** العالي كالناطق مثلاً يقسم الجوهر وهو مقسم للحيوان فكان بعض مقسم للعالي مقسماً للسافل وهو بالحقيقة مقسم للسافل

فان وجود الخاص في العقل مستلزم لوجود العام وربما وجد العام في العقل بدون الخاص وايضا شروط تحقق الخاص ومعانده اكثر فان كل شرط ومعانده للعام فهو شرط ومعانده الخاص ولا ينعكس وما يكون شروطه ومعانده اكثر يكون وقوعه في العقل اقل وجودا في العقل فهو اخفى عند العقل والمعرف لابد ان يكون اجلي من المعرفة ولا ان انه مبائن لان الاصح والاضحى يصلح التعريف مع قربهما الى الشيء فالمبائن بالطريق الاولى لانه في غاية البعد عنه فوجب ان يكون المعرفة مساويا للمعرفة في العموم والخصوص فكل ما صدق عليه المعرفة صدق عليه المعرفة وبالعكس * وما قد وقع في عبارات القوم من انه لابد ان يكون جامعا ومانعا او مطردا ومنعكسا راجع الى ذلك فان معنى الجمع ان يكون المعرفة متناولا لكل واحد من افراد المعرفة بحيث لا يشق منها فرد وهذا المعنى ملازم للكلية الثانية القائلة كل ما صدق عليه المعرفة صدق عليه المعرفة ومعنى المنع ان يكون بحيث لا يدخل فيه شيء من اعيان المعرفة وهو ملازم للكلية الاولى والاطراد التلازم في الثبوت اي متى وجد المعرفة وجد المعرفة وهو عين الكلية الاولى والانعكاس التلازم في الانتفاء اي متى انتفى المعرفة انتفى المعرفة وهو ملازم للكلية الثانية فانه اذا صدق قولنا كل ما صدق عليه المعرفة صدق عليه المعرفة فكما لم يصدق عليه المعرفة لم يصدق عليه المعرفة وبالعكس قال ويسمى حدا تاما ان كان بالجنس والفصل القريبين وحدا ناقصا ان كان بالفصل القريب وحدها وبها وبالجنس البعيد اقل بالجنس القريب والخاصة ورسمنا اتصالا كان بالخاصة وحدها وبها وبالجنس البعيد اقل المعرفة اما حدا ورسم وكل منهما اما تام او ناقص فهذه اقسام اربعة فالحد التام ما يتركب من الجنس والفصل القريبين كتعريف الانسان بالحيوان الناطق اما تسميته حدا فلانه في اللغة المنع وهو لا شاملة على الذاتيات مانع عن دخول الاغيار الاجنبية فيه واما تسميته تاما فلذلك الذاتيات فيه تمامها والحد الناقص ما يكون بالفصل القريب وحدها وبها وبالجنس البعيد كتعريف الانسان بالناطق او بالجسم الناطق اما ان كان حدا فلما

قوله ملازمة للكلية الثانية الصواب انه عينهما كما نص عليه السيد في حواشي المطالع الهم الان يعتبر التغاير الاعتباري قال وهو ملازم للكلية الاولى لكونه عكس نقض لها اي ما لم يصدق المعرفة بفتح الراء يصدق عليه المعرفة بكسر الراء

ذكرنا واما انه ناقص فلحذف بعض الذاتيات منه والرسم التام ما يتركب من الجنس
 الترييب والخاصة كتعريفه بالحيوان الضاحك اياه اندرسم لان رسم الدار اثرها وما كان
 تعريفها بالخارج اللازم الذي هو اثر من آثار الشيء فيكون تعريفها بالاثروا انه تام فلم يشابهته
 الحد التام من حيث انه وضع فيه الجنس القريب وقيد بامر يختص بالشيء والرسم
 الناقص ما يكون بالخاصة وحدها وبها وبالجنس البعيد كتعريفه بالضاحك او بالجسم
 الضاحك اما كونه رسما فلما صرنا ما كونه ناقصا فلحذف بعض اجزاء الرسم التام منه لا يقال
 ههنا اقسام اخرى هي التعريف بالعرض العام مع الفصل او مع الخاصة وبالفصل مع
 الخاصة لاننا نقول انما لم يعتبروا هذه الاقسام لان الغرض من التعريف اما التمييز او
 الاطلاع على الذاتيات والعرض العام لا يفيد شيئا منهما فلا فائدة في ضمه مع الفصل
 والخاصة واما المركب من الفصل والخاصة فالفصل فيه يفيد التمييز والاطلاع على
 الذاتيات فلا حاجة الى ضم الخاصة اليه وان كانت مفيدة للتمييز لان الفصل افاده مع شيء
 آخر وطريق الحصر في الانسام الاربعة ان يقال التعريف اما بمجرد الذاتيات واما ان كان
 بمجرد الذاتيات فاما ان يكون بجميع الذاتيات فهو الحد التام او ببعضها فهو الحد الناقص
 وان لم يكن بمجرد الذاتيات فاما ان يكون بالجنس القريب والخاصة فهو الرسم التام
 او بغير ذلك فهو الرسم الناقص قال ويجب الاحتراز عن تعريف الشيء بما يساويه في
 المعرفة والجهالة كتعريف الحركة بما ليس بسكون والزوج بما ليس بفرد وعن تعريف
 الشيء بما لا يعرف الابنه سواء كان بمرتبة واحدة كما يقال الكيفية ما يشبهه
 يقال المشابهة اتفاق الكيفية او بمراتب كما يقال الاثنان زوج او لا ثم يقال الزوج هو المنتسم
 بمنساويين ثم يقال المتساويان هما الشبان اللذان لا ينفصل احدهما عن الاخر ثم يقال
 الشبان هما الاثنان ويجب ان يحترز من استعمال الفاظ غريبة وحشية غير ظاهرة
 الدلالة بالقياس الى السامع لكونه مغموتا للغرض **اقول** اخذنا يبين وجوه اختلال
 التعريف ليحترز عنها وهي اما معنوية او لفظية اما المعنوية فمنها تعريف الشيء بما
 يساويه في المعرفة والجهالة الذي يكون العام باحدهما مع العلم بالاخر والجهل باحدهما مع
 الجهل بالاخر كتعريف الحركة بما ليس بسكون فانهما في مرتبة واحدة من العلم و
 الجهل فمن علم احدهما علم الاخر ومن جهل احدهما جهل الاخر والمعرف يجب

ان يكون اقدم معرفة لان معرفة المعرف علة لمعرفة المعرف والعلة مقدمة على
المحلول ومنها تعرف الشيء بما يتوقف معرفته عليه اما بمرتبة واحدة ويسمى دورا
مجردا واما بمرتبتين ويسمى دورا مضمرا ومثاله ما ظهر في الكتاب واما الاختلال اللغوية
فانما يتصور اذا حاول الانسان التعريف لغيره وذلك بان يستعمل في التعريف الفاظ غير
ظاهرة الى لالة بالنسبة الى ذلك الغير فيفوت فرض التعريف كاستعمال الالفاظ الغريبة
الوحشية مثل ان يقول النار اسطقس فوق الاسطقسات وكاستعمال الالفاظ المجازية فان
الغالب مبانرة المعاني الحقيقية الى الفهم وكاستعمال الالفاظ المشتركة فان الاشتراك مخال
لفهم المعنى المقصود نعم لو كان السامع علم بالالفاظ الوحشية او كان هناك فرد يدرك المعنى

نصدي يقسم

المبادىء استعمالها فيقال المقالة الثانية في القضايا واحكامها وفيها مقدمة وثلاثة فصول *
اما المقدمة ففي تعريف القضية واقسامها الاولى القضية قول يصح ان يقال لقائله انه
صادق فيه او كاذب وهي حملية ان انحلت بطرفيها الى مفردين حكقولنا زيد عالم وزيد
ليس بعالم وشرطية ان لم ينحل اقول لما فرغ من مباحث القول الشارح شرع في
مباحث الحقبة ولما توقف معرفتها على معرفة القضايا واحكامها وضع المقالة الثانية لبيان
ذلك ورتبها على مقدمة وثلاثة فصول اما المقدمة ففي تعريف القضية واقسامها الاولى
الحاصلة بحسب القسمة الاولى فان القضية تنقسم اولا الى الحملية والشرطية ثم
الحملية تنقسم الى ضرورية ولا ضرورية مثلا والشرطية الى الزمنية وتفاقية واقسام الحملية
والشرطية هي اقسام القضية الا انها ليست باقسام اولية لها بل اقسام ثانية اي انما تنقسم
القضية اليها ثانيا بواحدة ان الحملية والشرطية تنقسمان اليها فالغرض من وضع
المقدمة ذكر الانقسام الاولى اي اقسام القضية بالذات لا اقسام اقسامها فالقضية قول يصح
ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فالقول وهو اللفظ المركب في القضية المفروطة والمفهوم
العقلي المركب في القضية المعقولة جنس يشتمل الاقوال التامة والناقصة وقوله يصح
ان يقال لقائله انه صادق او كاذب فصل يخرج الاقوال الناقصة والانشائيات كلها
من الامر والنهي والاستفهام وغيرها وهي اما حملية او شرطية لانها اما ان تنحل بطرفيها
الى مفردين او لم تنحل وطرفا القضية هما المحكوم عليه والمحكوم به ومعنى انحلالها
قوله الاسطقس لفظ يوناني معناه الاصل وهو لفظ غريب وحشي عند اهل العرب

ان نحذف الاذوات الدالة على ارتباط احد هما بالآخر فاذا اخذنا من القضية ما يدل على الارتباط الحكمي فان كان طرفاها مفردين فهي حملية اما موجبة ان حكم فيها بان احد هما هو الآخر كقولنا زيد هو لم واما سالبة ان حكم فيها بان احد هما ليس هو الآخر كقوله زيد ليس هو بعالم فاذا اخذنا لقطعة هو الدالة على النسبة الانجائية من القضية الاولى وليس هو الدالة على النسبة السلبية من القضية الثانية بقي زيد وعالم وهما مفردان وان لم يكن طرفاها مفردين فهي شرطية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا فانه اذا اخذنا ان واث الاتصال وهي كلمة ان والفاء بقي الشمس طالعة والنهار موجود وهما ليسا بمفردين وكذلك اذا اخذنا ان واث العناد وهي اما او بقي هذا العدد زوج وهذا العدد فرد وهما ايضا ليسا بمفردين * فان قلت قولنا الحيوان الناطق ينتقل بنقل قدميه وقولنا زيد عالم يضاده زيد ليس بعالم وقولنا الشمس طالعة يلزمه النهار موجود حمليات مع ان اطرافها ليست بمفردات فانبقض التعريفات طردا ومكسا * فنقول المراد بالمفرد اما المفرد بالفعل او المفرد بالقوة وهو الذي يمكن ان يعبر عنه بلفظ مفرد والاطراف في القضايا المذكورة وان لم تكن مفردات بالفعل الا انه يمكن ان يعبر عنها بالفاظ مفردة واقلها ان يقال هذا ذاك او هو هو والموضوع محمول الى غير ذلك بخلاف الشرطيات فانه لا يمكن ان يعبر عن اطرافها بالفاظ مفردة فلا يقال فيها هذه القضية تلك القضية بل ان تحقق هذه القضية تحقق تلك القضية واما ان يتحقق هذه القضية او تلك القضية وهي ليست بالفاظ مفردة لكن بقي ههنا شيء وهو ان الشرطية كما فسرت قضية ان احللتها لا يكون طرفاها مفردين ولا خفاء في امكان ان يعبر عن طرفيها بعد التحليل بمفردين واقله ان يقال هذا امر زوم لذلك وذلك معاند لذلك فلو كان المراد بالمفرد اما المفرد بالفعل او بالقوة دخلت الشرطية تحت الحملية فالاولى ان يحذف قيد الانحلال من التعريف ويقال المحكوم عليه وبه في القضية ان كانا مفردين سميت حملية والا فشرطية هذا هو المطابق لما ذكره الشيخ في الشفاء وقيل صوابه ان يقال

قوله المراد بالمفرد اما المفرد بالفعل او المفرد بالقوة اي يعبرهما فكلمة او للتعميم كما في قوله تع كونو حجارة او حديد او اما المجرد التاكيد وليس للترديد والتقسيم **قوله** قيل صوابه فائدة الله مسقي الشارح الاول للمتن

القضية ان انجات الى قضيتين فهي شرطية والافهي حملية لئلا يرد عليه مثل قولنا زيد
ابوه قائم فانه حملية مع انه لم ينحل الى مفردين لان المحكوم به فيه قضية وهو ليس بصواب
من وجهين اما اولافلور وديغض النقوض المذكورة اعلاه واما ثانيا فلان التحليل القضية الى
مامنه تركيبها والشرطية لا تتركب من القضيتين فان ادوات الشرط والعنا داخرت
اطرافها من ان تكون قضايا الاترى انا اذا قلنا الشمس طالعة كانت قضية محتملة للصدق
والكذب ثم ذا اوردا اداة الشرط اعلاه وقلنا ان كانت الشمس طالعة خرج من ان تكون
قضية تحمل الصدق والكذب نعمر بما يقال في الفن ان الشرطية مركبة من قضيتين
تجوز امن حيث ان طرفيها اذا اعتبر فيهما الحكم كانا قضيتين والافهما ليسا قضيتين
لا عند التركيب ولا عند التحليل قال والشرطية اما متصلة وهي التي يحكم فيها
بصدق قضية ولا صدقها على تقدير صدق قضية اخرى كقولنا ان كان هذا انسانا فهو
حيوان وليس ان كان هذا انسانا فهو جماد واما منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين
قضيتين في الصدق والكذب معا وفي احد هما فقط او بنفية كقولنا اما ان يكون هذا
العنزد زوا او فردا وليس اما ان يكون هذا الانسان كاتبا او اسود اقول الشرطية قسمان
متصلة ومنفصلة فالمتصلة هي التي يحكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير
صدق قضية اخرى فان حكم فيها بصدق قضية على تقدير اخرى فهي متصلة
موجبة كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان فان الحكم فيها بصدق الحيوانية على تقدير
صدق الانسانية وان حكم فيها بسلب صدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى فهي
متصلة سالبة كقولنا ليس البتة ان كان هذا انسانا فهو جماد فان الحكم فيها بسلب صدق
الجمادية على تقدير صدق الانسانية والمنفصلة هي التي يحكم فيها بالتنافي بين
القضيتين اما في الصدق والكذب معا اي بانهما لا تصدقان ولا تكذبان معا وفي الصدق
فقط اي بانهما لا تصدقان ولكنهما قد تكذبان وفي الكذب فقط اي بانهما لا تكذبان وربما
تصدقان او بنفية اي بساب ذلك التنافي فان حكم فيها بالتنافي فهي منفصلة موجبة
اما اذا كان الحكم فيها بالتنافي في الصدق والكذب معا فسميت منفصلة حقيقية كقولنا اما

قوله لو ردد بعض النقوض وهو زيد عالم يضاده زيد ليس بعالم وقولنا الشمس طالعة
يلزمه النهار موجود **قوله** ولا عند التحليل لان التحليل لا يكون الى الاجزاء

ان يكون هذا العدد زوجا او فردا فان قولنا هذا العدد زوج وهذا العدد فرد لا يصدقان معا ولا يكذبان معا واما اذا كان الحكم فيها بالمنافاة في الصدق فقط فهي مانعة الجمع كقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرة او حجر فان قولنا هذا الشيء شجر وهذا الشيء حجر لا يصدقان وقد يكذبان بان يكون هذا الشيء حيوانا واما اذا كان الحكم فيها بالمنافاة في الكذب فقط فهي مانعة الخلو كقولنا اما ان يكون هذا الشيء لا شجرة او لا حجر فان قولنا هذا الشيء لا شجر وهذا الشيء لا حجر لا يكذبان والالكلن الشيء شجر او حجر معا وهو محال وقد يصدقان معا بان يكون حيوانا وان حكم فيها بسباب التنافي فهي منفصلة مالبة فان كان الحكم فيها بسباب المنافاة في الصدق والكذب كانت سالبة حقيقية كقولنا ليس اما ان يكون هذا الانسان اسودا واثباته يجوز اجتماعهما ويجوز ارتفاعهما وان كان الحكم بسباب المنافاة في الصدق فقط كانت سالبة مانعة الجمع كقولنا ليس اما ان يكون هذا الانسان حيوانا او اسودا فانه يجوز اجتماعهما ولا يجوز ارتفاعهما وان كان الحكم بسباب المنافاة في الكذب فقط كانت مالبة مانعة الخلو كقولنا ليس اما ان يكون هذا الانسان روميا و زنجيا فانه يجوز ارتفاعهما دون الاجتماع * لا يقال السوالب الحملية والمتصلة والمنفصلة هي ما ذكرتم ما يرفع فيه الحمل والاتصال والانفصال فلا يكون حملية ومتصلة ومنفصلة لانها ما ثبت فيه الحمل والاتصال والانفصال لاننا نقول ليس اجزاء هذه الاسامي علي السوالب بحسب مفهوم اللغة بل بحسب الاصطلاح ومفهوماتها الاصطلاحية كما تصدق على الموجبات تصدق على السوالب نعم المناسبة المحققة للنقل موجودا في الموجبات فلتحقق معنى الحمل والاتصال والانفصال واما في السوالب فامشابهتها اياها في الاطراف * لا يقال المقدمة كانت معقولة ذلك اقسام القضية الاولى والمتصلة والمنفصلة ايسر من الاقسام الاولى بل من اقسام قسمها اعني الشرطية لاننا نقول لاشك ان المقصود بالذات من وضع المقدمة ذكر الاقسام الاولى واما ذكر اقسام الشرطية فيها فبالعرض وعلى سبيل الاستطراد قال الفصل الاول في الحملية وفيه اربعة مباحث البحث الاول في اجزائها واقسامها والحماية انما تتحقق باجزاء ثلاثة المحكوم عليه ويسمى موضوعا والمحكوم به ويسمى محمولا ونسبة بينهما يربط المحمول بالموضوع وتسمى نسبة حكمية واللفظ الدال عليها يسمى رابطة كقوله في قولنا زيد هو عالم ويسمى القضية حينئذ ثلثية وقد يحذف

الرابط في بعض اللغات لشعور الذهن بمعناها فالقضية حينئذ تسمى ثنائية **أقول** لما قسم القضية الى الحملية والشرطية شرع الآن في الحمليات وانما قد مها على الشرطيات لبساطتها والبسيط مقدم على المركب طبعاً فالحمليّة انما تثبت من اجزاء ثلثة المحكوم عليه ويسمى موضوعه لانه قد وضع ليحكم عليه بشي والمحكوم به ويسمى محمولاً لعملة على شي ونسبة بينهما يبرتب المحمول بالموضوع وتسمى نسبة حكمية وكما ان من حق الموضوع والمحمول ان يعبر عنها بلفظين كل من حق النسبة الحكمية ان يدل عليها بلفظ واللفظ الدال عليها يسمى رابطة لدالاتها على النسبة الرابطة تسمية الدال باسم المدلول كهو في قولنا زيد هو عالم * فان قلت المراد بالنسبة الحكمية اما النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب واما وقوع النسبة والوقوع الذي هو الايجاب والسلب فان كان المراد الاول فيكون للقضية جزء اخر وهو وقوع النسبة والوقوعها ولا بد ان يدل عليها بعبارة اخرى وان كان المراد الثاني كانت النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب جزء آخر فليدل عليها ايضا بلفظ آخر والحاصل ان اجزاء الحملية اربعة فكان من حقها ان يدل عليها باربعة الفاظ * فنعول المراد الثاني وكان قوله بهايير تبط المحمول بالموضوع اشارة اليه فان النسبة مالم يعتبر معها الوقوع والالوقوع لم تكن رابطة

قوله طبعاً والمراد بالتقدم الطبيعي كون المقدم بحيث يحتاج اليه المؤخر ولا يكون ملة تامة له **قوله** اما النسبة التي ادعى النسبة التي هي مورد الوقوع والالوقوع فان الايجاب والسلب يطلق به معنى الثبوت واللائبوت ايضا على ما ذكره المحقق التفتازاني في شرح العضدي حيث قال الوقوع والالوقوع هو الايجاب والسلب اي ثبوت شي لشي وانتفاؤه عنه وفي توصيف النسبة الحكمية بالمورد لهما وتوصيفها بعينية الايجاب والسلب وتوصيف لمغائر تهما على ما هو راي المتأخرين من اثباتهم للقضية جزء آخر سوى الوقوع والالوقوع يسمونه النسبة الحكمية التقيدية المشتركة بينهما كما يدل عليه قولهم وقوع النسبة والوقوعها **قوله** ان اجزاء الحملية اربعة على راي المتأخرين والتحقيق ما ذهب اليه المتقدمون ان جزء الثالث هي ثبوت المحمول بالموضوع لكنه يتعلق بدله ان علم تصوري من حيث انها نسبة بينهما وعلم تصديقي باعتبار مطابقة للنسبة التي بينهما في نفس الامر وعدم مطابقة اياها

ولاحاجة إلى الدلالة على النسبة التي هي مورد الإيجاب والسلب فإن اللفظ الدال على وقوع النسبة دال على النسبة أيضا فالجزءان من القضية يتأديان بعبارة واحدة ولهذا أخذنا جزءا واحدا حتى ينحصر الجزءان في ثلاثة ثم الرابطة إذا لا يها تدل على النسبة الرابطة وهي غير ممتثلة لتوقفها على المحكوم عليه وبه لكنها قد تكون في قالب الاسم كهو في المثال المذكور وتسمى غير زمانية وقد تكون في قالب الكلمة ككان في قولنا زيد كان قائما وتسمى زمانية والقضية العملية باعتبار الرابطة اثنائية وثلاثية لأنها ان ذكرت فيها كانت ثلاثية لاشتغالها على ثلاثة الفاظ ثلاثة معان وان حذف لشعور الذهن بمعناها كانت ثنائية لعدم اشتغالها الا على جزئين بازاء معنيين وقولنا في بعض اللغات إشارة إلى ان اللغات مختلفة في استعمال الرابطة فإن لغة العرب ربما تستعمل الرابطة وربما تعدها بشهادة القرائن الدالة عليها ولغة اليونان توجب ذكر الرابطة الزمانية دون غيرها على ما نقله الشيخ ولغة العجم لا تستعمل القضية خالية عنها اما بلفظ كقولهم هست ويود واما بحركة كقولهم زيد دبير بالكسر قال وهذه النسبة ان كانت نسبة بها

قوله ولاحاجة اجواب سوال مقدر وهو ان يقال اذا اكل المراد الثاني فينبغي ان يدل باللفظ آخر على النسبة التي هي مورد الإيجاب والسلب واجاب بانه لا حاجة إلى الدال على الكل دال على الجزء **قوله** يتأديان بعبارة واحدة احدهما بدلالة المطابقة والثاني بدلالة الالتزام فلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز على ما وهم **قوله** ولهذا أخذنا جزءا واحدا أي في القضية الملفوظة وهذا متفق عليه بين الفريقين وانما الاختلاف في اجراء المعقولة **قوله** حتى ينحصر الاجراء أي اجراء القضية الملفوظة **قوله** ثم الرابطة أو قضية مهملة فلا يرد انه قد يكون حركة **قوله** على ثلاثة الفاظ أي من حيث اعتبار الرابطة فلا ينافي اشتغالها على الرائد من ثلاثة باعتبار آخر من الإيجاب والسلب والسور والجهة **قوله** لثلاثة معان أي لانها لا ينافي دلالة الرابطة الزمانية على الزمان لانه غير مقصود بالافادة ولذا يستعمل فيما ليس زمانيا نحو كان الله فقورا رحيمًا ولا يرد ان المعاني اربعة كما مر لان وقوع النسبة والنسبة معنى واحد لشدة الالتيام بينهما **قوله** ولغة العجم أي اللغة الفارسية فانه المتبادر من اطلاقها شيوعها يدل عليها الامثلة وما وقع في بعض الكتب اللغة الفارسية بدله **قوله** دبير أي كاتب برفيدة بحث وذلك لان قولنا زيد دبير وعالم فلا يكون فيه لفظ يدل على

يصح ان يقال ان الموضوع محمول بالقضية موجبة كقولنا الانسان حيوان وان كانت
نسبة بها يصح ان يقال ان الموضوع ليس بمحمول بالقضية سالبة كقولنا الانسان ليس
بحجر **اقول** هذا تقسيم ثان للحملية باعتبار النسبة الحكيمة التي هي مدلول الرابطة
فتلك النسبة ان كانت نسبة بها يصح ان يقال الموضوع محمول كانت القضية موجبة
كنسبة الحيوان الى الانسان فانها نسبة ثبوتية مصححة لان يقال الانسان حيوان وان
كانت نسبة بها يصح ان يقال الموضوع ليس بمحمول بالقضية سالبة كنسبة الحجر
الى الانسان فانها نسبة سالبة بها يصح ان يقال الانسان ليس بحجر وهذا لا يشمل
القضايا الكاذبة فانه اذا قلنا الانسان حجر كانت القضية موجبة والنسبة التي فيها
لا يصح بها ان يقال الانسان حجر وكذلك ان قلنا الانسان ليس بحيوان كانت القضية
سالبة والنسبة التي فيها ليست نسبة بحيث يصح ان يقال الانسان ليس بحيوان
فالصواب ان يقال الحكم في القضية اما بان الموضوع محمول او بان الموضوع ليس
بمحمول او يقال الحكم فيها اما بايقاع النسبة او انترعها وذلك ظاهر **قال** وموضوع
الحملية ان كان شخصا معينا سميت مخصصة وشخصية وان كان كليا فان يبين فيها
كمية افراد ما عليه الحكم ويسمى اللفظ الدال عليها سورا سميت محصورة
ومسورة وهي اربع لانه ان يبين فيها ان الحكم على كل الافراد فهي كلية وهي اما موجبة
وسورها كل كقولنا كل نار حارة واما سالبة وسورها لا شيء ولا واحد كقولنا لا شيء ولا واحد
من الانسان بجماد وان يبين فيها ان الحكم على بعض الافراد فهي جزئية اما موجبة
وسورها بعض وواحد كقولنا بعض الحيوان او واحد منه انسان واما سالبة وسورها ليس كل و
ليس بعض وبعض ليس كقولنا ليس كل حيوان انسانا وليس بعض الحيوان بانسان وبعض
الحيوان ليس بانسان **اقول** هذا تقسيم ثالث للحملية باعتبار الموضوع فموضوع الحملية

الرابطة اي على النسبة الحكيمة قلنا حركة الراعي في دبير والميم في عالم وهي الكسرة فتدل
عليها ضد هم **قوله** فالصواب قلت لو قال يصح ان يكون في نفس الامر الموضوع محمول
وردا ما قاله لكنه لم يقل كذا بل قال يصح ان يقال اي ثبت للموضوع المحمول اعم
من ان يكون مطابقا لما في نفس الامر او لا **قوله** هذا تقسيم ثالث لما مر كان تقسيما
للحملية باعتبار النسبة وانما قد مر لانه مرجع الافادة ومناط الاكتساب والبداهة وهو

اما ان يكون جزئيا او كلياً فان كان جزئياً سميت القضية شخصية ومخصوصة اما موجبة
 كقولنا زيد انسان او سالبة كقولنا زيد ليس بحجر اما سميتها شخصية فلان موضوعها
 شخص معين واما سميتها مخصوصة فلخصوص موضوعها ولما كان هذا التقسيم
 باعتبار الموضوع لوحظ في اسامي الاقسام حال الموضوع وان كان كلياً فاما ان يبين فيها
 كمية افراد الموضوع من الكلية والبعضية ولا يبين واللفظ الدال عاينها اي على كمية
 الافراد يسمى سور اخذ من سور الباك كما انه يحصر البلد ويحيط به كذلك اللفظ الدال
 على كمية الافراد يحصرها ويحيط بها فان بين فيها كمية افراد الموضوع سميت القضية
 محصورة ومسورة اما انها محصورة فلحصر افراد موضوعها واما انها مسورة فلاشتمالها
 على السور وهي اي المحصورة اربعة اقسام لان الحكم فيها اما على كل الافراد او على
 بعضها واما ما كان فاما بالايجاب او بالسلب فان كان الحكم فيها على كل الافراد فهي كلية
 اما موجبة وسورها كل اي كل واحد واحد لا الكل المجعومي كقولنا كل نار حارة اي كل
 واحد واحد من افراد النار حارة واما سالبة وسورها لا شيء ولا واحد كقولنا لا شيء او لا واحد من
 الانسان بجماد وان كان الحكم فيها على بعض الافراد فهي جزئية اما موجبة وسورها بعض
 وواحد كقولنا بعض الحيوان او واحد من الحيوان انسان اي بغض افراد الحيوان او واحد
 من افراد انسان واما سالبة وسورها ليس كل وليس بعض وبعض ليس كقولنا ليس كل
 حيوان انسانا والفرق بين الاسوار الثلاثة ان ليس كل دال على رفع الايجاب الكلي بالمطابقة
 وعلى السلب الجزئي بالالتزام وليس بعض وبعض ليس بالعكس من ذلك اما ان ليس
 كل دال على رفع الايجاب الكلي بالمطابقة فلانا اذا قلنا كل حيوان انسان يكون معناه ثبوت
 الانسان لكل واحد واحد من افراد الحيوان وهو الايجاب الكلي واذا قلنا ليس كل حيوان
 انسانا يكون مفهومة الصريح انه ليس يثبت الانسان لكل واحد واحد من افراد الحيوان

الصادق والكاذب والموجب والسالب وهذا تقسيم لها باعتبار الموضوع **قوله** وسورها ليس
 كل اء اعلم انه لم ينحصر الاسوار فيما ذكره رحمة لان مثل لام الاستغراق والنكرة في سياق
 النفي وكل ليس سور اضافي كلام العرب لكن لم يذكر الا ما هو مشهور فيه **قوله** بالالتزام
 لان ليس كل يستلزم سلب الكل وهو يستلزم سلب الجزئي فهو يستلزم سلب الجزئي
 بالالتزام **قوله** يثبت الانسان هذا من باب تنزيل الفعل منزلة اصدق راي الانسانية

وهو رفع الایجاب الکلي واما انه دال على السلب الجزئي بالالتزام فلانه اذا ارتفع
الایجاب الکلي فاما ان يكون المحمول مسلوبا من كل واحد واحد وهو السلب الکلي او
يكون مسلوبا من البعض ثابته للبعض وعلى كلا التقديرين يصنف السلب الجزئي
جزءا من السلب الجزئي من ضروريات مفهوم ليس كل اى رفع الایجاب الکلي ومن
لوازمه فيكون دلالة عليه بالالتزام لا يقال مفهوم ليس كل وهو رفع الایجاب الکلي اهم من
السلب من الكل اى السلب الکلي والسلب من البعض اى السلب الجزئي فلا يكون
دالا على السلب الجزئي بالالتزام لان العام لا دلالة له على الخاص باحدى الدلالات
الثلاثة لانا نقول رفع الایجاب الکلي ليس اهم من السلب الجزئي بل اعم من السلب
من البعض مع الایجاب للبعض والسلب الجزئي هو السلب من البعض سواء كان
مع الایجاب للبعض الاخر او لا يكون فهو مشترك بين ذلك القسم وبين السلب
الکلي فيكون لازما لهما وانا انحصر العام في قسمين كل منهما يكون ملزما ولا امر كان
ذلك الامر لازما لهما ايضا فيكون السلب الجزئي لازما لمفهوم رفع الایجاب
الکلي * وبعبارة اخرى ليس كل يلزمه السلب الجزئي فانه متى ارتفع الایجاب
الکلي صدق السلب من البعض لانه اولم يكن المحمول مسلوبا من شيء من الافراد
لكان ثابتا للكل والمقد رخصانه هذا خاف * واما ان ليس بعض وبعض ليس يدلان
على السلب الجزئي بالمطابقة فظاهر لا تاذا قلنا بعض الحيوان ليس بانسان وليس
بعض الحيوان انسانا فيكون مفهومه الصريح سلب الانسان عن بعض افراد الحيوان
قوله الثالثة اى المطابقة والتضمن والالتزام اما انه ليس دالا بالمطابقة فلان الخاص ليس
تماما للعام واما انه ليس دالا بالتضمن فلانه جزء منه واما انه ليس دالا بالالتزام فلانه ليس
لازمه قوله للعلم ايضا يعني كما ان السلب الجزئي لازم لكل واحد من القسمين
وهما السلب عن البعض مع الایجاب عن بعض اخر والسلب الکلي كذلك لازم للعلم وهو
رفع الایجاب الکلي ولهذا قيد بلفظ ايضا قوله فظاهر لان لفظ بعض موضوع الایجاب
الجزئي بالمطابقة فاذا دخل عليه ادات السلب يدل على السلب بالمطابقة قال
عصام الدين اورد عليه ان ظهوره مع بل المطلوب خلافه لان ليس بعض لرفع الایجاب
الجزئي كما ان ليس كل لرفع الایجاب الکلي لازم لرفع الایجاب الجزئي

للتصريح بالبعض وادخال حرف السلب عليه وهو السلب الجزئي واما انما يدلان
على رفع الایجاب الكلي بالالتزام فلان المحمول اذا كان مسلوبا عن بعض الافراد
فيكون الایجاب الكلي مرتفعا عند هذا الفرق بين ليس كل وبين الاخرين واه الفرق
بين الاخرين فهو ان ليس بعض قد يذكر السلب الكلي لان البعض غير معين فان
تعيين بعض الافراد خارج من مفهوم الجزئية فاشبه النكرة في سياق النفي فكما
ان النكرة في سياق النفي تغيد العموم فكذلك ههنا ايضا لانه احتمل ان يفهم منه
السلب في اي بعض كان وهو السلب الكلي بخلاف بعض ليس فان البعض ههنا
وان كان ايضا غير معين الا انه ليس واقعا في سياق النفي بل السلب انما هو وارده عليه *
وبعض ليس قد يذكر الایجاب العدولي حتى اذا قيل بعض الحيوان هو ليس بانسان
اريد اثبات الانسانية لبعض الحيوان لاسلب الانسانية عنه و فرق ما بينهما ستقف
عليه بخلاف ليس بعض اذا لا يمكن تصور الایجاب مع تقدم حرف السلب على الموضوع
قال وان لم يبين فيها كمية الافراد فان لم تصلح لان تصدق كلية وجزئية سميت القضية
طبيعية كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع وان صاحت لذلك سميت مهملة كقولنا
الانسان في خسر والانسان ليس في خسر **اول** ما مر كان اذا بين في القضية كمية افراد
قوله فاشبه النكرة لم يقل نكرة في سياق النفي لانه لا يستعمل لفظ كل وبعض الامضافا و
بإبدال التنوين من المضاف اليه نص عليه الرضي فلا يكون نكرة لان تنوين التنكير
لازمة لهما **قوله** الا انه ليس واقعا في سياق النفي اي ليس النفي متوجها اليه بل اعتبر
البعض الاول وسلب عنه المحمول فالسلب وارده عليه بعد اعتبار فلا يفيد العموم واعتبار
الضمير في ليس بمجرد الربط فلا يفيد العموم يدل عليه الرجوع الى الوجدان والتعبير عنه
بالفارسية بقوله بعض انسان ليست آن بعض كاتب ومن لم يفهم مقصد الشرح رجع
الضمير المرفوع الى البعض **قال** بل السلب انما هو اي لفظ البعض وارده عليه لتقدم
عليه في الذكر ولا يخفى ان سلب اللفظ زائد اذ يكفي ان يقال بل انما هو وارده عليه
قوله فرق ما بينهما اي فرق عظيم بين السلب الانسانية عن الحيوانية وبين اثبات
الانسانية للحيوان فالاول سالبة والثاني موجبة والاراد بالایجاب سلب الانسانية
وبالثاني اثبات الانسانية للحيوان

الموضوع واما اذا لم تبين فلا تخلوا اما ان تصالح القضية لان تصديق كلية او جزئية بان يكون الحكم فيها على افراد الموضوع اولم تصالح بان يكون الحكم فيها على طبيعة الموضوع
تقسها لا على الافراد فان لم تصالح لان تصديق كلية او جزئية سميت طبيعية لان الحكم فيها على نفس الطبيعة كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع فان الحكم بالجنسية والنومية ليس على ما صدق عليه الحيوان والانسان من الافراد بل على نفس طبيعتهم وان
صلحت لان تكون كلية وجزئية سميت مهملة لان الحكم فيها على افراد موضوعها وانه
اهمل بيان كميتها كقولنا الانسان في خسر والانسان ليس في خسر اي ما صدق عليه
الانسان من الافراد في خسر وليس في خسر فقد بان ان العملية باعتبار الموضوع منحصرة
في اربعة اقسام ولكان تقول في التقسيم موضوع العملية اما جزئي او كلي فان كان جزئيا
فهو شخصية وان كان كليا فاما ان يكون الحكم فيها على نفس طبيعة الكلي او على ما صدق
عليه من الافراد فان كان الحكم على نفس الطبيعة فهي الطبيعية وان كان على ما صدق
عليه من الافراد فاما ان يبين كمية الافراد فهي المحصورة والانهي الماملة والشيء في الشفاء
ثلث القسمات مثال الموضوع ان كان جزئيا فهي الشخصية وان كان كليا فان يبين فيها كمية
الافراد فهي المحصورة والانهي المهمة وشنع المتأخر ون عليه لعدم الانحصار فيها لخروج
الطبيعية والجواب ان الكلام في القضية المعتبرة في العلوم والطبيعية لا اعتبار لها في العلوم
لان الحكم في القضايا على ما صدق عليه الموضوع وهي الافراد والطبيعة ليست منها فخرجها
قوله الانسان في خسر هذا اذا كان اللزم للعهد الذهني اما لو كانت للاستغراق فالقضية
كلية ومن قال الاول بالتمثيل قولنا انسان في خسر فقد خسر لانه رجع ما لا صحة له
قوله اربعة اقسام وهي الشخصية والمحصورة والطبيعية والمهملة **قوله** لخروج
الطبيعية اي من الاقسام الثلاثة بناء على ما هو المصطلح فيما بينهم من تقاسير تلك
الاقسام فلا يرد بان القسم حاصره انه اللازم دخول الطبيعية في المهمة وبعضهم تطف
فادرجها في الشخصية بناء على ان الطبيعية لا يخلو الشك وبعضهم في المهمة بناء على
ان معناها لم يبين كمية الافراد سواء صالح الحكم ما بها ولا وتفصيله في شرح المطالع **قوله**
في العلوم اي في العلوم الحكمية مطلقا وذلك لان مسائل العلوم قوانين فلا بد من اعتبار
انطباقها على جزئيات موضوعها كما عرفت في تعريف المنطق فالقضية المعتبرة في العلوم

عن التقسيم لا يخل بالانحصار بان يتناول المقسم شيئا لا يتناول له الاقسام والمقسم ههنا لا يتناول الطبيعيات فلا يخل بالانحصار بخروجها قال وهي في قوة الجزئية لانه متى صدق الانسان في خسر صدق بعض الانسان في خسر وبالعكس **اقل** المهمة في قوة الجزئية بمعنى انها متلازمان فانه متى صدقت المهمة صدقت الجزئية وبالعكس فانه اذا صدق قولنا الانسان في خسر صدق بعض الانسان في خسر وبالعكس امانة كلها صدقت المهمة صدقت الجزئية فلان الحكم فيها على افراد الموضوع ومتى صدق الحكم على افراد الموضوع فاما ان يصدق ذلك الحكم على جميع الافراد وعلى بعضها وعلى كلا التقديرين يصدق الحكم على بعض الافراد وهو الجزئي واما بالعكس فلانه متى صدق الحكم على بعض الافراد صدق الحكم على الافراد مطلقا وهو المهمة **قال** البحث الثاني في تحقيق المحصورات الاربع قولنا كل ج ب تستعمل تارة

محوريات

هي ما حكم فيها بنسب المحمول على ما صدق عليه الموضوع نحو كل انسان حيوان والحكم في القضية الطبيعية لمفهوم المحمول على مفهوم الموضوع نحو الانسان نوع **وله** يصدق الحكم على بعض فلا يرد انقض بقولنا الشمس معين خارجيا والواجب تدعيم حقيقة بعدم صحة ادخال البعض لان الافراد الممكن للواجب والافراد الخارجية لا يتعد ولا بد منه في دخول البعض لان الاتم اقتصار دخول البعض وجود المتعد لا اثر في انه اذا قيل كل شمس وجدت في الخارج فهو معين وكل ما فرض صدق الواجب عليه سواء كان محققا او متقدرا فهو قد يم بصرفان كتيبين فكذلك الجزئيين **وله** كل ج ب اعلم انه قد اشتهر التلطف به بسيطا كما يقتضية الكتابة وهو الحق لان الاختصار حاصل به واما التلطف باسميهما اعني كل جيم باء فهو تلطف باسمين ثلاثين يشاركهما سائر الاسماء الثلاثة ولانه اذا تلطف باسميهما يفهم منهما الحرفان المخصوصان كما في قولنا كل انسان حيوان فلا يكون التعبير الاعلى الشمول لجميع القضايا بخلاف ما اذا تلطف بسيطين فانه لا معنى لهما اصل ليعلم انه تغيير عن الموضوع والمحمول فما قيل انه خطأ فخطأ واختاروا هذين الحرفين لان الاول الساكنة لا يمكن التلطف بها والمتحركة ليست لها صورة في الخط فاعتبر والحروف الاول ثم الثاني المتميزة عن الباء في الخط وهو ج وعكسوا الترتيب الذكري فلم يقولوا كل ب ج للاشعار بانهما خارجان عن اصلهما وهوان يراد بهما نفسيهما

بحسب الحقيقة ومعناه ان كل ما لوجود كان من الافراد فهو بحيث لو وجد كان ب اي كل
ما هو ملزوم ج فهو ملزوم ب وتارة بحسب الخارج ومعناه كل ج في الخارج سواء كان حال
الحكم او قبله او بعده فهو ب في الخارج **اقل** قد مر فت ان للحملية طريقين احدهما هو
المحكوم عليه يسمى بموضوعه والثانيهما وهو المحكوم به يسمى بمحمول فاعلم ان عادة القوم قد
جرت بانهم يعبرون عن الموضوع بـ **ج** وعن المحمول بـ **ب** حتى انهم اذا قالوا كل ج ب
فكانتهم قالوا كل موضوع محمول وانما فعلوا ذلك لغايتين احدهما الاختصار فان قولنا كل
ج ب اخصر من قولنا كل انسان حيوان مثلا وهو ظاهر وثانيتهما رفع توهم الانحصار فانهم
لو وضعوا الكلية مثلا قولنا كل انسان حيوان واجزوا عليه الاحكام امكن ان يذهب الوهم
الى ان تلك الاحكام انما هي في هذه المادة دون الموجبات الكليات الاخر فتصور وامفهم
القضية وجزءها من المواد وعبر واعن طريقها بـ **ج** وب تنبيه على ان الاحكام التجارية
عليها شاملة لجزئياتها غير مقصورة على البعض دون البعض كما انهم في قسم التصورات
اخذوا مفهومات الكليات من غير اشارة الى مادة من المواد فقالوا الجنس كذا او النوع كذا
ولم يشيروا الى مادة من المواد وبحسب احوالها بحثا متنا ولا لجميع طبائع الاشياء
ولهذا صارت مباحث هذا الفن قوانين كلية منطبقة على الجزئيات فاذا قلنا كل
ج ب فهناك امران احدهما مفهوم ج وحقيقته والاخر ما صدق عليه ج من الافراد
فليس معناه ان مفهوم ج هو مفهوم ب والا لكان ج وب لفظين مترادفين فلا يكون حمل
في المعنى بل في اللفظ بل معنى ان كل ما صدق عليه ج من الافراد فهو ب فان قامت
كما ان لم اعتبارين كذلك لب اعتباران مفهوم وحقيقة وما صدق عليه من الافراد فلم
لا يجوز ان يكون المحمول ما صدق عليه ب لا مفهومه كما ان الموضوع كذا فنقول ما صدق
قوله او قبله او مثاله كل شارب رضيع وكل حي ميت **قوله** فكانهم قالوا ايهي كل ما يقع
موضوعا في القضايا الموجبة الكلية فهو عين محمولها والتشبيه في عدم اختصاص كل منهما
بقضية معينة **قوله** الاحكام التجارية كالعكس والتناقض واحكام المحصورات من صدق
وصف الموضوع ووصف المحمول **قوله** من غير اشارة الى مادة لانهم قالوا النوع كذا والجنس
كذا والفصل كذا والخاصة كذا والعرض العلم كذا ولا يشيرون الى نوع معين كالانسان ولا
الى جنس معين كالحيوان بل عن مطلق النوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام

علية الموضوع هو بغيره ما صدق عليه المحمول فلو كان المحمول ما صدق عليه كان
المحمول ضروري الثبوت للموضوع ضرورة ثبوت الشيء لنفسه فيخصر القضايا في
الضرورة ولم يصدق ممكنة خاصة لا فقد ظهر ان معنى القضية كل ما صدق عليه ج
من الافراد فهو مفهوم ب لا ما صدق عليه لا يقال اننا قلنا كل ج ب فاما ان يكون مفهوم
ج عين مفهوم ب او غيره فان كان عين مفهومه يلزم ما ذكرتم من ان الحمل لا يكون
مفيد او ان كان غيره امتنع ان يقال احدهما هو الاخر لاستحالة ان يكون الشيء نفس ما
ليس هو لانه يجاب عنه بان قولهم الحمل محال يشتمل على الحمل فيكون ابطال الشيء
بنفسه وانه محال وللأسائل ان يعود ويقول لاندعي الاجاب بل اما ان الحمل ليس بمفيد
او انه ليس بممكن وصدق السالبة لا ينافي كذب سائر الموجبات فالحق في الجواب
اننا نختار ان مفهوم ب غير مفهوم ج وقوله استحالة حمل ب على ج فهو قلنا لانسام
وانما يكون حملة عليه محال لو كان المراد به ان ج نفس ب وليس كذلك لما تبين ان المراد
ان ما صدق عليه ج يصدق عليه ب ونحو صدق الامور المتغايرة بحسب المفهوم على

قوله لكن ضروري الثبوت لان الوصف العنواني والمحمولي التام لا يحلظ الطرفان بوجه
التغاير والحكم انما هو باتحاد ما صدق عليه الموضوع بما صدق عليه المحمول وهو في الطرفين
واحد فيكون الحكم بثبوت الشيء بنفسه وهو ضروري **قوله** ممكنة خاصة اخصصها بعدم
الصدق مع انها لم ينحصر القضايا الكاذبة فيها لانها اعمها فكذلك يستلزم كذب ما هو اخص
منها **قوله** لا يكون مفيد لانها اذا كانا مفهوما واحدا يكون الغاطين مترادفين فلا يكون في
المعنى حمل فلا يفيد **قوله** للأسائل ان يعود اى يعود ويقول لم اردت بقولي الحمل مع
الاجاب الحماية يعني ان القضية موجبة بل اردت ان الحمل ليس بمفيد اذا كان مفهوم ج
عين مفهوم ب بوليس بممكن اذا كان مفهومه غير مفهوم ب وصدق السالبة وهو ان الحمل
ليس بممكن لاننا في كذب سائر الموجبات اى اذا كان مفهوم ج غير مفهوم ب لا يصدق
الحمل فان لم يصدق الحمل يكون بالضرورة كاذبا على تقدير تغاير المفهومين فان اردت
ان الحمل ليس بمفيد او ليس بممكن قلت القضية موجبة سالبة فلا يلزم ابطال الشيء
بنفسه لان في السالبة ليس بحمل فاذا كان ابطال الموجبة بالسالبة يكون ابطال الشيء بغيره
لان السالبة غير الموجبة **قوله** قلنا لانسام اى لانها لو كان مفهوم ب وج واحد اياهم محال

ذات واحدة فصدق عليه ج يسمى ذات الموضوع ومفهوم ج زيد ونحو وصف الموضوع وعنوانه لانه يعرف به ذات ج الذي هو المحكوم عليه حقيقة كما يعرف الكتاب بعنوانه والعنوان قد يكون عين الذات كقولنا كل انسان حيوان فان حقيقة الانسان عين ماهية زيد وعمر وغيرهم من افراده وقد يكون جزءا لها كقولنا كل حيوان خاص فان الحكم فيه ايضا على زيد وعمر وغيرهما من افراده وحقيقة الحيوانية انما هي جزء لها وقد يكون خارجا عنها كقولنا كل ماش حيوان فان الحكم فيه ايضا على زيد وعمر وغيرهما من افراده ومفهوم الماشي خارج عن ماهيتها فحصل مفهوم القضية يرجع الى عقدين عقده الوضع وهذا تصاف ذات الموضوع بوصف المحمول والاول تركيب تقيدي والثاني تركيب خبري فهنا ثلثة اشياء ذات الموضوع وصدق وصفه عليه وصدق وصف المحمول عليه اما ذات الموضوع فليس المراد به افراد ج مطلقا بل الافراد الشخصية ان كان ج نوعا او مياساويه من الفصل والخاصة والافراد الشخصية والنوعية

قوله وصف الموضوع الوصف ههنا ما يقابل الفرد لا ما يقابل الحقيقة كما هو المتبادر ولنه احتاج الى تقسيمه الى ما هو عين الذات والى جزئته والى خارج عنه دفعا لما يتبادر **قوله** والاول تركيب تقيدي لانه يقال في زيد قائم في طرف الموضوع زيد كنه انسان يا حيوان ناطق است وفي طرف المحمول تركيب خبري لانه يقال زيد قائم است **قوله** افراد ج مطلقا اي سواء كانت حقيقة او اعتبارية حتى يدخل الاجناس والفصول والاصناف بل المراد الافراد الحقيقية لان الكلام في القضايا المستعملة في العلوم والحكم فيها انما هو على الافراد المحصلة في الخارج وهي الاشخاص والانواع دون الاجناس والفصول فانها غير محصلة في نفسها كالاصناف والخصص **قوله** والافراد الشخصية اه لا يقال هذا يشكل بالاحكام على الكليات كقولنا كل نوع كذا وكل كلي كذا لان الكلام في تحديق القضايا المستعملة في العلوم الحكمية واما القضايا المستعملة في هذا الفن فلما كان مرادهم منهما بينا لم يحتج الى تعريف وتعليم من قصر الحكم مطلقا سواء كان الموضوع نوعا او جنسا وهو قريب الى التحقيق واما التحقيق فهو ان يختص ذلك بما سوا المحمولات التي يتصف بها الطبائع استقلا لا نحو كل حيوان شري ومفهوم او ممكن لان القرينة دالة على ارادة التخصيص لان الكلام في تحقيق القضايا المعتمدة في العلوم الحكمية والمحمولات

ان كان ج جنسا او ما يساويه من القرض العام فاذا قلنا كل انسان اوكل ناطق اوكل
ضاحك كذا انا الحكم ليس الا على زيد وعمر ووبكر وغيرهم من افراد الشخصية
واذا قلنا كل حيوان اوكل مائت كذا انا الحكم على زيد وعمر ووبكر وغيرهم من اشخاص
الحيوان وعلى الطبائع النوعية من الانسان والفرس وغيرهما ومن ههنا تسميهم يقولون
حمل بعض الكليات على بعض انما هو على النوع وافراده ومن الافاضل من قصر الحكم
مطلقا على الافراد الشخصية وهو قريب الى التحقيق لان اتصاف الطبيعة النوعية
بالمحمول ليس بالاستقلال بل لاتصاف شخص من اشخاصها به اذ لا وجود لها الا في
ضمن شخص من اشخاصها ما صدق وصف الموضوع على ذاته فبالامكان عند الفارابي
حتى ان المراد منه به ما يمكن ان يصدق عليه ج سواء كان ثابتا له بالفعل او مسلوبا
منه اذ ما بعد ان كان ممكن الثبوت له وبالفعل عند الشيخ اي ما صدق عليه ج بالفعل
سواء كان ذلك الصدق في الماضي او في الحاضر او في المستقبل حتى لا يدخل فيه ما لا يكون
ج دائما فاذا قلنا كل اسود كذا يتناول الحكم كل ما يمكن ان يكون اسود حتى الر وميمن
مثلا على مذهب الفارابي لا يمكن اتصافهم بالسواد وعلى مذهب الشيخ لا يتناولهم
الحكم لعدم اتصافهم بالسواد في وقت ما ومذهب الشيخ اقرب الى العرف واما
صدق بوصف المحمول على ذات الموضوع فقد يكون بالضرورة وبالامكان وبالفعل
وبالدوام على ما سيجي في بحث الجهات واذا انقررت هذه الاصول فنقول قولنا كل ج

فيهما احوال للموجودات المتصلة في الوجود فاتصاف الطبائع بها انما هو في ضمن
اشخاصها وان وقع البحث فيهما عن احوال الطبائع ايضا على سبيل الندرة والا لاستطرد
قوله ومن ههنا اذ اي من المراد بالافراد الافراد الشخصية والنوعية ان كان الموضوع
جنسا او ما يساويه قوله ومن الافاضل اراد به السيد المرقندي قوله واما صدق وصف
الموضوع مطلقا على اما ذات الموضوع فليس الخ قوله فبالامكان اي الامكان العام المقيد
بجانب الوجود ليشتمل ما يكون وصف الموضوع ضروريا للذات وما ورد المحقق
الطوسي من ان النطقة يمكن ان يكون انسانا فلو دخل في كل انسان حيوان قبيحا لطة
نشأت من اشتراك لفظ الامكان بين الامكان الذاتي المراد ههنا وبين الامكان
الاستعدادي الثابت للنطقة

ب يعتبر تارة بحسب الحقيقة وتسمى حينئذ حقيقة كأنها حقيقة القضية المستعملة في العلوم واخرى بحسب الخارج وتسمى خارجية والمراد بالخارج الخارج عن الشاغر اما الاول فنعني به كل ما لو وجد كان ج من الافراد امكنة فهو بحيث لو وجد كان ب بالحكم فيه ليس مقصورا على ما له وجود في الخارج فقط بل على كل ما قد روجوه سواء كان موجودا في الخارج او معد وما حينئذ ان لم يكن موجودا فالحكم فيه ليس على افراد الموجود بل على افراد القدرة الوجودية كقولنا كل ضفاد طائر وان كان موجودا فالحكم فيه ليس مقصورا على افراد الموجود بل عليها وعلى افراد القدرة الوجودية ايضا كقولنا كل انسان حيوان وانما قيد الافراد بالامكان لانه لو اطلقت لم يصدق كلية اصلا اما الموجبة فلانه اذا قيل كل ج ب بهذا الاعتبار فنقول ليس كذلك لان ج

قوله بحسب الحقيقة اى على قدر حقيقة القضية وما بينها من غير اعتبار امر زائد عليها يقال هذا بحسب ذاك اى بقدر ذاك **قوله** كأنها حقيقة القضية لكثرة استعمالها بهذا الاعتبار فهي نسبة الشيء الى مفهوم الذي كالحقيقة له وانما قال كأنها لانه لان حقيقة القضية مجموع الاعتبارين ولذا قال يعتبر تارة كذا وتارة كذا فنسبت الى الاول لكثرة الاستعمال فكانها حقيقة **قوله** والمراد لا الخارج مما هو حقيقة القضية لان هذا الاعتبار ايضا معنى حقيقي لها ولذا قال سابقا كأنها حقيقة القضية وسوى بين الاعتبارين فقال يعتبر تارة كذا وتارة كذا **قوله** من المشاعر اى من ادراك الما من فلا يشكل الحكم بالحكم على صفات المشاعر مع انها خارجة ان ليست بخارجة من المشاعر بل فائمة بها **قوله** من الافراد الممكنة في نفس الامر فلا ينافي كونه في الخارج منحصرا في فرد بالامكان العام المقيد بجانب الوجود بقرينة انه لاخراج الافراد المتبعة **قوله** وانما قيد الافراد بالامكان والمراد بالامكان ما يقابل المتنوع اى انما قيد الافراد بالممكنة في تفسير الحقيقة الموجبة الكلية لخروج هذه الافراد المتبعة فلا يصح ان يقال الخلاء ممتنع بحسب الحقيقة لاستحالة قولنا كل ما لو وجد سواء كان خلاء فهو بحيث لو وجد كان ممتنعا والمتأخرون يسمون مثل هذه القضية الذهنية **قوله** بهذا الاعتبار اى اعتبار كون الحكم على الافراد مطلقا **قوله** لان ج ليس ب اى ج الذي هو ليس ب وخلاصة الاستدلال ان كل مفهوم له نقيض فاذا فرض ذات الموضوع متصفاته لا يصدق ذلك المفهوم في

ليس بـ لو وجد كان ج وليس بـ فبعض ما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان ليس
بـ وانما يناقض كل ج بـ بذلك الاعتبار لا يقال هـ بـ ان ج الذي ليس بـ لو وجد
كان ج وليس بـ لكن لا ينسلم انه يصدق حينئذ بعض ما لو وجد كان ج فهو بحيث
لو وجد كان ليس بـ فان الحكم في القضية انما هو على افراد ج ومن الجائز ان لا يكون
ج الذي ليس بـ من افراد ج فانا اذا قلنا كل انسان حيوان فالانسان الذي ليس
بحيوان ليس من افراد الانسان لان الكلي يصدق على افراده والانسان ليس بصادق
على الانسان الذي ليس بحيوان لاننا نقول قد سبق الاشارة في مطالع باب الكليات الى
ان صدق الكلي على افراده ليس بمعتبر بحسب نفس الامر بل بحسب مجرد الفرض
فان افترض انسان ليس بحيوان فقد فرض انه انسان فيكون من افراده واما السالبة فلانه
اذ قيل لاشي من ج ب فنقول انه كاذب لان ج الذي هو ب لو وجد كان ج وب
فبعض ما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان ب وهو يناقض قولنا لاشي ما لو وجد
كان ج فهو بحيث لو وجد كان ب ولما قيد الموضوع بالامكان اندفع الاعتراض لان ج
الذي ليس بـ في اليجاب وج الذي ب في الساب وان كان فردا لم يكن له يجوز ان
يكون ممتنع الوجود في الخارج فلا يصدق بعض ما لو وجد كان ج من الافراد الممكنة
فهو بحيث لو وجد كان ليس بـ ولا بعض ما لو وجد كان ج من الافراد الممكنة فهو
بحيث لو وجد كان ب فلا يازم كذب الكليتين ولما اعتبر في مقدّم الوضع الاتصال وهو
قولنا لو وجد كان ج وكذا في مقدّم الحمل وهو قولنا لو وجد كان ب والاتصال قد يكون
بطريق الزوم كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقد يكون بطريق الاتفاق
كقولنا ان كان انسان ناطقا فالجمار ناطق فسر صاحب الكشف ومن تابعه بالزوم فقالوا
معنى قولنا كل ما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان ب ان كل ما هو مازوم لم فهو
نفس الامر فلا يصدق القضية كلية لا موجبة ولا سالبة **قوله** وليس بـ وهذا ايضا خبر لكان
بالعطف **قوله** بذلك الاعتبار اي باعتبار الاطلاق **قوله** هـ بـ اي مسلم ان في الصورة
الممتنعة ج الذي ليس بـ لو وجد كان ج وليس بـ لكن لانم انه يصدق حينئذ اي حين
وجد ذلك الجيم بعض ما لو وجد **قوله** فقد فرض انه انسان اي الانسان الذي ليس
بحيوان انسان **قوله** كاذب لان بدون قيد الامكان لا يدخل فيه الافراد الممتنعة ومن جملة

ملزوم لب وليت شعري لم لم يكتفوا بمطابق الاتصال حتى لزومهم خروج أكثر القضايا
 عن تفسيرهم لانه لا ينطبق الالمى قضية يكون وصف موضوعها ووصف محمولها لازمين
 لذات الموضوع واما القضايا التي احصو وصفها او كلاهما غير لازم فخارجة عن قولنا لزومهم
 ايضا حصر القضايا في الضرورية اذ لا معنى للضرورة الا لزوم وصف المحمول لذات
 الموضوع بل في اخص من الضرورية لا اعتبار لزوم وصف الموضوع في مفهوم القضية وعدم
 اعتبار في مفهوم الضرورية وقد وقع في بعض النسخ كل ما لو وجد كان ج بالواو العاطفة
 وهو خطأ فاحش لان كان ج لازم لوجود الموضوع على ما فسر به ولا معنى للواو العاطفة بين
 اللازم والمزوم على ان ذلك ليس بمشبهة ايضا على اهل العربية فان لو حرف شرط ولا بد له
 من جواب وجوابه ليس قولنا فهو بحيث لانه خبر المبتدأ بل كل ج جواب الشرط وجواب
 الشرط لا يعطف عليه واما الثاني فيراد به كل ج في الخارج والحكم فيه على الموجود في الخارج
 الافراد المستنعة للاشي من ج ب الجيم الذي هو ب وانه بط قوله ولزومهم ايضا
 عطف على قوله لزومهم خروج اكثره والخروج والحصر المذكوران متغايران من
 حيث المفهوم وان تلازماني التحقق جعلهما لازمين قوله وفي بعض النسخ اي نسخ
 المتن قوله على ما فسر به اي فسر المصنف ج حيث قال اي كل ما هو ملزوم ج فهو ملزوم
 ب فما قيل ان وجود الواو في تفسير القوم دليل على عدم صحة تفسيره بالضرورة ولا يلزم
 من عدم مسامحة تفسير صاحب الكشف واتباعه اياه كونه غلطاً فاحشاً فليكن الغاطي
 التفسير خطأ فاحشاً قوله ولا معنى للواو العاطفة بين اللازم والمزوم اي من حيث انهما
 كذلك بان يقصد بذكرهما افادة اللزوم بينهما بخلاف ما اذا لم يقصد اذ قد يدخل الواو
 بينهما نحو الانسان والضاحك متساويان قوله ليس بمشبهة ايضا اي ليس يملتبس كما
 انه ليس بمشبهة على التفسير المذكور قوله لا بد له من جواب يمكن ان يقال قد يجرد
 الوعد الشرطية ويستعمل المجرد الغرض كما قال صاحب الكشف في قوله تعالى ولو
 اعجبك حسنهن مفر وضا اعجابك حسنهن وهو المناسب للمقام اذ لا معنى للاتصال
 في تفسير الحملية فكله قليل كلما فرض وجوده كان ج قوله لانه خبر المبتدأ ولا يجوز ان
 يكون نائباً عن الجزاء لانه حيثئذ يكون جزاء بنحسب المعنى فيكون من تنمة المبتدأ
 فلا فائدة في الاخبارية بعد اعتبار وفي جانب المبتدأ

سواء كان اتصافه به حال الحكم اوقبله او بعد ولأن ما لم يوجد في الخارج جازلا وادناه يستحيل ان يكون به في الخارج وإنما قال سواء كان حال الحكم اوقبله او بعد ودفعنا توهم من ظن ان معنى ج ب اتصاف الجيم بالبائية حال كونه موضوعا بالبجيمية فان الحكم ليس على وصف الجيم حتى يجب تحققه في الخارج حال تحقق الحكم بل على ذات الجيم فلا يستدعي الحكم الوجود واما اتصافه بالبجيمية فلا يجب تحققه حال الحكم فان اقلنا كل كاتب ضاحك فليس من شرط كون ذات الكاتب موضوعا ان يكون كاتبا في وقت كونه موضوعا للضحك بل يكفي في ذلك ان يكون موضوعا بالبائية في وقت ما حتى يصدق قولنا كل نائم مستيقظ وان كان اتصاف ذات النائم بالوصفين انداه وفي وقتين لا يقال فهنا قضاي لا يمكن اخذها باحد الاعتبارين وهي التي موضوعاتها ممتعة كقولك شريك الباري ممتنع وكل ممتنع فهو معدوم والفرن يجب ان يكون قواعد جامعة لانا نقول القمر لايزعمون انحصار جميع القضايا في الحقيقية والخارجية بل زعمهم ان القضايا المستعملة في العلوم مأخوذة في الاغلب باحد الاعتبارين فلهاذا وضعوها واستخرجوا احكامهما ليتفعوا بذلك في العلوم واما القضايا التي لا يمكن اخذها باحد هذين الاعتبارين فلم يعرف بعد احكامها وتعميم القواعد انما هو بقدر الطاقة الانعائية قال والفرق بين الاعتبارين ظاهر فانه

قوله لان ما لم يوجد اه هذا تعليل لقوله والحكم فيه على الموجود في الخارج يعني لما كان المراد كل ما صدق عليه ج في الخارج تعين الحكم على الموجود الخارجي تحققا فقط لان ما لم يوجد اصلا لم يصدق عليه ج في الخارج قوله ليس على وصف الجيم بان يكون محكوما عليه او شرطا له او ظرفا له هو اللة للاحظة ما هو محكوم عليه ومرة لاستحضاره قوله باحد الاعتبارين اي لا يمكن اخذها بالا اعتبار الحقيقة ولا باعتبار الخارج لعدم امكان اتصاف فرد من الافراد بكونه شريكا للباري فلا يتحقق الحقيقة وكذا لا يتحقق الخارجية لانه ما لم يمكن اتصاف فرد منه بوصف الموضوع لا يكون الاتصاف واقعا في احد الاثنية البتة لان الوقوع بعد الامكان قوله بل زعمهم انما قال زعمهم لان التحقيق عند ان القضية مفهوما واحدا منطبقا على جميع القضايا وهو ان كل ما يصدق عليه ج في الخارج وفي الذهن محققا ومثد راي صدق عليه ب ولما مفهومات الثلاثة جزئيات لقوله وتعميم القواعد هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان من الواجب ان يكون

ولولم يوجد شيء من المربعات في الخارج لصح ان يقال كل مربع شكل بالاعتبار الاول
 دون الثاني ولولم يوجد من الاشكال في الخارج الا المربع لصح ان يقال كل شكل
 مربع بالاعتبار الثاني دون الاول **اول** قد ظهر لك مما بينا ان الحقيقة لا تستدعي
 وجود الموضوع في الخارج بل يجوز ان يكون موجودا في الخارج وان لا يكون وانما كل موجودا
 فالحكم فيها لا يكون مقصورا على الافراد الخارجية بل يتناولها والافراد المقدرة الوجود
 بخلاف الخارجية فانها تستدعي وجود الموضوع في الخارج والحكم فيها مقصور على
 الافراد الخارجية فالموضوع ان لم يكن موجودا فقد يصدق القضية باعتبار الحقيقة
 دون الخارج كما اذا لم يكن شيء من المربعات موجودا في الخارج يصدق بحسب الحقيقة
 كل مربع شكل اي كل ما لو وجد كان مربعا فهو بحيث لو وجد كان شكلا ولا تصدق
 بحسب الخارج لعدم وجود المربع في الخارج على ما هو المفروض وان كان الموضوع
 موجودا لم يخل اما ان يكون الحكم مقصورا على الافراد الخارجية او متناولا لها والافراد
 المقدرة فان كان الحكم مقصورا على الافراد الخارجية يصدق الكاية الخارجية دون الكاية
 الحقيقية كما اذا انحصر الاشكال في الخارج في المربع فيصدق كل شكل مربع بحسب
 الخارج وهو ظاهر ولا يصدق بحسب الحقيقة اي لا يصدق كل ما لو وجد كان شكلا فهو
 بحيث لو وجد كان مربعا لصدق قولنا بعض ما لو وجد كان شكلا فهو بحيث لو وجد كان
 ليس بمربع وان كان الحكم متناولا لجميع الافراد المحققة والمقدرة لصدق الكلتيان
 معا وكقولنا كل انسان حيوان فان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه قال وعلى هذا
 فقس المحصورات الباقية **اول** للمعرفة مفهوم الموجبة الكاية امكنتك ان تعرف مفهوم
 باقي المحصورات بالعلية فان الحكم في الموجبة الجزئية على بعض ما عليه الحكم
 في الموجبة الكلية فالامور المعتبر ثمة بحسب الكل معتبر ههنا بحسب البعض ومعنى
 قواعد هذا الفن عامة متناولة لجميع المواد وهو هنا ليس كذلك واجاب الشارح بقوله
 تعميم القواعد **وله** يكون بينهما اي بين الموجبة الحقيقية وبين الموجبة الخارجية عموم
 وخصوص من وجه اضف فهم على شيء كقولنا كل انسان حيوان ولصدق الحقيقة
 بدون الخارجية كقولنا كل عتقاء طائر ولصدق الخارجية بدون الحقيقة كقولنا كل
 شكل مربع اذا انحصر الاشكال في الخارج في المربع

السالبة الكلية رفع الایجاب من كل واحد واحد والسالبة الجزئية رفع الایجاب من بعض
الاحاد وكما امتبرت الموجبة الكلية بحسب الحقيقة والخارج كذلك تعتبر المحصورات
الاخرى باعتبارين وقد تقدم الفرق بين الكليتين واما الفرق بين الجزئيتين فهو ان
الجزئية الحقيقية اعم مطلقا من الخارجية لان الایجاب على بعض الافراد الخارجية
ایجاب على بعض الافراد الحقيقية مطلقا بدون العكس وعلى هذا يكون السالبة الكلية
الخارجية اعم من السالبة الكلية الحقيقية لان نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم مطلقا
وبين السالبتين الجزئيتين مباينة جزئية فذلك ظاهر قال البحث الثالث في العدول و
التحصيل حرف السلب ان كان جزءا من الموضوع كقولنا للشيء جمادا ومن المحمول
كقولنا الجماد لاهل او منهما جميعا سميت القضية معدولة موجبة كانت واسالبة وان لم يكن
جزءا شيئا من ذلك سميت محصلة ان كانت موجبة وبسيطة ان كانت سالبة **اول** القضية
اما معدولة او محصلة لان حرف السلب اعم ان يكون جزءا شيئا من الموضوع او المحمول
قوله رفع الایجاب الایجاب بمعنى الثبوت اذ لا ایقام في القضية السالبة فالمعنى رفع
الثبوت المتصور بين الشئین واذ لم ان انه ایس بينهما في الواقع وایس معناه ان الثبوت
الواقع بينهما ایس بواقع حتى يارم التناقض في مفهوم السالبة ولا حاجة الى ما قاله الش في
شرح المطالع من ان الایجاب جزء منه مفهوم السلب بمعنى انه لا يمكن تعقله الا مضافا اليه
وايس جزء منه كما ان البصر جزء من مفهوم العمى وليس جزء منه والالزم اجتماع
العمى والبصر في الاعمى **قوله** ایجاب على بعض اى يستلزم بعض الافراد لانه
عینه ضرورة ان الایجاب المقصور على الافراد الخارجية مغائر للایجاب على الافراد
مطلقا اى الشامل للحقيقية والمقدرة **قوله** بدون العكس اى الایجاب على بعض الافراد
مطلقا ایس بالایجاب على بعض الافراد الخارجية فان قولنا بعض العنقاء طائر قضية
حقيقية ولا یصدق خارجية لعدم الموضوع في الخارج **قوله** وعلى هذا اودون ذلك لان نقيض
الاخص اعم فلما كانت الموجبة الجزئية الخارجية اخص كان نقيضها اعني السالبة
الكلية الخارجية اعم من السالبة الكلية الحقيقية **قوله** وذلك ظاهر لان السالبة
الجزئية نقيض الموجبة الكلية ولما كان بين الموجبين الكليتين مفهوم وخصوص من
وجه فبين السالبتين الجزئيتين مباينة جزئية

اولا يكون فان كان جزءا امامن الموضوع كقولنا اللحي جهدا ومن المحمول كقولنا
الجمادى لاعالم او منها جميعا كقولنا اللحي لاعالم سميت القضية معدولة موجهة كانت
اوسالبة اما الاولى فمعدولة الموضوع واما الثانية فمعدولة المحمول واما الثالثة فمعدولة
الطرفين واما ما سميت معدولة لان حرف السلب كلا وغير وليس انما وضعت في الاصل
السلب والرفع فاذا جعل مع غيره كشي واحد ثبت له شيء او هو لشي آخر او يعلب
عنه شيء او هو من شيء آخر فقد عدل به من موضوعه الاصلي الى غيره وانما اورد الاول
والثانية مثلا لدون الثالثة لانه قد علم من المثال الاول الموضوع المعدول ومن المثال
الثاني المحمول المعدول فقد علم مثال معدولة الطرفين بجمعهما معا وان لم يكن حرف
السلب جزءا شي من الموضوع والمحمول سميت القضية محصلة سواء كانت منجوبة
اوسالبة كقولنا زيد كاتب او ليس بكاتب ووجه التسمية ان حرف السلب اذا لم يكن
جزءا من طرفيها فكل واحد من الطرفين وجودي محصل وربما يخص اسم المحصلة
بالموجبة ويسمى السالبة بسيطة لان البسيط ما لا جزء له وحرف السلب وان كان
موجودا فيها الا انه ليس جزءا من طرفيها وانما لم يذكر لهما مثلا لان جميع الامثلة
المذكورة في المباحث السابقة تصالح ان تكون مثلا لهما قال والاعتبار بايجاب القضية و
سلبها بالنسبة الثبوتية والسلبية لا بطرفي القضية فان قولنا كل ما ليس بحي فهو لاعالم
موجهة مع ان طرفيها عد ميان وقولنا لا شيء من المتحرك يساكن سالبة مع ان طرفيها
وجوديان **اَوَّل** ربما يذهب الوهم الى ان كل قضية تشتمل على حرف السلب تكون
سالبة ولما ذكر ان القضية المعدولة شتملة على حرف السلب ومع ذلك قد تكون منجوبة
ذكر معنى الايجاب والسلب حتى يرتفع الاشتباه فقد عرفت ان الايجاب هو ايقاع
النسبة والسلب هو رفعها فالعبرة في كون القضية موجبة وسالبة بايقاع النسبة ورفعها
لا بطرفيها فمتى كانت النسبة واقعة كانت القضية موجبة وان كان طرفاها عديمين
كقولنا كل ما ليس بحي فهو لاعالم فان الحكم فيها ثبتت الاعالية على كل ما صدق
قوله ليس جزءا من طرفيها اي من شيء من طرفيها فبساطته بالقياس الى المعدولة ولنا
خص هذا الاسم بالسالبة مع ان المحصلة الموجبة شريك معها في عدم كون حرف
السلب جزءا من طرفيها

عامة انه ليس بجي فتكون موجبة وان اشتمل طرفاها على حرف السلب ومتى كانت النسبة مرفوعة فهي سالبة وان كان طرفاها وجوديين كقولنا لشيء من المتحرك يساكن فان الحكم فيها بسلب الساكن من كل ما صدق عليه المتحرك فتكون سالبة وان لم يكن في شيء من طرفيها سلب فليس الانتفات في الايجاب والسلب الى الاطراف بل الى النسبة قال والسالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدلة المحمول لصدق السلب عند عدم الموضوع دون الايجاب لان الايجاب لا يصح الاعلى موجوده محقق كما في الخارجية الموضوع او مقدر كما في الحقيقية الموضوع اما اذا كان الموضوع موجودا فانهما متلازمان والفرق بينهما في اللفظ اما في الثنائية فالقضية موجبة ان قدمت الرابطة على حرف السلب وسالبة ان اخرت عنها واما في الثنائية فبالنسبة او بالاصطلاح على تخصيص لفظ غير اولا بالايجاب المعدول ولفظ ليس بالسلب البسيط او بالعكس **اَوَّلُ** لقائل ان يقول العدول كما يكون في جانب المحمول كذلك يكون في جانب الموضوع على ما بينه فحين ما شرع في الاحكام فلم خصص كلامه بالعدول في المحمول ثم ان المحصلات والمعدولات المحمول كثيرة فما الوجه في تخصيص السالبة البسيطة والموجبة المعدولة المحمول بالذكر فنقول اما وجه التخصيص في الاول فهو ان المعتبر في الفن من المعدول ما في جانب المحمول وذلك لانك قد حققت ان مناط الحكم ذات الموضوع ووصف المحمول ولا خفاء في ان الحكم على الشيء بالامور الوجودية يخالف الحكم عليه بالامور العدمية فاختلاف القضية بالعدول والتحصيل في المحمول يؤثر في مفهومها بخلاف العدول والتحصيل في وصف الموضوع فانه لا يؤثر في مفهوم القضية لان العدول والتحصيل انما يكون

قوله فحين ما شرع او كلمة ما اما زائدة او مصدرة فان حين من الظروف التي يجوز اضافتها الى الجملة وهو ظرف لفعل محذوف اي وجب التعرض لاحكامهما **قوله** فلم خصص عطف وليس طرفا لخصص بدليل ايراد الغاء فلا يلزم بطلان صدارة الاستفهام **قوله** يؤثر في مفهومها انما يوجب اختلاف مفهوم القضية قطعاً فان قولك زيد كاتب قضية وقولك زيد لا كاتب قضية اخري يتخالف مفهومها في الحقيقة واما اختلاف العدول بالعدول والتحصيل فلا يوجب اختلافاً في مفهوم القضية فانه اذا كان ذات واحدة وصفان احدهما وجودي كالحمار والاخرى عدمي كاللاحي

في مفهوم الموضوع وهو غير المحكوم عليه لان المحكوم عليه عبارة عن ذات الموضوع والحكم على الشيء لا يختلف باختلاف العبارات عنه واما وجه التخصيص في الثاني فلان اعتبار العدول والتحصيل في المحمول يرجع القسمة لان حرف السلب ان كان جزءا من المحمول فالقضية معدولة والانحصلة كيف ما كان الموضوع وايا ما كان فهي اما موجبة واسالبة فهنا اربع قضايا موجبة محصلة كقولنا زيد كاتب ومالبة محصلة كقولنا زيد ليس بكاتب وموجبة معدولة كقولنا زيد لا كاتب ومالبة معدولة كقولنا ليس زيد بكاتب ولا التباس بين قضيتين من هذه القضايا الا بين السالبة المحصلة والموجبة المعدولة المحمول اما بين الموجبة المحصلة والسالبة المحصلة فلعدم حرف السلب في الموجبة ووجوده في السالبة واما بين الموجبة المحصلة والموجبة المعدولة فلوجود حرف السلب في المعدولة دون المحصلة واما بين الموجبة المحصلة والسالبة المعدولة فلوجود حرف السلب في السالبة المعدولة بخلاف الموجبة المحصلة واما بين السالبة المحصلة والسالبة المعدولة فلوجود حرف السلب في السالبة المعدولة وحرف واحد في السالبة المحصلة واما بين الموجبة المعدولة والسالبة المعدولة فلوجود حرف واحد في الايجاب وحرفين في السلب واما السالبة المحصلة والموجبة المعدولة المحمول فيبينها التباس من حيث ان حرف السلب موجود فيهما واحد فاذا قيل زيد ليس بكاتب فلا يعلم انها موجبة معدولة او سالبة بسيطة فلهاذا خضع صحتها بالذكر من بين القضايا والفرق بينهما معنوي ولفظي اما المعنوي فهو ان السالبة البسيطة عام من الموجبة المعدولة المحمول لانه متى صدقت الموجبة المعدولة صدقت السالبة البسيطة ولا ينعكس اما الاول فلانه متى ثبت اللاباء لجيم وصبر عنها تارة بالوجودي والاخرى بالعدمي وحكم عليهما في الحالتين بحكم واحد لم يحصل باختلاف وصفي الموضوع هناك قضيتان متخالفتان في المفهوم حقيقة بخلاف جانب المحمول **قوله** في الثاني وهو تخصيص السالبة والموجبة المعدولة بالذكر **قوله** فلان اعتباراه حاصل ان ههنا اربع قضايا وست نسب بينهما خمس مناط وفي واحد منها اشتباه فلذا تعرض لها **قوله** كيف كان الموضوع اي سواء كان موجودا او معدولا ما **قوله** وايا ما كان اي معدولة كانت او محصلة **قوله** اما المعنوي او حاصل الفرق ان بينهما اعم وما وخصوصا من حيث التحقق لان مفهوم احدهما ثابت ومفهوم الاخرى سالب **قوله** لا ينعكس اي كليا

يصدق سلب الباعنة فانه لو لم يصدق سلب الباعنة لثبت الباعنة فيكون الباع واللاباع
ثابتين له وهو اجتماع النقيضين وأما الثاني وهو انه لا يلزم من صدق السالبة البسيطة
صدق الموجبة المعدولة فلان الايجاب لا يصح على المعدوم ضرورة ان ايجاب الشيء
لغيره فرع على وجود المثبت له بخلاف السلب فان الايجاب لما لم يصدق على
المعدومات صح السلب عنها بالضرورة فيجوز ان يكون الموضوع معدوما حينئذ يصدق
السلب البسيط ولا يصدق الايجاب المعدول كما انه يصدق قولنا شريك الباربي ليس
ببصير ولا يصدق شريك الباربي غير بصير لان معنى الاول سلب البصر من شريك
الباربي ولما كان معدوما صدق سلب كل مفهوم منه ومعنى الثاني ان عدم البصر ثابت
لشريك الباربي فلا بد ان يكون موجودا في نفسه حتى يمكن ثبوت شيء له وهو متمنع
الوجود لا يقال لو صدق السلب عند عدم الموضوع لم يكن بين الموجبة الكلية والسالبة
الجزئية تناقض لانهما قد تجتمعان على الصدق حينئذ فان من الجائز اثبات المحمول
لجميع الافراد الموجودة وسلبه من بعض الافراد المعدومة لا نأقول الحكم في السالبة
على الافراد الموجودة كما ان الحكم في الموجبة على الافراد الموجودة الا ان صدق السلب
لا يتوقف على وجود الافراد وصدق الايجاب يتوقف عليه فان معنى الموجبة الكلية ان
جميع افراد ج الموجودة ثبتت له ب ولا شك انها انما تصدق ان كانت افراد ج موجودة
ومعنى السالبة انه ليس كذلك اي كل واحد من الافراد الموجودة له ليس يثبت له ب
ويصدق هذا المعنى نارة بان لا يكون شيء من الافراد موجودا اخرى بان تكون موجودة

قوله وهو اجتماع النقيضين بمعنى المفهومين اللذين بينهما غاية الخلاف واجتماعهما
محال بالبدية هو ان جاز ارتقاها **قوله** صدق اء بناء على ان ثبوت شيء لشيء يقتضي
وجود المثبت له سواء كان المثبت وجوديا كالكتابة او عدميا كاللاكتابة **قوله**
فلان الايجاب لا يصح على المعدوم اي في الطرف الذي فيه الايجاب **قوله** ولا
يصدق شريك الباربي غير بصير لا حقيقية ولا خارجية فلا يردان الكلام في القضايا
الخارجية والحقيقية وهذه قضية ذهنية ولا يحتاج الى ان يقال هذه وان كانت قضية
ذهنية لكن يتضح بها حال الحقيقة والخارجية **قوله** ولما كان معدوما الاولى ولما كان
متمنعا اذ على الموضوع لا يكفي في صدق السلب الحقيقي

ويثبت اللاباء لها وعند ذلك يتحقق التناقض جزوا واما قوله فان الایجاب لا يضم الا
على وجود محقق كما في الخارجية الموضوع او مقدر كما في الحقيقية الموضوع فلا دخل
لذلك بيان الفرق اذ يكفي فيه ان الایجاب يستدعي وجود الموضوع دون السلب واما
ان الموضوع موجود في الخارج محققا ومقدرا فلا حاجة اليه فكانه جواب سوال يذكره هنا
ويقال ان عنيتم بقولكم الایجاب يستدعي وجود الموضوع ان الایجاب يستدعي وجود
الموضوع في الخارج فلا يصدق الموجبة الحقيقية اضلالا لان الحكم فيها ليس مقصورا
على الموضوعات الموجودة في الخارج وان عنيتم به ان الایجاب يستدعي مطلق الوجود
فالسالبة ايضا تستدعي مطلق الوجود لان المحكوم عليه لا بد ان يكون متصورا بوجه
وان كان الحكم بالسلب فلا فرق بين الموجبة والسالبة في ذلك فاجب بان كلامنا ليس
الافى القضية الخارجية والحقيقية لافي مطلق القضية كما سبقت الاشارة اليه فالمراد
بقولنا الایجاب يستدعي وجود الموضوع ان الموجبة ان كانت خارجية يجب ان يكون
موضوعها موجودا في الخارج محققا وان كانت حقيقية يجب ان يكون موضوعها
مقدر الوجود في الخارج والسالبة لا تستدعي وجود الموجود على ذلك التفصيل
فظهر الفرق واندفع الاشكال وذلك كله ان لم يكن الموضوع موجودا اما اذا كان
موجودا فالموجبة المعدولة والسالبة البسيطة متلازمان لان وجود الموضوع اذا سلب منه الباء
يشبه له اللاباء وبالعكس هذا هو الكلام في الفرق المعنوي واما اللفظي فهو ان القضية اما
ان تكون ثنائية او ثلاثية فان كانت ثلاثية فالرابطة اما ان تكون متقدمة على السلب او متأخرة
عنه فان تقدمت الرابطة كقولنا هو ليس بكاتب تكون موجبة لان من شأن الرابطة

قوله وان عنيتم به اي بقولكم الایجاب يستدعي وجود الموضوع قوله سبق الاشارة اليه وهو
قوله بل زعمهم ان القضايا المستعملة في العلوم مأخوذة في الاغلب باحد الاعتبارين قوله
على ذلك التفصيل يعني ان كانت خارجية فيكون الموضوع خارجيا وان كانت حقيقية
فيكون الموضوع نهائيا قوله فيظهر الفرق اي ليس السالبة البسيطة والموجبة المعدولة
قوله وذلك كله اذا اشارة الى ما سبق من قوله وهو انه لا يلزم من صدق السالبة
البسيطة صدق الموجبة المعدولة بدليل قوله متلازمان وليس اشارة الى ادمية السالبة
البسيطة عن الموجبة المعدولة قوله لان من شأن الرابطة اية اي الرابطة التي في تلك

ان تربط ما بعد ها بما قبلها فهناك ربط السلب وربط السلب الإيجاب وان تأخرت
 من حرف السلب كقولنا زيد ليس هو بكا تب كانت سالبة لأن من شأن حرف السلب
 ان يرفع ما بعده ما عما قبلها فهناك سلب الربط فيكون القضية سالبة وان كانت ثنائية فالفرق
 انما يكون من وجهين احدهما بالنية بان ينوي امار بـ السلب او سلب الربط وانها
 بالا صلا ح على تخصيص بعض الالفاظ بايجاب كلفظ غير ولاو بعضها بالسلب كليس
 فاذا قيل زيد غير كاتب او لا كاتب كانت موجبة واذا قيل زيد ليس بكا تب كانت سالبة
قال البحث الرابع في القضايا الموجهة لبدء نسبة المحمولات الى الموضوعات من
 كيفية ايجابية كانت النسبة اوسلبية كالضرورة والدوام واللا ضرورة واللا دوام وتسمى تلك
 الكيفية مادة القضية واللفظ الدال عليها يسمى جهة القضية **اول** نسبة المحمول الى الموضوع
 سواء كانت بالايجاب او بالسلب لا بد لها من كيفية في نفس الامر كالضرورة واللا ضرورة
 والدوام واللا دوام فان كل نسبة فرضت اذا قيلت في نفس الامر فاما ان تكون مكيفة
 بكيفية الضرورة او بكيفية اللا ضرورة ومن جهة اخرى اما ان تكون مكيفة بكيفية الدوام
 او اللا دوام فاذا قلنا كل انسان حيوان بالضرورة فالضرورة هي كيفية نسبة الحيوان الى
 الانسان واذا قلنا كل انسان كاتب بالضرورة كانت اللا ضرورة هي كيفية نسبة الكتابة
 الى الانسان وتلك الكيفية الثابتة في نفس الامر تسمى مادة القضية واللفظ الدال
 عليها في القضية المغوطة او حكم العقل بان النسبة مكيفة بكيفية كذا في القضية المعقولة
 القضية وكذا في قوله لان من شأن احرف السلب المراد حرف السلب التي في تلك
 القضية فانها لكونها متأخرة عن الموضوع يكون الربط ما بعدها بما قبلها فلا يرد كان
 زيد قائما وكذا الحال في قوله لان من شأن حرف السلب فلا يرد ليس زيد قائما **قوله** سواء
 كانت اذنبه على ان ايجابية او سلبية في عبارة المتن تعميم للنسبة لا للكيفية على ما يوجهه
 القرب بها لان الكيفية لا تكون سلبية وما قيل ان اللا ضرورة واللا دوام كيفيتان فتوهم
 نشأ من التعبير بالسلب وهما في الحقيقة عبارتان عن الامكان والاطلاق العام كما سمجي
قوله تسمى مادة القضية لكونه جزءا من القضية المربعة الاجراء والقضية التي ذكرت
 فيها جهة تسمى موجبة ومنوعة لاشتمالها على الجهة والنوع ورباعية لكونها ذات
 اربعة احرف والتي لم تذكر فيها الجهة تسمى مطلقة

يسمى جهة القضية ومتى خالفت الجهة مادة القضية كانت كاذبة لأن اللفظ انا ذل على ان كيفية النسبة في نفس الامر هي كيفية كذا او حكم العقل بذلك ولم يكن تلك الكيفية التي دل عليها اللفظ او حكم بها العقل هي الكيفية الثابتة في نفس الامر لم يكن الحكم في القضية مطابقا للواقع مثلا اذا قلنا كل انسان حيوان لا بالضرورة وعلى ان كيفية نسبة الحيوان الى الانسان في نفس الامر هي بالضرورة وليس كذلك في نفس الامر فلا جرم كذبت القضية وتلخيص الكلام في هذا المقام بان نقول نسبة المحمول الى الموضوع ايجابية كانت النسبة اوسلبية يجب ان يكون لها وجود في نفس الامر ووجود عند العقل ووجود في اللفظ كال موضوع والمحمول وغيرهما من الاشياء التي لها وجود في نفس الامر ووجود عند العقل ووجود في اللفظ فالنسبة متى كانت ثابتة في نفس الامر لم يكن لها بد من ان تكون مكيفة بكيفية ماثم اذا حصلت عند العقل اعتبر لها كيفية هي اما عين تلك الكيفية الثابتة في نفس الامر او غير هائم اذا وجدت في اللفظ اوربت عبارة تدل على تلك الكيفية المعتبرة عند العقل اذا الالفاظ انما هي بازاء الصور العقلية فكما ان للموضوع والمحمول والنسبة وجودات في نفس الامر وعند العقل وبهذا الاعتبار صارت اجزاء للقضية المعقولة وفي اللفظ حتى صارت اجزاء للقضية الملفوظة ككيفية النسبة لها وجود في نفس الامر وعند العقل وفي اللفظ الكيفية الثابتة للنسبة في نفس الامر هي مادة القضية والثابتة لها في العقل هي جهة القضية المعقولة والعبارة الدالة عليها هي جهة القضية الملفوظة ولما كانت الصور العقلية والالفاظ الدالة عليها لا يجب ان تكون مطابقة للامور الثابتة في نفس الامر لم تجب مطابقة الجهة للمادة فكما اذا وجدنا شبحا هو انسان واحسنا به من بعيد فربما يحصل منه في عقولنا صورة انسان ونعبر عنه بالانسان وربما يحصل منه صورة فرس ونعبر عنه بالفرس فلا شبح وجود في نفس الامر ووجود في العقل اما مطابق قوله لم يكن الحكم في القضية مطابقا للواقع لان الحكم في القضية مقيد بهذا القيد فلا بد في صدقه من تحقق الحكم مع القيد واذا انتفى احد هما لم يكن الحكم المقيد مطابقا للواقع قوله نسبة المحمول الى الموضوع ايجابية النسبة الصادقة في القضية الملفوظة اذا الكاذبة لا وجود لها في نفس الامر وفي المعقولة لا وجود لها في اللفظ فلا يصح الحكم بقوله يجب ان يكون قوله اما مطابق اذ اختار وجريان المطابقة واللامطابقة في

او غير مطابق ووجود في العبارة اما في عبارة صادقة او كاذبة فكذلك كيفية نسبة الحيوان الى الانسان لها ثبوت في نفس الامر وهي الضرورة وفي العقل وهي حكم العقل وفي اللفظ وهي اللفظ فان طابقتها للكيفية المعقولة او العبارة المفوطة كانت القضية صادقة والا كان بطلانها محال قال والقضايا الموجهة التي جرت العادة بالبحث منها ومن احكامها ثلث عشرة قضية منها بسيطة وهي التي حقيقتها ايجاب فقط او سلب فقط ومنها مركبة وهي التي حقيقتها مركبة من ايجاب وسلب معاً اما البسائط فست الاول الضرورية المطلقة وهي التي تحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودة كقولنا بالضرورة كل انسان حيوان وبالضرورة لا شيء من الانسان بحجر الثانية الدائمة المطلقة وهي التي تحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودة ومثالها ايجاباً وسلباً ما من الثالثة المشروطة العامة وهي التي تحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط وصف الموضوع كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً وبالضرورة لا شيء من الكاتب يسكن الاصابع مادام كاتباً الرابعة العرفية العامة وهي التي تحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط وصف الموضوع ومثالها ايجاباً وسلباً ما من الخامسة المطلقة العامة وهي التي تحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بالفعل كقولنا بالاطلاق العام كل انسان متنفس وبالاطلاق العام لا شيء من الانسان بمتنفس السادسة الممكنة العامة وهي التي تحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة من الجانب المخالف للحكم كقولنا بالامكان العام كل نار حارة وبالامكان العام لا شيء من النار يارد اول القضية اما بسيطة او مركبة لانها ان اشتملت على حكمين مختلفين بالايجاب والسلب فهي مركبة والا فبسيطة فالقضية البسيطة هي التي حقيقتها اي معناها اما ايجاب فقط

التصورات وهو الظاهر وما قاله من ان التصورات كلها مطابقة للواقع والخطا انما هو في الحكم الضمني فتدقيق لاصلاح ان التصورات لا تعارض لها قوله اما في عبارة صادقة او كاذبة لما حكم على التصورات بالمطابقة واللامطابقة وصف العبارة الدالة عليها بالصدق والكذب تجوزاً واختصاص الصدق والكذب بالاخبار لا ينافي ذلك قوله لعناها نسر الحقيقية يا معني لان حقيقة المفوطة الفاظ مخصوصة الا ان اللفظ

كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة فان معناه ليس الا ايجاب الحيوانية للانسان واما سلب فقط كقولنا لا شيء من الانسان بحجر بالضرورة فان حقيقتها ليست السلب الحجزية من الانسان والقضية المركبة هي التي حقيقتها يكون ملتزمة من ايجاب سلب كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا دائما فان معناه ايجاب الضحك للانسان وسلبه عنه بالفعل وانما قال حقيقتها اي معناها مركبة ولم يقل لفظها لانه ربما يكون قضية مركبة ولا تركيب في اللفظ من الايجاب والسلب كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص فانه وان لم يكن في لفظه تركيب الا ان معناه ان ايجاب الكتابة للانسان ليس بضروري وهو ممكن عام مالم يلزم وان سلب الكتابة عنه ليس بضروري وهو ممكن عام موجب فهو في الحقيقة والمعنى مركب وان لم يوجد تركيب في اللفظ بخلاف ما اذا قيدنا القضية بالادام والاضرورة فان التركيب في القضية حينئذ يحسب اللفظ ايضا ثم ان القضايا البسيطة والمركبة غير محصورة في عدد الا ان التي جرت العادة بالبحث عنها وعن احكامها من التناقض والعكس

لا اعتبار له بدون المعنى فكانه حقيقتها التي هو بها هو قوله هي التي يكون اي القضية الواحدة فلا يرد مجموع القضيتين المختلفتين بالايجاب والسلب قوله ملتزمة من ايجاب وسلب ولا يرد نحو شيء من الانسان بحجر بالضرورة فانه مشتعل على حكم سلبى وما على حكم ايجابى وهو كون ذلك السلب ضروري لعدم كون الحكم الثانى جزءا من القضية بل هو مستفاد من التقييد بالحكم السلبى بقيد الضرورة بطريق اللزوم فلا حاجة الى التقييد بان يكون الطرفان متحدين فى الحكمين المختلفين وان صرح المصنف رحمه الله بذلك في جامع الحقائق قوله لانه ربما يكون قضية او خلاصة ان ان قيد الامكان لعدم اشتماله على حرف السلب لا يدل على حكم مخالف للاول لفظا بخلاف الادام والاضرورة لاشتمالها على حرف السلب يستفاد منه سلب الحكم السابق سواء كان ايجابيا وسلبيا فالقضية المشتملة عليهما مركبة لفظا ايضا قوله غير محصورة في عدد لان الكيفيات التي يمكن اعتبار مروضها للنسبة غير منحصرة قوله الا ان التي جرت اذه لم يقل الا ان التي يبحث عنها لان من الموجهات قضايا يورد في العكس والنقيض كما ينبغي لانه لم يجر العادة بالبحث عنها وقد ضبطها المحقق الترازاني في خمسة عشر

والقياس وغيرها ثلث عشرة منها بسائط ومنها مركبات إما البسائط نسبت الأولى
الضرورية المطلقة وهي التي تحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع
أو بضرورة سلبية عنه مادام ذات الموضوع موجودا إما التي تحكم فيها بضرورة
الثبوت فهي ضرورية موجبة كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة فان الحكم فيها
بضرورة ثبوت الحيوانية للانسان في جميع اوقات وجوده وإما التي تحكم فيها
بضرورة السلب فهي ضرورية سلبية كقولنا لا شيء من الانسان يحجر بالضرورة فانه حكم
فيها بضرورة سلب الحجرية عن الانسان في جميع اوقات وجوده وانما سميت ضرورية
لاشتمالها على الضرورة ومطلقة لعدم تقييد الضرورة فيها بوصف أو وقت الثانية الدائمة
المطلقة وهي التي تحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو بدوام سلبية عنه مادام
ذات الموضوع موجودة ووجه تسميتها دائمة مطلقة دليلى قياس الضرورية المطلقة
ومثالها ايجاب ماهر من قولنا دائما كل انسان حيوان فقد حكمنا فيها بدوام ثبوت
الحيوانية للانسان مادام ذاته موجودة وسلبا ما مر ايضا من قولنا دائما لا شيء من
الانسان يحجر فانه حكم فيها بدوام سلب الحجرية عن الانسان مادام ذاته موجودة
والنسبة بينها وبين الضرورية ان الضرورية اخص منها مطلقا لان مفهوم الضرورة
امتناع انفكاك النسبة من الموضوع ومفهوم الدوام شمول النسبة في جميع الازمنة
والاوقات ومتى كانت النسبة ممتنعة الانفكاك عن الموضوع كانت متحققة في جميع
اوقات وجوده بالضرورة وليس متى كانت النسبة متحققة في جميع الاوقات امتنع
انفكاكها عن الموضوع لجواز إمكان انفكاكها عن الموضوع وعدم وفوه لان الممكن ليس
قوله والقياس مطف على التناقض بحذف المضاف أي تاليف القياس منها وهو بحث
الاحتلطات **قوله** وانما سميت اء أي انما اعتبر في اسمها هذان اللفطان وانما اولنا
بذلك لانه لم يقع تسمية بكاو احد من اللفظين **قوله** على قياس ما مر أي دائمة لاشتمالها
على الدوام ومطلقة لعدم تقييد مادام في موادها بوصف **قوله** ما مر بادنى تغيير وهو تفسير
الجهة وفيه اشارة الى مادة اجتماعهما **قوله** والنسبة بينها اء اعلم ان النسبة بين
القضايا انما يتحقق بحسب صدقها وتحقيقها لا بحسب الحمل على شيء فان ذلك
مخصوص بالمفردات

يجب ان يكون واقعا **الثالثة** المشروطة العامة وهي التي خضع فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه منه بشرط ان يكون ذات الموضوع متصفة بوصف الموضوع اي يكون بوصف الموضوع دخل في تحقق الضرورة مثال الموجبة قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبان تحرك الاصابع ليس بضرورة وري الثبوت لذات الكاتب اني افراد الانسان مطلقا بل ضرورة ثبوته انما هي بشرط اتصافها بوصف الكتابة ومثال السالبة قولنا بالضرورة لاشي من الكاتب يساكن الاصابع مادام كاتبان سلب ساكن الاصابع من ذات الكاتب ليس بضرورة وري الابطش ط اتصافها بالكتابة وسبب تسميتها اما بالمشروطة فلا شئ لها على شرط الوصف واما بالعامة فلانها اعم من المشروطة الخاصة وتستعرفها في المركبات وربما يقال المشروطة العامة متعلية القضية التي حكم فيها بضرورة الثبوت او بضرورة السلب بني جميع اوقات ثبوت الوصف والفرق بين المعنيين انا اذا قلنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبان اردنا المعنى الاول صدقت كمتبيين وان اردنا المعنى الثاني

قوله ان يكون واقعا كقولنا كل فلك يتحرك بالدوام فهو دائمة مطلقة مع انه يجوز ان لا يتحرك فلا يصدق الضرورة المطلقة ضرورة **قوله** بشرط ان يكون او متعلق بضرورة لاثبوت فان الضرورة منقسمة الى الذاتية والوصفية والوقعية سواء كانت الوصف منشاء للضرورة نحو كل متعجب ضاحك ويسمى الضرورة لاجل الوصف او لانحو كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبان فانه قضية مشروطة مامة غير معتبر **قوله** اي يكون لوصف الموضوع او في هذا الكلام رعاية نكتة ودفع شبهة وهي انهم قالوا ان المعتبر في جانب الموضوع الذات وفي جانب المحمول المفهوم فكيف يصح اعتبار وصف الموضوع في المشروطة العامة **قوله** مطلقا او اي غير مقيد بوصف او وقت بان يكون في جميع اوقات الذات بل ضرورة ثبوته في المثال المذكور انما هو بشرط اتصافه بالكتابة فلا ينافي ضرورته في مادة اخرى لامر اخر كالترعش **قوله** وسبب تسميتها اي سبب اطلاق اسم مركب من الجزئين مفصل بهذا التفصيل وتسمية القضية بالمشروطة بالمعنى الثاني غير ظاهر لانه لم يشترط فيه شئ بخلاف الاول **قوله** فلانها اعم من المشروطة الخاصة لان المشروطة الخاصة هي المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات

كذبت لان حركة الاصابع ليس ضرورة الثبوت لذات الكاتب في شيء من الاوقات فان الكتابة التي هي شرط تحقق الضرورة غير ضرورة ذات الكاتب في زمان اصلا فما طنت بالمشروطة بها فالمشروطة العامة بالمعنى الاول اعم من الضرورية والدائمة من وجه لانك قد سمعت ان ذات الموضوع قد تكون حين وصفه وقد تكون غير ة فاذا اتحدوا كانت المادة مادة الضرورة صدقت القضايا الثلاث كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة او دائما او مادام انسانا وان تغاير فان كانت المادة مادة الضرورة ولم يكن للوصف دخل في تحقق الضرورة صدقت الضرورية والدائمة دون المشروطة العامة كقولنا كل كاتب حيوان بالضرورة او دائما لا بالضرورة مادام كاتبان وصف الكتابة لادخل له في ضرورة ثبوت الحيوان لذات الكاتب وان لم تكن المادة مادة الضرورة لذاتية والدوام الذاتي وكان هناك ضرورة بشرط الوصف صدقت المشروطة دون الضرورية والدائمة كما في المثال المذكور فان تحرك الاصابع ليس بضروري ولا دائم لذات الكاتب بل بشرط الكتابة واما المشروطة بالمعنى الثاني فهي اعم من الضرورية مطلقة لانه متى ثبت الضرورة في جميع اوقات الذات ثبتت الضرورة في جميع اوقات الوصف بدون العكس ومن

قوله كذبت لان تحرك الاصابع ضروري لكل ماصدق عليه الكاتب بشرط اتصافه بالكتابة وليس بضروري في وقت من اوقات الكتابة فان الكتابة ليست نفسها ضرورية لما صدق عليه الكاتب في اوقات ثبوتها فكيف يصح تحرك الاصابع لها ضروريا

قوله لذات الكاتب اء اعني لافراد الانسان فلان في ضرورة ثبوته لبعض افراده بسبب الارتعاش **قوله** كقولنا كل كاتب اء مثال للقضية التي هي ضرورة ودائمة وليست بمشروطة وقولنا لا بالضرورة عطف على قوله بالضرورة اي مثال ذلك قولنا كل كاتب حيوان حال تلبسه بالضرورة والدوام وعدم تلبسه بالضرورة بشرط الوصف **قوله** ضرورة ثبوته اء اي ضرورة ثبوت الحيوان لذات الكاتب اعني افرادا لان انسانا كاتب مع قطع النظر عن الكتابة **قوله** كما في المثال المذكور اي كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتب **قوله** تثبت في جميع اوقات الوصف كقولنا كل كاتب حيوان بالضرورة مادام كاتب **قوله** بدون العكس لجواز ان يكون الوصف عرضا مفارقا نحو كل قمر منخفض مظلم مادام منخفض **قوله** مادة الضرورة المطلقة نحو كل انسان حيوان بالضرورة

الدائمة من وجه لتضاد فهم في مادة الضرورة المطلقة وصدق الدائمة بدونها حيث يتخلو
الدوام من الضرورة وبالعكس حيث يكون الضرورة في جميع اوقات الوصف ولا يدوم
في جميع اوقات الذات الاربعة العرفية العامة وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت
المحمول للموضوع او سلبه عنه مادام ذات الموضوع متصفة بالعنوان ومثلا لها ايجابا
وسلبا ما مر في المشروطة العامة من قولنا دائما كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا ولا شيء
من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتبا وانما سميت معرفة لان العرف العام يفهم هذا
المعنى من السالبة اذ اطلقت حتى اذا قيل لاشيء من النائم بمستيقظ يفهم منه العرف
ان المستيقظ مسلوب من النائم مادام نائما فلما اخذ هذا المعنى من العرف نسب اليه
وعامة لانها اعم مطلقا من العرفية الخاصة التي هي من المركبات وهي اعم من المشروطة
العامة مطلقا لانه متى تحققت الضرورة بحسب الوصف تحقق الدوام بحسب
الوصف من غير عكس وكذا من الضرورية والدائمة لانه متى صدق الضرورة او الدوام
في جميع اوقات الذات صدق الدوام في جميع اوقات الوصف ولا ينعكس الخامسة

قوله حيث يتخلو الدوام كقولنا كل فلك متحرك دائما **قوله** حيث يكون الضرورة
في جميع اوقات كقولنا كل منخسف مظلم مادام منخسفا **قوله** لان العرف يفهم هذا المعنى
من السالبة اي العرف العام يفهم هذا المعنى من بعض السوالب الغير المقيدة بقيد مادام
وهي التي يكون بين وصفي موضوع ومحمولة تناف نحو لاشيء من القائم بقاعد وهذا
القدر كاف لنسبة هذا المعنى الى العرف ولا يجنب اطرا هذا الفهم من جميع السوالب
فما قيل بقي انه لا يفهم العرف التقييد بالوصف في ليس رجل في الدار ولا في ليس
الانسان حجرا وامثال ذلك وهم وكذا ما قيل انه لا اختصاص له بالسلب بل كذا في
الايجاب فانه يفهم في الايجاب الاطلاق العام نحو كل نائم مستيقظ وبالعكس **قوله** المطلقة
العامة او فان قلت المطلقة مقابلة للموجهة لانها التي ليست فيها الجهة والموجهة
ما فيها الجهة واذا كانت مقابلة لها فكيف يكون اعم منها قلت التقابل بين المطلقة
والموجهة انما هو بعدم اعتبار الجهة واعتبارها في الموجهة لا بداتها فانه اذا صدقت
الموجهة صدقت المطلقة لانه اذا صدق كل ج ب بالضرورة صدق كل ج ب بالفعل
والمطلقة المجردة عن الدوام واللا ضرورة تسمى مطلقة عامة

المطلقة العامة وهي التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل
 أما الإيجاب فمكفولنا كل انسان متنفس بالاطلاق العام وما السلب فكفولنا لاشي
 من الانسان بمنفس بالاطلاق العام وانما كانت مطلقة لان القضية اذا اطلقت ولم تقيد
 بقيد من دوام أو ضرورة أو لازم أو ضرورة يفهم منها فعليا النسبة فاما كان هذا المعنى
 مفهوم القضية المطلقة سميت بها وانما كانت عامة لانها اعم من الوجودية اللادائمة
 واللاضرورة كما سيجي وهي اعم من القضايا الاربع المتقدمة لانه متى صدقت ضرورة
 او دوام بحسب الذات او بحسب الوصف يكون النسبة فعلية وليس يلزم من فعلية
 النسبة ضرورة وانها السادسة الممكنة العامة وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة
 المطلقة من الجانب المخالف للحكم فان كان الحكم في القضية بالإيجاب كان مفهوم
 الامكان سلب ضرورة السلب لان الجانب المخالف للإيجاب هو السلب وان كان
 الحكم في القضية بالسلب كان مفهومه سلب ضرورة الإيجاب فانه هو الجانب المخالف
 للسلب فاذا قلنا كل نار حارة بالامكان العام كان معناه ان سلب الحرارة من النار ليس
 بضروري واذا قلنا لاشي من الحار يبرد بالامكان العام فمعناه ان إيجاب البرودة
 للحار ليس بضروري وانما سميت ممكنة لاحتوائها على معنى الامكان وعامة لانها
 اعم من الممكنة الخاصة وهي اعم من المطلقة العامة لانه متى صدق الإيجاب بالفعل
 فلا قل من ان لا يكون السلب ضروريا وسلب ضرورة السلب هو امكان الإيجاب
 فمتى صدق الإيجاب بالفعل صدق الإيجاب بالامكان ولا ينعكس لجواز ان يكون

قوله بالفعل متعلق بثبوت لا بالحكم كما لا يخفى والمراد بالفعل ما هو قسيم القوة وهو
 كون الشئ من شأنه ان يكون كاتبا **قوله** الاربع هي الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة
 والمشرطة العامة والعرفية **قوله** بالإيجاب جاء بتر آم منه ان في القضية الممكنة حكما
 بالإيجاب او السلب وقد عرفت انه لا حكم فيها فليحمل على الحكم الموهوم نظرا الى
 ظاهر العبارة هكذا في العصام **قوله** لاحتوائها على الامكان اى لاشتمالها على جهة
 الامكان اى اشتمال الكل على الجزء فلا يرد ان جميع القضايا الوجهة مشتملة على
 الامكان فان اشتمالها غاية باعتبار التحقق والصدق **قوله** ولا ينعكس اى ليس متى
 صدقت سلب ضرورة السلب يصدق الإيجاب بالفعل

الايجاب ممكنا ولا يكون واقعا اصلا وكذلك متى صدق السلب بالفعل لم يكن
 الايجاب ضروريا وسلب ضرورة الايجاب هو امكان السلب فمتى صدق السلب
 بالفعل صدق السلب بالامكان دون العكس لجواز ان يكون السلب ممكنا غير واقع واعم
 من القضايا الباقية لان المطلقة العامة اعم منها مطلقا والاعم من الاعم اعم **قال** واما
 المركبات تسبع الاولى المشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب
 الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام
 كاتب لادائم فتركيبها من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة فامة وان كانت سالبة
 كقولنا بالضرورة لا شيء من الكاتب يساكن الاصابع مادام كاتب لادائم فتركيبها
 من سالبة مشروطة فامة وموجبة مطلقة فامة **اقول** من المركبات المشروطة الخاصة
 وهي المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وانما قيد اللادوام بحسب
 الذات لان المشروطة العامة هي الضرورة بحسب الوصف والضرورة بحسب الوصف
 دوام بحسبة والدوام بحسب الوصف يمتنع ان يقيد باللدوام بحسب الوصف فان
 قيد تقييد اصحيا فلا بد من ان يقيد باللدوام بحسب الذات حتى يكون النسبة فيها
قوله ممكنا كقولنا كل فلان ساكن بالامكان **قوله** يكون السلب ممكنا كقولنا لا شيء من
 الفل كمتحرك **قوله** والاعم من الاعم اعم فيه بحث لان الجنس اعم من الحيوان
 والحيوان اعم من زيد والجنس ليس اعم من زيد الا ان يقال ذلك تمام في الاعم بحسب
 التحقق **قوله** من المركبات المشروطة الخاصة او يعني ليس الاولوية المستفادة من قول
 المصداق المشروطة العامة اولية حقيقية بل هي اولية في الذكر **قوله** مع قيد اللادوام انما
 قال ذلك دون ان يقول وهي المشروطة العامة المقيدة باللدوام لثلاثتهم ان قيد اللادوام
 خارج عن المشروطة الخاصة لكن في كون المقيد باللدوام مشروطة فامة نظر لان المشروطة
 العامة هي المكيفية بكيفية واحدة فقط لا المكيفية بالكيفيتين فالمراد انها مشروطة فامة قبل
 التقييد باللدوام وقس عليه نظائره **قوله** تقييد اصحيا احتراز عن القيد الغير الصحيح
 الذي هو اللادوام بحسب الوصف وقال عصام المراد به التقييد باللدوام فانه قد يقع انه يمكن
 التقييد باللا ضرورة تقييد اصحيا بحسب الذات **قوله** بحسب الذات هذا بالنسبة الى
 الجزء الاول من المشروطة الخاصة واوله الاتي لادائم في بعضه بالنسبة الى الجزء الثاني

ضرورية دائمة في جميع اوقات وصف الموضوع لادائما في بعض اوقات ذات الموضوع
وفي اعني الشرط الخاصة ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك
الاصابع مادام كاتب لا دائما فتركيها من موجبة شرط عامة وسالبة مطلقة عامة اما
المشروطة العامة الموجبة فهي الجزء الاول من القضية واما السالبة المطلقة العامة اي
قولنا لاشي من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل فهي مفهوم اللادوام لان ايجاب
المحمول للموضوع اذالم يكن دائما كان معناه ان الايجاب ليس متحققا في جميع
الافاق واذا لم يتحقق الايجاب في جميع الافاق يتحقق السلب في الجملة وهو
معنى السالبة المطلقة العامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشي من الكاتب
بساكن الاصابع مادام كاتب لا دائما فتركيها من مشروطة عامة سالبة وهي الجزء
الاول وموجبة مطلقة عامة اي قولنا كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل وهو مفهوم
اللا دوام لان السلب اذالم يكن دائما لم يكن متحققا في جميع الافاق واذا لم يتحقق
السلب في جميع الافاق يتحقق الايجاب في الجملة وهو الايجاب المطلق العام فان
قلت حقيقة القضية المركبة ملتزمة من الايجاب والسلب فكيف تكون موجبة او سالبة

قوله لا دائما منصوب على انه خبر كان او على انه بدل من ضرورة دائمة
قوله لان ايجاب المحمول او يرد ههنا اشكالات الاول لزوم اتحاد الشرط والجزاء في قولنا
اذالم يكن دائما لم يتحقق في جميع الافاق ولزوم الاستدراك في البيان
لبداية قولنا اذالم يكن دائما يتحقق السلب في الجملة الثاني ان اللازم الصريح
لنفي تحقق الايجاب في جميع الافاق تحقق السلب في وقت ونعاية النسبة
احم منها بل هي القضية المطلقة المنتشرة لا المطلقة العامة فالتحقيق يقتضي جعل
اللا دوام مطلقة منتشرة لا مطلقة عامة الثالث ان فيد اللادوام في القضية لا يفيد
الاساب دوام الضرورة بحسب الذات لاسلب دوام ثبوت المحمول للموضوع
لانه لقاعدة النحو واللغة مطغ دائما على مادام بكلمة لا فيكون ظرفا للضرورة
كما دام ظرفا لها هكذا في العصام واجوبة هذه مذكورة في حاشية عبد الحكيم
فانظر ثم **قوله** ملتزمة من الايجاب والسلب فكيف او اي فكيف يجب ان يكون
موجبة او سالبة اذا لمركب من الشئتين المتخالفين لا يجب ان يكون

فنقول الاعتبار في الجنب القضية المركبة وسامها بالجنب الجزء الاول او سلبه اصطلاحاً
 فان كان الجزء الاول موجبا كانت القضية موجبة وان كان سالبا سالبة والجزء الثاني
 متخالف له في الكيف وموافق له في الكم والنسبة بينها وبين القضايا البسيطة اماميتها
 وبين الدائميتين فمباينة كلية لانها مقيدة باللازم وبحسب الذات وهو مبائن للذات وام
 بحسب الذات وذلك ظاهر وللضرورة بحسب الذات لان الضرورة بحسب الذات
 اخص من الدوام بحسب الذات ونقيض الامم مبائن لعين الاخص مباينة كلية وهي
 اخص من المشرطة العامة مطلقا لانها المشرطة العامة المقيدة بالالدوام والمقيدة اخص
 من المطلق وكذا من القضايا التلت الباقية لانها اعم من المشرطة العامة **قال** الثانية
 العرفية الخاصة وهي العرفية العامة مع قيد الدوام بحسب الذات وهي ان كانت
 موجبة فتركيبها من موجبة عرفية عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة فتركيبها من
 سالبة عرفية عامة وموجبة مطلقة عامة ومثالها **الاجاب** وسامها **امرا** **اول** العرفية الخاصة
 هي العرفية العامة مع قيد الدوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كما مر من
 قولنا كل كاتب متحرك الاصابع دائما مادام كاتباً لا دائما فتركيبها من موجبة عرفية
 عامة وهي الجزء الاول وسالبة مطلقة عامة وهي مفهوم الدوام وان كانت سالبة
 احدهما وليس المعنى فكيف يصح ان يكون موجبة او سالبة اذ لا مانع من الصحة
 ان لم يثبت ان المركب من الشيء وغيره لا يكون احدهما وكيف لا والمركب من الداخل
 والخارج خارج المغير ذلك بل الذي ثبت هو ان المركب من الشئين لا يلزم ان
 يكون احدهما **قول** والنسبة بينها وبين القضايا مبتدأ وخبره مخدوف دل عليه
 ما بعد واي مفصلة بهذا التفصيل وعدل امامنوي في الصورة الاتية اي اماميتها وبين
 المشرطة العامة فهي اخص **اقول** والمقيد اخص من المطلق اي بحسب التحقق وفيه
 ان التعمد قد يساوي المقيد ويكون اعم منه الان يقال ان المراد بالمقيد ليس مطلقة بل المقيد
 الخاص او يمنع التقييد بالمساوي والاعم حقيقة لانه لا يفيدها هناك الا صورة **قول** الباقية اي
 العرفية العامة والمطلقة العامة والممكنة العامة **قول** لا دائما مادام اي كل كاتب ساكن الاصابع
 بالفعل وهي مفهوم الدوام لان الساب ان لم يكن دائما لم يكن متحققا في جميع الاوقات
 وان لم يتحقق الساب في جميع الاوقات يتحقق **الاجاب** في الموجبة وهو الموجبة المطلقة

كما تقدم من قولنا دائما لشي من الكاتب بساكن الاصابع دائما مادام كاتبه لا دائما فتركيبها من سالبة عرقية عامة وهي الجزء الاول ومن موجبة مطلقة عامة وهي مفهوم اللادوام وهي اهم من المشروطة الخاصة لانه متى صدقت الضرورة بحسب الوصف لا دائما صدق الدوام بحسب الوصف لا دائما من غير عكس ومباينة للذاتتين على ما سلف واعلم من المشروطة العامة من وجبة لتصادفهما في مادة المشروطة الخاصة وصدق المشروطة العامة بدونها في مادة الضرورة الذاتية وصدقها بدون المشروطة العامة اذا كان الدوام بحسب الوصف من غير ضرورة واخص من العرقية العامة لان المقيد اخص من المطلق وكذا من الباقيين لانهما اهم من العرقية العامة واعلم ان وصف الموضوع في المشروطة والعرقية الخاصتين يجب ان يكون وصفا مفارقاتا للموضوع فانه لو كان دائما فهو وصف المحمول دائم بدوام وصف الموضوع كان وصف المحمول دائما لذات الموضوع وقد كان لا دائما بحسب الذات هنا خلف قال الثالثة الوجودية للضرورة وهي المطلقة العامة مع قيد الضرورة بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة وان كانت سالبة كقولنا لا شيء من الانسان يضحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من سالبة مطلقة عامة وموجبة ممكنة عامة اقول الوجودية للضرورة هي

قوله سالبة مطلقة عامة وهي قولنا لا شيء من الكاتب يتحرك الاصابع بالفعل **قوله** على ما سلف حيث قال في الصفحة المتقدمة لانها مقيدة بالادوام بحسب الذات وهو مباين للدوام **قوله** لتصادفهما اي العرقية الخاصة والمشروطة العامة في مادة المشروطة الخاصة كقولنا بالضرورة كل كاتب يتحرك الاصابع مادام كاتبه لا دائما ولا شيء من الكاتب يتحرك الاصابع بالفعل **قوله** بدونها اي بدون العرقية الخاصة في مادة الضرورة الذاتية كقولنا بالضرورة كل انسان حيوان مادام انسانا **قوله** بحسب الوصف من غير ضرورة كقولنا كل زنجي اسود مادام زنجيا لا دائما فلا يصدق الضرورة بحسب الوصف ههنا فلا يصدق المشروطة العامة **قوله** وصفا مفارقاتا للموضوع متعلق بوصفا لا مفارقا والالوجبه عن الوصفية مسلمة لكونها مأخوذة في مفهومها لئلا يتعرض لاثباته واثبت وجوب كونه مفارقا

المطلقة العامة منع فيه اللازمية بحسب الفيات وانما قيد اللازمية بحسب الذات وان
امكن تقييد المطلقة العامة باللازمية بحسب الوصف لانهم لم يعتبروا هذا التركيب
ولم يتعرفوا احكامه فهي ان كانت موجبة كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة
فتركيبها من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة اما الموجبة المطلقة العامة فهي
الجزء الاول واما السالبة الممكنة العامة اى قولنا لا شيء من الانسان ضاحك بالامكان
العام فهي معنى اللازمية لان الايجاب اذا لم يكن ضروريا كان هناك سلب ضرورة
الايجاب وسلب ضرورة الايجاب ممكن مالم يوجب وان كانت سالبة كقولنا لا شيء
من الانسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من سالبة مطلقة عامة وهي الجزء
الاول وموجبة ممكنة عامة وهي معنى اللازمية فان السلب اذا لم يكن ضروريا
كان هناك سلب ضرورة السلب وسلب ضرورة السلب هو الامكان العام الموجب وهي
اعم مطلقا من الخاصتين لانه متى صدقت الضرورة والدوام بحسب الوصف لادائما
صدق فعلية النسبة لا بالضرورة ومن غير ممكن ومبائنة للضرورة لتقييد ما باللازمية
بحسب الذات واعم من الدائنة من وجع اتصادقهما في مادة الدوام الخالي من الضرورة
وصدق الدائنة بدونها في مادة الضرورة وبالعكس في مادة اللادوام وكذا من المشرطة
والعرفية العامتين لتصادقهما في مادة المشرطة الخاصة وصدقهما بدونها في مادة الضرورة
قوله ولم يتعرفوا احكامها من العكس والنقيض وتركيب القياس في الصراح التعرف
شناخص قوله صدق فعلية النسبة لا بالضرورة اما فعلية النسبة فلان الاطلاق العام اعم
من الدوام الوصفي واما لا بالضرورة فلانه اعم من اللادوام وذلك اللازمية منه
اى الضرورة اخص من حين اللادوام ونقيض الاعم اخص من نقيض الاخص قوله
الدوام الخالي من الضرورة نحو كل فلك يتحرك باللازمية ورقة قوله في مادة اللادوام
وهي مادة المشرطة والعرفية الخاصتين نحو كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة
قوله لتصادقها اى كل واحد من وجودية اللازمية وريقة والمشرطة والعرفية العامتين
في مادة المشرطة الخاصة كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب لا دائما وصدقهما
اى المشرطة والعرفية العامتين بدونها اى الوجودية اللازمية وريقة في مادة الضرورة التي
يكون العنوان عين الذات نحو كل انسان حيوان بالضرورة او بالدوام وكذا الحال

وصف قهاري ونهما في مادة اللادوام بحسب الوصف واخص من المطلقة العامة لخصوص
 المقيد ومن الممكنة العامة لانها اعم من المطلقة العامة قال الرابعة الوجودية اللادائمة
 وهي المطلقة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي سواء كانت موجبة او سالبة
 فتركيبتها من مطلقتين عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة ومثالها ايجابا وسلبا
 ما مر **اقول** الوجودية اللادائمة هي المطلقة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي
 سواء كانت موجبة او سالبة يكون تركيبتها من مطلقتين عامتين احدهما موجبة والاخرى
 سالبة لان الجزء الاول مطلقة عامة والجزء الثاني هو اللادوام وقد عرفت ان مفهوم
 مطلقة عامة ومثالها ايجابا وسلبا ما مر من قولنا كل انسان ضاحك بالفعل لادائما
 ولا شيء من الانسان بضاحك بالفعل لادائما وهي اخص من الوجودية اللاضرورية
 لانه متى صدقت مطلقتان صدقت ممكنة ومطلقة بخلاف العكس واعلم من
 الخاصتين لانه متى تحققت الضرورة والدوام بحسب الوصف لادائما تحققت فعلية
 النسبة لادائما من غير عكس ومباعدة للذاتين على ما مر غير مرة واعلم من
 العامتين من وجهة لتصادقها في مادة المشروطة الخاصة وصدقتهما بدونها في مادة الضرورة
 والدوام وبالعكس حيث لا دوام بحسب الوصف واخص من المطلقة والممكنة
 العامتين وذلك ظاهر **قال** الخامسة الوقتية وهي التي تحكم فيها بضرورة ثبوت
 المحمول للموضوع وسلبه عنه في وقت معين من اوقات وجود الموضوع مقيدا

 فيما سياتي في الوجودية اللادائمة وصدق الوجودية اللاضرورية بدونها اي المشروطة
 والعرفية العامتين في مادة اللادوام بحسب الوصف وهي مادة اقتراق المطلقة العامة
 عن العامتين نحو كل نائم مستيقظ بالفعل لا بالضرورة **قوله** قد عرفت انه عي
 في المشروطة الخاصة قد عرفت ان مفهوم اللادوام مطلقة عامة حيث قال ثمة فهو
 مفهوم اللادوام لان ايجاب **قوله** بخلاف العكس اي ليس كلما صدق كل انسان
 ضاحك بالفعل لا بالضرورة صدق كل انسان ضاحك بالفعل لادائما لجواز الدوام
 بدون الضرورة **قوله** على ما مر غير مرة حيث قال في المشروطة الخاصة مقيدة
 باللادوام بحسب الذات وذلك طاء **قوله** حيث لا دوام اي المطلقة العامة المقيدة باللادوام
 بحسب الذات **قوله** وذلك ظاهر لان الوجودية اللادائمة هي المطلقة مع قيد اللادوام

باللادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل قمر منخسف
في وقت خيلولة الارض بينه وبين الشمس لادائما فتر كيبها من موجبة وقتية مطابقة
وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشي من القمر بمنخسف
وقت التربيع لادائما فتر كيبها من سالبة وقتية مطلقة وموجبة مطلقة عامة **قول** الوقتية
هي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او ضرورة سلبية عنه في وقت
معين من اوقات وجود الموضوع مقيد باللادوام بحسب الذات فان كانت موجبة
كقولنا بالضرورة كل قمر منخسف وقت خيلولة الارض بينه وبين الشمس لادائما
فتر كيبها من موجبة وقتية مطلقة وهي الجزء الاول اعني قولنا كل قمر منخسف
وقت الخيلولة وسالبة مطلقة عامة وهي مفهوم اللادوام اعني قولنا لاشي من القمر
بمنخسف بالاطلاق العام وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشي من القمر بمنخسف
وقت التربيع لادائما فتر كيبها من سالبة وقتية مطلقة وهي لاشي من القمر بمنخسف
وقت التربيع ومن موجبة مطلقة عامة وهي كل قمر منخسف بالاطلاق العام وهي
اخص من الوجوديتين مطلقا لانه اذا صدقت الضرورة بحسب الوقت لادائما صدق
الاطلاق لادائما والاول بالضرورة ولا تنعكس ومن الخاصتين من وجه لانه اذا صدقت
الضرورة بحسب الوصف فان كان الوصف ضروريا لذات الموضوع في شيء من
الافاق صدقت القضايا الثلاث كقولنا بالضرورة كل منخسف مظلم مادام منخسفا
والمقيد اخص من المطلق واذا كان اخص من المطلقة العامة كان اخص من الممكنة
بالطريق الاول **قوله** هي التي حكم فيها اخرج بقيد الضرورة ما ليس بالحكم
بالضرورة اعني المطلقة العامة والممكنات والوجوديات وبقوله في وقت معين
منتشر ان لا يعتبر فيها تعيين الوقت بوجه من الوجود وبقوله من اوقات وجود
الموضوع العامتين والخاصتان فان المتبادر منه ما يقابل اوقات الوصف **قوله** التربيع
هو وقت كون الشمس في الدرجة الرابعة واتفق اهل النجوم على ان الشمس اذا كانت في
الدرجة الرابعة لاتحال الارض بين القمر وبينها فصدق قولنا لاشي من القمر بمنخسف
وقت التربيع ان مادة الانخساف هي الخيلولة ولما لم يقع الخيلولة لم ينخسف هذا
قوله كقولنا بالضرورة كل اء اكتفى ببقوله كقولنا بالضرورة وكل منخسف مظلم اء

لادائما وبالتوقيت لادائما فان الانخفاف لما كان ضروريا للذات الموضوع في بعض
الافاق والاطلام ضروري للانخفاف كان الاطلام ضروريا للذات في ذلك الوقت
وان لم يكن الوصف ضروريا للذات الموضوع في وقت صدقت الخاصتان ولم تصدق
الوقتية كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب لادائما فان الكتابة
لما لم تكن ضرورية للذات في شيء من الافاق لم يكن تحريك الاصابع الضروري
بحسبها ضروريا للذات في وقت صافلات صدق الوقتية وان لم يصدق الضرورة بحسب
الوصف ولا الدوام بحسب الوصف لم يصدق الخاصتان وتصدق الوقتية كما في المثال
المذكور هذا اذا فسرنا المشرطة بالضرورة بشرط الوصف اما اذا فسرناها بالضرورة
مادام الوصف فيكون المشرطة الخاصة اخص من الوقتية مطلقا لانه متى تحقق
الضرورة في جميع اوقات الوصف وجميع اوقات الوصف بعض اوقات الذات
تحقق الضرورة في بعض اوقات الذات من غير عكس والوقتية مبائة للذاتيتين
واحد من العامين من وجه لتصادفها في مادة المشرطة الخاصة وصدقهما بدو نها في
مادة الضرورة وبالعكس حيث لا دوام بحسب الوصف واخص من المطلقة العامة

من غير ذكر الدائمة مع انه لابد منها في بيان مادة اجتماع القضايا الثلاث لظهور
استلزام الضرورة الدائمة وتكرار انما مر قوله وان لم يصدق الضرورة بحسب الوصف اذ
يعني بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة الشمس فان الانخفاف ليس ضروريا
بحسب وصف القمرية ولادائما بحسبه فلا يصدق كل قمر منخسف مادام قمر الادائما قوله
اذ اي ثبوت النسبة والفرق بين الوقتية وبين الخاصتين على سبيل العموم والخصوص
من وجه اذا فسرناه قوله كما في المثال المذكور وهو كل قمر منخسف وقت حيلولة العرض
قوله وجميع اوقات الوصف بعض اوقات الذات لكون الوصف مفارقا بناء على ان الكلام
في الخاصتين قوله من غير عكس اي معنى تحققت الضرورة في بعض اوقات الذات
لزم منه تحقق الضرورة في جميع اوقات الوصف لاحتمال ان يكون في بعض اوقات الذات
ولا يكون الوصف فيها قوله واخص من المطلقة العامة لانه متى صدق ثبوت المحمول
للموضوع بالضرورة في وقت معين صدق ثبوته له بالفعل وبالامكان وهذا مفهوما المطلقة
العامة والممكنة العامة من غير عكس والمادة الاجتماعية قولنا بالفعل وبالامكان العام كل قمر

والممكنة العامة قال السادسة المنتشرة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول
للموضوع أو سلبية عنه في وقت غير معين من اوقات وجود الموضوع مقيدا باللا دوام
بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما
لادائما فتركيبها من موجبة منتشرة مطلقة و سلبية مطلقة عامة وان كانت سالبة
كقولنا بالضرورة لاشي من الانسان بمتنفس في وقت ما لادائما فتركيبها من سالبة
منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة عامة اقول المنتشرة هي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت
المحمول للموضوع أو سلبية عنه في وقت غير معين من اوقات وجود الموضوع لادائما بحسب
الذات وليس المراد بعدم التعيين ان يوخد عدم التعيين قيدا فيها بل ان لا يقيد بالتعيين
ويزيل مطلقا فان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما لادائما
كان تركيبها من موجبة منتشرة مطلقة وهي قولنا بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما
وسالبة مطلقة عامة اي قولنا لاشي من الانسان بمتنفس بالفعل الذي هو مفهوم اللا دوام
وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشي من الانسان بمتنفس في وقت ما لادائما فتركيبها
من سالبة منتشرة مطلقة هي الجزء الاول وموجبة مطلقة عامة هي مفهوم اللا دوام وهي
اعم من الوقفية لانه اذا صدقت الضرورة في وقت معين لادائما صدقت الضرورة في وقت ما
منخسف وقت حيولة الارض ومادتها الاقرابية كقولنا بالفعل والامكان كل فلك
متحرك **قوله** والممكنة العامة لان المطلقة غير مقيدة والعرفية مقيدة والممكنة اعم من
المطلقة والاعم من اعم **قوله** لادائما بحسب الذات معطوف على ضرورة
ليصير المعنى التي يحكم فيها بالضرورة المنتشرة محال كون الثبوت والسلب مقيدا بعدم
الدوام الذاتي وصار المصنف مقيدا باللا دوام احسن من قوله ولادائما ويجب
حمل قوله عليه ليصح المعنى فتأمل **قوله** ليس المراد ان اذا عتبار عدم التعيين مع قيد
اللا دوام بحسب الذات محال هكذا في سعدية وقال عبد الحكيم ان وجود الوقت الغير
المعين محال فضلا عن ضرورة ثبوت شئ فيدا وسلبية **قوله** لانه اذا صدقت الضرورة
في وقت معين لادائما صدق في وقت ما بدون العكس فيه بحث لانه اذا كان وقت ما وقتا
معينا لامحالة يصدق العكس ايضا وجوابه ان كل وقفية يستلزم صدق المنتشرة بدون
العكس لان صدق المنتشرة في مادة تلك الوقفية يصح ان يكون باهتبار وقت آخر مثلا

لاداءا بنون العكس ونسبتها مع القضايا الباقية على قياس نسبة الوقتية من غير فرق
واعلم ان الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة اللتين هنا جزءا لوقتية والمنتشرة
قضيتان بسيطتان غير معدودتين في البسائط حكم في احدهما بالضرورة وفي وقت معين
وفي الاخرى بالضرورة وفي وقت ما والاولى سميت وقتية لاعتبار تعيين الوقت فيها ومطلقة
لعدم تقيدها بالادوام والاضرورة والاخرى منتشرة لانه لا لم يتعين وقت الحكم فيها
احتمل الحكم فيها كل وقت فتكون منتشرة في الاوقات ومطلقة لانها غير مقيدة بالادوام
والاضرورة ولهذا اذا قيدنا باحدهما حذف الابلق من اسميهما فكانتا وقتية ومنتشرة
لامطلقتين وربما تسمع فيما بعد مطلقة وقتية ومطلقة منتشرة وهما غير الوقتية المطلقة
والمنتشرة المطلقة فان المطلقة الوقتية هي التي حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت معين
والمطلقة المنتشرة هي التي حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت غير معين ففرق بينهما
بالعموم والخصوص وهو واضح لا ستر فيه قال السابعة الممكنة الخاصة وهي التي حكم
فيها بارتفاع الضرورة المطلقة من جانبي الوجود والعدم جميعا وهو سواء كانت موجبة
كقولنا بالامكان الخاص كل انسان كاتب او سالبة كقولنا بالامكان الخاص لا شيء من
الانسان بكاتب فتركيبها من ممكنة عامتين احداهما موجبة والاخرى سالبة والضابطة
فيها ان الادوام اشارة الى مطلقة عامة والاضرورة الى ممكنة عامة مصحفتي الكيفية
موافقتي الكمية للقضية المقيدة بهما **قول** الممكنة الخاصة هي التي حكم فيها بساب
الضرورة المطلقة من جانبي الايجاب والسلب فان اقلنا كل انسان كاتب بالامكان
يصدق قولنا زيد يستحق الاكرام في وقت التلاوة لجواز صدقه باستحقاقه الاكرام وقت
الصوم **قال** على قياس نسبة الوقتية من غير فرق لان المنتشرة اخص من
الوجوديتين مطلقا وهو اخص من الخاصتين من وجه ومبائنة للدائمتين واعم من
العامتين من وجه واخص مطلق من المطلقة العامة ومن الممكنة العامة **قول** ففرق
بينهما اي بين ما ذكرهنا من المطلقتين وما يسمع فيما بعد بالعموم والخصوص فهو
من تنمة الدليل او الفرق بين المطلقة الوقتية والمطلقة المنتشرة لان المطلقة الوقتية و
المطلقة المنتشرة اعم مطلقا من الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة لان الوقتية المطلقة والمنتشرة
المطلقة قيد بالاضرورة دون غيرهما

الخاص ولا شئ من الانسان يكتب بالامكان الخاص كان معناه ان ايجاب الكتابة
للانسان وسلبها صفة ليس بضروريين لكن سلب ضرورة الايجاب امكان عام سالب
وسلب ضرورة السالب امكان عام موجب فالممكنة الخاصة سواء كانت موجبة او سالبة
ان يكون تركيبها من الممكنتين العامتين احديهما موجبة والاخرى سالبة فلا فرق بين
موجبتهما وسالبتهما في المعنى لان معنى الممكنة الخاصة رفع الضرورة عن الطرفين سواء
كانت موجبة او سالبة بل في اللفظ حتى اذا صبرت بعبارة ايجابية كانت موجبة وان
صبرت بعبارة سلبية كانت سالبة وهي اعم من سائر المركبات لان في كل منها ايجابا
او سلبا ولا اقل فيهما من ان يكونا ممكنتين بالامكان العام ولا يلزم من امكان الايجاب
والسلب ان يكون احدهما بالفعل او بالضرورة او بالدوام ومبائة للضرورة المطلقة
واعم من الدائمة والعامتين والمطلقة العامة من وجه لتصادقها في مادة الوجودية
اللا ضرورية ان كان المحمول دائما مادام الذات وضروريا مادام الوصف وصدق الممكنة
الخاصة بدونها حيث لا خروج للممكن من القوة الى الفعل وبالعكس في مادة الضرورة
قوله ولا يلزم انه لان الممكن لا يجب وقوم لا يقال يلزم خلو الواقع من النقيضين
لانا نقول ليس الايجاب والسلب على طرفي النقيض مطلقا فان قولنا كل
انسان كاتب بالامكان الخاص صادق مع ان جزئيهما كلاهما مرتفعان في الواقع
وهذا القدر كاف اثنا في مفهوم الممكنة الخاصة من سائر القضايا ولزوم فعلية
النسبة في القضية الشخصية والجزئية نحوز به كاتب بالامكان وبعض الانسان
كاتب بالامكان كيلا يلزم ارتفاع النقيضين لا يضر في ذلك قوله واعم من
الدائمة لجواز خلو الدوام من الضرورة كما مر قوله لتصادقها اي الخمسة في
المادة الوجودية اذ لا ضرورية اذ كانت الاطلاق العام في مادة الدوام الخالي من
الضرورة نحو كل فلان متحرك بالفعل ومادام فلان لا بالضرورة قوله حيث لا خروج
نحو كل عنقاء موجود بالامكان الخاص قوله وبالعكس اي ويصدق الدائمة والعامتان
والمطلقة العامة بدونها في مادة الضرورة كقولنا بالضرورة كل انسان حيوان لان فيها
سلب الضرورة وسلب الضرورة مبائن للضرورة كما مر انفا قوله في مادة الضرورة اي
الضرورة الذاتية اذ كان الوصف العنواني عين الذات نحو كل انسان حيوان بالضرورة

واخص من الممكنة العامة فقد ظهر مما ذكرنا ان الممكنة العامة اعم القضايا البسيطة
 والممكنة الخاصة اعم من المركبات والضرورية اخص البسائط والشروط الخاصة اخص
 المركبات على وجهه وقد ظهر ايضا ان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة الى ممكنة
 عامة مخالفتين في الكيفية للقضية المقيدة بهما حتى اذا كانت موجبة كانتا سالبتين
 وان كانت سالبة كانتا موجبتين وموافقتين لها في الكم فان كانت كلية كانتا كليتين و
 ان كانت جزئية كانتا جزئيتين هذا هو الضابطة في معرفة تركيب القضايا المركبة وانما
 قال اللادوام اشارة الى مطلقة عامة ولم يقل اللادوام معناه المطلقة العامة لان المعنى اذا
 اطلق يراد به المفهوم المطابق وليس مفهوم اللادوام المطابق المطلقة العامة فان لادوام
 الايجاب مثلا مفهومه الصريح رفع دوام الايجاب واطلاق السلب ليس هو نفس رفع
 دوام الايجاب بل لازمة فهو معناه الالتزامي واما الضرورة فمعناه الصريح الامكان
 العام لان لا ضرورة الايجاب مثلا وسلب ضرورة الايجاب وهو عين امكان السلب
 فلما كان احدي القضيتين عين معنى احدي العبارتين والاخرى ليست بمعنى
 الاخرى بل من لوازمه فاستعمل عبارة الاشارة لتكون مشتركة بينهما **قال الفصل الثاني**

قوله على وجهه اي اذا فسر بالضرورة في جميع اوقات الوصف بخلاف ما
 اذا فسر بشرط الوصف فانه ح اخص من الوقتية من وجه كما مر **قوله** وموافقتين
 لهما في الكم اشارة على انهما رفعا للنسبة التي قيدت بهما من غير تفاوت **قوله**
 في معرفة تركيب القضايا اي تركيبهما مع قيد اللادوام واللاضرورة **قوله** مفهومه
 الصريح اذ اعلم ان المفهوم اعم من المعنى والمدلول فان المفهوم يحصل في ذهن
 سواء كان مأخوذا من اللفظ اولاً والمعنى مأخوذا من اللفظ وقيل لافرق بين المعنى
 والمدلول **قوله** فلما كان اذ وكان قصده الاختصار ليرتب الجزاء عليه ولا يرد انه لم
 ثم يستعمل الاشارة في اللادوام والمعنى في اللاضرورة **قوله** احدي القضيتين وهما المطلقة
 العامة والممكنة العامة واحدي القضيتين هي الممكنة العامة معنى احدي العبارتين
 وهي اللاضرورة من اللاضرورة والادوام **قوله** لتكون مشتركة بينهما اي بين العين
 واللازم فان الاشارة يستعمل في المعنى المطابق وغيره وان كان استعماله في غير اشيع
 ويكون استعمال الاشارة لهذه النكتة لا ينافي ان يكون لاستعمالها نكتة اخرى ككونها امرا

في اقسام الشرطية الجزء الاول منها يسمى مقدما والثاني تاليا وهي امام متصلة او منفصلة اما المتصلة فاما لزومية وهي التي يكون فيها صدق التالي علمي تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك كالعالية والتضائف واما اتفاقية وهي التي يكون فيها ذلك بمجرد توافق الجزئين على الصدق كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالخمار ناهق واما المنفصلة فاما حقيقية وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جزئيهما في الصدق والكذب معا كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا واما مانعة الجمع وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين الجزئين في الصدق فقط كقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حجرا واما مانعة الخلو وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين الجزئين في الكذب فقط كقولنا ما ان يكون زيد في البحر واما ان لا يفرق **أول** لما وقع الفراغ من العمليات واتمامها شرع في اقسام الشرطيات وقد سمعت ان الشرطية ما يتركب من تضييتين وهي اما متصلة ان اوجبت او سلبت حصول احدهما عند الاخرى او منفصلة ان اوجبت او سلبت انفصال احدهما عن الاخرى والقضية الاولى من جزئي الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة تسمى مقدما لتقدمها في الذكر والقضية الثانية تسمى تاليا لتلوها ايها ثم ان المتصلة اما لزومية او اتفاقية اما اللزومية فهي التي يكون صدق التالي فيها علمي تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك والمراد بالعلاقة شيء بسببه يستصحب الاول الثاني كالعالية والتضائف واما العلية فبان يكون المقدم ملة للتالي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجودا ومعلول لانه كقولنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة او يكونا معلولي ملة واحدة كقولنا ان كان النهار موجودا فالعالم مضي فان وجود النهار واضاءة العالم معلولان لظهور الشمس واما التضائف اجما لبالفصل رجعا الى النقيضين وعدم صراحتهم في الاتفاق في الكم **قوله** لما وقع الفراغ اذ انما قدم المتصلة لان كلامه في الشرطية والمفهوم من الشرطي باعتبار وضع اللغة العربية ما فيه حرف الشرط وذلك يتحقق في المتصلة ويسمى المنفصاة بالشرطية باعتبار اللغة مجازا والحقيقة اشرف من المجاز **قوله** يستصحب استصحاب صحبت چیزی خواستن **قوله** او يكونا معلولي ملة واحدة فان قلت ان كان المقدم والتالي معلولي ملة واحدة فكيف يثبت التلازم بينهما قلنا يثبت التلازم بالضرب

فبان يكون متضائعين كقولنا ان كان زيد اباعمرو فكان عمر وابنه وهذا التعريف لا يتناول الزومية الكاذبة لعدم اعتبار صدق التالي للعلاقة فيها فالاولى ان يقال الزومية ما يحكم فيها بصدق قضية على تقدير قضية اخرى للعلاقة بينها موجبة لذلك وهو يتناول الزومية الكاذبة لان الحكم بالعلاقة ان طابق الواقع كان الحكم متحققا والعلاقة ايضا متحققة وان لم يطابق الواقع فاما لعدم الحكم في الواقع اول ثبوته من غير علاقة واما الاتفاقية فهي التي يكون ذلك أي صدق التالي على تقدير صدق المقدم فيها للعلاقة موجبة لذلك بل بمجرد صدق الجزئين كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناطق فانه لا علاقة بين ناطقية الحمار وناطقية الانسان حتى يجوز العقل تحقق كل واحد منهما بدون الاخر وليس فيها الاتوافق الطرفين على الصدق ولو قال هي التي حكم فيها بصدق التالي ما على تقدير صدق المقدم لا علاقة بل بمجرد صدقهما كان الاولى ليتناول الاتفاقية الكاذبة فان الحكم فيها بصدق التالي للعلاقة بما لم يطابق الواقع بان لا يصدق التالي على تقدير صدق المقدم او يصدق وتوجد العلاقة وقد يكتفى في الاتفاقية بصدق التالي حتى يقال انها التي حكم فيها بصدق التالي ما على تقدير صدق المقدم لا للعلاقة بل بمجرد صدق التالي ويجوز ان يكون المقدم فيها صادقا وكاذبا ويسمى الاتفاقية بهذا المعنى اتفاقية عامة وبالمعنى الاول اتفاقية خاصة للعموم والخصوص بينهما فانه متى صدق المقدم والتالي فقد صدق التالي ولا ينعكس واما المنفصلة فقد عرفت انها ثلاثة اقسام حقيقية وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جزئيهما صدقا وكذا كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا وامانة الجمع وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جزئيهما صدقا فقط كقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حجرا وامانة

الاول والشكل الاول فنقول متى تحقق المقدم تحقق علته ومتى تحقق علته تحقق التالي ينتج متى تحقق التلازم تحقق التالي وهو المطلوب **قوله** فالاولى في شرح المطالع من ان هذا التعريف للصادقة وتعريف الكاذبة بالمقائسة كما انه يختص بالموجبة **قوله** بان لا يصدق التالي كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار صائل **قوله** صدقا فقط من غير ان يتنافيا في الكذب بل يمكن اجتماعهما على الكذب وكذا في مائة الخلو معناه من غير ان يتنافيا في الصدق فكل واحد منهما بهذا المعنى يكون

الخلو وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جزئيهما كذب فقط كقولنا امان يكون زيد في البحر واما ان لا يغرق واما سميت الاولى حقيقة لان التنافي بين جزئيهما اشد من التنافي بين جزئي الاخيرين لانه في الصدق والكتب معا فهي احق باسم المنفصلة بل هي حقيقة الانفصال والثانية مانعة الجمع لاشتمالها على منع الجمع بين جزئيهما والثالثة مانعة الخلو لان الواقع ليس يخلو من احد جزئيهما وربما يقال مانعة الجمع ومانعة الخلو على التي حكم فيها بالتنافي في الصدق وفي الكتب مطلقا وبهذا المعنى تكون اعم من المعنيين الاولين والحقيقية ايضا وبعض الافاضل ههنا بحث شريف وهو ان المراد بالمنافاة في الجمع ان لا يصدقا على ذات واحدة لانها لا يجتمعان في الوجود فانه لو كان المراد عدم الاجتماع في الوجود لم يكن بين الواحد والكثير منع الجمع لان الواحد جزءا لكثير وجزءا لشيء يجامعه في الوجود لكن الشيخ قد نص على منع الجمع بينهما ثم قال ومندي في هذا الموضع نظراذي لم من ذلك جواز منع الجمع بين اللزوم والمزوم فان جزءا لشيء من لوازمه قد اجتمعوا على انه لا يمنع جمع بين اللزوم والمزوم ولا يمنع الخلو ورجا من الله تعالى ان يفتح حلما للجواب عن هذا الامتناع

متبائنا للحقيقية **قوله** التنافي في الصدق او اوه كما ذكرنا فاعلموا ان يكون هذا الشيء شجرة او حجر او تنافي في الكتب قال انفا امان يكون زيد في البحر واما ان لا يغرق **قوله** وبهذه المعنى يكونان اعم اى من الحقيقة مطلقا وكل واحدة منهما بالمعنى الاخير اعم من الاخرى من وجه واستخراج المثال ظاهر بادنى ملاحظة **قوله** اعم من الحقيقة لانها بهذه المعنى يتناولان الحقيقية دون الاول **قوله** لبعض الافاضل اشارة الى الملاجلال الدمشقي او الشارح السمرقندي **قوله** ثم قال اى قال ذلك الفاضل الدمشقي ان مندي في هذا اى في نص الشيخ على منع الجمع بين الواحد والكثير نظر **قوله** جواز منع الجمع اى فان اللزوم والمزوم يصدقان على ذات واحدة كما يصدقان في الوجود لان لازم الشيء يصدق معه **قوله** على انه لا يمنع اى وذلك لان تحقق اللزوم يستلزم تحقق اللزوم وانتفاء اللزوم يستلزم انتفاء اللزوم **قوله** وزجا بصيغة الماضي عطف على قال وفي بعض النسخ بصيغة المصدر فهو معطوف بتقدير العامل الماضي يعني ان ذلك الفاضل قال وارجو من الله ان يفتح علي الجواب اظهارا للصعوبة دفعه

وهو ليس إلا نظر أعياناً أراد من عبارة القوم فحاشاهم أن يعنوا بالمنافاة في الجمع عدم الاجتماع في الصدق فإن مانعة الجمع من اقسام المنفصلة والانفصال لم يعتبروة إلا بين القضيتين فلا يكون منع الجمع الا بين القضيتين فلو كان المراد عدم الاجتماع في الصدق لكان بين كل قضيتين منع الجمع لامتناعه أن يصدق قضية على ما صدق عليه قضية أخرى ولا يكون بين القضيتين منع الخلواصلاً ضرورة كذبهما على شيء من الأشياء وأقله مفردة من المفردات بل ليس مرادهم بالمنافاة في الجمع الا عدم الاجتماع في الوجود واما ان الشيخ اثبت بين الواحد والكثير منع الجمع فهو ليس بين مفهومي الواحد والكثير بل بين هذا واحد وهذا كثير فإن القضية القائلة اما ان يكون هذا واحد واما ان يكون هذا كثيراً مانعة الجمع لامتناع اجتماع جزئيهما على الصدق فقد بان ان الاشكال انما نشأ من سوء الفهم وقلة التدبر قال وكل واحد من هذه الثلاثة اما عنادية وهي التي يكون التنافي فيها لذاتي الجزئين كما في الامثلة المذكورة واما اتفاقية وهي التي تكون التنافي فيها بمجرد الاتفاق كقولنا للأسود لا لا كاتب اما ان يكون هذا الأسود او كاتباً حقيقياً اولاً اسوداً وكاتباً مانعة الجمع واسوداً او لا كاتباً مانعة الخلوا **اول** وكل واحدة من المنفصلات الثلاث اما عنادية واما اتفاقية كما ان المتصلة اما لزومية واما اتفاقية فنسبة العناد والاتفاق الى المنفصلات كنسبة قوله وهو ليس نظراً يحتمل ان يكون المجيب بعض الافاضل المذكور وهو السائل ويحتمل ان يكون المجيب الشيخ **قوله** من عبارة القوم وهي ان مانعة الجمع هي التي حكم فيها بالمنافاة بين جزئيهما في الصدق **قوله** فلو كان حاصل السؤال ان الواحد جزء الكثير وجزء الشيء يكون لازمة وقد نص الشيخ على ان بينهما منع الجمع فيأزمن من نصه ان بين اللازم والملزوم منع الجمع ولم يقل بها واحد وحاصل الجواب ان الشيخ اثبت منع الجمع بين قولنا هذا واحد وهذا كثير وليس شيء من هاتين القضيتين جزئي الاخر فانه قطع الاعتراض جزئياً وقطعاً **قوله** قلة التدبر اي قلة التدبر المعترض الذي هو الشا سمر قندي او الله الملائل الى مشقي لانه قد ظن ان الشيخ قد اثبت منع الجمع بين مفهومي الواحد والكثير وهذا ليس كذلك بل بين هذا واحد وهذا كثير **قوله** فنسبة العناد او يريد ان لعناد في المنفصلة

اللزوم والاتفاق الى المتصلات اما العنادية فهي التي يكون الحكم فيها بالتناقض لذات
الجزئين اي يحكم فيها بان مفهوم احدهما منافي للآخر مع قطع النظر عن الواقع
كما بين الزوج والفرد والشجر والحجر وكون زيد في البحر وان لا يغرق واما الاتفاقية
فهي التي يحكم فيها بالتناقض للاثباتي الجزئين بل بمجرد الاتفاق اي بمجرد ان يتفق
في الواقع ان يكون بينهما منافية وان لم يتضمن مفهوم احدهما ان يكون منافيا للآخر كقولنا
للاسود الا كاتب اما ان يكون هذا اسود او كاتباً كانت حقيقة فأنه لا منافية بين مفهوم
الاسود والكاتب ولكن اتفق تحقق السواد وانتفاء الكتابة فلا يصح ان لا انتفاء الكتابة
ولا يكذب ان لوجود السواد ولو قلنا اما ان يكون هذا الاسود او كاتباً كانت مانعة الجمع
لانهما لا يصح ان ولكن يكذب ان لا انتفاء للاسواد والكتابة معاني الواقع ولو قلنا اما
ان يكون هذا اسود ولا كاتباً كانت مانعة الخلو لانهما لا يكذب ان ولكن يصح ان لتحقيق
النسوة والكتابة بحسب الواقع قال وسالبة كل واحدة من هذه القضايا الثمانية هي
التي يرفع ما حكم به في موجبها فسالبة اللزوم تسمى سالبة لزومية وسالبة العناد
تسمى سالبة عنادية وسالبة الاتفاق تسمى سالبة اتفاقية **اول** قد مر فت ثمانى قضايا
متصلتان لزومية واتفاقية ومنفصلات ست ثلاث منها عناديات وثلاث منها
اتفاقيات وهي كلها موجبات لان تعاريفها المذكورة لا تنطبق الا على الموجبة فلا بد
من تعريف سوا لهما فسالبة كل واحدة منها هي التي يرفع ما حكم به في موجبها فلما
كانت الموجبة اللزومية ما حكم فيها بلزوم التالي للمقدم كانت سالبة اللزومية سالب
اللزوم اي ما حكم فيها بسلب اللزوم لاما حكم فيها بلزوم السلب فان التي حكم فيها
ببازوم السلب موجبة لزومية لسالبة مثلاً ان اقلنا ليس البتة ان كانت الشمس طالعة
فالليل موجود كانت سالبة لان الحكم فيها بسلب لزوم وجود الليل لطلوع الشمس
وان اقلنا ان كانت الشمس طالعة فليس الليل موجود اكانت موجبة لان الحكم فيها
بلزوم سلب وجود الليل لطلوع الشمس واما كانت الموجبة المتصلة الاتفاقية ما حكم
كاللزوم في المتصلة فلا يستعمل في المشهور اللزوم في المنفصلة **قوله** لانهما لا يصح ان
معان التناقض في بين الاسود والكاتب في الصدق فقط لان اثباتيهما والا لا ممتنع
اجتماعهما معاً على شيء من الصور وليس كذلك بل ذلك بمجرد الاتفاق

فيها بموافقة التالي للمقدم في الصدق كانت السالبة الاتفاقية سلب الاتفاق اي ما حكم فيها بسلب موافقة التالي للمقدم لا ما حكم فيها بموافقة السلب فانها اتفاقية موجبة فاذا قلنا ليس اذا كل انسان ناطقا فالحمار ناهق كانت سالبة اتفاقية لان الحكم فيها بسلب موافقة ناهقية الحمار لناطقية لانسان واما اذا قلنا اذا كان الانسان ناطقا فليس الحمار ناهقا كانت موجبة لان الحكم فيها بموافقة سلب ناهقية الحمار لناطقية الانسان وعلى هذا يكون السالبة العنادية سلب العناد وهي التي يحكم فيها برفع العناد الذي هو في الصدق والكذب وهي السالبة العنادية الحقيقية واما رفع العناد الذي هو في الصدق وهي مانعة الجمع واما رفع العناد الذي هو في الكذب وهي مانعة الخلو لا ما يحكم فيها بعناد السلب والسالبة الاتفاقية ما يحكم فيها بسلب اتفاق المناقاة على احد الانواع لا ما يحكم فيها باتفاق السلب قال والمنصلة الموجبة تصدق من صادقين ومن كاذبين ومن مجهول الصدق والكذب ومن مقدم كاذب وتال صادق دون عكسه لا امتناع استلزام الصديق الكاذب وتكذب من جزئين كاذبين ومن مقدم كاذب وتال صادق او بالعكس ومن صادقين هذا اذا كانت لزومية واما اذا كانت اتقافية فكذلك صادقين **قال اول** صدق الشرطي وكن بها انما هو بمطابقة الحكم بالاتصال والانفصال لنفس الامر ومدها لا بصدق جزئها وكن بهما فان طابق الحكم فيها لنفس الامر فهي صادقة والافهي كاذبة كيف ما كان جزءاها ثم اذا نسبنا جزئها الى نفس الامر حصلت اربعة اقسام لانها اما ان يكونا صادقين او كاذبين او يكون المقدم صادق والتالي كاذبا او بالعكس فلتبين ان كلام الشرطيات

قوله وعلى هذا اي على تقدير كون السالبة ما يرفع ما حكم في القضية الموجبة **قوله** وهي السالبة العنادية كقولنا اما ان يكون العدد زوجا او فردا **قوله** هو في الصدق كقولنا ليس اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حجرا **قوله** وهو مانعة الخلو كقولنا زيدا اما ان يكون في البحر او لا يغرق **قوله** على احد الانحاء جمع نحو اي على احد الوجوه الثلث اعني في الصدق والكذب معا او في الصدق فقط او في الكذب فقط **قوله** عن صادقين اي معلوم في الصدق وكذا قوله ومن كاذبين ومن مقدم كاذب وتال صادق ليضخ مقابلتها المجهول الصدق والكذب **قوله** فلتبين اما على صيغة الامر للمتكلم

من أي هذه الأقسام تتركب فالمتصلة الموجبة الصادقة تتركب من صادقين كقولنا
 إن كذبت زيد إنساناً فهو حيوان وعن كاذبين كقولنا إن كانت زيد حماراً كان جماًداً
 وعن مجهولي الصدق والكذب كقولنا إن كان زيد يكتب فهو يحرك يده وعن مقدم
 كاذب وتال صادق كقولنا إن كان زيد حماراً كان حيواناً دون مكسدة أي لا تتركب
 من مقدم صادق وتال كاذب لامتناع استلزام الصادق الكاذب واللازم كذب
 الصادق وصدق الكاذب أما كذب الصادق فلان اللازم كاذب وكذب اللازم يستلزم
 كذب الملزوم وأما صدق الكاذب فلان الملزوم فيها صادق وصدق الملزوم مستلزم
 الصدق اللازم لا يقال إذا صح تتركيب المتصلة من مقدم كاذب وتال صادق وعندهم
 أن كل متصلة موجبة تنعكس موجبة جزئية فقد صح تتركيبها من مقدم صادق وتال
 كاذب لئلا نقول ذلك في الكلية لافي الجزئية فإن قلت لما اعتبر في جزئي المتصلة الجهل
 بالصدق والكذب زائد الأقسام على الأربعة فنقول تلك الأقسام الأربعة عند نسبتها إلى

أو على صيغة المضارع مع لام الابتداء **قوله** فالمتصلة الموجبة أي اللزومية والمنفصلة
 أيضاً تتركب من الأقسام الأربعة إلا أن المقدم فيها لما لم يكن ممتازاً عن التالي بالطبع
 اعتبروا القسمين فيهما قسماً واحداً **قوله** وصدق الكاذب أي تقول لزوم كون الشيء
 ملزوماً أو غير ملزوم أو كون الشيء لازماً وغير لازم **قوله** فإن اللازم فيها وهو التالي مثل كان
 حماراً **قوله** لا يقال أنه معارضة للدليل السابق الدال على امتناع التركيب المذكور
 وحاصل الجواب أن المذكور في معرض المعارضة لا يصلح المعارضة لأن كلامنا في الكلية
 واللازم من العكس صدق الجزئية وتوجيه السؤال بالمنع منع السند والجواب بانبات
 المقدم من المتنوعة تعرف **قوله** تنعكس موجبة جزئية نحو أن كان الإنسان ناهقاً فهو
 حيوان عكسه إذا كان بعض الإنسان حيوان فهو ناهق **قوله** لا نقول ذلك أي عدم
 التركيب من مقدم صادق وتال كاذب في الكلية لافي الجزئية مثلاً إذا قلنا كلما كان
 زيد حماراً كان حيواناً يصدق عكسه جزئية وهي قد تكون إذا كان زيد حيواناً كان
 حماراً ولا يصدق كلية **قوله** فإن قلت حاصلة أن اعتبار جعل الجزئيين في التركيب
 ينافي حصر الطرفين في الأقسام الأربعة فاما أن يسقط هذا القسم من بيان التركيب
 أو يزاد إذا قسم على الأربعة

لارتفاعهما كقولنا اما ان يكون الثلثة زوجا او منقسمة بمتساويين وما نفع الجمع
تصدق من كاذبين وصادق وكاذب لانها التي حكم فيها بعدم اجتماع طرفيها في
الصدق فجاز ان يكون طرفاها مرتفعين فيكون تركيبها من كاذبين كقولنا اما
ان يكون زيد شجرا او حجرا وجاز ان يكون احد طرفيها واقعا والطرف الاخر غير واقع
فيكون تركيبها من صادق وكاذب كقولنا اما ان يكون زيد انسانا او حجرا وتكذب
من صادقين لاجتماع جزئيهما حينئذ كقولنا اما ان يكون زيد انسانا او ناطقا وما نفع
الخلو تصدق من صادقين ومن صادق وكاذب لانها التي حكم فيها بعدم ارتفاع
جزئيهما فجاز اجتماعهما في الوجود فيكون تركيبها من صادق كقولنا اما ان يكون
زيد لا حجرا او لا شجرا وجاز ان يكون احدهما واقعا والآخر فيكون تركيبها من
صادق وكاذب كقولنا اما ان يكون زيد لا حجرا او لا انسانا وتكذب من كاذبين
لارتفاع جزئيهما حينئذ كقولنا اما ان يكون زيد لا انسانا او لا ناطقا هذا حكم الموجبات
المتصلة والمنفصلة واما سوالها فهي تصدق من الاقسام التي تكذب عنها الموجبات
ضروران كذب الايجاب يقتضي صدق السلب وتكذب من الاقسام التي تصدق
عنها الموجبات لان صدق الايجاب يقتضي كذب السلب لامحالة قال وكلية الشرطية
ان يكون التالي لازما او معاندا للمقدم على جميع الاوضاع التي يمكن حصولها معها
وهي الاوضاع التي تحصل له بسبب اقتران الامور التي اجتماعها معها والجزئية
ان تكون كذلك على بعض هذه الاوضاع والمخصوصة ان تكون كذلك على وضع معين
وسور الموجبة الكلية في المتصلة كلما ومهما ومتى وفي المنفصلة دائما وسور السالبة الكلية
فيهما ليس البتة وسور الموجبة الجزئية فيهما قد يكون والسالبة الجزئية فيهما قد لا يكون
وبادخال حرف السلب على سور الايجاب الكلي والمهمة باطلاق لفظ لو وان واذا
في المتصلة واما وفي المنفصلة **قول** كما ان القضية الحملية تنقسم الى مخصوصة ومهمة
ومخصوصة كذلك الشرطية منقسمة اليها وكما ان كلية الحملية ليست بحسب كلية
قوله اما سوالها اي سوال كل واحد من المنفصلة والمتصلة **قوله** الاوضاع الوضع
عبارة عن الهيئة الحاصلة للشيء بسبب نسبة اقترانه بعضها الى بعض كالعود والقيام
وغيرهما الى الامور الخارجية عنه هكذا في شرح الاشارات

الموضوع أو المحمول بل باعتبار كلية الحكم ككلية كلية الشرطية ليست لاجل ان مقدمها
أو تاليها كلي فان قولنا كلما كان زيد يكتب فهو يحرك يد فكلية مع ان مقدمها وتاليها
شخصيتان بل بحسب كلية الحكم بالاتصال والانفصال فالشرطية إما تكون كلية إذا
كان التالي لازماً للمقدم أي في المتصلة للضرورة ومعانده الثاني في المنفصلة العنادية
في جميع الأزمان وعلى جميع الأوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم وهي الأوضاع
التي تحصل للمقدم بحسب اقتراحه بالأموال الممكنة الاجتماع معه فإذا قلنا كلما كان زيد
إنساناً كان حيواناً ثابتاً للزوم الحيوانية للإنسان ثابت في جميع الأزمان وإسناداً هــ
على ذلك التقدير بل فزيد مع ذلك ان اللزوم يتحقق على جميع الأحوال التي
إمكان اجتماعها مع وضع إنسانية زيد مثل كونه قائماً أو قاعداً أو كونه الشمس طالعة
أو كونه الحمار ناهقاً إلى غير ذلك مما لا يتناهى وإنما اعتبر في الأوضاع أن تكون
ممكنة الاجتماع لأنه لو اعتبر جميع الأوضاع مطلقاً سواء كانت ممكنة الاجتماع أو
لا تكون لم تصحى الشرطية كلية أما في الاتصال فلان من الأوضاع ما لا يلزم معه التالي
كعدم التالي أو عدم لزوم التالي فلان المقدم إذا فرض على شيء من هذه الوضعين استلزم
عدم التالي أو عدم لزوم التالي فلا يكون التالي لازماً له على هذا الوضع والالكان المقدم
على هذا الوضع مستلزم للنقيضين وأنه محال فعلى بعض الأوضاع لا يكون التالي
لازماً للمقدم فلا يصدق ان التالي لازم للمقدم على جميع الأوضاع وهو مفهوم الكلية
على ذلك التقدير وأما في الانفصال فلان من الأوضاع ما لا يعاند التالي للمقدم معه
كصدق الطرفين فان التالي على هذا الوضع لازم للمقدم فيكون نقيض
قوله وعلى جميع الأوضاع أي سواء كانت الأوضاع محالة في نفسها كقولنا كلما كان
الفرس إنساناً كان حيواناً أو لا كقولنا كلما كان زيداً إنساناً كان حيواناً قوله مع
ذلك أي مع ان لزوم الحيوانية ثابت للإنسانية في جميع الأزمان قوله مستلزم ما
لنقيضين لأن الغرض ان المقدم يستلزم عدم التالي أو عدم لزوم التالي وإن كان
التالي لازماً للمقدم على هذا التقدير يلزم ان المقدم يستلزم عدم التالي ووجود التالي
أو عدم لزوم التالي ولزوم التالي وهو تناقض قوله على ذلك التقدير أي على تقدير
التمميم سواء كانت ممكنة أو لا يكون

التالي معانده المقدم فلو كان المقدم معانده التالي على هذا الوضع لزم معانده
 الشيء للتيقنين وأنه محال فعلي بعض الأوضاع لا يعاند التالي للمقيم فلا يصدق
 أن التالي معاند المقدم على سائر الأوضاع وإنما خص هذا التفسير بالمتصلة الزمنية
 والمنفصلة العنادية لأن الأوضاع المعتبرة في الاتفاقية ليست هي الأوضاع
 الممكنة الاجتماع مطلقا بل الأوضاع الكائنة بحسب نفس الأمر لأنه لولا ذلك
 لم تصدق الاتفاقية الكلية إذ ليس بين طرفيها علاقة توجب صدق التالي على
 تقدير صدق المقدم فيمكن اجتماع عدم التالي مع المقدم والآن بينهما ملازمة
 والتالي ليس بتحقيق على تقدير صدق المقدم على هذا الوضع فعلى بعض الأوضاع
 الممكنة الاجتماع مع وضع المقدم لا يكون التالي صادقا على تقدير صدق المقدم
 فلا يكون التالي صادقا على تقدير صدق المقدم على جميع الأوضاع الممكنة الاجتماع مع
 المقدم فلا يصدق الكلمة الاتفاقية وإذا مررت مفهوم الكلية فكذلك جزئية المتصلة
 والمنفصلة ليست بجزئية المقدم والتالي بل بجزئية الأزمان والأحوال حتى يكون الحكم
 بالاتصال والانفصال في بعض الأزمان وعلى بعض الأوضاع المذكورة كقولنا قد يكون
 إذا كان الشيء حيوانا كان إنسانا فإن الحكم يلزم الانسانية للحيوان إن أمروا على وضع كونه
 ناطقا وكقولنا إما أن يكون هذا الشيء نائما أو جامدا فإن العناد بينهما إنما يكون
 على وضع كونه من العنصرات وأما خصوص الشرطية

قوله هذا التفسير أي تفسير كلية الشرطية أو تفسير الأوضاع بالممكنة الاجتماع
 بالمتصلة العنادية حيث ذكر الزوم والعناد في التفسير **قوله** في الاتفاقية الخاصة بدل عليه
 جعل النتيجة قوله فلا يكون التالي صادقا على تقدير صدق المقدم وإنما في الاتفاقية العامة
 فلا يعتبر فيها الأوضاع أصلا إذا المقدم إذا كان ذاته مقروضا لا معنى لاعتبار الأوضاع فافهم
 ولا تلتفت إلى اضطرارة الوجود **قوله** فكذلك جزئية المتصلة أي جزئية التي هي صفة
 المتصلة والمنفصلة ليست بسبب الجزئية التي هي صفة المقدم والتالي بل بسبب بعضية
 الأزمان والأحوال والتعبير عنها بالجزئية المشاككة كما يفصح عنه آخر كلامه وليس
 الجزئية في شيء من المواضع بالمعنى المصدري أي كون الشيء جزءا أو جزئيا كما لا يخفى
 على من له أدنى فطنة **قوله** على وضع كونه من العنصرات يعني أن العنادية الحقيقة

فبتعيين بعض الأزمان والاحوال كقولنا ان جئتنى اليوم اكرمك واما اهلها
فباهمال الأزمان والاحوال وبالجملة الاوضاع و الأزمنة في الشرطية بمنزلة
الافراد في الحملية فكما ان الحكم فيها ان كان على فرد معين فهي مخصوصة
والافان بين كمية الحكم فيها بانه على كل الافراد وعلى بعضها فهي محصورة والافهملة
كذلك الشرطية ان كان الحكم بالاتصال فيها على وضع معين فهي مخصوصة
والافان بين كمية الحكم بانه على جميع الاوضاع او بعضها فهي محصورة والافهملة
وسور الموجبة الكلية في المتصلة كلما ومهما متى كقولنا كلما ومهما او متى كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود وفي المنفصلة دائما كقولنا دائما ان يكون الشمس طالعة
او لا يكون النهار موجودا وسور السالبة الكلية فيهما ليس البتة اما في المتصلة فكقولنا
انما يتحقق اذا كان الشيء من العنصرات فانه لو كان من الفلكيات لا يتحقق العنادية
الحقيقية ان ليس جرم الفلك ناميا ولا يطلق عليه الجماد ايضا فبجوز ان يكون جرم
الفلك غير نام وغير جماد فيثبت ان يتحقق العنادية الحقيقية والية اشارة العلامة بقوله
لان الجماد لا يطلق على الفلكيات **قوله** فبتعيين بعض الأزمان والاحوال اما معا ومنفردا
بقريئة المثال فان الوقت فيه متعين دون الوضع وزاد الله في شرح المطالع قوله اوكبا
فيكون مثلا لتعين كل واحد منهما والكلية فان كلمة او لمنع الخلوة القضية التي حكم
فيها على وضع معين من غير تعرض الأزمان نحو ان جئتنى راكبا اكرمك وفي
زمان معين من غير تعرض الاوضاع كمثال الله داخلتان في الخصوصية واما القضية
التي حكم فيها على وضع معين في جميع الأزمان او في زمان معين في جميع الاوضاع
فمما لا يمكن وجودها فاندفع ما قيل ان القضيتين المذكورتين واسطتان بين الاسام
قوله نحو ان جئتنى اليوم فاكرمك لفظ اليوم ظرف للشرطية فيفيد توقيت الزوم لكن
توقيت الزوم من حيث انه ملزوم يستلزم توقيت الزوم ضرورة فاندفع ما قيل ان
المثال المذكور لا يصلح مثالا للمخصوصة ان ليس اليوم موقتا للزوم بل للزوم و فرق
بين الزوم في وقت وبين الزوم لافي وقت معين **قوله** مهما بحسب اللغة انما هي
لعموم الافراد حتى يصح سور الكلية الحملية وهم نقلوها الى عموم الاوضاع وجعلوها
سور الكلية المتصلة **قوله** ليس البتة بقدير بتيت البتة فقوله البتة مفعول مطلق وهمزته

ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجودا وما في المنفصلة فكقولنا ليس البتة اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا وصور الموجبة الجزئية فيهما قد يكون كقولنا قد يكون اذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا وقد يكون اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا وصور السالبة الجزئية فيهما قد لا يكون كقولنا قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا وقد لا يكون اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا وبأدخال حرف السلب على صور الايجاب الكلي كليس كل ما وليس مهما وليس متى في المتصلة وليس دائما في المنفصلة لانا اذا قلنا كلما كان كذا كان مفهومه الايجاب الكلي لا محالة فاذا قلنا ليس كلما يكون كذا فمعنا نرفع الايجاب الكلي لا محالة واذا ارتفع الايجاب الكلي تحقق السلب الجزئي على ما حققته فيما سبق وهكذا في البواقي والاطلاق لفظه لو وان واذا في الاتصال واما او في الانفصال للاهمال كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا قال والشرطية قد تتركب من حملتين ومن متصلتين ومن منفصلتين ومن حملية ومتصلة وعن حملية ومنفصلة وعن متصلة ومنفصلة وكل واحد من هذه الثلاثة الاخيرة في المتصلة تنقسم الى قسمين لامتياز مقدما عن تاليها بالطبع بخلاف المنفصلة فان مقدما عنها انما يتميز عن تاليها بالوضع فقط فاقسام المتصلة تسعة والمنفصلة ستة واما الامثلة فعليك باستخراجها من نفسك **اقول** لما كانت الشرطية مركبة من قضيتين والقضية اما حملية او متصلة او منفصلة كان تركيبها اما من حملتين او متصلتين او منفصلتين او من حملية ومتصلة او حملية ومنفصلة او متصلة ومنفصلة ولا يزيد على هذه الاقسام لكن كل واحد من الاقسام الثلاثة الاخيرة تنقسم في المتصلة الى قسمين لان مقدم المتصلة متميز عن تاليها بالطبع اي بحسب المفهوم

قطعي وقوله فيها ليس اي في اتصاله والمنفصلة قوله حقيقة فيما سبق وهو قوله والفرق بين الاسور الثلاثة ان ليس كل دال على رفع الايجاب الكلي بالمطابقة وعلى السلب الجزئي بالالتزام **قوله** لان مقدم المتصلة اي مقدم المتصلة الزومية فانها المبحوث عنها في هذا الفن واما الاتفاقية فلا يتميز بين مقدمها وتاليها الا بالوضع **قوله** بالطبع

فان مفهوم المتقدم فيها الملزوم ومفهوم التالي اللازم ولا يحمل ان يكون الشيء ملزوما
 للآخر ولا يكون لازما له فالقدم في المتصلة متعين لان يكون مقدهما التالي متعين
 لان يكون تاليا بخلاف المنفصلة فان مفهوم التالي فيها المعاند ومفهوم المتقدم المعاند
 والمعاند لا بد ان يكون معاندا له ايضا لان عنادا احد الشئيين للآخر في قوة عنادا الاخر اياه
 فحال كل واحد من جزئيهما عند الاخر حال واحد وانما عرض لاحدهما ان يكون مقدهما
 والاخر ان يكون تاليا لمجرد الوضع لا لطبع ففرق ما بين المتصلة المركبة من العملية
 والمتصلة والقدم فيها العملية وبينها والقدم فيها المتصلة بخلاف المتصلة المركبة منهما
 فلا فرق بين ما اذا كان المقدم فيها العملية او المتصلة وكذلك في المركبة من العملية
 والمنفصلة ومن المتصلة والمنفصلة فلا جرم انقسمت الاقسام الثلاثة في المتصلة الى
 قسمين دون المنفصلة فاقسام المتصلات تسعة واقسام المنفصلات ستة امثلة المتصلات
 فالاول من حملتين كقولنا كما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان والثاني من
 متصلتين كقولنا كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان فكلما لم يكن الشيء حيوانا لم يكن
 انسانا والثالث من منفصلتين كقولنا كلما كان دائما اما ان يكون هذا العدد زوجا
 او فردا دائما اما ان يكون منقسما بمتما ويين او غير منقسم والرابع من حملية
 ومتصلة كقولنا ان كان طلوع الشمس ملة لوجود النهار فكما كانت الشمس طالعة فالنهار
 موجودا والخامس عكسه كقولنا كلما كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
 النهار لازم لطلوع الشمس والسادس من حملية ومنفصلة كقولنا ان كان هذا عددا فهو
 دائما اما زوج واما فرد والسابع بالعكس كقولنا كلما كان هذا اما زوجا او فردا كان هذا
 اي بحسب المفهوم الطبع يقال بمعنى الحقيقة واذا لم يكن للمقدم والتالي حقيقة
 سوى المفهوم لكونها من القضايا فسر الطبع بالمفهوم **قوله** فان مفهوم المتقدم هو
 ذلك لان معنى قولنا هي التي حكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى
 لعلاقة انها التي حكم فيها بصدق اللازم على تقدير صدق الملزوم **قوله** والمعاند لا بد
 ان يكون معاندا لان المتعاقلة يكون من الطرفين والتغاير انما هو بحسب الذكر وجعل
 احدهما فاعلا صريحا والاخره فمفعولا صريحا وهذا معنى قوله لان عنادا احد الشئيين
 للآخر في قوة عنادا الاخر اياه اي بتضمينه

عددنا والثامن من متصلة ومنفصلة كقولنا ان يكن كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
 موجود دائما اما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا والتاسع عكس
 ذلك كقولنا ان يكن دائما اما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا
 فكما كانت الشمس طالعة فالنهار موجودا وامثلة المنفصلات فالاول من حملتين
 كقولنا دائما اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا والثاني من متصلتين كقولنا دائما اما
 ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجودا واما ان يكون ان كانت الشمس طالعة
 لم يكن النهار موجودا او الثالث من منفصلتين كقولنا دائما اما ان يكون هذا العدد
 زوجا او فردا واما ان لا يكون هذا العدد زوجا او لا فردا والرابع من حملية ومتصلة كقولنا
 اما ان لا يكون طلوع الشمس سعة لوجود النهار واما ان يكون كاملا كانت الشمس طالعة
 كل النهار موجودا والخامس من حملية ومنفصلة كقولنا اما ان لا يكون هذا الشيء
 ليس عددا واما ان يكون اما زوجا او فردا والسادس من متصلة ومنفصلة كقولنا
 دائما اما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجودا واما ان يكون الشمس
 طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا قال الفصل الثالث في احكام القضايا وفيه
 اربعة مباحث البحث الاول في التناقض وحدوه بانه اختلاف قضيتين بالاجاب
 والسلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون احداهما صادقة والاخرى كاذبة **اقول**
 لما فرغ من تعريف القضية واسماها شرعا في لواحقها واحكامها وابتهأ منها بالتناقض
 لتوقف معرفته غير من الاحكام عليه وهو اختلاف قضيتين بالاجاب والسلب
 بحيث يقتضي لذاته صدق احديهما كذب الاخرى كقولنا زيد انسان وزيد ليس
 بانسان فانهما مختلفان بالاجاب والسلب اختلافا يقتضي لذاته ان يكون احدهما
قوله في لواحقها واحكامها لواحق القضايا هي التي يقال له النقيض والعكس
 ولازم الشرطية واحكامها هي المعاني المصدرية لان الجمولات يوخذ منها
 فيقال مناف لنا ومنعكسة الى كذا الا لازم لذلك والابحاث الاربعة مشتملة على
 بيانها **قوله** لتوقف معرفة اهل ادلة مكوس القضايا وتلازم الشرطية يتوقف على
 اخذ النقيضين **قوله** فالاختلاف جنس جزم بالجنسية اما لكونه تعريفا للمفهوم
 الاصطلاحي واما لان ذكر العرض العام لا يجوز في التعريف مطابقا عند المتأخرين

صادقة والاخرى كاذبة فالاختلاف جنس بعيد لانه قد تكون بين قضيتين و
قد يكون بين مفردين كالسما والارض وقد يكون بين قضية ومفرد كقولنا زيد قائم وممرو
بلا اسناد شيء الى عمر و فقوله قضيتين يخرج غير قضيتين واختلاف قضيتين اما
بالايجاب والسلب واما بغيرهما كاختلافهما بان يكون احدهما حملية والاخرى شرطية
او متصلة ومنفصلة او معدولة ومحصلة فقوله بالايجاب والسلب يخرج الاختلاف
بغير الايجاب والسلب والاختلاف بالايجاب والسلب قد يكون بحيث يقتضي
ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة وقد يكون بحيث لا يقتضي ذلك
كقولنا زيد ساكن وزيد ليس بمتهجر فانهما قضيتان مختلفتان ايجابا وسلبا لكن
اختلافهما لا يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى بل هما صادقتان فبذلك
بحيث يقتضي ليخرج الاختلاف الغير المقتضي والاختلاف المقتضي اما ان يكون
مقتضيا لذاته ومصورته واما ان لا يكون بل بواسطة امر يساويه او بخصوص المادة او بواسطة
فكما في ايجاب قضية وسلب لازمها المساوي كقولنا زيد انسان وزيد ليس بناطق
فان الاختلاف بينهما انه يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى اما لان قولنا زيد
ليس بناطق في قوة قولنا زيد ليس بانسان واما لان قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد
ناطق واما بخصوص المادة فكما في قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان
قوله واختلاف قضيتين اه والاولى ان يقال ان قوله قضيتين وقوله بالايجاب
والسلب تحقيق لفهوم التناقض والا فالحيثية المذكورة بعد يغني عنه لان اختلاف
غير قضيتين والاختلاف بالايجاب والسلب لا يكون بهذه الحيثية هكذا في بديع
الميزان **قوله** يخرج الاختلاف اه لم يصرح في القيود المخرجة بكونه فصولا او خواصا
اعتمادا على التحقيق السابق في تعريف الكليات او بعدم تعلق الغرض بهذا **قوله**
وصورته لا يخفى انه لا صورة للاختلاف بل الصورة للقضيتين كالمادة فمال اختلاف
قضيتين بحيث يقتضي لصورة القضيتين لاما دتهما ان يكون احدهما صادقة
والاخرى كاذبة فالصورة المضافة الى الاختلاف مضافة اليه صورة وعند التحقيق
مضافة الى القضية ففي قوله وصورته مسامحة فمح لا يكون اقتضاء الاختلاف لذاته بل
لدخيلة صورة القضية فيه ففي قوله لذاته مسامحة ايضا هكذا في حاشية العصام

وقولنا بعض الانسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان فان اختلافهما بالاجاب والسلب يقتضي صدق احديهما وكذب الاخرى لا بصورته وهي كونهما كليتين او جزئيتين بل بخصوص المادة والالزم ذلك في كل كليتين او جزئيتين مختلفتين بالاجاب والسلب وليس كذلك فان قولنا كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان كليتان مختلفتان ايجابا وسلبا واختلافهما لا يقتضي لذاته صدق احديهما وكذب الاخرى بل هما كاذبتان وكذلك قولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان جزئيتان مختلفتان بالاجاب والسلب وليس احديهما صادقة والاخرى كاذبة بل هما صادقتان بخلاف قولنا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان فان اختلافهما يقتضي لذاته وصورته ان يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة حتى ان الاختلاف بالاجاب والسلب بين كل قضية كلية وجزئية يقتضي ذلك قال ولا يتحقق التناقض في الموضوعين الا عند اتحاد الموضوع ويندرج فيه وحدة الشرط والجزء والكل وهذا اتحاد المحمول ويندرج فيه وحدة الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل وفي المحصورتين لابد مع ذلك من الاختلاف بالكيفية لصدق الجزئيتين وكذب الكليتين في كل مادة يكون الموضوع فيها اعم من المحمول ولا بد مع ذلك من الاختلاف بالجهة في الكل لصدق الممكنتين وكذب الضروريتين في مادة الامكان **أول** القضيةتان المختلفتان بالاجاب والسلب اما مخصوصتان او محصورتان لان المهمة لكونها في قوة الجزئية عن المحصورات في الحقيقة فان كانتا مخصوصتين فالتناقض لا يتحقق فيهما الا بعد تحقق ثمانى وحدات الاولى وحدة الموضوع اذ لما اختلف الموضوع

قوله بل بخصوص المادة وهي كون الموضوع اخص والمحمول اعم **قوله** بل هما كاذبتان لان الخاص لا يكون محمولا على كل افراد العام ولا يكون مسلوبا عن كل افراد العام ايضا **قوله** فان اختلافهما لذاته والمراد من الاختلاف بالاجاب والسلب المقتضي بصورته هو ان يكون احديهما كلية والاخرى جزئية **قوله** لان المهمة لتعليل لمقدمة مطوية تقدير القضيةتان مختلفتان بالاجاب والسلب اما مخصوصتان او محصورتان ولم يقل المهمة لان اذه **قوله** الا بعد تحقق ثمانى وحدات اتم انه ليس مرادهم ان كل مادة يكون فيها تناقض يجب ان يتحقق مجموع هذه الوحدات والالزم ان لا يكون

فيهما لم تتناقضا لجواز صدقهما أو كذبهما معا كقولنا زيد قائم وعمر وليس بقائم الثابتة
 وحدة المحمول فإنه لا تناقض عند اختلاف المحمول كقولنا زيد قائم وزيد ليس بضاحك
 الثالثة وحدة الشرط لعدم التناقض عند اختلاف الشرط كقولنا الجسم مفروق
 للبصر أي بشرط كونه أبيض والجسم ليس بمفروق للبصر أي بشرط كونه أسود والرابعة
 وحدة الكل والجزء فإنه إذا اختلف الكل والجزء لم تتناقضا كقولنا الزنجي أسود أي
 بعضه والزنجي ليس بأسود أي كلة الخامسة وحدة الزمان إذا لا تناقض إذا اختلف
 الزمان كقولنا زيد قائم أي ليلا وزيد ليس بنائم أي نهارا السادسة وحدة المكان لعدم
 التناقض عند اختلاف المكان كقولنا زيد جالس أي في الدار وزيد ليس بجالس أي
 في السوق السابعة وحدة الإضافة فإنه إذا اختلف الإضافة لم يتحقق التناقض كقولنا
 زيد أب أي لعمر وزيد ليس بأب أي لبكر الثامنة وحدة القوة والفعل فإن النسبة إذا
 كانت في أحدي القضيتين بالفعل وفي الأخرى بالقوة لم تتناقضا كقولنا الخمر مسكر
 في الدن أي بالقوة والخمر ليس بمسكر في الدن أي بالفعل فهذه ثمانية شروط ذكرها
 القدماء لتحقيق التناقض ورودها المتأخرون إلى وحدتين وحدة الموضوع ووحدة
 المحمول فإن وحدة الموضوع يندرج فيها وحدة الشرط ووحدة الكل والجزء أما اندراج
 في قولنا المجرد موجود والمجرد ليس بموجود تناقض إذ ليس فيه اتحاد المكان إذ لا يكون
 للمجردات مكان وإن لا يكون في قولنا الزمان موجود الزمان ليس بموجود تناقض
 إذ لا يكون للزمان زمان بل مرادهم أنه إن أمكن اعتبار وحدة من الوحدات المذكورة
 وجب اعتبارها ونظم الشاعر فقال در تناقض هشت وحدت شرط دان * وحدت
 موضوع ومحمول ومكان * وحدت شرط وضافت جزء وكل * قوت وفعل است در آخر
 زمان * هكذا في حاشية مير جليل **قوله** ليس بأسود أي كلة فإن عظامة وأعصابه
 وأظفاره وميئه ليس بأسود **قوله** وحدة القوة إرادة بالقوة عدم الحصول في زمان الحال
 مع إمكانه وبالفعل الحصول في الحال وهما غير الامكن والاطلاق العام في الحقيقة
 وهما فيدان للمحمول بكيفيتين **قوله** لتحقيق التناقض يعني لا بد منها في التناقض
 وإن لم يكن كافية وحدها بل لا بد معها من اختلاف الجهة في جميع القضايا ومن
 الاختلاف في الكمية في القضايا المحصورة

وحدة الشرط فلان الموضوع في قولنا الجسم مفرق للبصر هو الجسم لا مطلقا بل بشرط
 كونه ابيض والموضوع في قولنا الجسم ليس بمفرق للبصر هو الجسم بشرط كونه اسود
 فاختلاف الشرط يستتبع اختلاف الموضوع فلو اتحد الموضوع اتحد الشرط واما اندراج
 وحدة الكل والجزء فلان الموضوع في قولنا الزنجي اسود بعض الزنجي وفي قولنا
 الزنجي ليس باسود كل الزنجي وهما مختلفان ووحدة المحمول يندرج فيها الواحدات
 الباقية اما اندراج وحدة الزمان فلان المحمول في قولنا زيد نائم النائم ليلا وفي قولنا زيد
 ليس بنائم النائم نهارا فاختلاف الزمان يستدعي اختلاف المحمول واما اندراج وحدة
 المكان والاضافة والقوة والفعل فعلمنا ذلك القياس وردنا الغارابي الى وحدة واحدة
 وهي وحدة النسبة الحكيمة حتى يكون السالب وارادا على النسبة التي ورد عليها
 الايجاب ومقتضى ذلك يتحقق التناقض جزما وانما كانت مردودة الى تلك الوحدة لانه
 اذا اختلف شيء من الامور الثمانية اختلفت النسبة ضرورة ان نسبة المحمول الى احد
 الامرين مغايرة لنسبته الى الاخر ونسبة احد الامرين الى شيء مغايرة لنسبة الاخر
 اليه ونسبة احد الامرين الى الاخر بشرط مغايرة لنسبة اليه بشرط اخر وعلى هذا ففتنى
 اتحدت النسبة اتحاد الكل وان كانت القضيتان محصورتين فلا بد مع ذلك اى مع
 اتحادهما في الامور الثمانية من اختلافهما في الكم اى الكلية والجزئية فانهما لو كانتا
 كليتين او جزئيتين لم يتناقضا لجواز كذب الكليتين وصدق الجزئيتين في كل مادة
 يكون الموضوع فيها اهم من المحمول كقولنا كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان
 بانسان فانهما كاذبتان وكقولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان
 فانهما صادقتان فان قلت الجزئيتان انما تصادق لاختلاف الموضوع لالاتحاد الكمية
 فان البعض المحكوم عليه بالانسانية فيجب البعض المحكوم عليه بالانسانية فنقول
قوله وعلى هذا اى هذا القياس الى آخر الشروط **قوله** وان كانت مطف على فان
 كانتا مخصوصتين **قوله** فان قلت الجزئيتان اه حاصل السؤال الاول لم اعتبر
 الاختلاف في الكمية ولم تعتبر الاتحاد في الموضوع مع انه مغف عن الاختلاف سيده
قوله فنقول اه محصل الجواب ان التصديق ليس يفتقر وحدة من الوحدات وانما
 هو يفتقر وحدة التعيين ووحدة التعيين فيعتبر لغرضها عن مفهوم القضية وقيل

النظر في جميع الاحكام انما هو على مفهوم القضية ولما لوحظ مفهوم الجزئيتين وهو
الاجاب لبعض الافراد والسلب عن البعض لم تتناقضا واما تعيين الموضوع فامر
خارج عن المفهوم فان قلت ليس اعتبر واحدة الموضوع فما الحاجة الى اعتبار شرط
اخر في المحصورات قلت المراد بالموضوع الموضوع في الذكر لانات الموضوع والا
لم يكن بين الكلية والجزئية تناقض فان ذات الموضوع في الكلية جميع الافراد وفي
الجزئية بعضها وهما مختلفان هذا كله انما لم يكن القضيتان موجهتين اما اذا كانتا
موجهتين فلا بد مع تلك الشروط من شرط آخر في الكل اي في المحصورات
والخصوصات وهو الاختلاف في الجهة لانها لو اتحدت في الجهة لم تتناقضا لكن
الضرورة يتبين في مادة الامكان كقولنا كل انسان كاتب بالضرورة ولا شيء من الانسان
بكاتب بالضرورة فانهما تكذبان لان اجاب الكتابة لشي من افراد الانسان ليس
بضروري ولا سلبها منه وصدق للمكنتين فيها كقولنا كل انسان كاتب بالامكان و
ليس كل انسان كاتب بالامكان فقد بان ان اختلاف الجهة لابد منه في الموجهات قال
فتميض الضرورية المطلقة الممكنة العامة لان سلب الضرورة مع الضرورة مما
يتناقضان جز ما ونقيض الدائمة المطلقة المطلقة العامة لان السلب في كل الاوقات
ان اعتبار التناقض بالنظر الى مجرد مفهوم يكذبه اعتبار واحدة الشرط والجزء والكل
والزمان والمكان والقوة والفعل والاضافة فانها خارجة عن مفهوم القضية واجيب
بانها قيود للموضوع والاحتمال فيكون داخلية فيه واجيب بانه لا يصح على قول
من يردا الى وحدتين او واحدة ويندفع بانه لا اختلاف بين من لم يرد ومن رد الا
بالبيان والاجمال والتفصيل هكذا في العصام **قوله** فان قلت ليس له حاصل السؤال
الثاني ان القوم قد اعتبروا الاتحاد سواء كانت اعتبارا مخرج فبازم بطلان ما
ذكرت من ان النظر في احكامها لا في مفهوماتها او قلت انه ليس كذلك فيبطل ما ذكرت
من ان اعتبارا مخرج مع اعتبارهم الاتحاد في الموضوع لاحاجة الى اشتراط
الاختلاف في تناقض الجزئيات **قوله** فما الحاجة الى اعتبار شرط اخر في المحصورات
لانه لابد من اعتبار شرط اخر لخراج الكليتين عن التناقض وحمل المحصورات
على الجزئية بعيد همام

يتأقبة الایجاب فی البعض وبالعکس ونقیض الشرطۃ العامة الحینیة الممكنة انہی
التي حکم فیہا برفع الضرورة بحسب الوصف عن الجانب المخالف کقولنا کل من بہ
ات الجنب یمکن ان ینسل فی بعض اوقات کونه مجنوبا ونقیض العرفیة العامة الحینیة
المطلقة اعنی التي حکم فیہا بثبوت المحمول للموضوع او سلبه منه فی بعض احیان بوصف
الموضوع ومثالها ما مر **أقول** اعلم ولا ان نقیض کل شیء رفعه وهذا القدر كاف فی اخذ
النقیض لقضية حتی ان کل قضية یمکن نقیضها رفع تلك القضية فاذا قلنا کل انسان
حيوان بالضرورة فنقیضها انه لیس كذلك وفي باثر القضايا لکن اذا رفع القضية فربما
یکون نفس رفعها قضية لها مفهوم محصل معین عند العقل من القضايا الاعتباریة وربما
لم یکن رفعها قضية لها مفهوم محصل عند العقل من القضايا بل یمکن لرفعها لازم مساولة
مفهوم محصل عند العقل فاخذ ذلك الا لازم المساوی فاطلق اسم النقیض علیه تجوزا
فحصل انقائض القضايا مفهومات محصلة عند العقل وانما فصلت تلك المفهومات
ولم یکتف بالقدر الاجمالي فی اخذ النقیض لیسهل استعمالها فی الاحکام فالمراد بالنقیض
فی هذا الفصل احد الامرین اما نفس النقیض او لازمه المساوی واذا مررت ذلك
قوله حتی ان اء حتی ابتداءیة لاغائیة **قوله** لکن اذا اء استدراک لتوهم ان هذا
المقدار الاجمالي اذا کان كافیا فما الحاجة الى بیان نقائض الموجهات **قوله** من القضايا
المعتبرة كما ان رفع الضرورة هو بعینه ممکن عام سالب وهذا ای الممكن العام
السالب قضية لها مفهوم محصل معین من القضايا الاعتباریة **قوله** مساولة كما ان رفع
الدائمة وهو اللادوام مستلزم للسلب فی الجملة وهو مطابقة عامة **قوله** فی الاحکام
ای العکس وعکس النقیض وكذا فی قیاس الخلف **قوله** فالمراد بالنقیض اء ای
المراد بلفظ النقیض المستعمل فی هذا الفصل قد یراد نفس النقیض كما فی قوله فنقیض
الضرورة الممكنة وقد یراد به اللازم المساوی كما فی قوله نقیض الدائمة المطلقة العامة
فلفظ النقیض مستعمل فی بعض المواضع فی المعنی الحقيقي وفي بعضها فی المعنی
المجازي او فی الاعم الصادق علی کل واحد علی طریق موم المجازي ای ما یطلق علیه
النقیض واما تفسیره بان المراد بالنقیض ما یصدق علی احد الامرین من المفهوم
الاعم فوهم اذا المفهوم الاعم صادق علی کل واحد منهما لعل احدهما

فنقول نقيض الضرورية المطلقة الممكنة العامة لان امكان العام هو سلب الضرورية من
 الجانب المخالف للحكم ولا خفاء في ان اثبات الضرورية في الجانب المخالف وسلبها
 في ذلك الجانب مما يتناقضان فضرورية الایجاب نقيضها سلب ضرورية الایجاب
 وسلب ضرورية الایجاب بعينه امكان علم سالب وضرورية السلب نقيضها سلب ضرورية
 السلب وهو بعينه امكان عام موجب وكذلك امكان الایجاب نقيضه سلب امكان
 الایجاب اي سلب سلب ضرورية السلب الذي هو بعينه ضرورية السلب وامكان
 السلب نقيضه سلب امكان السلب اي سلب سلب ضرورية الایجاب الذي هو
 بعينه ضرورية الایجاب ونقيض العائمة المطلقة العامة لان السلب في كل الاوقات
 يتنافى في الایجاب في البعض وبالعكس اي الایجاب في كل الاوقات يتنافى في السلب
 في البعض وانما قال يتنافى بخلاف ما قال في الضرورية لان اطلاق الایجاب لا يناقض
 دوام السلب بل يلزم نقيضه فان دوام السلب نقيضه رفع دوام السلب ويلزمه
 اطلاق الایجاب لانه اذا لم يكن المحمول دائم السلب لكان اما دائما الایجاب او ثابتا في
 بعض الاوقات دون بعض واياما كان يتحقق اطلاق الایجاب وكذلك دوام الایجاب
 يتناقضه رفع دوام الایجاب واذا ارتفع دوام الایجاب فاما ان يدوم السلب او يتحقق
 السلب في بعض الاوقات دون بعض وعاء كلا التقديرين اطلاق السلب لازم جزما
 وهكذا البيان في ان نقيض المطلقة العامة الدائمة المطلقة فانه اذا لم يكن الایجاب
قول سلب الضرورية من الجانب المخالف اي الجانب الذي قيد بالامكان العام
قوله فضرورية الایجاب اه اي اذا اعتبر الضرورية مفهوما وجوديا قوله كذلك امكان
 الایجاب اي اذا اعتبر الامكان مفهوما وجوديا فاندفع ما قيل انه بعد ما بين ان الضرورية
 نقيضها الامكان ثبت ان الامكان نقيضه الضرورية فنقوله وكذلك امكان الایجاب
 مستدرك قوله الذي هو بعينه ضرورية السلب اي في نفس الامر لا من حيث المفهوم
 وفيه اشارة الى ما قاله في شرح المطالع وكذا في قوله هو بعينه ضرورية الایجاب
 ومن لم يفهم مقصود الشارح وقع في حيص بيض قوله وهكذا البيان في ان نقيض
 المطلقة العامة اي اذا اعتبر جهة الاطلاق وجوديا يكون نقيضه سلب الاطلاق
 وهو يستلزم الدوام الذاتي

في الجملة يلزم السلب دائما وإن لم يكن السلب في الجملة يلزم الإيجاب دائما ونقيض
المشروطة العامة الحينية الممكنة وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة بحسب الوصف
من الجانب المخالف كقولنا كل من به ذات الجنب يمكن ان يسعل في بعض
اوقات كونه مجنوبا وذلك لان نسبتها الى المشروطة العامة كنسبة الممكنة العامة الى
الضرورة المطلقة فكما ان الضرورة بحسب الذات تناقض سلب الضرورة بحسب
الذات كذلك الضرورة بحسب الوصف تناقض سلب الضرورة بحسب الوصف
ونقيض العرفية العامة الحينية المطلقة وهي التي حكم فيها بالثبوت او بالسلب
بالفعل في بعض اوقات وصف الموضوع ومثاله ما مر من قولنا كل من به ذات الجنب
فهو يسعل بالفعل في بعض اوقات كونه مجنوبا وذلك لان نسبتها الى العرفية العامة
كنسبة المطلقة العامة الى الدائمة فكما ان الدوام بحسب الذات ينفي الاطلاق بحسبها
كذلك الدوام بحسب الوصف ينفي الاطلاق بحسبه قال واما المركبات فان كانت
كلية فنقيضها احد نقيضي جزئها وذلك جلي بعد الاحاطة بحقائق المركبات ونقائض
البيانات فانك اذا تحققت ان الوجودية اللادائمة تركيبها من مطلقتين عامتين
احدهما موجبة والاخرى سالبة وان نقيض المطلقة هو الدائمة تحققت ان نقيضها
اما الدائمة المخالفة او الدائمة الموافقة **قول** القضية المركبة عبارة عن مجموع قضيتين
مختلفتين بالإيجاب والسلب فنقيضها رفع ذلك المجموع لكن رفع ذلك المجموع
انما يكون برفع احد جزئيه لاعلى التعيين فان جزئية اذا تحققت تحقق المجموع ورفع
احد الجزئين هو احد نقيضي الجزئين لاعلى التعيين فيكون لازما مساويا لنقيض
المركبة وهو المفهوم المرددين نقيضي الجزئين لان احد النقيضين مفهوم مردديتهما
قول لاعلى التعيين متعلق باحد الجزئين لا بالرفع اذ عدم تعيين الرفع تابع لعدم
الجزئين **قول** ورفع احد الجزئين اي لاعلى التعيين في القضايا الكلية هو احد
نقيضي الجزئين كان الظاهر ان يقول هو نقيض احد الجزئين لاعلى التعيين الا
ان نقيض احد الجزئين هو احد نقيضي الجزئين فلذا اسقط الواسطة **قول** وهو المفهوم
المردد اي احد نقيضي الجزئين هو المفهوم المردد بينهما لان احد النقيضين مطلقا
سواء كانا نقيضي الجزئين او غيرهما مفهوم مردد بينهما بان يقال اما هذا النقيض

ونقال اما هذا النقيض واما ذلك النقيض وبالحقيقة هو منفصلة مانعة الخلو مركبة
 من نقيضي الجزئين فيكون طريق اخذ نقيض المركبة ان يحلل الى بسيطها ويؤخذ
 لكل منهما نقيض وتركب منفصلة مانعة الخلو من النقيضين فهي مساوية لنقيضها
 لانه متى صدق الاصل كذبت المنفصلة لانه متى صدق الاصل صدق جزءا ومتى
 صدق الجزء ان كذب نقيضا هما فتكذب المنفصلة المانعة الخلو وكذب جزئيهما ومتى
 كذب الاصل صدقت المنفصلة لانه متى كذب الاصل فلا بد ان يكن ب واحد جزئية
 ومتى كذب ب واحد جزئية صدق نقيضة فيصدق المنفصلة لصدق احد جزئيهما وذلك
 اي اخذ نقيض المركبة جلي بعد الاحاطة بحقائق المركبات ونقائص البسائط فانك
 اذا تحققت ان الوجودية اللادائمة مركبة من مطلقتين ممتين اوليهما موافقة
 للاصل في الكيف واخريهما مخالفة له في الكيف وتحققت ان نقيض المطلقة العامة
 الموافقة الدائمة المخالفة ونقيض المطلقة العامة المخالفة الدائمة الموافقة صامت ان نقيض
 الوجودية اللادائمة اما الدائمة المخالفة والدائمة الموافقة فاذا قلنا كل انسان ضاحك
 بالفعل لا دائما يكون نقيضة انه ليس كذلك بل اما ليس بعض الانسان ضاحكا دائما
 او بعض الانسان ضاحك دائما وتولنا ليس كذلك وهو فرع المجموع نقيضة الصريح
 وتولنا بل اما كذا واما كذا المنفصلة المساوية للنقيض وعلى هذا القياس في سائر المركبات
 واما ذاك ليكون احد نقيض الجزئين مفهوم ما مرددا بينهما فلا يردان الدليل صين
 المدعى بقوله ونقال عطف تفسيره بقوله مرددة بينهما وفي بعض النسخ يردد
 بصيغة المضارع وهو الاظهر **قوله** فهي مساوية لنقيضها لا نقيضها فلا يردانه لاختلاف
 بين المفهوم المردد والقضية المركبة في الایجاب والسلب ولا اتحاد في النوع لكون
 احدهما عملية والاخرى منفصلة ولا اختلاف في الجهة **قوله** جلي فلذا لم يتعرض
 لتفصيل نقائص المركبات كالبسائط **قوله** بحقائق المركبات وهي ما يتركب منه
 لا الاحاطة لمفهوماتها **قوله** ونقائص البسائط عطف على الحقائق **قوله** ان نقيض
 الوجودية اللادائمة اما الدائمة المخالفة اي المفهوم المردد بينهما لا احدهما
 كما هو السابق الى الوهم **قوله** يكون نقيضه اي بالمعنى الاعم ليصبح الاضراب وانما
 اضرب لان الكلام في بيان النقيض بمعنى اللازم المساوي

قال وان كانت جزئية فلا يكفي في نقيضها ما ذكرناه لانه يكذب بعض الجسم حيوان
لادائما مع كذب كل واحد من نقيضي جزئها بل الحق في نقيضها ان يرد بين نقيضي
الجزئين لكل واحد واحد اي كل واحد واحد لا يخلو من نقيضهما فيقال كل واحد واحد
من افراد الجسم اما حيوان دائما وليس بحيوان دائما **قول** ما مر كان حكم المركبات
الكلية واما المركبات الجزئية فلا يكفي في نقيضها ما ذكرناه من المفهوم المرددين
نقيضي الجزئين لجواز كذب المركبة الجزئية مع كذب المفهوم المرددان من الجائز
ان يكون المحمول ثابتا دائما لبعض افراد الموضوع ومسئوبا دائما من الافراد الباقية
فتكذب الجزئية اللادائمة لان مفهومها ان بعض افراد الموضوع يكون بحيث يثبت له
المحمول تارة ويسلب عنه اخرى ولا فرد من افراد الموضوع في تلك المادة
كذلك ويكذب ايضا كل واحد من نقيضي جزئها اي الكليتين اما الكلية الموجبة فلك وام
سلب المحمول من بعض الافراد واما الكلية السالبة فلك وام ايجاب المحمول لبعض
كقولنا بعض الجسم حيوان لادائما فان الحيوان ثابت لبعض افراد الجسم دائما
ومسئوب من افراد الباقية دائما فيكون تلك الجزئية كاذبة مع كذب قولنا كل جسم
حيوان دائما ولا شيء من الجسم بحيوان دائما بل الحق في نقيضها ان يرد بين نقيضي
الجزئين لكل واحد واحد لاننا اذا قلنا بعض ج ب لادائما كان معناه ان بعض ج
بحيث يثبت له ب في وقت ولا يثبت له ب في وقت اخر فنقيضه انه ليس كذلك
وان لم يكن بعض افراد ج بحيث يكون ب في وقت ولا يكون ب في وقت اخر
يكون كل واحد واحد من افراد ج اما ب دائما او ليس ب دائما وهو المتردد بين
نقيضي الجزئين لكل واحد واحد و احداي كل واحد واحد لا يخلو من نقيضهما فيقال في

قوله فلا يكفي اه فيه اشارة الى ان نقيضها مشتمل على المفهوم المرددين نقيضي
الجزئين وشي زائد عليه كما سيحكي من ان نقيضها مفهوم مردديشتمل على ثلث
مفهومات ثالثها غير نقيض الجزئين **قوله** بل الحق اضراب عن الباطل فالمراد
بالحق ما يقابل لا بمعنى الراجح على ما فهم **قوله** ان يردناه اللام في كل واحد زائدة
كما في رؤف لكم **قوله** اي كل واحد واحد لا يخلو من نقيضها اتمر منع خلوها مع انها
لا يجتمعان ايضا لان واسطة بين الايجاب لكل واحد وسلب ذلك الايجاب لانه الواجب

تلك المادة كل جسم اما حيوان دائما او ليس بحيوان دائما ويشتمل على ثلث مفهومات
لان كل واحد واحد من افراد الموضوع لا يخلو اما ان يثبت له المحمول دائما او لا يثبت
له دائما واذا لم يثبت له فلا يخلو اما ان يكون مسلوبا با من كل واحد دائما او مسلوبا با من
البعض دائما ثابتا للبعض دائما فالجزء الثاني مشتمل على المفهومين فلور كبت منفصلة
مانعة الخلو من هذا المفهومات الثلاثة كانت مساوية ايضا لنقيضها كقولنا كل ج ب
دائما ولا شيء من ج ب دائما او بعض ج ب دائما وبعض ج ليس ب دائما فهو
طريق ثان في اخذ النقيض فان قلت كما ان المركبة الكلية عبارة عن مجموع قضيتين
فكذلك المركبة الجزئية ورفع المجموع انما هو رفع احد الجزئين اي احد نقيضي
الجزئين الذي هو المفهوم المردد فكما يكفي في نقيض الكلية فكيف ايضا في نقيض الجزئية
والافما الفرق كانت مفهوم الكلية المركبة هو بعينه مفهوم الكليتين المختلفتين بالايجاب
والسلب فاذا اخذ نقيضا هيا يكون احد نقيضهما مساويا لنقيضها واما مفهوم الجزئية
المركبة فهو ليس مفهوم الجزئيتين المختلفتين ايجابا وسلبا لان موضوع الايجاب في
المركبة الكلية بعينه موضوع السلب وموضوع الجزئية الموجبة لا يجب ان يكون
موضوع الجزئية السالبة لجواز تغايرهما بل مفهوم الجزئيتين اهم من مفهوم المركبة
الجزئية لانه متى صدق الجزئيتان المختلفتان بالايجاب والسلب مع اتحاد الموضوع
في كونه نقيضا للمركبة الجزئية ولا دخل لامتناع اجتماعهما في ذلك كما لا يخفى
قوله فان قلت اذ استفسار من ههنا التفاوت كما يدل عليه قوله والافما الفرق قوله مفهوم
الكلية المركبة بعينه مفهوم اذ لاتحاد الموضوع فيها وهو جميع الافراد قوله واما مفهوم
الجزئية المركبة فهو ليس بعينه اذ لعدم اتحاد الموضوع ومن هذا ظهر انه اذا اخذ
الموضوع متحدا بان يقيد في السالبة بما ثبت له المحمول كان المفهوم المردد بين نقيضي
جزئي الجزئية مساويا لنقيضها كما اذا قلنا في المثال المذكور نقيضه اما كل جسم حيوان
دائما ولا شيء من الجسم الذي هو حيوان دائما وهذا طريق اخر لاخذ نقيض المركبة
الجزئية ذكره الشارح والمحقق التفتازاني فمعنى قولهم لا يكفي في نقيض المركبة الجزئية
اخذ نقيض الجزئين اذ لا يكفي فيه الطريق المذكور في الكلية اعني تحليلها الى بسيطتين
والترديد بين نقيضهما قوله بعينه موضوع السلب لكون الجزء الثاني قيد الاول

صدق الجزئيتان المختلفتان بالاجاب والسلب مطلقا بدون العكس فيكون احد
نقيضهما اخص من نقيض مفهوم الجزئية لان نقيض الامم اخص من نقيض
لاخص فلا يكون مساويا لنقيضه ولهذا اجاز اجتماع المركبة الجزئية مع الكليتين على
لكن ان كان احدى الكليتين لما كانت اخص من نقيض المركبة الجزئية والاخص
بحوران يكتب بدون الامم فربما يصدق نقيض المركبة الجزئية ولا يصدق احدى
الكليتين وحينئذ يجتمعان على الكذب كما في المثال المذكور فان قولنا بعض الجسم
صوان لادائما كاذب فيصدق نقيضه مع كذب احدى الكليتين الاخص من نقيضه
قال واما الشرطية فنقيض الكلية منها الجزئية الموافقة لها في الجنس والنوع المخالفة لها
في الكيف والكم وبالعكس اقول واما الشرطيات فنقيض الكلية منها الجزئية المخالفة لها
في الكيف الموافقة لها في الجنس اي في الاتصال والانفصال والنوع اي في لزوم والعناد
والانقاضي وبالعكس فنقيض الموجبة الزمنية الكلية السالبة الزمنية الجزئية والعنادية
الكلية العنادية الجزئية والاتقائية الكلية الاتقائية الجزئية وهكذا في بواقي الشرطيات
فاذا قلنا كما كان اب فمع لزومية كان نقيضه ليس كلما كان اب فمع لزومية واذا
قلنا دائما ما ان يكون اب اوج حقيقة كان نقيضه ليس دائما ما ان يكون اب اوج
حقيقة وعلى هذا القياس قال البحث الثاني في العكس المستوي وهو عبارة عن جعل
الجزء الاول من القضية ثانيا والثاني اولامع بقاء الصدق والكيف بحالهما اقول من
حكم القضايا العكس المستوي وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية ثانيا
والجزء الثاني اولامع بقاء الصدق والكيف بحالهما كما اذا اردنا مكرر قولنا كل
انسان حيوان به ثانيا جزئيه وقلنا بعض الحيوان انسان او عكس قولنا لا شيء
من الانسان بحجر قلنا لا شيء من الحجر بانسان فالمراد بالجزء الاول والثاني
قوله فيصدق نقيضه لصدق الجزئيتين الدائميتين قوله وبالعكس اي نقيض الجزئية
منها الكلية المخالفة لها في الكيف الموافقة في الجنس والنوع قوله والكيف تخصيص
الكيف بالاجاب والسلب بمجرد الاصطلاح والا فالكيف شامل للصدق ايضا
قوله بعض الحيوان انما قيد بالبعض لان الموجبة الكلية لا تنعكس كنفسها بخلاف
السالبة الكلية فانها تنعكس كنفسها

الجزء ان في الذكر لا في الحقيقة فان الجزء الاول والثاني من القضية في الحقيقة هو ذات الموضوع ووصف المحمول والعكس لا يصير ذات الموضوع ومحمول ووصف المحمول موضوعا بل موضوع العكس هو ذات المحمول في الاصل ومحموله هو وصف الموضوع فالتبديل ليس الا في الجزئين في الذكر اي في الوصف العنواني ووصف المحمول لا في الجزئين الحقيقيين لا يقال فعلى هذا يلزم ان يكون للمنفصلة عكس لان جزئيهما متميزان في الذكر والوضع وان لم يتميزا بحسب الطبع فاذا ابدل احدهما بالآخر يكون عكسا لها صدق التعريف عليه لكنهم صرحوا بانها لا عكس لها لاننا نقول لانسام ان المنفصلة لا عكس لها فان المفهوم من قولنا اما ان يكون العدد زوجا واما ان يكون فردا الحكم على زوجية العدد بمعاندة الفردية ومن قولنا اما ان يكون العدد فردا او زوجا الحكم على فردية العدد بمعاندة الزوجية ولا شك ان المفهوم من معاندة هذا ذلك غير المفهوم من معاندة ذلك لهذا فيكون للمنفصلة عكس مغاير لها في المفهوم الا انه لا يمكن فيه فائدة لم يعتبروه فكانهم ما عنوا بقولهم لا عكس للمنفصلات الا ذلك وانما قال جعل الجزء الاول من القضية ثانيا والثنائي اولا لا تبديل الموضوع بالمحمول كما ذكره بعضهم ليشتمل عكس العمليات والشرطيات وليس المراد ببقاء المصدق ان العكس والاصل يكونان صادقين في الواقع بل المراد ان الاصل يكون بحيث لو فرض صدقه لزم صدق العكس وانما اعتبرنا اللزوم في المصدق لان العكس لازم من لوازم القضية ويستحيل صدق اللزوم بدون صدق اللزوم ولم يعتبر بقاء الكذب اذ لم يلزم من كذب اللزوم كذب اللازم فان قولنا كل حيوان انسان كان صدق صدق عكسه وهو قولنا بعض الانسان حيوان والمراد ببقاء الكيف ان الاصل لو كان موجبا قوله في الذكر قيل يخرج من هذا القيد العكس المستوي في القضية المعقولة فانه ليس هناك الجزآن في الذكر اعم من اللفظي والتصوري قوله لا في الحقيقة اراد بهذا النفي ان المراد بالذكر ما يعم الذكر اصاله كما في القضية الملقوطة وتبعها كما في القضية المعقولة قوله لم يكن فيه فائدة ووجهه ان الموجبة الكلية لا تنعكس كلية وهذه القضية تنعكس كلية فخرج من جميع القضايا لهذا الحكم فلم يقد فائدة تها فلم يعتبروا في العكس لذلك فافهم

كان العكس ايضا موجبا وان كان سالبا فسالبا وانما وقع الاصطلاح عليه لا نهم تتبعوا
القضا يا فام يجد وهافي الاكثر بعد التبديل صادقة لازمة الاموافقة لها في الكيف **قال**
اما السوالب فان كانت كلية فسبع منها وهي الوقتيان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة
العامة لا تنعكس لا متناع العكس في اخصها وهي الوقتية لصدق قولنا بالضرورة
لاشي من القمر بمنخسف وقت التربع لادائما وكذب قولنا بعض المنخسف ليس
بقمر بالامكان العام الذي هو اعم الجهات لان كل منخسف فهو قمر بالضرورة واذا
لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم اذ الوا ننعكس الاعم لا ننعكس الاخص لان لازم
الاخص لازم الاخص ضرورة **اول** قد جرت العادة بتقدير مكرس السوالب لان منها
ما تنعكس كلية والكلية وان كان سالبا يكون اشرف من الجزئي وان كان ايجابا لانه
افيد في العلوم واضبط فالسوالب اما كلية او جزئية فان كانت كلية فسبع منها وهي
الوقتيتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة لا تنعكس لان اخصها وهي الوقتية
لا تنعكس ومتى لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم اما ان الوقتية لا تنعكس فاصدق
قولنا لاشي من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربع لادائما مع كذب قولنا
بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان العام الذي هو اعم الجهات

قوله وانما وقع الاصطلاح عليه لانهم اء اي ليس هذا الشرط مجرد اصطلاح بل
هناك شيء اخر يستدعي اعتباره **قوله** في الاكثر اء انما قال في الاكثر اشارة الى ان هذا
استقراء ناقص يفيد الظن بذلك الحكم المبني عليه الاصطلاح المذكور وليس المراد
انهم وجدوا في الاقل قضية صادقة لازمة غير موافقة لها فية على ما وهم بعض الناظرين
ومثل له بقولنا كل انسان حيوان فانه بعد التبديل يصدق بعض الحيوان ليس
بإنسان فانها ليس لازمة لها كيف والضرورة بين الايجاب والسلب ثم بنى ما بنى
ولعمري مفسدة قلة التامل اكثر من ان يحصى **قوله** قد جرت العادة اي عادة
المنطقيين وهولنا في ترك بعضهم التقيد لانه نادر خلاف العادة ولو اريد بالعادة ما هو
دائم الوقوع فالمراد عادة اكثرهم **قوله** لان منها اء ولان بيان عكس بعض الموجبات
يتوقف على عكس السوالب **قوله** لانه افيد لانه يصلح لكبري الشكل الاول
واضبط لحصول الاحاطة بجميع افراد الموضوع

لان كل منخسف فهو قمر بالضرورة واما انه ان لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم فلانة
لو انعكس الاعم لانعكس الاخص لان العكس لازم للاعم والاعم لازم للاخص ولازم
اللازم لازم واعلم ان معنى انعكاس القضية انه يلزمها العكس لزوما كليا فلا يتبين
ذلك لصدق العكس معها في مادة واحدة بل يحتاج الى برهان ينطبق على جميع
المواد ومعنى عدم انعكاسها انه ليس يلزمها العكس لزوما كليا فيتضح ذلك بالتخلف
في مادة واحدة فانه لو لم يلزمها لزوما كليا لم يتخلف في شيء من المواد فلهذا اكتفى في بيان
عدم الانعكاس بمادة واحدة دون الانعكاس قال اما الضرورية والدائمة المطلقتان
فتنعكسان سالبة دائمة كاية لانه اذا صدق بالضرورة او دائما لاشي من ج ب فدائما
لاشي من ب ج والا فبعض ب ج بالاطلاق العام وهو مع الاصل ينتج بعض ب
ليس ب بالضرورة في الضرورية ودائما في الدائمة وهو محال **اقل** من السوالب
الكلية الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة وهما تنعكسان سالبة دائمة كلية لانه اذا
صدق بالضرورة او دائما لاشي من ج ب وجب ان يصدق دائما لاشي من ب ج
والا لصدق نقضه وهو بعض ب ج بالاطلاق العام وينضم الى الاصل هكذا بعض
ب ج بالاطلاق ولاشي من ج ب بالضرورة او دائما ينتج بعض ب ليس ب بالضرورة
في الضرورية وبالذوام في الدائمة وهو محال وهذا المحال ليس بلازم من تركيب
المقدمتين لصحته ولا من الاصل لانه مفروض الصدق فتعين ان يكون لازما من
نقيض العكس فيكون محالا فيكون العكس حقا لا يقال لانسلم كذب قولنا بعض ب
ليس ب لجواز ان يكون الموضوع معدوما فيصدق سالبة من نفسه لانا نقول صدق
قوله لان كل منخسف فهو قمر بالضرورة لان الانخساف في العرف عبارة عن انظلام القمر
قوله والا لصدق اية اي وان لا يجب صدقه لجواز صدق نقضه ويضم الى الاصل ما
تقدر صدقه وينتج المحال فيكون جواز صدق النقيض مستلزما لا مكان المحال وامكان
المحال محال **قوله** لصحته فيكون واقعا في نفس الامر فلا يكون مستلزما للمحال
واللازم استحالة فضلا عن وقوعه **قوله** مفروض الصدق فيه نظر لان فرض صدقه لا ينافي
كذبه في الواقع لجواز ان يفرض صدق شيء وهو كاذب في الواقع **قوله** فيصدق سلبه من
نفسه كما يقال شريك الباري ليس بشريك الباري

السالبة اما لعدم موضوعها او لوجوده مع عدم المحمول عنه لكن الاول ههنا منتف
لوجود بعض ب حيث فرض صدق نقيض العكس فلو صدق ذلك السلب لم يكن
العدم المحمول وهو محال ومن الناس من ذهب الى انعكاس السالبة الضرورية
كنفسها وهوناسد لجواز امكان صفة لنوعين. يثبت لاحدهما بالفعل دون الاخر فيكون
النوع الاخر مسلوبا عماله تلك الصفة بالفعل بالضرورة مع امكان ثبوت الصفة له
فلا يصدق سلبها عنه بالضرورة كما ان مركوب زيد يكون ممكنا للفرس والحصار ثابتا
للفرس بالفعل دون الحمار فيصدق لاشي من مركوب زيد بحمار بالضرورة ولا يصدق
لاشي من الحمار بمركوب زيد بالضرورة لصدق نقيضه وهو بعض الحمار مركوب
زيد بالامكان قال واما المشروطة والعرفية العامتان فتعكسان معرفة عامة كلية لانه
اذ صدق بالضرورة او دائما لاشي من ج ب مادام ج فدائما لاشي من ب ج مادام
ب والافعين ب ج حين هوب وهو مع الاصل ينتج بعض ب ليس ب حين هو
ب وهو محال **اول** السالبة الكلية المشروطة والعرفية العامتان تنعكسان معرفة عامة
كلية لانه متى صدق بالضرورة او دائما لاشي من ج ب مادام ج صدق دائما لاشي من
ب ج مادام ب والا فبعض ب ج حين هوب لانه نقيضه ونضمه مع الاصل بان نقول
بعض ب ج حين هوب وبالضرورة او دائما لاشي من ج ب مادام ج فينتج بعض ب
ليس ب حين هوب وانه محال وهوناش من نقيض العكس فالعكس حق ومنهم
قوله لوجود بعض ب ج الذي هو محكوم عليه في النتيجة لانه عين البعض الذي هو
موضوع نقيض العكس المفروض صدقه **قوله** وهوناسد وبهنا يظهر ان السالبة الدائمة
اخض قضية لازمة للدائمتين بعد التبديل **قوله** فيصدق اى صدق سلب مفهوم
الحمار من ذات مركوب اى يصدق الاصل اعني قوله لاشي من مركوب
زيد بحمار بالضرورة لان المركوب بالفعل هو الفرس لا الحمار ولا يصدق فكسه اعني
قوله لاشي من الحمار مركوب زيد بالضرورة لصدق نقيضه اعني قوله بعض
الحمار مركوب زيد بالامكان **قوله** فينتج بعض ب ليس ب اى لم يقيد بالضرورة
او والدوام بيان النتيجة المذكورة المشتركة بين القياس فانه ان كانت الكبرى مشروطة
عامة ينتج النتيجة المذكورة مقيدة بقيد الضرورة وان كانت معرفة عامة ينتجها مقيدة

من زعم ان المشروطة العامة تنعكس كنفسها وهو باطل لان المشروطة العامة هي التي
لوصف الموضوع فيها دخل في تحقق الضرورة على ما سبق فيكون مفهوم السالبة
المشروطة العامة منافية وصف المحمول لمجموع الموضوع وذاته ومفهوم عكسها منافية
وصف الموضوع لمجموع وصف المحمول وذاته ومن البين ان الاول لا يستلزم الثاني
قال واما المشروطة والعرفية الخاصتان فتنعكسان عرفية عامة لادائمة في البعض اما
العرفية العامة فلكونها لازمة للعامتين واما اللادوام في البعض فلانه لو كذب بعض ب ج
بالاطلاق العام لصدق لاشي من ب ج دائما فتعكس الى لاشي من ج ب دائما وقد كان كل
ب ج بالفعل هذا خلاف **اقل** واما المشروطة والعرفية الخاصتان فتنعكسان عرفية عامة
مقيدة باللا دوام في البعض فانه ان صدق بالضرورة او دائما لاشي من ج ب مادام ج
لادائما فيصدق دائما لاشي من ب ج مادام ب لادائما في البعض اي بعض ب ج
بالفعل فان اللادوام في القضايا الكلية مطلقة عامة كلية على ما عرفت واذ اتيد
بالبعض يكون مطلقة عامة جزئية اما صدق العرفية العامة وهي لاشي من ب ج
مادام ب فلانها لازمة للعامتين ولازم العام لازم الخاص واما صدق اللادوام في البعض
فلانه لو لم يصدق بعض ب ج بالفعل لصدق لاشي من ب ج دائما وتنعكس الى
لاشي من ج ب دائما وقد كان بحكم لادوام الاصل كل ج ب بالفعل هذا خلاف
بقيد الدوام بناء على اى النتيجة فيها كالكبرى ومن قال بحذف المعطوف او بتنزيل
لازم النتيجة منزلها فقد اخل بمقصود الشرخ **قوله** ومن البين ان الاول لا يستلزم
الثاني اي معلوم بالضرورة منهم الاستلزام المذكوران اتحاد ذات الموضوع والمحمول
انما هو في الموجبة **قوله** على ما عرفت من ان اللادوام اشارة الى المطلقة العامة المخالفة
للجزء الاول في كيف الموافقة اياه في الكم **قوله** صدق اللادوام الاقرب ان يقال ان
اللا دوام في الاصل موجبة كلية مطلقة عامة فتنعكس الى موجبة جزئية مطلقة وهي
اللا دوام في البعض دون موجبة كلية مطلقة عامة وهي اللادوام في الكل عصا م
قوله لصدق اى يصدق نقيضه وهو السالبة الكلية الدائمة اعنى قولنا لاشي
من ب ج دائما وانعكس الى قولنا لاشي من ج ب دائما لما عرفت ان السالبة
الكلية الدائمة تنعكس كنفسها وهو كل ج ب بالاطلاق

وانما لاتنعكسان الى العرفية العامة المقيدة باللا دوام في الكل لانه يصدق لاشي من
الكاتب بما كن الاصابع مادام كاتباً لادائماً ويكذب لاشي من الساكن بكاتب مادام
ساكن لادائماً الكذب باللا دوام وهو كل ساكن كاتب بالاطلاق العام لصدق بعض الساكن
ليس بكاتب دائماً لان من الساكن ما هو ساكن دائماً كالارض **قال** وان كانت جزئية
فالمشروطة والعرفية الخاصتان تنعكسان عرفية خاصة لانه اذا صدق بالضرورة وقاودائماً
بعض ج ليس ب مادام ج لادائماً لصدق دائماً بعض ب ليس ج مادام ب لادائماً
لانا نفرض ذات الموضوع وهو ج ء فد ج بالفعل وع ب ايضا باللا دوام فسلب الباء منه
و ليس ج مادام ب والالكان ج حين هو ب فد ب حين هو ج وقد كان ليس ب مادام
ج هذا خلف واذا صدق الجيم والباء عليه وتنافيانه صدق بعض ب ليس ب مادام
ب لادائماً وهو المطلوب واما البواقى فلان تنعكس لانه يصدق بالضرورة بعض الحيوان
ليس باتسان وبالضرورة بعض القمر ليس بمنخسف وقت التربيع لادائماً مع كذب
مكسها بالامكان العام لكن الضرورية اخص البسائط والوقئية اخص المركبات الباقية
ومتى لم تنعكس لم تنعكس شي منها لما عرفت ان انعكاس العام مستلزم لانعكاس
الخاص **اقول** قد عرفت ان السوالب الكلية سبغ منها لاتنعكس وست منها تنعكس
فالسوالب الجزئية لاتنعكس الا للمشروطة والعرفية الخاصتان فانهما تنعكسان عرفية
خاصة لانه اذا صدق بالضرورة او دائماً ليس بعض ج ب مادام ج لادائماً صدق
دائماً ليس بعض ب ج مادام ب لادائماً لانا نفرض ذلك البعض الذي هو ج
وليس ب مادام ج لادائماً ء فد ج بالفعل وهو ظاهر وع ب ايضا بحكم اللا دوام وع
ليس ج مادام ب والالكان ج في بعض اوقات كونه ب فيكون ب في بعض اوقات
كونه ج لان الوصفين اذا تقارنا على ذات واحدة في وقت واحدة يثبت كل منهما
في وقت الاخر وقد كان ليس ب مادام ج هذا خلف واذا صدق ج وب على ء
وتنافيانه اي متى كان ج لم يكن ب ومتى كان ب لم يكن ج صدق بعض ب
قوله وهو الظاهر لانه صدق العنوان على ذات الموضوع حيث فرض ذلك البعض
الذي هو ج فما قيل انه لا يظهر صدق ج ب الا بحكم اللا دوام الاصل فدهى ظهوره و
منه صدق ب عليه بحكم اللا دوام تحكم من الشرع تحكم

ليس ج مادام ب لادائما فانه لا صدق على ب وليس ج مادام ب صدق بعض ب ليس ج مادام ب وهو الجزء الاول من العكس ولما صدق ج عليه صدق عليه بعض ب ج بالفعل وهو لا دام العكس فيصدق العكس بجزئية معا واما السوالب الجزئية الباقية فلا تنعكس لانها اما السوالب الاربع التي هي الدائمتان والعامتان واما السوالب السبع المذكورة واخص الاربع الضرورية واخص السبع الوقتية وشي منهما لا ينعكس اما الضرورية فلصدق قولنا بعض الحيوان ليس بانسان بالضرورة مع كذب بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان العام اذ كل انسان حيوان بالضرورة واما الوقتية فلصدق بعض القمر ليس بمنخسف وقت التربيع لادائما وكذب بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان لان كل منخسف قمر بالضرورة واذا لم ينعكس الاخص لم ينعكس العام لان انعكاس العام مستلزم لانعكاس الاخص لآية قال قد تبين ان السوالب السبع الكلية لا تنعكس ويلزم من ذلك عدم انعكاس جزئياتها لان الكلية اخص من الجزئية وعدم انعكاس الاخص ما يزوم لعدم انعكاس العام وكان في ذلك كفاية فلا حاجة الى هذا التطويل لانا نقول هذا طريق آخر لبيان عدم انعكاس الجزئيات وتعيين الطريق ليس من باب المناظرة قال واما الموجبة كلية كانت او جزئية فلا تنعكس كلية اصلا لاحتمال كون المحمول اعم من الموضوع كقولنا كل انسان حيوان واما في الجهة في الضرورية والدائمة والعامتان تنعكس حينية مطلقة لانه اذا صدق كل ج ب باحدى الجهات الاربع المذكورة فبعض ب ج حين هو ب والا فلا شيء من ب ج مادام ب وهو مع الاصل ينتج لاشي من ج ج بالضرورة او دائما في الضرورية والدائمة ومادام ج في العامتين وهو محال واما الخاصتان فتنعكسان حينية مطلقة مقيدة بالدوام اما الحينية المطلقة فلكونها لازمة لعامتيهما واما قيد اللادوام في الاصل الكلي فلانه لو كذب بعض ب ليس ج بالفعل لصدق كل ج ج دائما فنضمه الى الجزء الاول من قوله لم ينعكس لانه لو انعكس العام بالعموم والعام لازم الخاص ولازم العام لازم الاخص يستلزم ما انعكاس الاخص والمقدرا خلافة قوله هذا طريق اء اي ما ذكرنا ههنا طريق اخر سوى ما فهم مما سبق من كون عدم انعكاس العام مستلزم ما لعدم انعكاس الاخص وليس لفظ هذا اشارة الى الطريق الذي ذكره السائل على ما فهم

الاصل وهو قولنا بالضرورة اودائما كل ج ب مادام ج ينتج كل ب ب دائما ونفسه
 الى الجزء الثاني ايضا وهو قولنا لاشي من ج ب بالاطلاق العام ينتج لاشي من ب ب
 بالاطلاق العام فيازم اجتماع النقيضين وهو محال وما في الجزئي فنفرض الموضوع
 فهو ليس ج بالفعل والالكان ج دائما فب دائما الدوام الباء بدوام الجيم لكن اللازم
 باطل لتقييد الاصل باللدوام واما الوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة فتعكس
 مطلقة عامة لانه اذا صدق كل ج ب باحدى الجهات الخمس المذكورة فبعض ج
 بالاطلاق العام والالصدق لاشي من ب ج دائما وهو مع الاصل ينتج لاشي من ج ج
 دائما وهو محال اقول ما ضرر كان حكم السؤال واما الموجبات فهي لاتعكس في الكم
 كلية سواء كانت كلية او جزئية لجواز ان يكون المحمول فيها اعم من الموضوع وامتناع
 حمل الخاص على كل افراد العام كقولنا كل انسان حيوان وعكسه كليا كذب واما في
 الجهة فالضرورة والدائمة والعامتان تنعكس حينية مطلقة بالخلف فانه اذا صدق
 كل ج ب او بعض ج ب باحدى الجهات الاربع اي بالضرورة اودائما او مادام ج وجب
 ان يصديق بعض ج ب حين هوب والالصدق نقيضه وهو لاشي من ب ج مادام ب
 وهو مع الاصل ينتج لاشي من ج ج بالضرورة اودائما ان كان الاصل ضروريا اودائما او
 مادام ج ان كان احدى العامين وهو محال وليس لاحده ان يمنع استحالة بناء على
 جواز سلب الشئ من نفسه عند مد لال الاصل موجب فيكون ج موجودا والخاصتان
قوله لاتعكس في الكم كلية اي في الكلية والجزئية قوله وامتناع حمل الخاص ا
 اي بالاطلاق العام لوجب سلب الخاص من بعض افراد العام بالاطلاق العام فلا يرد
 ان الامتناع ممتنع وسند المنع واضح منه من حقق القضايا التي هي مآل النسب
 في المفردات يعني انها مطلقة عامة لاضرورية لان النسب بين المفردات بحسب
 نفس الامر قوله لصدق نقيضه ونقيض الحينية المطلقة العرفية العامة قوله مع الاصل
 اذ نحو كل ج ب بالضرورة او بالدوام او مادام ج ولاشي من ب ج مادام ب ينتج
 لاشي من ج ج بالضرورة او بالدوام او مادام ج قوله ان يمنع استحالة اي اذا كانت
 ضروريا اودائمة واما استحالة على تقدير كونه احدى العامين فبينة لانه يلزم
 حينئذ سلب الشئ من نفسه في اوقات وجوده

تتضمن حينئذ مطلقة لادائما فانه اذا صدق بالضرورة اودائما كل ج ب او بعض ج ب مادام ج لادائما صدق بعض ج ب ج حين هو ب لادائما اما الحينية المطلقة وهي بعض ج ب ج حين هو ب فلكونها لازمة لعامتيهما واما اللادوام وهو بعض ب ليس ج بالاطلاق العام فلانه لو كذب لصدق كل ب ج دائما ونضمه الى الجزء الاول من الاصل هكذا كل ب ج دائما وبالضرورة اودائما كل ج ب مادام ج لينتج كل ب ب دائما ونضمه الى الجزء الثاني الذي هو اللادوام ونقول كل ب ج دائما ولاشي من ج ب بالاطلاق العام لينتج لاشي من ب ب بالاطلاق فلو صدق كل ب ج دائما لم صدق كل ب ب دائما ولاشي من ب ب بالاطلاق وانه اجتماع النقيضين وهو محال هذا اذا كان الاصل كاياما اذ كان جزئيا فلا يتم فيه هذا البيان لان جزئية جزئيتان والجزئية لا تنتج في كبرى الشكل الاول ملي ما تستمعه فلا بد فيه من طريق اخر وهو الافتراض بان نفرض الذات التي صدق عليها ج وب مادام ج لادائما فب ب وهو ظاهر وليس ج بالفعل والالكان ج دائما فيكون ب دائما لاننا حكمنا في الاصل انهم مادام ج وقد كان ب لادائما هذا خلف وان صدق عليه انه ب و ايس ج بالفعل صدق بعض ب ليس ج بالفعل وهو مفهوم لادوام العكس ولو اجري هذا الطريق في الاصل الكلي واقتصر على البيان في الاصل الجزئي لثم وكفى على ما لا يخفى والوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة تنعكس مطلقة عامة لانه اذا صدق كل ج ب باحدى الجهات الخمس فبعض ب ج بالاطلاق ولا فلاشي من ب ج دائما وهو مع الاصل ينتج لاشي من ج ج دائما وهو محال قال وان شئت عكست نقيض العكس في الموجبات ليصدق نقيض الاصل او الاخص منه اقول للقوم في بيان عكوس القضا يا ثالث طرقة الخلف وهو ضم نقيض العكس

قوله الى الجزء الثاني من الاصل وهو لاشي من ج ب بالاطلاق وهو معنى لادائما قوله لينتج لاشي من ب ب بالفعل وهذا ليس بمحال لان سلب الشي من نفسه صحيح اذا كان معدوما فلذا لم يكتف بضم نقيض العكس الى الجزء الثاني من الاصل واعتبر ضمه الى الجزء الاول ايضا قوله الخلف اى الخلف المستعمل في العكوس هذا الفرد منه واما الجانف مطلقا فهو اثبات المطاوب بابطال نقيضه

مع الاصل لينتج محالاً ولا افتراض وهو فرض ذات الموضوع شيئاً معيناً وحمل وصفي
الموضوع والمحمول عليه ليحصل مفهوم العكس وهو لا يجري الا في الموجبات والسوالب
المركبة لوجود الموضوع فيهما بخلاف الخلف فانه يعم الجميع والثالث طريق العكس وهو
ان يعكس نقيض العكس ليحصل ما ينافي في الاصل فلما نبه فيما سبق على الطريقين
الاولين حاول التنبيه على هذا الطريق ايضا فلك ان تعكس نقيض العكس في
الموجبات ليصدق نقيض الاصل والاخص منه فان الاصل اذا كان كلياً ونقيض مكس
مسلب كلي انعكس النقيض كنفسه في الكم كلياً وهو اخص من نقيض الاصل الكلي
وان كان جزئياً فان كان مطلقة عامة انعكس نقيض مكسها الى ما ينافي عنها لان نقيض
مكسها مالبة كلية دائمة وهي تنعكس كنفسها الى نقيضها وان كان احدى القضايا
الباقية انعكس نقيض مكسها الى ما هو اخص من نقائضها اما في الدائمتين
والعامتين والخاصتين فلان نقيض مكسها عرفة عامة وهي تنعكس الى العرفية
العامة التي هي اخص من نقائضها واما في الوقتيتين والوجوديتين فلان نقيض
قوله مع الاصل بنفسه ان كان بسيطاً وجزئية او باحدهما ان كان مركباً كما عرفت في
الامثلة السابقة **قوله** ليحصل مفهوم ما بان يرتب من بينك المقدمتين قياس ينتج
العكس المطا ويحتاج الى ضم مقدمة اخرى صادقة معها كما عرفت في بيان العكس
اللا دوام في الخاصتين **قوله** الا في الموجبات كلية كانت او جزئية مركبة كانت او بسيطة
قوله يعم الجميع اي يجري في الموجبات والسوالب وليس معناه انه يعم كل فرد منهما لما
عرفت من عدم جريانه في عكس اللا دوام الخاصتين الجزئيتين السالبتين **قوله** ما ينافي
الاصل سواء كان نقيضاً له وهو في المطلقة العامة الجزئية واخص وهو فيما عداها كما سيظهر
من التفصيل الاتي **قوله** نبه فيما سبق تعني في الموجبات والافتقار نبه على طريق عكس
النقيض ايضا في بيان انعكاس السالبتين الخاصتين الكليتين **قوله** ليصدق نقيض
الاصل وهو السالبة الجزئية ولما لم يتعين الحاصل من العكس ليكون نقيض الاصل بل
ربما يكون اخص منه قال سابقاً ليحصل ما ينافي في الاصل ولم يقل ههنا ليصدق نقيض
الاصل او ما يساويه والاخص منه مع كونهما احتملان لا اندراج المساوي للنقيض
في النقيض لما عرفت ان المراد بالبعض ما يعمه وما يساويه مصاص

مكوسها سالبة دائمة وعكسها اخص من نقائصها مثلاً اذا صدق بعض ج ب
بالاطلاق صدق بعض ب ج بالاطلاق والافلاشي من ب ج دائماً وتنعكس الى
لاشي من ج ب دائماً وهو نقيض بعض ج ب بالاطلاق فياثر اجتماع النقيضين
وانا صدق بعض ج ب بالضرورة فبعض ب ج حين هو ب والافلاشي من ب
ج مادام ب دائماً فلاشي من ج ب مادام ج وهو اخص من نقيض بعض ج
ب بالضرورة اعني قولنا لاشي من ج ب بالامكان وعلى هذا القياس وانما اخصص
هذا الطريق بالموجبات لان بيان انعكاس السوالب به موقوف على مكوس الموجبات
كما توقف بيان انعكاسها على مكوس السوالب فلما قدمها امكنه ان يبين به
مكوس الموجبات بخلاف السوالب قال واما الامكنتان فالحال في الانعكاس وعدمه
غير معلوم لتوقف البرهان المذكور للانعكاس فيها على انعكاس السالبة الضرورية
كنفسها وعلى انتاج الصغرى الممكنة مع الكبرى الضرورية في الشكل الاول والثالث
الذين كل منهما غير تحقق ولعدم الظفر بدليل يوجب الانعكاس وعدمه اقول
قد جاء المطقيين ذهبوا الى انعكاس الممكنتين ممكنة مامة واستدلوا عليه بوجود احدها
الخلف فانه اذا صدق بعض ج ب بالامكان صدق بعض ج ب بالامكان والافلاشي
من ب ج بالضرورة ونضمة مع الاصل فنقول بعض ج ب بالامكان ولاشي من ب
قوله وعكسها اخص مكنس السالبة الدائمة سالبة دائمة لان السالبة الكلية تنعكس كنفسها
قوله وعلى هذا القياس فنقول في الدائمة بعض ج ب لا دائماً فنضمة ب ج حين
هو ب والاف دائماً لاشي من ب ج مادام ب فلاشي من ج ب مادام ج فكنا
في العامتين فانه اذا قلنا بالضرورة او دائماً بعض ج ب مادام ج دائماً بعض ب ج
مادام ج دائماً بعض ب ج حين هو ب والا بالامكان فدائماً لاشي من ب ج مادام ب
فدائماً لاشي من ب ج مادام ب فدائماً لاشي من ج ب مادام ج وهو اخص من نقيض
العامتين الذين هو الحينية الممكنة والحينية المطلقة وعلى هذا القياس حكم الخاصتين
نقول في الوقتية بعض ج ب في وقت معين فبعض ب ج بالاطلاق العام والاف دائماً
لاشي من ب ج فدائماً لاشي من ج ب وهي اخص من نقيض الوقتية التي هي اما
العرفية العامة المخالفة واما الدائمة الموافقة وعلى هذا القياس في القضايا الباقية انعكاسها

ج بالضرورة ينتج بعض ج ليس ج بالضرورة وانه محال وثانيها الافتراض وهو ان
 نفرض ذات ج وبه فذهب بالامكان وعج فبعض ب ج بالامكان وهو المطلوب
 وثالثها طريق العكس فانه لو كذب بعض ب ج بالامكان لصدق لاشي من ب ج
 بالضرورة وتنعكس الى لاشي من ج ب بالضرورة وقد كان بعض ج ب بالامكان
 فيجتمع النقيضان وهذه الدلائل لا تتم اما الاولان فلتوقفهما على انتاج الصغير على
 الممكنة في الشكل الاول والثالث وستعرف انها مقيدة واما الثالث فلتوقفه على انعكاس
 السالبة الضرورية كنفسها وقد تبين انها لا تنعكس الا اذا ثبتت فلما لم يتم هذه الدلائل
 ولم يظفر المصنف بدليل يدل على الانعكاس وعلى مدممة توقف فيه وادام ان اذا اعتبرنا
 الموضوع بالفعل على ما هو مذهب الشيخ ظهر عدم انعكاس الممكنة لان مفهوم الاصل
 ان ما هو ج بالفعل ب بالامكان ومفهوم العكس ان ما هو ب بالفعل ج بالامكان و
 يجوز ان يكون ب بالامكان ولا يخرج من القوة الى الفعل اصلا فلا يصدق العكس
 ومما يصدق المثال المذكور في السالبة الضرورية فانه يصدق كل حمار مركوب زيد
 بالامكان ويكذب بعض ما هو مركوب زيد بالفعل حمائر بالامكان لان كل ما هو مركوب
 زيد بالفعل فزمن بالضرورة واشي من الفرس بحمار بالضرورة فلاشي مما هو
 مركوب زيد بالفعل بحمار بالضرورة واما اذا اعتبرناه بالامكان كما هو مذهب
 الفارابي تنعكس الممكنة كنفسها لان مفهومها ان ما هو ج بالامكان فهو ب بالامكان
 فما هو ب بالامكان ج بالامكان لا محالة ويتضح لك من هذه المباحث ان انعكاس
 السالبة الضرورية كنفسها مستلزم لانعكاس الممكنة الموجبة كنفسها وبالعكس وكل
 ذلك بطريق العكس قال واما الشرطية فالمتصلة الموجبة تنعكس موجبة جبرئية والسالبة

قوله ومما يصدق اي عدم انعكاس الممكنتين قوله واما اذا اعتبرناه اي الموضوع يعني
 صدق وصف الموضوع على ذاته بالامكان عند الفارابي قوله ويتضح لك من هذه انه فيه
 اشارة الى ان جزم المصنف بعدم الانعكاس السالبة الضرورية كنفسها استفاد من جزمه
 بانعكاس الدائميتين الى الدائميتين وتوقفه في انعكاس الممكنة الموجبة مما لا وجه له
 للاستلزام بينهما قوله وكل ذلك اي استلزام السالبة انعكاس الضرورية كنفسها
 لانعكاس الموجبة الممكنة كنفسها وبالعكس قوله بطريق العكس الا انه اذا ثبت عكس

الكلية سالبة كلية اذ لو صدق نقيض العكس لانتظم مع الاصل فيما مانتجا للمحال واما
السالبة الجزئية فلا تنعكس لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان مع
كذب العكس واما المنفصلة فلا يتصور فيها العكس لعدم الامتياز بين جزئيهما بالطبع
اقول الشرطيات المتصلة ان كانت موجبة سواء كانت موجبة كلية او جزئية تنعكس
موجبة جزئية وان كانت سالبة كلية تنعكس سالبة كلية بالخلاف فانه لو صدق نقيض
العكس لانتظم مع الاصل فيما مانتجا للمحال اما اذا كانت موجبة فلانه اذا صدق كلما
كان ا ب او قد يكون اذا كان ا ب فـ فـ وجب ان يصدق قد يكون اذا كان جـ ء فـ ا ب والا
فليس البتة اذا كان جـ ء فـ ا ب ونضم مع الاصل هذا قد يكون اذا كان ا ب فـ فـ وليس البتة
اذا كان جـ ء فـ ا ب ينتج قد لا يكون اذا كان ا ب فـ ا ب وهو حال ضرورة صدق قولنا
كلما كان ا ب فـ ا ب واما اذا كانت سالبة كلية فلانه اذا صدق قولنا ليس البتة اذا كان ا ب فـ فـ
ء وجب ان يصدق ليس البتة اذا كان جـ ء فـ ا ب والا فقد يكون اذا كان جـ ء فـ ا ب وهو
مع الاصل ينتج قد لا يكون اذا كان جـ ء فـ فـ وهذا خلف وانما لم تنعكس الموجبة الكلية
كلية لجواز ان يكون التالي اعم من المقدم وامتناع استلزام العام للخاص كقولنا كلما
كان الشيء انسانا كان حيوانا ومكسدة كليا كاذب واما السالبة الجزئية فلا تنعكس لصدق
قولنا قد لا يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان مع كذب قولنا قد لا يكون اذا كان هذا
انسانا كان حيوانا لانه كلما كان هذا انسانا كان حيوانا هذا اذا كانت المتصلة لزومية اما
اذا كانت اتفاقية فان كانت اتفاقية خاصة لم يقدمكسها لان معناها موافقة صادق لصديق
فكما ان هذا الصادق يوافق ذلك الصادق كذلك يوافق ذلك هذا ولا فائدة فيه وان كانت
احدهما بطريق العكس لابد في بيان عكس الاخرى بطريق آخر لئلا يلزم الدور
كما اثبت الشرع انعكاس الممكنة كنفسها بقوله لان مفهومها ان ما هو جـ بالامكان الخ
قوله بالخلف لم يبينه بطريق العكس مع جريانه فيها لانه جعل الامرى مركبا من
انعكاس الموجبة والسالبة معا ولا يمكن اثبات ذلك بطريق العكس اذ لابد فيه عند اثبات
عكس احدهما من تسليم عكس الاخرى وبيان بطريق آخر **قوله** وهو مع الاصل ا
بان يقال قد يكون اذا كان جـ ء فـ ا ب وليس البتة اذا كان ا ب فـ فـ ينتج قد لا يكون اذا
كان جـ ء فـ فـ وهو مع ضرورة **قوله** فكما ان هذا الصادق او يعنى ان الصادقين متوافقان

عامة لم تنعكس لجواز موافقة الصادق التقدير دون العكس بحيث لا يكون التقدير صادقا واما المنفصلات فلا يتصور فيها العكس لعدم امتياز جزئها بحسب الطبع وقد عرفت ذلك في صدر البحث قال البحث الثالث في عكس النقيض وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية نقيض الثاني والثاني عكس الاول مع مخالفة الاصل في الكيف وموافقة في الصدق **اول قول** قال قد ماء المتطهين عكس النقيض هو جعل نقيض الجزء الثاني جزءا اولاً ونقيض الجزء الاول ثانياً مع بقاء الكيف والصدق بحالهما فان افلنا كل انسان حيوان كان عكسه كل ما ليس بحيوان ليس با انسان وحكم الموجبات نية محكم السوالب في العكس المستوي وبالعكس حتى ان الموجبة الكلية تنعكس من غير تفاوت لان الامور الصادقة صادقة على جميع الاوضاع والاحوال المتحققة معها في نفس الامر فقل ان موافقة التالي للمقدمة في الاتفاقية ليس كموافقة المقدمة له الجواز ان يكون التالي اعم فيكون موافقة للمقدمة مع ان موافقة جزئية وفي العكس كلية فيصدق العكس الموجبة الكلية مما يتوهم فتدبر **قول** التقدير كما في قولنا ان كان الحجر ناطقا فالخمار ناهق مع كذب العكس وهو قوله لو كان الخمار ناهقا فالجحر ناطق **قول** لا يكون التقدير صادقا كقولنا ان كان زيد حمارا كان حيوانا فانه صادق دون عكسه وهو ان كان زيد حيوانا كان حمارا **قول** فلا يتصور فيها العكس فيه نظرا لان ما ذكر في صدر البحث ينافي ذلك لانه صرح ثمة بانه لا فائدة في انعكاس المنفصلات لانه لا يتصور فيها العكس فتذكر الان يقال المراد به انه لا يتصور فيها العكس مع الفائدة **قول** وحكم الموجبات اي حكم الموجبات في عكس النقيض كحكم السوالب في عكس المستوي في ان السوالب في العكس المستوي اذا كانت كلية فتنعكس الى سالبة كلية وان كانت جزئية فتنعكس الى سالبة جزئية كذلك ههنا والموجب ان كانت كلية يجبي عكسه ههنا موجبة كلية وان كانت جزئية فالقيا من ان يجبي عكسه موجبة جزئية لكن لا يجبي اصلا ههنا اما معنى قوله وبالعكس ان حكم السوالب في عكس النقيض كحكم الموجبات في العكس المستوي في ان الموجبات سواء كانت كلية او جزئية في العكس المستوي تنعكس موجبة جزئية كذلك ههنا السوالب ان كانت كلية يجبي عكسه ههنا سالبة جزئية وان كانت جزئية يجبي عكسها سالبة جزئية

كنفسها فاذا صدق قولنا كل ج ب انعكس الى قولنا كل م ليس ب ليس ج والانعكس
 م ليس ب ج وتنعكس بالعكس المستوي الى قولنا بعض ج ليس ب وقد كان كل
 ج ب هذا خلف او ينضم الى الاصل هكذا بعض م ليس ب ج وكل ج ب ينتج بعض
 م ليس ب ب وانه محال والموجبة الجزئية لا تنعكس لصدق قولنا بعض الحيوان
 لا انسان وكذب بعض الانسان لحيوان والسالبة كلية كانت اوجزئية تنعكس الى
 سالبة جزئية فان قلنا لا شيء من ج ب او ليس بعض ج ب فليصدق ليس بعض ما
 ليس ب ليس ج والا فكل م ليس ب ليس ج وتنعكس بعكس النقيض الى قولنا كل
 ج ب وقد كن لا شيء او ليس بعض ج ب هذا خلف وهكذا الشرطية المتصلة الموجبة
 الكلية تنعكس كنفسها لانه اذا صدق كما كان ا ب فجم فكل ما لم يكن ج ء لم يكن ا ب
 لان انتفاء اللازم يمتزم انتفاء الملزوم والالجاز انتفاء اللازم مع بقاء الملزوم وهو مما
 يهدم الملازمة بينهما والموجبة الجزئية لا تنعكس لصدق قولنا قد يكون اذا كان الشيء
 حيوانا كلن لا انسانا وكذب قولنا قد يكون اذا كان الشيء انسانا لم يكن حيوانا
 والسالبان تنعكسان الى سالبة جزئية لانه اذا صدق ليس البتة او قد لا يكون اذا كان ا ب
 فجم ء فقد لا يكون اذا لم يكن ج ء لم يكن ا ب والا فكل ما لم يكن ج ء لم يكن ا ب
 وتنعكس الى كما كان ا ب كان ج ء وقد كان ليس البتة وقد لا يكون اذا كان ا ب فجم ء
 هذا خلف وقال المتأخرون لانعلم انه لو لم يصدق العكس لصدق بعض ما ليس ب ج
 فاية ما في الباب انه يلزم منه صدق قولنا ليس بعض م ليس ب ليس ج لكنه لا يلزم
 منه صدق بعض م ليس ب ج لان السالبة المعدولة اعم من الموجبة المحصلة وصدق
 الاعم لا يستلزم صدق الاخص فلما منعت تلك الطريقة فقير وا التعريف الى ما صرف به
 المصنف رحمة الله وهو جعل الجزء الاول من القضية نقيض الثاني والثاني حين
 الاول مع مخالفة الاصل في الكيف وموافقته في الصدق والمراد من القضية ههنا هي التي
 تحصل بعد هذا التبديل بخلاف القضية المذكورة في تعريف العكس المستوي فانها
 وهي الاصل يعني نأخذ الجزء الثاني من الاصل ونجعل الجزء الاول نقيضا له
 نأخذ الجزء الاول من الاصل ونجعل الجزء الثاني عينه فاذا حاولنا عكس قولنا كل
 انسان حيوان ان اخذنا الحيوان وجعلنا الجزء الاول نقيضه اي اللاحيوان واخذنا

لاسنان وجعلنا الجزء الثاني عينه فيحصل لاشي مما ليس بحيوانا باتسان وهي
 القضية المطلوبة من العكس والاضح ان يقال انه جعل نقيض الجزء الثاني من
 الاصل اولوعين الجزء الاول ثانيا مع المخالفة في الكيف **قال** واما الموجبات فلن
 كانت كلية فسبع منها وهي التي لاتنعكس سوا لبها بالعكس المستوي لاتنعكس لانه
 يصدق بالضرورة كل قمر فهو ليس بمنخسف وقت التربيع لادائما دون عكسه لما
 مر فتانعا وتنعكس الضرورية والائمة دائمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة وادائما كل
 ج ب فدائما لاشي مما ليس ب ج والاتباع مما ليس ب ج فهو ج بالفعل وهو مع الاصل
 ينتج بعض مما ليس ب فهو ب بالضرورة في الضرورية ودائما في الدائمة وهو محال
 واما المشروطة والعرفية العامتان فتنعكسان هرفية عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او
 دائما كل ج ب مادام ج فدائما لاشي مما ليس ب ج مادام ليس ب ج والاتباع ما
 ليس ب فهو ج حين هو ليس ب وهو مع الاصل ينتج بعض مما ليس ب فهو ب حين
 هو ليس ب وهو محال واما الخاصتان فتنعكسان هرفية عامة لادائمة في البعض اما
 العرفية العامة فلاستلزام العامتين اياها واما اللادوام في البعض فلانه يصدق بعض ما
 ليس ب فهو ج بالاطلاق العام والافلاشي مما ليس ب ج دائما فتنعكس الى لاشي
 من ج ليس ب دائما وقد كن لاشي من ج ب بالفعل بحكم اللادوام ويلزمه كل
 ج فهو ليس ب بالفعل لوجود الموضوع هذا خلف **اقول** على راي المتأخرين
 حكم الموجبات فيه حكم السوابب في العكس المستوي بدون العكس فالموجبات
 ان كانت كلية فالسبع التي لاتنعكس سوا لبها بالعكس المستوي لاتنعكس بعكس
 النقيض لان الوقتية اخصها وهي لاتنعكس لصدق قولنا بالضرورة كل قمر فهو ليس
 بمنخسف وقت التربيع لادائما مع كذب عكسه وهو ليس بعض المنخسف بقمر
 بالامكان العام لما عرفت من ان كل منخسف قمر بالضرورة واذا لم تنعكس الوقتية
 لم ينعكس شي من السبع لان عدم انعكاس الاخص يستلزم عدم انعكاس الاعم
قوله والاضح وجه التوضيح ان التعريف المذكور وقع فيه لفظ القضية واريد منها
 ما يحصل بعد التبديل وكذلك وقع لفظ القضية في تعريف العكس المستوي واريد
 منه الاصل فلفظ القضية هنا ليس على ما ينبغي فلذا سقط الله لفظ القضية

لما مر غير مرة والضرورة والدائمة تنعكسان دائمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة
 اودائما كل ج ب فدائما لاشي مما ليس ب ج والاف بعض ما ليس ب ج بالفعل
 ونضمه الى الاصل ونقول بعض ما ليس ب ج بالفعل وبالضرورة اودائما كل
 ج ب ينتج بعض ما ليس ب فهو ب بالضرورة ان كان الاصل ضروريا ودائما ان كان
 الاصل دائما وانه محال والضرورة لا تنعكس كنفسها لانه يصدق في المثال المذكور
 بالضرورة كل مركوب زيد فخرس مع كذب لاشي مما ليس بفخرس مركوب زيد بالضرورة
 لصدق قولنا بعض ما ليس بفخرس مركوب زيد بالامكان العام وهو الحمار والمشرطة
 والعرفية العامتان تنعكسان عرقية عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة اودائما كل ج ب
 مادام ج فدائما لاشي مما ليس ب ج مادام ليس ب ج والاف بعض ما ليس ب ج حين
 هو ليس ب ونضمه الى الاصل هكذا بعض ما ليس ب ج حين هو ليس ب بالضرورة
 اودائما كل ج ب مادام ج ينتج بعض ما ليس ب ب حين هو ليس ب وانتهى
 والمشرطة والعرفية الخاصتان تنعكسان عرقية عامة لادائما في البعض فاذا صدق
 بالضرورة اودائما كل ج ب مادام ج لادائما فدائما لاشي مما ليس ب ج مادام ليس
 ب لادائما في البعض اما صدق قولنا لاشي مما ليس ب ج مادام ليس ب فانه لازم
 للعامتين ولازم العام لازم الخاص واما اللادوام في البعض اي بعض ما ليس ب ج
 بالاطلاق العام فلانه لولا لصدق لاشي مما ليس ب ج دائما فتنعكس الى قولنا لاشي
 من ج ليس ب دائما وقد كان لادوام الاصل لاشي من ج ب بالفعل المستلزم لقولنا
 كل ج فهو ليس ب بالفعل لاستلزام السالبة البسيطة الموجبة المعدولة المحمول عند
 وجود الموضوع الذي هو متحقق فهو نابسبب ايجاب الاصل لكن كل ج فهو ليس ب
 بالفعل صادق لصدق ما زومه فيكذب لاشي من ج ليس ب دائما فيكون اللادوام
 في البعض حقا قال وان كانت جزئية والخاصتان تنعكسان عرقية خاصة لانه اذا صدق
 بالضرورة اودائما بعض ج ب مادام ج لادائما وجب ان يصدق بعض ما ليس ب
وله فيكذب لاشي يعني يكذب عكس الدائمة التي هي نقيض المطلقة العامة الجزئية
 واذا كذب لاشي من ج ليس ب دائما كذب مكسدة المستوي اعني لاشي مما ليس ب
 ج دائما واذا كذب هذا صدق نقيضه اعني بعض ما ليس ب ج بالاطلاق العام وهو المط

ليس ج مادام ليس ب لادائما لاننا نفرض ذات الموضوع وهو ج ء فليس ب بالفعل
للادوام ثبوت البقاء له وليس ج مادام ليس ب والا لكان ج حين هو ليس ب فليس
ب حين هو ج وقد كان ب مادام ج هذا خلف وء ج بالفعل وهو ظاهر فبعض ما ليس
ب ليس ج مادام ليس ب لادائما وهو المطلوب واما البواقي فلا تنعكس لصدق قولنا
بعض الحيوان هوليس بانسان بالضرورة المطلقة وبعض القمر هوليس بمنخسف
بالضرورة الوقتية دون عكسها بادم الجهات ومتى لم تنعكس لم تنعكس شيء منها لما
عرفت في العكس المستوي **اقول** الخاصتان من الموجبات الجزئية تنعكسان عرقية
خاصة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما بعض ج ب مادام ج لادائما فبعض ما ليس
ب ليس ج مادام ليس ب لادائما لاننا نفرض ذات الموضوع ء فليس ب بالفعل بحكم
للادوام الاصل وء ليس ج مادام ليس ب والا لكان ج في بعض اوقات كونه ليس ب
فهو ليس ب في بعض اوقات كونه ج وكان ب في جميع اوقات كونه ج هذا خلف وء ج
بالفعل وهو ظاهر واذا صدق ماى ء انه ليس ب وانه ليس ج مادام ليس ب فبعض
ما ليس ب ليس ج مادام ليس ب وهو الجزء الاول من العكس واذا صدق عليه انه
ج بالفعل فبعض ما ليس ب ج بالفعل وهو مفهوم اللادوام فيصدق العكس بجزئية و
هو المطلوب واما الموجبات الجزئية الباقية فلا تنعكس لان الوقتية اخص السبع والضرورية
اخص الاربع التي هي الدائماتان والعامتان وهما لا تنعكسان اما الضرورية فلصدق
قولنا بالضرورة بعض الحيوان هوليس بانسان بدون عكسه وهو بعض الانسان ليس
بحيوان بالامكان العام لصدق قولنا كل انسان حيوان بالضرورة واما الوقتية فلانه يصدق
بعض القمر ليس بمنخسف بالتوقيت لادائما مع كذب بعض المنخسف ليس بقمر
بالامكان العام لان كل منخسف قمر بالضرورة ومتى لم تنعكس لم تنعكس شيء من
الموجبات الجزئية لما عرفت **مما اقال** واما السوال بكنت كانت او جزئية فلا تنعكس كلية
قوله بحكم لادوام الاصل ولم يقل اواللا ضرورة لان اللادوام اخص منه فاذا
اقتضى سلب الدوام وجود الموضوع اقتضى سلب الضرورة ايضا لانه ان تحقق
في ضمن اللادوام فذاك وان تحقق في ضمن الدوام فبطريق الاولى **قوله** السبع وهي
الوقتيتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة

الاحتمال كون نقيض المحمول اهم من عين الموضوع وتنعكس الخاصتان حينئذ مطلقه
 لانه اذا صدق بالضرورة اودائما لاشي من ج ب مادام ج لادائما نفرض الموضوع فهو
 ليس ب بالفعل و ج في بعض اوقات كونه ليس ب لانه ليس ب في جميع اوقات
 ج فبعض ما ليس ب فهو ج في بعض احيان ليس ب وهو المدعى واما لوقتيتان
 والوجود يتان فتنعكس مطلقه عامة لانه اذا صدق لاشي من ج ب باحدى هذه
 الجهات نفرض الموضوع فهو ليس ب بالفعل و ج بالفعل لوجود الموضوع فبعض
 ما ليس ب فهو ج بالفعل وهو المطلوب وهكذا يبين مكنون جريئاتها اقول واما السوال ب
 فكلية كانت او جزئية لم تنعكس كلية لاحتمال ان يكون نقيض المحمول اهم من
 الموضوع وامتناع ايجاب الاخص لكل افراد الامم كقولنا لاشي من الانسان بحجر
 فما ليس بحجر اهم من الانسان فامتنع ان تنعكس الى كل ما ليس بحجر انسان
 وتنعكس الخاصتان حينئذ مطلقه لانه اذا صدق بالضرورة اودائما لاشي من ج باو
 ليس بعضه ب مادام ج لادائما فيصدق بعض ما ليس ب ج حين هو ليس ب لان ذات
 الموضوع موجودة دلالة اللادوام عليه فنفرضه ف قد ليس ب وهو مفهوم الجزء الاول
 و ج في بعض اوقات كونه ليس ب لانه كان ليس ب في جميع اوقات كونه ج و اذا
 صدق على انه ليس ب وانه ج في بعض اوقات كونه ليس ب فبعض ما ليس ب ج
 حين هو ليس ب وهو المدعى هذه ما في الكتاب والصواب انها تنعكسان حينئذ لادائمة
 اما حينئذ فلما ذكرناه واما اللادوام فلانه يصدق على انه ليس ج بالفعل والالكان ج
 دائما فيكون ليس ب دائما لادوام سلب الباء بدوام الجيم وقد كان لادائما هذا خلف و اذا
 صدق على انه ليس ب وانه ليس ج بالفعل صدق بعض ما ليس ب ليس ج بالفعل
 وهو مفهوم اللادوام واما الوقتيتان والوجود يتان فتنعكس مطلقه عامة لانه اذا صدق
 لاشي من ج او ليس بعضه ب باحدى هذه الجهات الرابع وجب ان يصدق
 قوله لاحتمال انه اي في المادة التي يكون نقيض المحمول عاما من موضوع الاصل
 والموضوع خاصا يصير ذلك النقيض موضوعا في العكس وذلك الموضوع محمول لا فيلزم
 ايجاب الاخص لكل افراد الامم وذلك ممنوع قوله باحدى هذه الجهات الرابع
 وهي الوقت المعين او وقتا ما او بالضرورة او اللادوام

بعض ما ليس بـ ج بالاطلاق العام لان افرض الموضوع قد ليجز ب وهو مفهوم الجزء
الاول وـ ج بالفعل بحكم اللادوام فبعض ما ليس بـ ج بالاطلاق العام وهو المطالب وانما
لم يتعد فيه اللادوام والضرورة الى العكس لجواز ان يكون ج لدضروري فلا يصدق
ليس ج بالامكان كقولنا ليس بعض الانسان بلا كاتب لالضرورة مع كذب بعض
الكاتب انسان لالضرورة لان كل كاتب انسان بالضرورة قال واما بواقفي السوالب
فلان انعكاس الشرطية موجبة كانت اوسالبة فغير معلومة الانعكاس لعدم الظفر بالبرهان
اقول من الثامن من ذهب الى انعكاس السوالب الباقية والشرطيات اما انعكاس
العمليات منها فلانه ان اصدق لاشي من ج ب بالاطلاق العام فبعض ما ليس بـ ج
بالاطلاق العام والافلاشي مما ليس بـ ج دائما فلاشي من ج ليس بـ دائما ويلزمه
كل ج ب دائما فـ قد كان لاشي من ج ب بالاطلاق هذا خلف واما انعكاس الامكنيتين فلانه
ان اصدق قوله لاشي من ج ب بالامكان الخاص والعلم فبعض ما ليس بـ ج بالامكان
العام والافلاشي مما ليس بـ ج بالضرورة فلاشي من ج ليس بـ بالضرورة ويلزمه
كل ج ب بالضرورة وهو ينافي الاصل واما انعكاس الشرطية الموجبة فلانه ان اصدق كلما
كان ا ب فـ ج فليس البتة ان ا ب يمكن ج و كان ا ب و لا فقد يكون ان ا ب يمكن ج و كان
ا ب وهو مع الاصل ينتج فيكون ان ا ب يمكن ج و فـ ج و انه محال او تنعكس الى قولنا
قد يكون ان ا ب كان ا ب لم يكن ج و فيكون ا ب ملزم ما للنقيضين واما انعكاس الشرطية
السالبة فلانه ان ا ب ليس البتة ان ا ب كان ا ب فـ ج و فقد يكون ان ا ب يمكن ج و فـ ج و الا
فليس البتة ان ا ب يمكن ج و فـ ج و لا يكون ان ا ب كان ا ب لم يكن ج و ويلزمه قد يكون
ان ا ب كان ا ب فـ ج و هو يناقض الاصل ولما لم يتم هذه الدلائل عند المنصف ولم يظفر
بدليل اخر توقف في الانعكاس وعدمه اما الدليل الاول فلانا لانسلم ان قولنا لاشي من
ج ليس بـ د دائما يستلزم كل ج ب دائما لان السالبة المعدولة لا تستلزم الموجبة
قوله انعكاس العمليات اي العامتان والخاصتان والمطلقة العامة وبين الانعكاس في
المطلقة العامة التي اعم منها لان انعكاس العام يستلزم انعكاس الخاص كما مر
قوله هذه الدلائل وهي اربعة الاول على انعكاس العمليات والثاني على انعكاس
الممكنات الثالث على انعكاس الشرطية الموجبة والرابع على انعكاس الشرطية السالبة

المحصلة وأما الثاني فلأننا لنسلم أن قولنا لا شيء مما ليس بج بالضرورة تنعكس
إلى قولنا لا شيء من ج ليس بج بالضرورة لما عرفت من أن السالبة الضرورية
لا تنعكس بنفسها ولئن سلمنا لكن لنسلم استلزام لا شيء من ج ليس بج بالضرورة
لكل ج ب بالضرورة وسند المنع مأمرا نقا وأما الثالث فلأننا لم استحالة قولنا قد يكون
إذا لم يكن ج فنج ء لثبوت الملازمة الجزئية بين كل امرئين ولو كانا نقضيين ببرهان
من الشكل الثالث وهوانه كلما تحقق النقيضان تحقق أحدهما وكما تحقق النقيضان
تحقق الآخر فقد يكون إذا تحقق أحد النقيضين تحقق الآخر ولانسلم أيضا أن استلزام
أب للنقيضين محال لجواز أن يكون أب محالا والمحال جاز أن يستلزم المحال
وأما الرابع فلأنه لنسلم أن قولنا قد لا يكون إذا كان أب لم يكن ج ء يستلزم قد يكون
إذا كان أب فنج ء لجواز أن لا يكون الشيء مستلزما لأحد النقيضين فإن اكل زيد
لا يستلزم اكل عمرو ولا نقيضة قال البحث الرابع في تلازم الشرطيات أما المتصلة
قوله وسند المنع مأمروهي مدم استلزام السالبة للمعدومة المحمول للموجبة المحصلة
قوله ببرهان من الشكل الثالث أقول بل ببرهان من الشكل الأول ينتج النتيجة
المذكورة بأن أقول إذا تحقق هذا الشيء تحقق المجموع وكما تحقق المجموع تحقق
الآخر فإذا تحقق هذا الشيء تحقق الآخر عصام **قوله** وأما يستلزم الم كشر يك
الباري فإنه مع مستلزم لفساد السموات والأرض وهو أيضا مع **قوله** في تلازم
الشرطيات وفي بعض النسخ في لوازم الشرطيات أي القضايا التي يلزم الشرطيات
وكلاهما واقع في عباراتهم ومطابق لما مر من قوله في العكس المستوي وفي عكس النقيض
فإن كلا منهما يطلق على المعنى المصدري وعلى القضية المخصوصة اللازمة ثم أن
التلازم منحصرة في عشرة أوجه لأنه إما أن يعتبر بين المتصلات أو بين المنفصلات أو
بين المتصلات والمنفصلات وتلازم المنفصلات إما بين المتحدة بالجنس ومختلفة الجنس
والم المتحدة الجنس إما حقيقيات أو مآفات الجمع أو مآفات الخلو وتلازم المختلفات
أو بين الحقيقية وما نعة الخلو وبين مآفة الجمع ومآفة الخلو وكذلك تلازم المتصلات
والمنفصلات إما تلازم المتصلة والحقيقية أو المتصلة ومآفة الجمع أو المنفصلة ومآفة الخلو
وقد جرت عادة القوم بالاستقصاء في نقضها بإلزامها وثقل جدواه لم يتعرض المصريح منها

الموجبة الكلية تستلزم منفصلة مانعة الجمع من عين المقدم ونقيض التالي ومانعة
الخلو من نقيض المقدم وعين التالي متعاكسين عليها والابطال للزوم والاتصال
والمنفصلة الحقيقية تستلزم أربع متصلات مقدم اثنين منها عين احد الجزئين وتاليهما
نقيض الاخر ومقدم الاخرين نقيض احد الجزئين وتاليهما عين الاخر وكل واحدة
من غير الحقيقية مستازمة لاخرى مركبة من نقيضي الجزئين **اَوَّلُ** المراد بالمتصلة
في هذا الباب اعني باب تلازم الشرطيات للزومية وبالمنفصلة العنادية فمتى صدق
اللزوم الكلي بين امرين يصدق منع الجمع بين عين المزوم ونقيض اللزوم ومنع
الخلو بين نقيض المزوم وعين اللزوم وهذا ان الانفصالان يعكسان على اللزوم اي
متى تحقق منع الجمع بين امرين يكون عين كل واحد منهما مستلزما لنقيض الاخر
متى تحقق منع الخلو بين امرين يكون نقيض كل واحد منهما مستلزما لعين الاخر اما
ان اللزوم بين امرين يستلزم الانفصالين فلانه لولا ذلك لبطل اللزوم بينهما فانه على
تقدير اللزوم بين امرين لولم يصدق منع الجمع بين عين المزوم ونقيض اللزوم
لجاء ثبوت المزوم مع نقيض اللزوم فيجوز وقوع المزوم بدون اللزوم فيبطل الملازمة
بينهما هذا خلف وكذلك لو لم يصدق منع الخلو بين نقيض المزوم وعين اللزوم لجاز
الاتلازم المتصلات والمنفصلات وتلازم المنفصلات المختلفة الجنس للاحتياج الى ذلك
التلازم في معرفة انتاج القياس الاستثنائي باعتبار وضع احد طرفيه ورفع كما يجيء
قوله يصدق منع الجمع اراد بمانعة الجمع وكذلك بمنع الخلو بين نقيض المزوم ومنع
الجمع ومنع الخلو بمعنى الاخص دون معنى الامر **قوله** متى تحقق مثلا ان اصدق
دائما اما ان يكون هذا الشيء شجرة او حجر اصدق كلما كان الشيء شجرة لم يكن حجرا
وكما كان الشيء حجرا لم يكن شجرة امانعة الجمع تستلزم متصلتين لزوميتين ولا تفاوت
في هذه الاستلزام بين المعاني الثلاثة التي سبقتم نقلها من العلامة التفزازاني فان مبناه
لزوم الخلف المذكور في كلام الشرح وهذا الخلف جار في الجميع بلا تفاوت حامد **قوله** مستلزما
لنقيض الاخر مثلا نقول في المثال المذكور كلما كان الشيء حيوانا كان انسانا الحيوان
نقيض للحيوان وكلما كان الشيء لاحياوانا كان انسانا الا انسان نقيض الانسان
قوله لجاز ثبوت المزوم مع نقيض اللزوم كما قولنا اما ان يكون الشمس طالعة واما

ارتفاع نقيض المزموم وعين اللازم فيجوز ثبوت المزموم بدون اللازم فبطل الزوم
 بينهما هذا خلف واما ان الانفصالين ينعمكان على الزوم فلانه لولا بطل الانفصال
 فانه اذا تحقق منع الجمع بين امرين فلولم يجب ثبوت نقيض الاخر على تقدير
 عين كل واحد منهما لجاز ثبوت عين الاخر على ذلك التقدير فيجوز اجتماع العينين
 فلا يكون بينهما منع الجمع وكذلك اذا تحقق منع الخوبيين امرين فلولم يجب ثبوت
 عين الاخر على تقدير نقيض كل واحد منهما لجاز ثبوت نقيض الاخر على ذلك
 التقدير فيجوز ارتفاعهما فلا يكون بينهما منع الخلو والنفصلة الحقيقية تستلزم اربع
 متصلات مقدم متصلتين عين احد الجزئين وتاليهما نقيض الاخر ومقدم اخرين
 نقيض احد الجزئين وتاليهما عين الاخر اي متى صدق الانفصال الحقيقي بين
 كل امرين يستلزم عين كل واحد منهما نقيض الاخر ونقيض كل واحد منهما عين الاخر
 اما الاول فلانه لولم يجب ثبوت نقيض الاخر على تقدير عين كل واحد منهما لجاز
 ثبوت عين الاخر على ذلك التقدير فيجوز اجتماعهما وكان بينهما انفصال حقيقي هذا
 خلف واما الثاني فلانه لولم يجب ثبوت عين الاخر على تقدير نقيض كل واحد منهما
 لجاز ثبوت نقيض الاخر على تقدير نقيض كل واحد منهما فيجوز ارتفاع الجزئين فلا يكون
 بينهما انفصال حقيقي والمقدر خلافة هذا خلف وكل واحدة من غير الحقيقية اي من
 مانعتي الجمع والخلو تستلزم الاخرى مركبة من نقيضي جريئتهما صديق منع
 الجمع بين امرين صدق منع الخلو بين نقيضيهما فانه لو جاز ارتفاع النقيضين لجاز
 اجتماع العينين فلا يكون بينهما منع الجمع ومهما صدق منع الخلو بين امرين صدق
 منع الجمع بين نقيضيهما فانه لو جاز اجتماع النقيضين لجاز ارتفاع العينين فلا يكون
 بينهما منع الخلو قال المقالة الثالثة في القياس وفيها خمسة فصول الفصل الاول في
 ان لا يكون النهار موجودا على ذلك التقدير اي على تقدير عدم وجوب ثبوت
نقيض الاخر قوله متى صدق الانفصال الحقيقي اه مثلا العدد امازواج او فردا مقدم
 متصلتين عين احد الجزئين يعني ان كل العدد زوجا كل لا فردا وان كان فردا كان
 لازوا ومقدم آخر ين نقيض احد الجزئين يعني ان كل العدد لازوا كان فردا
 وان كان لا فردا كان زوجا يحصل اربع متصلات

تعريف الغيائين وأقسامه القياس قول مولف من قضايانا سلمت لزوم عنها لئلا نقول
آخر **أقول** المقصد الانصاف والمطلب الاعلى من الفن الكلام في القياس لانه العمدة في
استحصال المطالب التصديقية وحده بانه قول مولف من قضايانا سلمت لزوم عنها
لئلا نقول آخر كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فانه قول مولف من قضيتين
اذا سلمنا لزوم عنهما لئلا نقول ان العالم حادث فالقول وهو المركب اما المفهوم العقلي وهو
جنس للقياس المعقول واما المفطور وهو جنس للقياس المفطور والمراد من القضاياما فوق
نضية واحدة ليتناول القياس البسيط المولف من قضيتين كما ذكرنا والقياس المركب
من القضايافوق اثنتين كما صيحي واحترز به من القضية الواحدة المستلزمة لئلا نقول
عكسها المستوي ومكس نقضها فانها لا تسمى قياسا وقوله اذا سلمت اشارة الى ان
تلك القضايالا يجب ان تكون مسلمة في نفسها بل يجب ان تكون بحيث لو سلمت
لزوم عنها قول آخر ليندرج في الحد القياس الصادق المقدمات وكاذبها كقولنا كل
انسان حجر وكل حجر جماد فان هاتين القضيتين وان كاذبتا الا انها بحيث لو سلمنا
لزوم عنهما لئلا نقول ان كل انسان جماد وقوله لزوم عنها يحترج الاستفراء والتمثيل فان
مقدمة ما تهما اذا سلمت لا يلزم عنها شيء لا مكان تخلف مدلوليهما عنهما وقوله لئلا نقول
يحترز به مما يلزم لئلا نقول بل بواسطة مقدمة غريبة كما في قياس المساواة وهو ما يتركب
من قضيتين متعلق بمحمول اوليهما يكون موضوع الاخرى كقولنا امساو لب وب
مساو لب فانهما يستلزمان ان امساو لب لكن لئلا نقول بل بواسطة مقدمة غريبة
قوله وحده انه قول اشارة الى انه حد اسمي لكونه مفهوما اصطلاحيا **قوله** منها اي
من القضايانا المولفة لان حصول النتيجة من الماد والصور لا من القضايانا فقط
قوله فالقول وهو المركب اه هو فصل او مبتدأ وخبر المركب والجملة خبر فالقول وقوله اما
المفهوم العقلي خبر بعد خبر وقيل الجملة معترضة بين المبتدأ وخبره اعني اما
المفهوم العقلي **قوله** البسيط المراد بالبسيط الموصول النتائج اي المذكور النتائج وبالمركب
المفصول النتائج اي المتروك النتائج **قوله** متعلق بمحمول اه ففي المثال المذكور قوله
لب متعلق لقوله مساو وهو محمول لا الذي هو الموضوع في القضية الاولى **قوله** مقدمة
فريبة المراد بالمقدمة الغريبة هي التي لا يكون لازمة لاحدى مقدمتي القياس

وهي ان كل مساوي المساوي للشيء مساوله ولذلك لم يتحقق ذلك الاستلزام
الا حيث يصدق هذه المقدمة كما في قولنا ا ملزوم لب وب ملزوم لـج فأ ملزوم
لـج لان ملزوم الملزوم للشيء ملزوم له وقولنا الدرّة في الحقّة والحقّة في البيت فالدرة
في البيت لان ما في الشيء الذي هو في شيء آخر يكون فيه اما اذا لم يصدق تلك المقدمة
لم يحصل منه شيء كما اذا قلنا امبائن لب وب مبائن لـج لم يلزم منه ان امبائن لـج
لان مبائن المبائن للشيء لا يجب ان يكون مبائنا لو كذا لك اذا قلنا انصف ب وب
نصف ج لم يحصل منه ان انصف ج لان نصف النصف لا يكون نصفه وقوله قولي
آخر اراد به ان القول اللازم يجب ان يكون مغائر الكل واحدة من المقدمات فانه لو
لم يعتبر ذلك في القياس لزم ان يكون كل من قضيتين قياسا كيف كانتا استلزاما مهما
احدتهما وهذا الحد منقوض بالقضية المركبة المستلزمة لعكسها المستوي وعكس نقيضها
فانه يصدق عليها انها قول مولف من قضيتين يستلزم لثاته قول آخر لكن لا يسمى قياسا
قال وهو استثنائي ان كان عين النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل كقولنا ان كان هذا
جسما فهو متحيز لكنه جسم فهو متحيز وهو بعينه مذكور فيه ولو قلنا الكلمة ليس بمتحيز
ينتج انه ليس بجسم ونقيضه مذكور فيه واقتراحي ان لم يكن كذلك كقولنا لكل جسم
قوله ملزوم الملزوم ملزوم اي في التحقق لافي الحمل لان الانسان ملزوم للحيوان
والحيوان ملزوم للجنس مع عدم صحة حملة على الانسان فضلا عن الملزوم قوله ارادة
اه فان الواحد اذا وصف بمغائرتة للجماعة يرادة مغائرتة لكل واحد من احادها
مغائرة المجموع غير محتاج الى البيان قوله وهذا الحد منقوض او قال المحقق التفاضلي
القضية المركبة انما يقال لها في العرف انها قضية واحدة مركبة من قضيتين
لا يقال انها قضية فمقطا اعتراض الشرح وفيه اننا اذا صدق عليها انها قضية واحدة
مركبة من قضيتين يصدق عليها انها قول مولف من قضيتين لزم منها لثاتها قول
آخر وعدم اطلاق انها قضيتان لا ينتفع في دفع الانتقاض والجواب من النقص ان
المتبادر من قولنا من قضيتين ان يكون القضيتان مصرحتين فيه وفي القضية
المركبة الجزء الثاني قيد الاول يستغاد منه القضية باعتبار نفى دوام الحكم
السابق وضرورته

مواف وكل مولف حادث ينتج كل جسم حادث وليس هو ولا نقيضه من كورافية
 بالفعل **قول** القياس اما استثنائي او اقتراني لانه اما ان يكون عين النتيجة او نقيضها
 من كورافية بالفعل ولا يكون شي منهما من كورافية بالفعل والاول استثنائي كقولنا
 ان كان هذا جسما فهو متحيز لكنه جسم ينتج انه متحيز وهو بعينه من كورافي القياس او
 لكنه ليس بمتحيز ينتج انه ليس بجسم ونقيضه اي قولنا انه جسم من كورافي القياس
 بالفعل وانما سمي استثنائيا لاشتماله على حرف الاستثناء اعني لكن والثاني اقتراني
 كقولنا الجسم مولف وكل مولف حادث فالجسم حادث فليس هو ولا نقيضه من كورا
 في القياس بالفعل انما سمي اقترانيا لاقتران الحد ودفيه وانما قيد ذكر النتيجة او نقيضها
 في التعريفين بالفعل لانه لو لم يقيد له خل الاقترانيات في حد القياس الاستثنائي اذ
 النتيجة مركبة من مادة وهي طرفاها ومن صورة وهي هياتها التاليفية ومادتها من كورة
 في الاقترانيات ومادة الشيء مابة يحصل بالقوة فيكون النتيجة من كورة فيها بالقوة
 فلما طلق ذكر النتيجة في التعريف انتقص تعريف الاستثنائي منعاد تعريف الاقتراني
 جمعا لا يقال احد الامرين لازم وهو اما بطلان تعريف القياس او بطلان تقسيمه الى
 القسمين لان الاستثنائي ان لم يكن قياسا بطل التقسيم والا لكان تقسيم الشيء الى
 نفسه والى غيره وان كان قياسا بطل التعريف لانه اعتبر فيه ان يكون القول اللازم
 مغائر الكل واحدة من المقدمات واذا كان النتيجة من كورة في القياس بالفعل لم تكن
 مغائرة لكل واحدة من مقدماته لانا نقول لانسلم ان النتيجة اذا كانت من كورة بالفعل
 في القياس لم تكن مغائرة لكل واحدة من المقدمات وانما يكون كذلك لو لم يكن
 النتيجة جزءا المقدمة وهو ممنوع فان المقدمة في القياس الاستثنائي ليس قولنا
الشمس طالعة بل استلزامه لوجود النهار لا يقال النتيجة ونقيضها قضية لاحتمالهما
قوله عين النتيجة اعلم انه لو ثبت المقدم يكون النتيجة عين التالي وان نفي النتيجة
 نقيض المقدم وهذه قاعدة مطردة **قوله** بل استلزامه لوجوده اي القضية التي يفيد
 استلزامه لوجود النهار **قوله** لا يقال النتيجة او منشاء هذا السؤال كون النتيجة جزءا المقدمة
 يعني النتيجة ونقيضها قضية والمذكور في القياس ليس بقضية فلا يكون النتيجة ونقيضها
 من كورة فيه ومعنى كونهما قضية انهما مشتملان على النسبة تامة بخلاف جزءا المقدمة

الصدق والكذب والمذكور في القياس الاستثنائي ليس بقضية فلا يكون عين النتيجة
 او نقيضها فيه مذكورة بالفعل لاننا نقول المراد بذلك ان يكون طرف النتيجة او نقيضها
 مذكورا ليس فيه بالترتيب الذي يكون في النتيجة وعلى هذا ينفع الاشكال قال وموضوع
 المطلوب فيه يسمى اصغرو ومحمولة اكبر والقضية التي جعلت جزء قياس تسمى مقدمة
 والمقدمة التي فيها الاصغر صغرى والتي فيها الاكبر كبرى وانكرر بينهما حدا او وسط
 واقتران الصغرى بالكبرى يسمى قرينة وضربا والهيئة الحاصلة من كيفية وضع
 الحد الاوسط عند الحدين الآخرين يسمى شكلا وهو اربعة لان الحد الاوسط ان كان
 محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان محمولا فيهما فهو
 الشكل الثاني وان كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث وان كان موضوعا في
 الصغرى محمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع **اقول** القياس الاقتراعي اما حملي
 ان تركيب من حمليتين او شرطي ان لم يتركب منهما ولما كان الحملي ابسط
 فلينبأ به ونقول القول اللازم باعتبار حمولة من القياس يسمى نتيجة وباعتبار
 استحصاله منه مطلوب وكل قياس حملي لابد فيه من مقدمتين احدهما تشتمل
 على موضوع المطلوب كالجسم في المثال المذكور وثانيتهما على محمولة كالحادث
 وهما تشتركان في الحد الاوسط كما لو ألف فهو موضوع المطلوب يسمى اصغرا لانه يكون
 في الاغاب اخص والاخص اقل افر اذا فيكون اصغر ومحمولة يسمى اكبرا لانه لما كان
 قوله ليس بقضية وذلك لان ادوات الشرط اخرج طرفيها من ان يكون قضية
 قوله بالترتيب يعني كل لفظ مقدم في النتيجة مقدم في القياس وكل لفظ موخر في
 النتيجة موخر في القياس **قوله** على هذا فلاشكال اصل الكلام فلاشكال على هذا الا
 انه لما قدم الجار والمجرور ادخل عليه الواو ليدل على انه متعلق بما بعده وهو شائع في
 كلامهم وفي بعض النسخ بدون الغاء **قوله** القياس فيه تعريض للمصنف بانه ينبغي له
 ان يقسم الاقتراعي ايضا الى الحملي والانفصالي ثم يقول وموضوع المطالب او يقول
 والمحكوم عليه والمحكوم به بدل الموضوع والمحمول **قوله** ابسط اي اقرب الى البساطة
 لكونها اقل اجزاء امن الشرطي او اكثر بسطا في البحث **قوله** في الاغلب لانه قد يكون
 مساويا كقوانا بعض الحيوان ضاحك وكل ضاحك انسان ينتج بعض الحيوان انسان

اعم فهو اكثر انرا دا والحد المشترك المكون بين الاصغر والاكبر يسمى حدا اوسطا لتوسطه
 بين طرفي المطلوب والمقدمة التي فيها الاصغر تسمى الصغرى لانها ذات الاصغر
 والتي فيها الاكبر تسمى الكبرى لانها ذات الاكبر واقتران الصغرى والكبرى في
 اثباتهما وسلبهما وكليتهما وجزئتهما يسمى قريئة وضربا او الهئة الحاصلة من وضع
 الحد الاوسط عند الحدين الآخرين بحسب حملته عليهما او وضعه لهما وحملته على
 احدهما او وضعه للآخر تسمى شكلا وهو اربع لان الاوسط ان كان محمولا في الصغرى
 وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان محمولا فيهما فهو الشكل الثاني
 وان كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث وان كان موضوعا في الصغرى ومحمولا
 في الكبرى فهو الشكل الرابع وانما وضعت الاشكال في هذه المراتب لان الاول على
 النظم الطبيعي فان النظم الطبيعي هو الانتقال من موضوع المطلوب الى الحد
 الاوسط ثم منه الى محموله حتى يلزم منه الانتقال من موضوعه الى محموله وهذا
 لا يوجد الا في الاول فلهذا وضع في المرتبة الاولى ثم وضع الشكل الثاني لانه اقرب
 الاشكال الباقية اليه لما شاركته في صغرها وهي اشرف المقدمات لاشتغالها على موضوع
 المطلوب الذي هو اشرف من المحمول اذ المحمول انما يطلب لاجله اما ان يجاب او سلبا
 قوله لتوسطه اي لكونه واسطة يتوسل به الى نسبة احد الطرفين الاخر او متوسطا في
 الذكروا التعقل او في الصغر والكبر لكونه اعم من الاصغر واخص من الاكبر في الاغلب
 قوله واقتران اه قال محقق التفات اني التحقيق ان القياس باعتبار ايجاب مقدماته
 المقترنتين وسلبهما وكليتهما وجزئتهما يسمى قريئة وضربا وباعتبار الهئة الحاصلة
 من كيفية وضع الحد الاوسط عند الاصغر والاكبر من جهة كونه موضوعا ومحمولا
 يسمى شكلا فقد يتحد الشكل مع اختلاف الضرب وهو ظاهر وقد يكون بالعكس
 كما لو جبتين الكليتين من الشكل الاول والثالث قوله وهو اربع ومثال الشكل الاول
 العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث ومثال الثاني كل انسان حيوان
 ولا شيء من الحجر حيوان فلا شيء من الانسان بحجر ومثال الثالث كل مركب
 جسم وكل مركب حادث فكل جسم حادث ومثال الرابع كل انسان ناطق وبعض
 الحيوان انسان فبعض الناطق حيوان

ثم الشكل الثالث لان له قريبا ما اليه اشارة في اخص المقدمتين ثم الرابع اذا قرب له اصلا المخالفة اياه في المقدمتين وبعده من الطبع جدا قال اما الشكل الاول بشرطه ايجاب الصغرى والالم منه رج الاصغر في الاوسط وكلية الكبرى والا لا احتمل ان يكون البعض المحكوم عليه بالاكبر غير البعض المحكوم به على الاصغر وضر وبه الناتجة اربعة الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية كقولنا كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا الثاني من كليتين والصغرى موجبة والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب ولا شيء من ب ا فلا شيء من ج ا الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى فينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا ونتاج هذا الشكل بينة بانها اقول اعلم ان لانتاج الاشكال الاربعة شرائط بحسب كيفية المقدمات وكميتها وشرائط بحسب جهة المقدمات اما الشرائط التي بحسب الجهة فسياتي بيانها في فصل المختلطات واما الشرائط التي بحسب الكيفية والكمية ففي الشكل الاول امران احدهما بحسب الكيفية ايجاب قوله ففي الشكل الاول امران قيل قد يتحقق الشرائط ولا ينتج وقد لا يتحقق الشرائط وينتج اما الاول فنحو قولنا مورد القسمة علم وكل علم اما ضروري وانظري وقولنا بعض النوع انسان ولا شيء من الانسان بنوع مع من كذب نتيجتهما والجواب عن الاول ان الصغرى كاذبة لان مورد القسمة مفهوم العلم وهو معلوم لا علم وان اريد من حيث حصوله في الذهن فلان كذب النتيجة ومن الثاني بان الصغرى ليست من القضايا المتعارفة بان يكون المحمول فيها صادقا على افراد الموضوع صدق الكلي على جزئياته اذا الحكم ههنا باتحاد المحمول بالموضوع ذهنا وخارجا واما الثاني فنحو قولنا لا شيء من الحجر بحيوان وبعض الحيوان هو الصهال فانه ينتج لا شيء من الحجر بصهال مع انتفاء الامر من لان سلب شيء من كل افراد شيء وحصر شيء اخر في المسلوب يفيد سلب المحصور من ذلك الكل والجواب ان الانتاج المذكور بواحدة خصوصية المادة وكون المحمول محصورا لا باعتبار هيئة الشكل فانه لو بدل الكبرى بقولنا بعض الحيوان جسم كان الحق لا يجاب

الصغرى وثانيهما بحسب الكمية كلية الكبرى أما الأول فلأن الصغرى لو كانت
سالبة لم يندرج الاصغر تحت الاوسط فلم يحصل الانتاج لان الكبرى تدل على ان ما
ثبت له الاوسط فهو محكوم عليه بالا كبر والصغرى على تقدير كبرها سالبة حاكمة بان
الاوسط مسلوب عن الاصغر فالاصغر لا يكون داخل فيما ثبت له الاوسط فالحكم على
ما ثبت له الاوسط لا يتعدى الى الاصغر فلا يلزم النتيجة وأما الثاني فلأن الكبرى
لو كانت جزئية لكان معناها ان بعض الاوسط محكوم عليه بالا كبر وجاز ان يكون
الاصغر غير ذلك البعض فالحكم على بعض الاوسط لا يتعدى الى الاصغر فلا يلزم
النتيجة مثلاً يصدق كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس ولا يصدق بعض الانسان
فرس وضروبة الناجمة باعتبار هذين الشرطين اربعة لان الضروب الممكنة الانعقاد
في كل شكل ستة عشر فانك قد علمت ان القضية منحصرة في الشخصية والمحصورة
والمهملة لكن الشخصية منزلة منزلة الكلية لانتاجها في كبرى هذا الشكل فاذا قلنا هذا
زيد وزيد انسان ينتج بالضرورة هذا الانسان والمهملة في قوة الجزئية فالقضية المعتبرة
ليست الا المحصورة وهي اربعة الكلتيان والجزئيتان وهي معتبرة في الصغرى
وفي الكبرى فاذا قرنت احدى الصغريات الاربع باحدى الكبرى الاربع يحصل منه
ستة عشر ضرباً لكن اشتراط الامر الاول اسقط ثمانية ضرب الصغريات السالبتان
مع الكبرى الاربع والامر الثاني اربعة اخرى الصغريات الموجبتان مع الجزئيتين
فلم يبق الا اربعة ضرب الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية كقولنا كل ج ب
قوله فهو محكوم عليه بالا كبراً كما في قولنا العنقاء ليس بموجود في الخارج وكل
موجود فهو ثابت في الخارج لان الكبرى يدل على افراد الموجود متصفة بالثبوت
في الخارج والصغرى اذا كانت سالبة كما في المثال حاكمة بان الموجود مسلوب
عن الاصغر وهو العنقاء لم يدخل في افراد الموجود قوله لا يتعدى الى الاصغرى
المسلوب لان الاصغر لا يندرج تحت الاوسط قوله الاول اذهبناسوال مشهور وهو
ان الاستدلال بهذا الشكل بالضروب اربعة فاسد لانه مستلزم للذور لان العلم
بالنتيجة موقوف على العلم بالكبرى الكلية والعلم بها انما يحصل لو علم ثبوت الاكبر
لكل واحد او سلبه عنه عن افراد الاوسط التي من جماعتها الاصغر فيكون العلم بالكبرى

وكل ب افكل ج الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب ولاشي من ب افلاشي من ج الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض ج ب وكل ب افبعض ج الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب ولاشي من ب افليس بعض ج اونتائج هذه الضروب بينة بذاتها لا تحتاج الى برهان وأعلم ان ههنا كيفيتين ايجاب وسلب واشرفهما الايجاب لان الايجاب وجود والسلب عدم والوجود اشرف وكميتين الكلية والجزئية واشرفهما الكلية لانه اضبط وانفع في العلوم واخص من الجزئية والاختصاص لا شتما له على امر زائد اشرف فعلى هذا يكون الموجبة الكلية اشرف المحصورات لا شتما لها على الشرفين واخصها السالبة الجزئية لاحتوائها على الخسيتين والسالبة الكلية اشرف من الموجبة الجزئية لان شرف السلب الكلي باعتماد الكلية وشرف الايجاب الجزئي بحسب الايجاب وشرف الايجاب من جهة واحدة وشرف الكلية من جهات متعددة ولما كان المقصود من الاقيسة نتائجها رتب باعتماد ترتيب نتائجها اشرفا نقدم المنتج للاشرف على غيره قال واما الشكل الثاني فشرطه اختلاف مقدمته بالكيف وكلية الكبرى والايحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وهو صدق القياس مع ايجاب النتيجة تارة ومع سلبها اخرى اقول لانتاج الشكل الثاني ايضا شرطان بحسب الكيفية والكمية اما بحسب الكيفية فاختلف مقدمته في الكيف بان يكون احدهما موجبة والاخرى سالبة واما بحسب الكمية فكلية الكبرى وذلك لانه لو لم يتحقق احدهما الشرطين يحصل الاختلاف وهو صدق القياس تارة مع الايجاب الكلية موقوفا على العلم بثبوت الاكبر او سلبه للاصغر او منه الذي هو عين النتيجة فلوا كتبنا العلم بالنتيجة من العلم بالكبرى الكلية لزم الدور فالجواب عنه ان الحكم يختلف بحسب اختلاف اوضاع الموضوع حتى يكون معلوما بحسب وصفه ومجهولا بحسب وصف آخر فيستعار العلم بالحكم باعتبار وصف من العلم به باعتبار وصف آخر ولا استحالة في ذلك مير جليل **قوله** من جهة واحدة وهي كونه وجوديا **قوله** من جهات متعددة وهو كونها اضبط وانفع واخص من الجزئية والكلي يكون مقصودا في الكلام كثير اذون الجزئي

والاخرى مع السلب والاختلاف موجب للعقم اما لزوم الاختلاف على تقدير انتفاء الشرط الاول فلانه لو اتفقت المقدمتان في الكيف فاما ان يكونا موجبتين او سالبتين واياما كان يتحقق الاختلاف اما ان كانا موجبتين فلانه يصدق في كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان والحق الايجاب ولوبد لنا الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان كان الحق السلب واما ان كانا سالبتين فلصدق قولنا لاشي من الانسان بحجر ولاشي من الفرس بحجر والحق السلب ولوبد لنا الكبرى بقولنا ولاشي من الناطق بحجر فالحق الايجاب واما لزوم الاختلاف على تقدير انتفاء الشرط الثاني فلانه لو كانت الكبرى جزئية فهي اما ان تكون موجبة او سالبة وعلى كلا التقديرين يتحقق الاختلاف اما على تقدير ايجابها فلصدق قولنا لاشي من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس والصادق الايجاب ولوبد لنا الكبرى بقولنا وبعض الصاهل فرس كان السلب واما على تقدير سلبها فلصدق قولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان والصادق الايجاب او بعض الحجر ليس بحيوان والحق السلب واما ان الاختلاف موجب لعقم القياس فلانه لما صدق مع الايجاب لم يكن منتجا للسلب ولما صدق مع السلب لم يكن منتجا للايجاب لان المعنى بالانتاج استلزام القياس لاحدهما على التعيين قال وضروبة النتيجة ايضا اربعة الاول من كليتين والصغرى موجبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب ولاشي من ا ب فلاشي من ج ا بالخلف وهو ضم نقيض النتيجة الى الكبرى لينتج نقيض الصغرى وبانعكاس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول الثاني من كليتين والكبرى موجبة ينتج سالبة كلية كقولنا لاشي من ج ب وكل ا ب فلاشي من ج ا بالخلف وبعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة الثالث من موجبة جزئية وصغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب ولاشي من ا ب فليس بعض ج ا بالخلف وبعكس الكبرى ليرجع الى الاول وتقرض موضوع الجزئية فكل ب ولاشي من ا ب فلاشي من ا ثم نقول بعض ج ب ولاشي من ا فبعض ج ليس ا الرابع من سالبة جزئية وصغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ليس ب وكل ا ب فبعض ج ليس ا بالخلف والاقتراض ان كانت سالبة مركبة اقول الضروب المنتجة في الشكل الثاني بحسب

مقتضى الشرطين ايضا اربعة لانه تسقط باعتبار الشرط الاول ثمانية الضرب السالبان
والموجبتان الكليتان والجزئيتان والمختلفتان وباعتبار الشرط الثاني اربعة اخرى الكبرى
الموجبة الجزئية مع السالبتين والجزئية السالبة مع الموجبتين فبقيت الضروب
الثلاثة اربعة الاول من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب
ولا شيء من ا ب فلا شيء من ج ا ب بانه بالخلف والعكس اما الخلف فهو في هذا
الشكل ان يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل الصغرى لان نتائج هذا الشكل سالبة
فنقيضها وهو الموجبة يصلح لصغروية الشكل الاول ويجعل الكبرى القياس كبرى
لانها لكيتها تصلح لكبرى وية الشكل الاول فينتظم منهما قياس في الشكل الاول ينتج
لما يناقض الصغرى فيقال لولم يصدق لاشي من ج ا لصدق بعض ج ا ونضمه الى
الكبرى هكذا بعض ج ا ولا شيء من ا ب ينتج من الشكل الاول بعض ج ليس ب
وقد كان الصغرى كل ب هذا خلف والخلف لا يلزم من الصورة لانها بديهية الانتاج
فيكون من المادة وليس من الكبرى لانها مفروضة الصدق فتعين ان يكون من نقيض
النتيجة فيكون محالاً للنتيجة حق واما العكس فبان يعكس الكبرى ليرتد الى الشكل
الاول وينتج النتيجة المذكورة فيقال متى صدقت القرينة صدقت الصغرى مع عكس
الكبرى ومتى صدقت الصغرى مع عكس الكبرى صدقت النتيجة فمتى صدقت
قوله باعتبار ترتيبه بخلاف ترتيب ضروب الشكل الرابع فانه على ترتيب نفس
الشكل قوله بانه بالخلف والعكس لم يقل وعكس البرهان كما في المتن ليستغنى عن
بيانه وكذا قال في الضرب الثاني بالعكس ولم يقل بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم
عكس النتيجة تبينها على ان العكس يستعمل في هذين الضربين فيه اي بينهما في كل منهما
فعلى الاول بمعنى عكس الكبرى وفي الثاني اما عكس الصغرى او عكس الترتيب
او عكس النتيجة عصام الدين قوله بان يعكس الكبرى اى لا شيء من ا ب
فينعكس بعكس المستوي الى لا شيء من ب ا فنضمه الى الاصل كل ج ب ولا شيء
من ب ا ينتج لاشي من ج ا قوله صدقت القرينة اى اقتران الصغرى بالكبرى
نحو كل ج ب ولا شيء من ب ا لا شيء من ج ا قوله مع عكس الكبرى لان عكس
الكبرى لازم الكبرى وانه صدقت الصغرى مع الكبرى صدقت مع لازمها ايضا

الجزئية صديقت النتيجة وهذا المطلوب الثاني من كيتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا لاشي من ج ب وكل اب فلاشي من ج اب بالخلف والعكس اما الخاف فبالطريق المذكور واما العكس فلا يمكن بعكس الكبرى لانها لا يجابها لاتنعكس الاجزئية والجزئية لاتنتج في كبرى الشكل الاول بل بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة فاذا عكسنا لاشي من ج ب الى لاشي من ج ب وجعلناها كبرى وكبرى القياس صغرى وقلنا كل اب ولاشي من ج ب ينتج من ثاني الاول لاشي من ج ب وهو تنعكس الى لاشي من ج ب او هو الما الثالث من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب ولاشي من اب فبعض ج ليس اب بالخلف وبالعكس كما مر والاقتراض وهو ان يفرض ذات موضوع الصغرى فكل ب وكل ج ثم يضم المقدمة الاولى الى الكبرى ويقال كل ب ولاشي من اب لينتج من اول هذا الشكل لاشي من ج ثم يعكس المقدمة الثانية الى بعض ج ويضم مع نتيجة القياس الاول هكذا بعض ج ولاشي من ج لينتج من الشكل الاول بعض ج ليس ب وهو الما فالاقتراض يكون مركبا ابدا من قياسين احدهما من ذلك الشكل ولكن من ضرب اجلى والاخر من الشكل الاول الرابع من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كليتينج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ليس ب وكل اب فبعض ج ليس ب ولا يمكن بانه بالعكس لا بعكس الكبرى لانها لاتنعكس جزئية والجزئية لاتصلح لكبرى وبذلك الشكل الاول ولا بعكس الصغرى لانها

قوله فبالطريق المذكور اي اخذنا من النتيجة نقيضة وضمانا مع الكبرى وقلنا بعض ج اوكل اب ينتج بعض ج ب وقد كان الصغرى لاشي من ج ب هذا خلف قوله بل بالعكس لان الصغرى سالبة كلية والسالبة تنعكس كنفسها قوله وجعلها كبرى والكبرى صغرى لانه يشتبه بالشكل الرابع تامل قوله ليس اب بالخاف اذ لانه لو لم يصدق بعض ج ليس اصدق كل ج او يضم الى كبرى القياس هكذا كل ج ولاشي من ج ب فلاشي من ج ب والصغرى بعض ج ب ف قوله والعكس اي بعكس الكبرى ويجعل هذا ايضا كبرى بان نقول بعض ج ب ولاشي من ج ب فبعض ج ليس ب قوله بضرب اجلى وهو الضرب الاول من هذا الشكل لانه بعكس الكبرى ترد الى الشكل الاول

لانتقال العكس وينقد بغير قبولها لا تقع كبرى الشكل الاول فيبانتها ما بالخلف او بالافتراض
كما اذا كانت السالبة الجزئية مبرهنة ليتحقق وجود الموضوع وانما رقت الضرر بذلك
الترتيب لان الضربين الاولين منتجان للكل فلا بد من تقديمهما على الآخرين وقد تم
الاول على الثاني والثالث على الرابع لاشتمالهما على صغرى الشكل الاول بخلاف
الثاني والرابع قال واما الشكل الثالث فشرطه ايجاب الصغرى والاحصل الاختلاف
الموجب لعدم الانتاج وكلية احدى مفهومية والالكان البعض المحكوم عليه بالصغر غير
البعض المحكوم عليه بالكبر فلم يجب التعدية ولا ينتج الالجزئية وضرورة النتيجة ستة
الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وكل ب ا فبعض ج
ابا الخاف وهو ضم نقيض النتيجة الى الصغرى لينتج نقيض الكبرى والرد الى الاول
يعكس الصغرى الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ج ب
ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا بالخلف ويعكس الصغرى الثالث من موجبتين
والكبرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض ب ج وكل ب ا فبعض ج ا بالخلف
وبعكس الصغرى وفرض موضوع الجزئية ا فكل ب وكل ب ا فكل ا ا ثم نقول ا ج
وكل ا فبعض ج ا وهو المط الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة
جزئية كقولنا بعض ب ج ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا بالخلف ويعكس الصغرى
والافتراض الخامس من موجبتين والصغرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب
ج وبعض ب ا فبعض ج ا بالخلف ويعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم مكس النتيجة
والافتراض السادس من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية
كقولنا كل ب ج وبعض ب ليس ا فبعض ج ليس ا بالخلف والافتراض ان كانت
السالبة مبرهنة اقل يشترط في انتاج الشكل الثالث بحسب كيفية المقدمات ايجاب
قوله لانتقال العكس لان الصغرى سالبة جزئية والسالبة الجزئية لا مكس لها لزوما
قوله بالخلف بان يقال لانه لو لم يصدق بعض ج ليس ا لصدق كل ج او ينضم الى
الكبرى هكذا كل ج او كل ا ب ينتج كل ج ب وقد كل الاصل بعض ج ليس ب هـ
قوله مبرهنة يعني مقيدا بالادام واللا ضرورة قوله ليتحقق اي ليثبت وجود الموضوع
بخلاف ما اذا كانت سالبة بسيطة فانها حينئذ لا تثبت بل يسلب

الصغرى وبسبب الكلية كلية احدى المقدمتين اما ايجاب الصغرى فلانها لو كانت
سالبة الكبرى اما ان تكون موجبة او سالبة واما كان يحصل الاختلاف الموجب لعدم
الانتاج اما اذا كانت موجبة فنقول لنا لاشي من الانسان بفرس وكل انسان حيوان او
ناطق والحق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب واما اذا كانت سالبة فكما اذا بد لنا
الكبرى بقولنا لاشي من الانسان بصها ل او حمار او الصادق في الاول الايجاب
وفي الثاني السلب واما كلية احدى المقدمتين فلانهما لو كانتا جزئيتين احتمل ان يكون
البعض من الاوسط المحكوم عليه بالكبرى غير البعض من الاوسط المحكوم عليه بالصغرى
فلم يجب تعدية الحكم من الاوسط الى الاصغر كقولنا بعض الحيوان انسان وبعضه فرس
والحكم على بعض الحيوان بالفرسية لا يتعدى الى البعض المحكوم عليه بالانسانية
وباعتبار هذين الشرطين يحصل الضرر بمتقلا ن اشتراط ايجاب الصغرى
حذف ثمانية اضرب كما في الاول واشترط كلية احد بهما حذف ضربين اخرين وهما
الكبريان الجزئيتان مع الموجبة الجزئية الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة
جزئية كقولنا كل ب ج وكل ب ا فبعض ج ابوجهين احد هما الخلف وطريقه في هذا
الشكل ان يجعل نقيض النتيجة لكلية كبرى اذ هذا الشكل لا ينتج الا جزئية وصغرى
القياس لا يجابها صغرى فينتظم منهما قياس في الشكل الاول ينتج لما ينافي الكبرى فيقال
لولا يصدق بعض ج الصادق لاشي من ج ا فكل ب ج ولاشي من ج ا ينتج لاشي من
ب او كان الكبرى كل ب ا هذا خلف وثانيهما عكس الصغرى ليرجع الى الشكل الاول
وينتج النتيجة المطلوبة بعينها الثاني من كليتين والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية
كقولنا كل ب ج ولاشي من ب ا فبعض ج ليس ا بالخلف وبالعكس الصغرى للمساو
قوله كلية كبرى ان تقر في باب النقيض ان نقيض الموجبة الجزئية سالبة الكلية
قوله ليرجع الى الشكل الاول كما تقول بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا وانما قلنا
بعض ج ب لان عكس الموجبة الكلية الموجبة الجزئية وكذلك عكس الموجبة الجزئية
فانها تنعكس موجبة جزئية قوله بالخلف تقول في الخلف كل ب ج وكل ج ا ينتج
كل ب ا وكان الكبرى لاشي من ب ا هذا خلف وبالعكس الصغرى تقول بعض
ج ب ولاشي من ب ا ينتج بعض ج ليس ا وهو النتيجة المطلوبة

في الضرب الأول بالفرق وإنما لم ينتج هذان الضربان الكلية لجواز أن يكون الأصغر اعم
من الأكبر وامتناع إيجاب الاخص لكل اقران الاعم او مبادء عنها كقولنا كل انسان
مخضون وكل انسان ناطق ولا شيء من الانسان يفرض وإذا لم ينتج الكلي لم ينتج شيء
من الضروب الباقية لأن الضرب الأول اخص الضروب المنتجة للإيجاب والضرب
الثاني اخص الضروب المنتجة للمساو ومعدم انتاج الاخص مستلزم لعدم انتاج الاعم
الثالث من موجبتين والكبرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض ب ج وكل ب ا
فبعض ج ا بالخلاف وبمعكس الصغرى وهو ظاهر وبالاقتراض وهو أن يفرض ذات
موضوع الجزئية فكل ب ج ثم نضم المقدمة الأولى إلى الكبرى القياس لينتج
من الشكل الأول كل ا ثم نجعلها كبرى في المقدمة الثانية لينتج من أول هذا الشكل
بعض ج ا وهو المطلوب الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية
كقولنا بعض ب ج ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا بالطرق الثلاثة والكل ظاهر
الخامس من موجبتين والصغرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض
ب ا فبعض ج ا بالخلاف والاقتراض وهو فرض موضوع الكبرى فكل ب ج وكل ما
فجعل المقدمة الأولى صغرى والصغرى الأصل كبرى ثم نضم المقدمة الأولى إلى صغرى
فكل ب ج وكل ب ج ينتج من الشكل الأول كل ا ج ثم نجعلها صغرى في المقدمة الثانية
هكذا كل ا ج وكل ا فبعض ج ا وهو المطلوب وبمعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس
قوله فبعض ج ا بالخلاف بعض ب ج ولا شيء من ج ا ينتج بعض ب ليس ا وهو يناهض
الكبرى وهو كل ب ا قوله وبمعكس الصغرى نقول بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج
ا وهو المطلوب قوله لينتج من الشكل الأول ا نقول كل ب ا وكل ب فبعض ا قوله لينتج
من أول ا ا أي الضرب الأول من هذا الشكل نقول كل ا ج وكل ا فبعض ج ا
قوله والكل ظاهر نقول في الخلف بعض ب ج وكل ج ا فبعض ب ا وقد كان الكبرى
لا شيء من ب ا هنا خلف وفي العكس بعض ج ب ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس
ا وهو المطلوب وفي الاقتراض انا نفرض ذات الموضوع الجزئية فكل ب ج وكل
ا ج ثم نضم المقدمة الأولى إلى الكبرى القياس لينتج من الشكل الأول كل ا ليس ا ثم
نجعلها كبرى في المقدمة الثانية لينتج من أول هذا الشكل بعض ج ليس ا

النتيجة لبعكس الصغرى لان الكبرى جزئية لاتصلح الكبرى في الشكل الاول السادس
من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض
ب ليس ا فبعض ج ليس ا بالخلف والافتراض في الكبرى ان كانت سالبة مركبة
ليتحقق وجود الموضوع لبعكس الصغرى لان الجزئية لاتقع في كبرى في الشكل
الاول ولا بعكس الكبرى لانها لاتقبل العكس ويتقدّر انعكاسها لاتصلح اصغرى في الشكل
الاول وانما وضعت هذه الضروب في هذه المراتب لان الاول اخذ الضروب المنتجة
للإيجاب والثاني اخذ الضروب المنتجة للسالب والاخص اشرف وقدم الثالث والرابع
على الاخيرين لاشتغالهما على كبرى في الشكل الاول قال واما الشكل الرابع فشرطه
بحسب الكيفية والكمية ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى او اختلافهما في الكيف
مع كلية احدتهما والاحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وضرورة الناتجة ثمانية
الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وكل ا ب فبعض
ج ا بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة الثاني من موجبتين والكبرى جزئية ينتج
موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ا ب فبعض ج ا مر الثالث من كليتين
والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا لاشي من ب ج وكل ا ب فلاشي من ج ا مر
الرابع من كليتين والصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج ولاشي من
ا ب فبعض ج ليس ا بعكس المقدمتين الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة
كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ج ولاشي من ا ب فبعض ج ليس ا
لما مر انفا السادس من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية
كقولنا بعض ب ليس ج وكل ا ب فبعض ج ليس ا بعكس الصغرى ليرتد الى
الثاني السابع موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية
كقولنا كل ب ج وبعض ا ليس ب فبعض ج ليس ا بعكس الكبرى ليرتد الى
الثالث الثامن من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية
كقولنا لاشي من ب ج وبعض ا ب فبعض ج ليس ا بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة
قوله لانها لاتقبل العكس لان السالبة الجزئية لا تنعكس لزوما كما مر غير مرة وقوله ويتقدّر
انعكاسها اذ كما اذا كانت من سالبتين جزئيتين خاصيتين فانها تنعكس لكن لا يصح ا

أقول شرط انتاج الشكل الرابع بحسب الكيفية والكمية احد الامرين وهو اما
 ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى او اختلافهما بالكيف مع كلية احد بهما وذلك
 لانه لو لا احد هما لزم احد الامور الثلاثة اما سلب المقدمتين او ايجابا بهما مع جزئية
 الصغرى او اختلافهما في الكيف مع جزئيتهما واما على التقدير يتحقق الاختلاف
 الموجب لعدم الانتاج اما اذا كانتا سالبتين فلصدق قولنا لاشي من الانسان بفرس
 ولاشي من الخمار بانسان والحق السلب ولاشي من الصاهل بانسان والحق الايجاب
 واما اذا كانتا موجبتين والصغرى جزئية فلانه يصدق قولنا بعض الحيوان انسان
 وكل ناطق حيوان مع حقية الايجاب وكل فرس حيوان مع حقية السلب واما
 اذا كانتا مختلفتين بالكيف مع جزئيتهما فلان الموجبة لو كانت صغرى صدق قولنا
 بعض الناطق انسان وبعض الحيوان ليس بناطق او بعض الفرس ليس بناطق
 والصادق في الاولى الايجاب وفي الثانى السلب وان كانت كبرى صدق بعض الانسان
 ليس بفرس وبعض الحيوان انسان والحق الايجاب او بعض الناطق انسان والحق
 السلب وضرر وبه الناتجة بحسب هذا الاشتراط ثمانية لسقوط اربعة اضرب باعتبار
 عدم السالبتين وضررين لعدم الموجبتين مع جزئية الصغرى واخرين لعدم المختلفين
قوله الحق السلب قدم ههنا السلب على الايجاب لان انتاج السالبتين سالبة اقرب
 من انتاجهما موجبة وقد م في سائر المواضع الايجاب لانه اشرف منه مير جليل
قوله اما اذا كانتا سالبتين اه بين الاختلاف في السالبتين كليتين مع عموم
 المدعى للسالبتين الجزئيتين ايضا لان عدم انتاج الاخص مستلزم لعدم انتاج الاعم
قوله بسقوط اربعة اضرب هذا طريق الحذف واما طريق التحصيل فهو ان الصغرى
 الموجبة الكلية مع كبريات الاربع والصغرى الموجبة الجزئية مع السالبة الكلية لاغير
 والصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية لاغير والصغرى السالبة الكلية
 مع الكبرى الموجبة الكلية او الجزئية لاغير مصام الذين قوله عدم السالبتين اه اما
 كليتين واما جزئيتين او اما الاول كلية والثاني جزئية واما الاول جزئية والثاني كلية
قوله لعدم الموجبتين اي الصغرى الموجبة مع الموجبة الجزئية الكبرى والموجبة الجزئية
 مع الكلية الكبرى قوله لعدم المختلفين اه اي الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى

الجزئيتين الأول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وكل ا ب فبعض ج ا بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة فانا اذا عكسنا الترتيب ارتد الى الشكل الاول هكذا كل ا ب وكل ب ج ينتج كل ا ج وهو ينعكس الى بعض ج ا وهو المطلوب ولا ينتج كليا لجواز ان يكون الاصغر اعم من الاكبر واعتناع حمل الاخص على كل ا فرادا لاعم كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان مع ان الحق بعض الحيوان ناطق الثاني من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ا ب فبعض ج ا بعكس الترتيب ايضا كما مر الثالث من كائيتين والصغرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية كقولنا لاشي من ب ج وكل ا ب فلا شي من ج ا بعكس الترتيب ايضا كما مر الرابع من كائيتين والصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج ولا شي من ا ب فبعض ج ا ليس ا بعكس المقدمتين ليرجع الى الشكل الاول هكذا بعض ج ب ولا شي من ب ا فبعض ج ا ليس ا وهو المطلوب ولا ينتج كليا لاحتمال عموم الاصغر كقولنا كل انسان حيوان ولا شي من الفرس با انسان مع ان الصاق ليس بعض الحيوان فرسا الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ج ولا شي من ا ب فبعض ج ا ليس ا بعكس المقدمتين كما مر السادس من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ليس ج وكل ا ب فبعض ج ا ليس ا بعكس الصغرى ليرتد الى الشكل الثاني وينتج النتيجة المذكورة بعينها السابع من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل

السالبة الجزئية والسالبة الجزئية صغرى مع الموجبة الجزئية كبرى **قوله** بعكس الترتيب هكذا بعض ا ب وكل ب ج فبعض ج ا فهذا يضرب الثالث من الشكل الاول فعكسنا النتيجة وقتلنا بعض ج ا لان عكس الموجبة الجزئية الموجبة الجزئية وهو المطلوب **قوله** بعكس المقدمتين كما مر مع عكس النتيجة نقول بعض ج ب ولا شي من ب ا فبعض ج ا ليس ا وهذا شكل اول وضرب رابع منه **قوله** بعكس الصغرى ليرتد ا نقول بعض ج ليس ب وكل ا ب فبعض ج ا ليس ا وهذا شكل ثان وضرب رابع منه

ب ج وبعض ا ليس ب فبعض ج ليس ا بعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الثالث
وينتج النتيجة المطلوبة الثامن من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى
ينتج سالبة جزئية كقولنا لاشي من ب ج وبعض ا ب فبعض ج ا ليس ا بعكس
الترتيب ليرتد الى الشكل الاول ثم عكس النتيجة وترتيب هذه الضروب ليس
باعتبار انتاجها لانها بعد هاءن الطبع لم يعتد بانتاجها بل باعتبار انفسها فلا بد
من تقديم الاول لانه من موجبتين كليتين والايجاب الكلي اشرف الاربع وقدم
الثاني ايضا وان كان الثالث والرابع من كليتين والكلي اشرف وان كان سابعا من
الجزئي وان كان ايجابا لمشاركته الاول في ايجاب المقدمتين وفي احكام الاختلاط كما
ستعرفه ثم الثالث لارتداده الى الشكل الاول بعكس الترتيب ثم الرابع لكونه
اخص من الخامس ثم الخامس على السادس لارتداده الى الشكل الاول بعكس
المقدمتين ثم السادس والسابع على الثامن لاشتمالهما على الايجاب الكلي
دونه وقدم السادس على السابع لارتداده الى الشكل الثاني دون السابع قال
ويمكن بيان الخمسة الاول بالخلف وهو ضم نقيض النتيجة الى احدى المقدمتين
لينتج ما ينعكس الى نقيض الاخرى والثاني والخامس بالافتراض وبين ذلك
في الثاني ليقاس عليه الخامس وليكن البعض الذي هو ا فكل ا وكل ب فنقول
كل ب ج وكل ب فبعض ج وكل ا فبعض ج ا وهو المطلوب اقول يمكن
بيان انتاج الضروب الخمسة الاول بالخلف وهو ان يضم نقيض النتيجة الى
احدى المقدمتين لينتج ما ينعكس الى نقيض الاخرى اما في

قوله بعكس الكبرى ليرتداه نقول كل ب ج وبعض ب ليس ا وبعض ج ليس ا
قوله بعكس الترتيب ليرتداه نقول بعض ا ب ولاشي من ب ج ينتج ليس ا وهو
المطلوب فهذه اشكل اول وضرب رابع منه قوله ثم عكس النتيجة النتيجة سالبة جزئية و
هي لا تنعكس الى الخاصيتين والمراد من النتيجة التي هي احدى الخاصيتين لا النتيجة
البسيطة قوله لمشاركة الاول اي قدم الثاني على الثالث والرابع لمشاركته بالضرب
الاول قوله الى الشكل الاول بعكس الترتيب بخلاف الرابع فانه يرتد الى الاول بعكس
المقدمتين قوله دون السابع فانه يرتد الى الثالث

الضربين الأولين المنتجين للاجاب فيجعل نقيض النتيجة مكونة كبري وصغري
القياس لايجابها صغري فينتظمان على هيئة الشكل الاول كما في الخلف المستعمل في
الشكل الثالث ويحصل نتيجة تنعكس الى ما ينافي الكبري مثلا لو لم يصدق
بعض ج لصدق لاشي من ج افجعلها كبري لصغري القياس وهي كل ج لينتج
لاشي من ب او تنعكس الى لاشي من اب وهي تضاد كبري الضرب الاول وتناقض
كبري الضرب الثاني واما في الضروب المنتجة للسلب فيجعل نقيض النتيجة لايجابه
صغري وكبري القياس كليتها كبري كما علمت في الضرب الاول من الشكل الثاني
لينتج من الشكل الاول نتيجة تنعكس الى ما ينافي الصغري مثلا لو لم يصدق لاشي من
ج لصدق بعض ج افجعلها صغري لكبري القياس وهو كل اب لينتج بعض ج ب
فبعض ب ج وقد كان صغري القياس لاشي من ب ج هذا خلف وكذا يمكن بيان
الضرب الثاني والخامس بالافتراض اما بيانه في الثاني فهو ان يفرض البعض الذي
هو ا فكل ا وكل ب فنضم كل ب كبري الى صغري القياس ونقول كل ب
ج وكل ب ينتج من اول هذا الشكل بعض ج ا ونجعلها صغري لكل ا لينتج
من الشكل الاول بعض ج ا وهو المطلوب واما بيانه في الخامس فهو ان يفرض البعض
الذي هو ب فكل ب وكل ب و كل ج ثم نقول كل ب لاشي من اب ينتج من
الشكل الثاني لاشي من ا افجعلها كبري لكل ج لينتج من الثالث بعض ج
ليس او هو المطلوب واعلم ان محصل الافتراض ان يؤخذ مقدمة من مقدمتي
القياس ويحمل وصفا موضوعها ومحمولها على ذات الموضوع فيحصل مقدمتان
كليتان وان كانت مقدمة القياس جزئية لاعتبار سائر افراد ذلك البعض وتسميتها به
فان قلت ربما لا يتعد ذات الموضوع بل يكون منحصر في فرد واحد فلا يحصل كلية
لاقتضاء الكلي تعدد الافراد فنقول حينئذ يحصل قضيتان شخصيتان وقد سمعت
قوله الضربين المنتجين اذ اي الضرب الاول المركب من موجبتين كليتين والاخرى
من موجبتين صغري موجبة جزئية **قوله** المنتجة للسلب هو الذي يركب من كليتين
صغري سالبة او من كليتين صغري موجبة او من موجبة جزئية صغري وكبري
سالبة كلية **قوله** كما علمت في الشكل الثاني اي في الخلف المستعمل في الشكل الثاني

ان الشخصيات في الانتاج بمنزلة كليات على ان ذلك لا يكون الا نادرا ثم لا شك ان
 احد الوصفين هو الحد الاوسط في القياس فيكون احدهما مقدماتي الافتراض محمولها
 الحد الاوسط فتستظم هذه المقدمة الافتراضية مع المقدمة الاخرى في القياسية وتنتج نتيجة
 اذا اضممت الى المقدمة الاخرى الافتراضية يحصل النتيجة المطلوبة ففي الافتراض
 قياسا ن وزعم القوم ان احدهما لابد ان يكون على نظم الشكل الاول والاخر على نظم
 ذلك الشكل المطلوب انتاجه وهو ليس بصحيح على الاطلاق لان الافتراض في خامس
 هذا الشكل ليس كذلك بل اخذ القياسين فيه من الشكل الثاني والاخر من الشكل
 الثالث والافتراض في ثمانية ايضا لا يجب ان يقرر كما ترووه فانه يمكن ان يبين بحيت
 يكون القياس الاول من الشكل الاول والثاني من الثالث على ان الاستنتاج من
 الاول والثالث اظهر وايبين من الاستنتاج من الرابع والاول ثم انك تراهم يغترضون
 في باب العكوس في الكليات والجزئيات ولا يفتراضون في باب الاقيسة الا في الجزئيات
 وهو ايضا ليس بمستقيم مطبقا بل الافتراض في الشكل الثاني والثالث لا يتم في
 المقدمة الكلية لان احد قياسيه اما غير مشتمل على شرائط الانتاج او مرتب على هيئة
 الضرب المطلوب انتاجه واما الافتراض في الشكل الرابع فقد يتم في المقدمة الكلية كما في
 كبرى الضرب الاول وصغرى الضرب الرابع عليك الاختيار والامتحان بما اعطيناك
قوله زعم القوم ليس هذا زعمنا من القوم بل هو حق مبني على عدم الاعتداد بالرابع
 من الاشكال قوله فانه يمكن او بان يجعل مقدمة افتراض صغرى القياس
 هكذا اكل ب ج وكل ب ج ينتج كل ج ثم نضم النتيجة الى المقدمة الثانية هكذا اكل
 ج وكل ج او بالعكس ينتج النتيجة المطلوبة قوله ليس بمستقيم اي جعل الفرض
 في العكوس في الكلية وفي باب الاقيسة في الجزئية ليس بمستقيم لانه يمكن في باب
 العكوس بغير الكلية ويمكن في باب الاقيسة بغير الجزئية قوله اما غير مشتمل كما في
 الضرب الثالث والخامس والسادس من الشكل الثالث مثل بعض ج ليس ب وكل ا
 ب قوله او مرتب كما في الضرب الاولين من الشكل الثالث والضرب الاول من الشكل
 الثاني قوله على هيئة الضرب المظا وانه اقل ذلك لانه لو لم يكن كذلك بل يكون على
 ضرب آخر من هذا الشكل وهذا يكون اجلى فجاز اثباته بهذا قوله عليك الاختيار مثال

من القانون الكلي قال والمتقدمون حضروا الضرب والتاخر في الخمسة الاول
 وذكروا العدم انتاج الثلاثة الاخيرة اختلافا في القياس من بسيطتين ومن مشترط
 كون السالبة فيهما من احدي الخاصيتين فيسقط ما ذكره ومن الاختلاف اقول المتقدمون
 كانوا يحضرون الضرب المنتجة في هذا الشكل في الخمسة الاول وكان يعتقد ان
 الضرب الثلاثة الاخيرة عقيمة لتحقق الاختلاف فيهما اما في الضرب السادس فلصدق
 قولنا ليس بعض الحيوان بانسان وكل فرس حيوان او كل ناطق حيوان واما في السابع
 فلا انه يصدق قولنا كل انسان ناطق وبعض الفرس ليس بانسان او بعض الحيوان
 ليس بانسان واما في الثامن فكقولنا لاشي من الانسان بفرس وبعض الناطق انسان او
 بعض الحيوان انسان وأشار المصنف الى جوابه بان بيان الاختلاف في هذا الضرب
 انما يتم اذا كان القياس مركبا من المقدمات البسيطة لكننا نشترط في انتاجها ان يكون
 السالبة المستعملة فيهما من احدي الخاصيتين فلا ينتهض تلك النقرض ما يهاو اقليم ان
 انتاجها بناء على انعكاس السالبة الجزئية الخاصة كنفسها لان السادس والعاشر انما
 يرتدان الى الثاني والثالث بعكسها والثامن انما ينتج لو كان بحيث اذا بدل مقدمه
 بعكس من الشكل الاول سالبة خاصة تنعكس الى النتيجة المطلوبة ولم يظهر المتقدمين
 الضرب الاول كل ب ج وكل ا ب ينتج بعض ج ا بان نقرض في الكبرى موضوعه
 فيصدق كل ا وكل ب فنضم كل ب الى الصغرى هكذا اكل ب وكل ج ب ينتج
 كل ج ثم نضم كل ب الى المقدمة الثانية الاندراجية هكذا اكل ج وكل ا ينتج
 بعض ج ا وهو المطلوب وفي مثال الضرب الرابع كل ب ج ولاشي من ا ب ينتج بعض
 ج ليس الا نقرض ذات الموضوع فيصدق كل ب وكل ج ثم نضم كل ب
 الى الكبرى هكذا اكل ب ولاشي من ا ب لينتج لاشي من ا ثم نضم النتيجة الى
 المقدمة الاخرى هكذا اكل ج ولاشي من ا ينتج بعض ج ليس ا وهو المطلوب
 قوله من القانون الكلي وهو ان يؤخذ مقدم من مقدمتي القياس ويحتمل موضوعها
 ومحمولها على ذات الموضوع قوله الثلاثة الاخيرة اي المركب من سالبة جزئية صغرى
 وموجبة كلية كبرى وموجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ومن سالبة كلية صغرى
 وموجبة جزئية كبرى قوله اذا بدل مقدمه اي بعكس الترتيب او بعكس النتيجة

انعكاسها واتفق لبعض الافاضل من المتأخرين ان وثق عليه فتبين ذلك قال
 الفصل الثاني في المختلطات اما الشكل الاول فشرطه بحسب الجهة فعلية الصغرى
اَوَّل المختلطات هي الاقيسة الحاصلة من خلط الموجهات بعضها مع بعض وعند اعتبار
 الجهات في المقدمات يعتبر لانها لا تتأثر بالشكل الاول فشرطه باعتبار
 الجهة ان يكون الصغرى فعلية فانها لو كانت ممكنة لم يجب تعدي الحكم من الاوسط
 الى الاصغر لان الكبرى تدل على ان كل ما هو اوسط بالفعل محكوم عليه بالكبر
 والاصغر ليس مما هو اوسط بالفعل بل بالامكان فجاز ان يبقى بالقوة ولا يخرج الى
 الفعل فلم يتعد الحكم من الاوسط اليه مثالا يصدق في الفرض المذكور كل حمار مركوب
 زيد بالامكان العام وكل مركوب زيد بالفعل فرس بالضرورة ولا يصدق كل حمار فرس
 بالامكان العام لان معنى الكبرى ان كل ما هو مركوب زيد بالفعل فهو فرس بالضرورة
 والحمار ليس بمركوب زيد بالفعل اصلا فالحكم على المركوب بالفعل لا يعدى اليه
قال النتيجة فيه كالكبرى ان كانت غير المشروطتين والعرفيتين والافكا الصغرى محدونا
 منها قيد اللا ضرورة والادوام والضرورة بالخصوصة بالصغرى ان كانت الكبرى على
 العامتين وبعد ضم الادوام اليها ان كانت احدى الخاصتين **اَوَّل** قد مر فت ان
قوله ان يكون الصغرى فعلية المراد من الفعلية ما يكون ممكنة لا مطلقة عامة وانما
 قال ذلك لوجود النسبة فيها بالفعل بخلاف الممكنة **قوله** والاصغر ليس مما هو اوسط اه
 اي على نقد يكون الصغرى ممكنة ليس مدلوله ان الاصغر ليس اوسط بالفعل بل
 بالامكان فجاز ان لا يخرج الى الفعل وليس المراد ان الاصغر ليس اوسط بالفعل بحسب
 الاحتمال العقلي ليكون مآله ان يجوز ان يكون اوسط بالفعل فيما زعم استدراك **قوله**
 فجاز ان يبقى بالقوة وان يكون تغريعة على ما قبله تغريعة الشيء على نفسه على ما وهم
قوله وكل مركوب زيد بفرس بالضرورة لا يقال لو صدق هذه القضية لصدق لا شيء
 من مركوب زيد بحمار بالضرورة وهي تنعكس الى لا شيء من الحمار بمركوب زيد
 دائما فكيف يصدق كل حمار مركوب زيد بالامكان لاننا نقول امكان الايجاب لا ينافي
 دوام السلب نعم لو استلزم الدوام بالضرورة كان منافيا له وبما ذكرنا ظهر انه لو انعكست
 الصغرى كنفسها بطل القياس المذكور لتحقق المناقاة بين المقدمتين

الموجهات المعتبرة ثلث عشرة فإذا اعتبرنا في الصغرى والكبرى حصل مائة وتسعة وستون اختلاطا وهي الحاصلة من ضرب ثلث عشرة في نفسها لكن اشتراط فعليّة الصغرى أسقط من تلك الجملة ستة وعشرين اختلاطا وهي الحاصلة من ضرب المكنيتين في ثلث عشرة فبقيت الاختلاطات المنتجة مائة وثلاثة وأربعين والضابطة في نتائجها ان الكبرى اما ان تكون احدى الوصفيات الاربع التي هي المشروطتان والعرفيتان او غيرها فان كانت الكبرى غير الوصفيات الاربع بان تكون احدى التمع الباقية فالنتيجة كالكبرى وان كانت الكبرى احدى الوصفيات الاربع بان تكون احدى لكن ان كان فيها قيد اللادوام واللاضرورة حذفناه وكذلك ان وجدنا فيها ضرورة مخصوصة بها اي غير مشتركة بينها وبين الكبرى ثم ننظر في كبرى ان لم يكن فيها قيد اللادوام كما اذا كانت احدى العامين كان المحفوظ بعينه النتيجة وان كان فيها قيد اللادوام كما اذا كانت احدى الخاصتين ضمناه الى المحفوظ فكان المجموع الحاصل منهما جهة النتيجة ما الاول وهو ان الكبرى اذا كانت غير احدى الوصفيات الاربع كانت النتيجة كالكبرى فلاندراج البين فان الكبرى حينئذ دلت على ان كل ما ثبت له الاوسط بالفعل فهو محكوم عليه بالاكبر بالجهة المعتبرة في الكبرى لكن **قوله** فان كانت الكبرى غير الوصفيات الاربع وذلك تسعة وتسعون اختلاطا الحاصلة من ضرب احدى عشر من الصغريات في الكبريات غير الوصفيات الاربع **قوله** وان كانت الكبرى احدى الوصفيات الاربع واربعون اختلاطا الحاصل من احدى عشر من الصغريات في الاربعة من الكبريات فالنتيجة في جميعها كالصغرى **قوله** وكذلك اي مثل حذف قيد اللادوام واللاضرورة وحذف الضرورة المخصوصة بالصغرى ان وجدنا فيها **قوله** المحفوظ اي المحفوظ من قيد اللادوام واللاضرورة والضرورة المختصة بالصغرى سواء لم يكن فيها هذه الامور او كانت فحذف والمحفوظ بعد حذف الضرورة من الضرورية دائمة ومن الوقتية مطلقة وقيمة ومن المنتشرة المطلقة منتشرة **قوله** فلاندراج البين اي اندراج الاصغر تحت الاوسط بحسب الجهة لان الكلام فيه فلا يرد انه حاصل في جميع ضرب الشكل الاول بمجموع كلية الكبرى **قوله** فان الكبرى حينئذ اي حين اذا كانت غير الوصفيات الاربع

الاصغر مما ثبت له الاوسط بالفعل فيكون محكوما عليه بالاكبر بتلك الجهة
 المتعتبرة واما الثاني وهو ان الكبرى اذا كانت احدى الوصفيات الاربع كانت النتيجة
 كالصغرى فلان الكبرى حينئذ تدل على ان دوام الاكبر بدوام الاوسط ولما كان الاوسط
 مستندا للاكبر كان ثبوت الاكبر للاصغر بحسب ثبوت الاوسط له فان كان ثبوت الاوسط
 له دائما كان ثبوت الاكبر له ايضا دائما وان كان في وقت كان في وقت وان كان الاوسط
 مستندا للاكبر بالضرورة كما في المشر وطين كان ضرورة ثبوت الاكبر للاصغر
 بحسب ثبوت الاوسط لان الضروري للضروري ضروري واما حذف الدوام
 الصغرى والاضرورتها فلان الصغرى اما كانت موجبة كان الدوام والاضرورة
 فيها سالبة والسالبة لا تدخل لها في انتاج هذا الشكل واما حذف الضرورة المخصوصة
 بالصغرى فلان الكبرى اذا لم يكن فيها ضرورة جاز انفكاك الاكبر من كل ما ثبت له
 الاوسط لكن الاصغر مما ثبت له الاوسط فيجوز انفكاك الاكبر عن الاصغر فلم يتعد
 ضرورة الصغرى الى النتيجة واما ضم الدوام الكبرى فللاندراج البين ايضا فان
 الكبرى حينئذ تدل على ان الاكبر غير دائم لكل ما هو اوسط بالفعل والاصغر ما هو
 اوسط بالفعل فيكون الاكبر غير دائم لدمثلا الصغرى الضرورية مع المشروطة العامة
 تنتج ضرورة لان النتيجة كالصغرى بعينها ومع المشروطة الخاصة ضرورة لادائمة
 لانضم الدوام مع الصغرى لكن القياس الصادق المقدمات لا يتألف منهما لان
 القياس المازوم للنتيجة فلو انتظم القياس الصادق المقدمات لزم صدق المازوم
 بدون اللازم وانه محال ومع العرفية العامة تنتج دائمة بحذف الضرورة التي هي
 قوله لما كان الاوسط مستندا الى مقتضيا له وام الاكبر وهذا في العرفية العامة والخاصة
 قوله وان كان في وقت هذا اذا كانت الكبرى مرفقة خاصة مربية قوله فيجوز انفكاك
 الاكبر نقول هذا فلك بالضرورة وكل فلك متحرك مادام فلكا فلا ينتج هذا متحرك
 بالضرورة لان الحركة ان للفلك ليست بضروري قوله والاصغر ما هو اوسط مثل
 زيد كاتب بالفعل وكل كاتب متحرك الا صا بع مادام كاتب لا دائما فزيد
 متحرك الا صا بع بالفعل لادائما قوله لا يتألف منهما اي من الصغرى الضرورية
 والمشروطة الخاصة

مخصوصة بالصغرى منهما فلم يبق الا الدوام ومع العرفية الخاصة ينتج دائمة لادائمه
يحذف الضرورة وضم الدوام فالقياس الصادق المقدمات لا ينتظم منهما ايضا والصغرى
الدائمة مع احدى العامتين ينتج دائمة ومع احدى الخاصتين دائمة لادائمه ولا يصديق
مقدمتا القياس منهما ايضا كما عرفت لا يقال المشروط العامة ان فسرت بالضرورة
ما دام الوصف ينتج الصغرى الدائمة معها ضرورة كالضرورة لان الحكم في الكبرى
بضرورة الاكبر لكل ما ثبت له الاوسط ما دام وصف الاوسط وما يندوم له وصف الاوسط
هو الاصغر فيكون الاكبر ضروري الثبوت له وان فسرت بالضرورة بشرط الوصف
لم ينتج الصغرى الضرورية معها ضرورة كالدائمة لئلا لكبرى على ان ضرورة
الاكبر بشرط وصف الاوسط فاللازم ليس الا ان الاكبر ضروري للاصغر بشرط وصف
الاوسط لكن الاوسط واجب الحذف من النتيجة فجاز ان لا يمتنع ضرورة الاكبر لانا
نقول وصف الاوسط اذا كان ضروريا لذات الاصغر فكما تحقق الاصغر تحقق
ذات الاصغر ووصف الاوسط بالضرورة وكلما تحقق ثابت ضرورة الاكبر فكما
تحقق الاصغر ثبت ضرورة الاكبر وهو المطلوب ثم انك لو تأملت ادني تأمل
امكنت ان تستخرج نتائج الاختلاطات الباقية من الضابطة المذكورة وان اشكل
عليك شيء منها فارجع الى هذا الجهد ول تقف عليها مفصلة

قوله بالصغرى منهما اي عن الضرورية والعرفية العامة قوله لا يتظم منهما اي عن
الضرورة والعرفية الخاصة قوله فجاز ان لا يبقى ضرورة الاكبر تلت انتفاء الاوسط لفظا
من النتيجة لا يوجب انتفاء عينها الموجب بالضرورة النتيجة وجود العيني لا وجود
اللفظي او الذهني قوله لانا نقول اءجواب باختبار الشق الثاني واثبتات للمقدمة
المنوطة اضني انتاجها مع الضرورية ضرورة بقيا من على هيئة الشكل الاول من
متصلتين قوله فارجع الى هذا الجهد ول هذا هو الشكل الذي تكون الكبرى فيه احد
الوصفيات الاربع وعدة اربعة واربعون شكلا وقد حصل من ضرب اربعة هي
الوصفيات في احدى عشر غير الممكنتين اما اذا كانت الكبرى غير اربعة فهو تسع
وتسعون شكلا وقد حصل من ضرب تسع في احدى عشر

هذا الجدول للقسم الثاني من الشكل الاول

الصغريات	بشارة كبرى	بشارة كبرى	بشارة كبرى	بشارة كبرى
الضرورية	ضرورية	دائمة	ضرورية	دائمة
الدائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة
المشروطة العامة	مشروطة عامة	عرفية عامة	مشروطة عامة	عرفية خاصة
العرفية العامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية خاصة	عرفية خاصة
المطلقة العامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة خاصة	مطلقة خاصة
المشروطة الخاصة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة
العرفية الخاصة	عرفية خاصة	عرفية خاصة	عرفية خاصة	عرفية خاصة
الوجودية اللاحقة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة خاصة	مطلقة خاصة
الوجودية اللاحقة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة خاصة	مطلقة خاصة
الوجودية اللاحقة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة خاصة	مطلقة خاصة
الوقائية	مطلقة	مطلقة	مطلقة	مطلقة
المنتشرة	منتشرة	منتشرة	منتشرة	منتشرة

قال واما الشكل الثاني فمفرطه بحسب الجهة امر ان احدهما صدق الدوام على
 لصغرى او كون الكبرى من القضايا المنعكسة السوالب والثاني ان لا يستعمل الممكنة
 لامع الضرورية المطلقة او مع الكبرى من الشر وطتين **اقل** يشترط في انتاج الشكل
 الثاني بحسب الجهة امر ان كل واحد منهما ما احدا الامر من الاول صدق الدوام على
 الصغرى اى كونها ضرورية او دائمة او كون الكبرى من القضايا السبب المنعكسة
 السوالب وذلك لانه لو انتفيا كانت الصغرى غير الضرورية والدائمة وهي احدى
 عشرة والكبرى من القضايا السبع الغير المنعكسة السوالب واخص الصغريات
 المشروطة الخاصة والوقتيه لان المشروطة الخاصة اخص من المشروطة العامة والعرفيتين
 والوقتيه من السبع الباقية واخص الكبريات السبع الوقتيه واختلاط الصغريين اتمى
 المشروطة الخاصة والوقتيه مع الكبرى الوقتيه فبرهنتم للاختلاف الموجب لعدم
 الانتاج فانه يصدق قولنا لاشي من المنخسف بمضي بالضرورة مادام منخسفا وفي
 وقت معين لادائما وكل قمر مضي بالضرورة في وقت معين لادائما مع امتناع السلب
 بالامكان العام اصدق كل منخسف قمر بالضرورة ولو بولنا الكبرى بقولنا وكل شمس
 مضية في وقت معين لادائما امتنع الايجاب ومنى لم ينتج هذان الاختلاطان لم ينتج
 سائر الاختلاطات لاستلزام عدم انتاج الاخص عدم انتاج الاعم والثاني عدم استعمال
 الممكنة لامع الضرورية المطلقة او مع الكبريين المشروطتين ومحصله ان الممكنة
 ان كانت صغرى لم تستعمل لامع الضرورية المطلقة او المشروطتين وان كانت كبرى
 لم تستعمل لامع الضرورية المطلقة اما الاول فلانه قد ظهر من الشرط الاول ان الممكنة
 قوله القضايا السبب وهي الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة والمشروطتين والعرفيتين
 قوله احدى عشرة وهي العامتان والخاصتان والوقتيان والوجوديتان وامكنتان
 والمطلقة العامة قوله السبع وهي الوقتيان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة
 قوله الوقتيه من السبع من قبيل عطف على معموي هاملين والمجور وليس بمقدم
 ولذا وقع في بعض النسخ والوقتيه اخص من السبع الباقية قوله من السبع الباقية وهي
 المطلقة والممكنتان والوجوديتان والوقتيان واخصها الوقتيه قوله لامع الضرورية المطلقة
 فيخرج الدائمة المطلقة والمشروطتين فيخرج اختلاط الممكنة مع الدائمتين والعرفيتين

الصغرى لا تتبع مع السبع الغير المنعكسة السوالب لعدم صدق الدوام على الصغرى
وعدم كون الكبرى من الست المنعكسة السوالب فلو استعمل الممكنة الصغرى مع
غير الضروريات الثلاث لكان اختلاطها مع الدوائم الثلاث التي هي الدائمة والعرفيتان
لكن اختلاطها مع الدائمة عقيم لجواز ان يكون الثابت لشيء بالامكان مسلوبا عنه
دائما كقولنا كل رومي فهو اسود بالامكان ولا شيء من الرومي باسود دائما مع امتناع
سلب الشيء من نفسه ولابد لنا الكبرى بقولنا ولا شيء من التركي باسود دائما مع
الايجاب ويلزم من عقم هذا الاختلاط عقم اختلاط الممكنة الصغرى مع العرفيتين اما
مع العرفية العامة فلان الدائمة اخذت وعقم اخص يوجب عقم الادم واما مع العرفية
الخاصة فلعدم انتاج العرفية العامة مع الممكنة وعدم انتاج اللانوام ايضا لان الاصل لما
كان مخالفا للممكنة في الكيف كان اللانوام موافقا لها في الكيف ولا انتاج في هذا الشكل
من متفهمين في الكيف ومتى لم تنتج العرفية الخاصة مع الممكنة بجزئها يكون
العرفية الخاصة معها مقيدة اذ المعنى بانتاج القضية المركبة مع قضية اخرى انتاج احد
جزئها معها وبعد انتاجها فعدم انتاج جزئها معها ومن ههنا تسمعهم بقولون القياس
من بسيطتين قياس واحد ومن مركبة وبسيطة قياسان ومن مركبتين اربعة اقيسة
فان كان المنتج منها قياسا واحدا كان نتيجة القياس بسيطة والاركيبت النتائج
وجعلت نتيجة القياس اما الثاني وهوان الممكنة ان كانت كبرى لا تستعمل الامع
الضرورية المطلقة فلانه قد تبين من الشرط الاول ان الممكنة الكبرى مع غير الضرورية
والدائمة مقيدة لعدم صدق الدوام على الصغرى وعدم كون الكبرى من الضايا الست
السوالب فلو استعملت الممكنة الكبرى مع غير الضرورية لكان اختلاطها مع الدائمة
قوله السبع الغير المنعكسة السوالب هو الوجوديتان والامكنتان والمطلقة
العامة **قوله** المنعكسة السوالب وهي الضرورية المطلقة والدائمة والمشرطتان والعرفيتان
قوله لجواز ان يكون الثابت بيان ما ان الدوام لا يستلزم الضرورة ولا الامتنع ثبوته
بالامكان وكذا قوله فيما سيأتي لجواز ان يكون المسلوب **قوله** امتنع الايجاب
وهو كل رومي تركي بالامكان العام بل الحق السلب وهو لا شيء من الرومي بتركي
قوله لان الاصل وهو العرفية العامة التي لم ينتج مع الصغرى الممكنة

وهو غير منتهى لجواز ان يكون المحلوب عن الشيء بالامكان ثابتا له دائما كقولنا كل رومي ابيض دائما ولا شيء من الرومي بابيض بالامكان مع امتناع الساب وبدلنا الكبير عن ولا شيء من الهندي بابيض بالامكان امتنع الايجاب قال والنتيجة دائما دائمة ان صدق الدوام على احدى مقدمتيه والافعال صغرى مخد و فاعتها قيد الدوام واللا ضرورة والضرورة اية ضرورة كانت **قول** الاختلالات المنتجة في هذا الشكل بحسب مقتضى الشرطين اربعة وثمانون لان الشرط الاول اسقط سبعة وسبعين اختلاطا وهي الحاصلة من ضرب احدى عشر صغرى في سبع كبيرات والشرط الثاني اسقط ثمانية امكنتين الصغرى مع الكبرى الدائمة والعرفيتين والكبرى مع الدائمة والاضا بطة في انتاجها ان الدوام اما ان يصدق على احدى مقدمتيه بان تكون ضرورة او دائمة او لا يصدق فان صدق الدوام على احدى المقدمتين فالنتيجة دائمة والافعال للنتيجة كالمصغرى بشرط حذف قيد الوجود اى الدوام واللا ضرورة منها وحذف الضرورة منها سواء كانت وصفيقة او وقتية اما ان النتيجة كالمقدمة الدائمة او كالمصغرى فبالبراهين المذكورة في المطلقات من الخلف والعكس والافتراض مثلا اذا صدق كل ج ب بالاطلاق ولا شيء من ا ب بالضرورة او دائما فلا شيء من ج دائما والاقبض ج ا بالاطلاق ونجعله صغرى لكبرى القياس هكذا بعض ج ا بالاطلاق ولا شيء من ا ب بالضرورة او دائما ينتج من الاول بعض ج ليس ب بالضرورة او دائما وقد كان كل ج ب بالاطلاق هذا خلف او بعكس الكبرى الى لا شيء من ب دائما لينتج النتيجة المطلوبة ومن ههنا يظهر ان السالبة للضرورة لو انعكست كنفسها **قوله** في سبع كبيرات الوقتيتين والوجوديتين والمكنتين والمطلقة العامة **قوله** والكبرى صطف على الصغرى اى الممكنة الكبرى اى اسقطا امكنة العامة الصغرى مع الدائمة الكبرى او مع العرفية الخاصة وسقطا الممكنة الخاصة مع الدائم المذكورات وسقطا اثنان مع الدائمة الصغرى او المكنتان الكبرى **قوله** في المطلقات اى غير الوجهات **قوله** والافتراض نحو كل ج ب بالاطلاق ولا شيء من ا ب دائما فلا شيء من ج ب دائما بان يفرض كل ج ب وكل ب بالاطلاق ولا شيء من ا ب دائما فلا شيء من ب ا فلا شيء من ج **قوله** ومن ههنا يظهر اى يظهر ان الضرورة لا تنعكس كنفسها بل تنعكس دائمة

انتم الضرورية في هذا الشكل ضرورية فلما لم يتبين ذلك اقتصر في النتيجة على دوام
لا يقال المقدمتان اذنا كانتا ضروريتين لم يكن بد من صدق النتيجة ضرورية لان
الاولى اذا كان ضروري الثبوت لاحد الطرفين وضروري السلب عن الآخر يكون
احد الطرفين ضروري السلب عن الآخر فكان بين الطرفين مباينة ضرورية
فيكون نتيجة الطرفين ضرورية لاننا نقول الحكم في المقدمتين ليس الا بان الاوسط
ضروري الثبوت لذات احد الطرفين وضروري السلب عن ذات الآخر
واللازم منه ان ذات احد الطرفين ضروري السلب عن ذات الآخر وهو ليس
بمطلوب بل المطلوب ان وصف احد الطرفين ضروري السلب عن ذات الآخر
ولا يلزم من ضرورة سلب القات ضرورة سلب الوصف لصدق قولنا في المثال المشهور
لا شيء من الحمار يفرس بالضرورة وكل مركوب زيد فرس بالضرورة مع كذب قولنا
لا شيء من الحمار بمركوب زيد بالضرورة لان كل حمار مركوب زيد بالامكان واما
حذف قيد وجود من الصغرى فلانها كانت كبرى بسيطة كان قيد وجودها
موافقا لها في الكيف وان كانت مع مركبة لم ينتج مع اصلها لما ذكرنا ولا مع قيد وجودها
لان قيد وجودها مطلقان او ممكنان او مطلقة وممكنة ولا انتاج في هذا الشكل منها
واما حذف الضرورة من الصغرى فلان المقدمتان الدوام لا يصدق على الصغرى
ويظهر ايضا انه لو انتجت الممكنة في الصغرى الشكل الاول لا ينتج الضرورة في هذا الشكل
ضرورية بالخلاف عصام **قول** بمركوب زيد بالضرورة لان المحمول اعم حينئذ فيصدق
الدائمة النتيجة وهي ليس بعض الحمار بمركوب زيد لكذب كل حمار مركوب زيد بالفعل
قوله لما ذكرنا من تغافها في الكيف **قوله** لان قيد الوجود اعم في المقدمتين مطلقان
ان كانتا مقيدتين باللدوام او ممكنتان ان كانتا مقيدتين باللا ضرورة او مطلقة او ممكنة
ان كانتا مفتحتين **قوله** في هذا الشكل منها اي من المطلقتين والمطلقة والممكنة لانها
ليست من الست المتعكسة السوالب **قوله** ان الدوام لا يصدق على الصغرى تخصيص
الصغرى بالذكر لان الكلام في حذف الضرورة منه والا فالمقدم صدق الدوام على شيء
من المقدمتين ولذا كان الاختلاطان المذكوران اخص من الاختلاطات المشروطة مع
الضرورية والوقتية مع الضرورية فلا يردان اخص الاختلاطات المشروطة مع الضرورية

فلو كان فيها ضرورة لكانت اما الضرورة المشروطة او الضرورة الوقتية او الضرورة المنتشرة واخذت الاختلاطات من احدها ومن مقدمة اخرى الاختلاط من مشروطتين او من وقتية ومشروطة والضرورة فيها لم تتعد الى النتيجة اما في الاختلاط من المشروطتين فلان الاوسط فيهما ضروري الثبوت لمجموع ذات احد الطرفين ووصفه ضروري السلب عن مجموع ذات الطرف الاخر ووصفه ويلزم منه المنافاة الضرورية بين المجموعين والمطلوب ضرورة منافاة وصف احد الطرفين لمجموع ذات الطرف الاخر ووصفه وهو غير لازم واما في الاختلاط من الوقتية والمشروطة فلان الاوسط اذا كان ضروري الثبوت للاصغر في بعض اوقات ذاته وضروري السلب من الاكبر بشرط الوصف لم تلزم منه الا ان ذات الاكبر مع وصفه ضروري السلب من الاصغر في بعض الاوقات واما ان وصف الاكبر ضروري السلب من الاصغر فلا يلزم لجواز ان يكون لزوم ضرورة السلب ناشئاً من اقتران الذات بالوصف نعم لو ظهر انعكاس المشروطة كنفسها تعدت الضرورة من الصغرى لكنه لم يتبين وان حاولت تفصيل نتائج هذا القسم فعليك بتصحيح هذا الجمل

قوله من احدها اي من الضروريات الثلاث من جانب الصغرى ومن مقدمة اخرى وهي الوصفيات الاربعة من جانب الكبرى **قوله** وقتية صغرى ومشروطة كبرى **قوله** ذات احد الطرفين اه مثل كل ج ب بالضرورة مادام ج ولا شيء من ا ب بالضرورة مادام **قوله** ولا يلزم منه اي من المذكور من المشروطتين **قوله** بين المجموعين يعنى مجموع ذات الاكبر ووصفه ينا في مجموع ذات الاصغر ووصفه **قوله** والمطلوب ضرورة لان المراد بالموضوع الذات بشرط الوصف وبالمحمول الوصف العنوانى **قوله** فلاي فلا يلزم من القياس المذكور **قوله** ظهر انعكاس اه اي لا يلزم ان لا يكون ذات الاكبر بشرط الوصف ضروري السلب من الاصغر ليس يستلزم لان كون الوصف وحده ضرورة السلب من ذات الاصغر **قوله** تعدت لانه ما ي تقدير انعكاسها كنفسها مادام القياس الى هيئة الشكل الاول في النتيجة

هذا الجـ د ول القسم الثاني من الشكل الثاني

صغريات	بـ كـ	بـ كـ	بـ كـ	بـ كـ
المشروطة العامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة
المشروطة الخاصة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة
العرفية العامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة
العرفية الخاصة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة
المطلقة العامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
الوجودية	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
اللازمنية	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
الوجودية	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
اللازمنية	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
الوقائية	مطلقة	مطلقة	مطلقة	مطلقة
المنتشرة	منتشرة	منتشرة	منتشرة	منتشرة
الممكنة العامة	ممكنة	ممكنة	ممكنة	ممكنة
الممكنة الخاصة	ممكنة خاصة	ممكنة خاصة	ممكنة خاصة	ممكنة خاصة

قوله القسم الثاني اي لا يصدق الدوام على احدى المقدمتين فيكون النتيجة كالصغرى ولعدم الشرط الثاني وهوان الاصغر اذا كانت ممكنة فلا بد ان يكون الكبرى ضرورية او مشروطتين كما مر فكان القياس من الممكنتين مع العرفتين عقيمة

قال واما الشكل الثالث فشرطه فعالية الصغرى والنتيجة كالكبرى ان كانت الكبرى غير الاربع والافكعكس الصغرى محذوف فعنده الدوام ان كانت الكبرى احدى العامين ومضمونا اليه ان كانت احدى الخاصيتين اقول شرط انتاج الشكل الثالث بحسب الجهة ان تكون الصغرى فعلية لانها لو كانت ممكنة لم يلزم تعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر لان الحكم في الكبرى على ما هو اوسط بالفعل والاوسط ليس باصغر بالفعل بل بالامكان فجاز ان لا يصدق الاصغر بالفعل على الاوسط فلم يندرج الاصغر تحته فلا يلزم من الحكم بالكبرى على الاوسط الحكم به على الاصغر كما اذا فرض ان زيد اراكب القرس ولم يركب الحمار وعمر اراكب الحمار دون القرس يصدق قولنا كل ما هو مركب زيد مركب وعمر وبالامكان وكل مركب زيد فرض بالفعل مع كذب قولنا به ما هو مركب وعمر وفرض بالامكان العام لان كل ما هو مركب وعمره اراكب القرس فاما يصدق مركب وعمر بالفعل على مركب زيد لم يندرج تحته حتى يتعدى الحكم اليه وباعتبار هذا الشرط سقط من الاختلاطات الممكنة لانه قد يستقو عشرون اختلاطا وبقيت الاختلاطات المنتجة مائة وثلاثة واربعين والكبرى فيها اما ان تكون احدى الوصفيات الاربع او لا تكون فان لم تكن احدى الوصفيات الاربع بل احدى التسع واذا لم يصدق على الصغرى دوام بان لا يكون ضرورية او دائمة فبقيت احدى عشرة وايضا لم يصدق على الكبرى دوام بان لا يكون ضرورية او دائمة فبقيت من القضايا الست المنعكسة السوالب المشروطتان والوقتيتان فسقط منها القضيئتان فامل قوله الذي ليس في مقدمته دوام اذا لم يصدق على الصغرى دوام بان لا يكون ضرورية او دائمة فبقيت احدى عشرة وايضا لم يصدق على الكبرى دوام بان لا يكون ضرورية او دائمة فبقيت من القضايا الست المنعكسة السوالب المشروطتان والوقتيتان فسقط منها القضيئتان فامل قوله على ما هو اوسط بالفعل على مذهب الشيخ وعلى مذهب الفارابي بجواز ان يكون الصغرى ممكنة لانه يكون حينئذ في الاكبر ايضا وممكنة عند صغرى الحكم من الاوسط الى الاصغر قوله فلا يلزم من الحكم اه وانما يلزم ذلك لو كان الاصغر مندرجا تحت الاوسط بالفعل قوله بالامكان فاذا لم يصدق باعم الجهات لم يصدقا باخصها وهو بالفعل

كانت جهة النتيجة جهة الكبرى عينها وان كانت اخذت الاربع فالنتيجة كعكس
الصغرى محذوفاته اللادوام ان كان العكس مقيداً به ومنضموماً اليه لادوام الكبرى
ان كانت احدى الخاصيتين اما ان النتيجة كالكبرى او كعكس الصغرى فبالطريقة
المذكورة من العكس والخلف والافتراض على ما سبق بيانها واما حذف لادوام عكس
الصغرى فلان عكس الصغرى موجبة فيكون لادوامه سالبة ولا دخل لها في صغرى
هذا الشكل واما ضم لادوام الكبرى اليه فلانه ينتج مع الصغرى لادوام النتيجة وتسهيل
نتائج اختلاطات القسم الثاني في هذا الج

قوله كانت جهة القسم تسعة وتسعين اختلاطاً من ضرب القضايا الاحدى عشر
الصغرى في الكبريات التسع **قوله** كعكس الصغرى هذا القسم اربعة واربعون
اختلاطاً حاصل من ضرب القضايا الاحدى عشر الصغرى في الكبريات الاربع
قوله محذوفاتها اللادوام اذ لم يتعرض محذوفها للاضرورة لان عكس الموجبة لا يبقى مع
اللاضرورة فتذكر مصام **قوله** ان النتيجة كالكبرى ان كان الكبرى من غير الوصفيات
الاربع **قوله** او كعكس الصغرى ان كان الكبرى من الوصفيات الاربع **قوله**
وتفصيل نتائج اختلاطات القسم الثاني اذ اي الضرورية والدائمة المشروطة العامة
والعرفية العامة والمشرطة والعرفية الخاصة لموجبة تنعكس حينئذ مطلقة فالنتيجة
كعكس الصغرى اي الحينية المطلقة وحذف قيد اللادوام من المشروطة الخاصة
والعرفية الخاصة ونضم جهة الكبرى مع الصغرى

هذا الجدول للقسم الثاني من الشكل الثالث

الصغريات	حيثية مطلقة	حيثية مطلقة	حيثية مطلقة	حيثية مطلقة
الضرورية	حيثية مطلقة	حيثية مطلقة	حيثية مطلقة	حيثية مطلقة
الدائمة	حيثية مطلقة	حيثية مطلقة	حيثية مطلقة	حيثية مطلقة
المشروطة العامة	حيثية مطلقة	حيثية مطلقة	حيثية مطلقة	حيثية مطلقة
العرفية العامة	حيثية مطلقة	حيثية مطلقة	حيثية مطلقة	حيثية مطلقة
المشروطة الخاصة	حيثية مطلقة	حيثية مطلقة	حيثية مطلقة	حيثية مطلقة
العرفية الخاصة	حيثية مطلقة	حيثية مطلقة	حيثية مطلقة	حيثية مطلقة
المطلقة العامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
الوجودية اللازمنية	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
الوجودية اللازمنية	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
الوقعية	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
المنتشرة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة

قَالَ وأما الشكل الرابع فشرطاننا جهة بحسب الجهة أمور خمسة الأول كون القياس
فيه من الفعليات الثاني انعكاس السالبة المستعملة فيه الثالث صدق الدوام على
صغرى الضرب الثالث والعرفي العام على الكبرى الرابع كون الكبرى في السادس
من المنعكسة السوالب الخامس كون الصغرى في النام من إحدى الخاصتين والكبرى
مما يصدق عليها العرفي العام **أول** لانتاج الشكل الرابع بحسب الجهة شرائط خمسة
الأول كون القياس فيه من الفعليات حتي لا يستعمل فيه الممكنة أصلاً لان الممكنة إما
أن تكون موجبة أو سالبة وإيما كان لا تنسج إما الممكنة السالبة فلما سياتي في الشرط الثاني
من وجوب انعكاس السالبة فيه وإما الممكنة الموجبة فلأنها إما أن تكون صغرى أو كبرى
وعلى كلا القديرين يتحقق الاختلاف إما إذا كانت صغرى فلصدق قولنا في الفرض
الماذكور كل ناهق مركوب زيد بالامكان وكل حمار ناهق بالضرورة مع أن الحق السلب
وصدق هذا الاختلاط مع حقيقة الإيجاب كثير كقولنا كل صاهل مركوب زيد بآلا كان
وكل فرس صاهل بالضرورة مع صدق كل مركوب زيد فرس بالضرورة وإما إذا كانت
كبرى فكقولنا كل مركوب زيد فرس بالضرورة وكل حمار مركوب بالامكان الخاص
مع امتناع الإيجاب ولو بدلنا الكبرى بقولنا كل صاهل مركوب زيد بالامكان كان
الحق الإيجاب الشرط الثاني أن يكون السالبة المستعملة فيه منعكسة لأن اخص
السوالب الغير المنعكسة هو السالبة الوقتية وهي إما أن تكون صغرى أو كبرى وإيما كان
لم تنسج إما إذا كانت صغرى فلصدق قولنا لاشي من القمر بمنخسف بالتوقيت لا دائماً
وكل ذي محق فهو قمر بالضرورة والحق الإيجاب وإما إذا كانت كبرى فلصدق
قولنا كل منخسف فهو ذو محق بالضرورة ولاشي من القمر بمنخسف بالتوقيت
لا دائماً مع امتناع السلب الشرط الثالث أن يصدق الدوام في الضرب الثالث على
صغرى أو أن يكون ضرورية ودائمة أو العرفي العام على كبراه بأن يكون من القضايا
قوله محقق باطل كردن ومحقق بضم الميم شبه آخر ما والمحقق منداهل الهيئة مباررة
من اختلاف اجزاء سطح القمر في قبول النور وفي جهة مني هو خلوج وجه المواجه من النور
الواقع عليه من الشمس لا بحدوث الأرض **قوله** بالتوقيت أي وقت التربع وهو وقت
تقع بينه وبين الشمس أربعة بروج **قوله** والعرفي العام المراد من العرفي العام القضايا

المت المنعكسة السوالب فانه لو انتفى الامر ان كانت الصغرى احدى القضايا الغير
الضرورية والدائمة وهي احدى عشرة والكبرى احدى السبع لكن لما كانت
الصغرى في هذا الضرب سالبة وقد تبين ان السالبة المستعملة في هذا الشكل يجب
ان تكون منعكسة سقط من تلك الجملة اختلاط صغرى احدى السبع مع الكبريات
السبع فلم يبق الاختلاط الصغرى احدى الوصفيات الاربع مع احدى السبع واخص
الصغريات المشروطة الخاصة والكبريات الوقتية وهي لا تنتج معناها لم تنتج البواني
وذلك لانه يصدق لاشي من المنخسف بمضي بالاضاءة القمرية بالضرورة مادام
منخسفا لاداءه اكل قمر فهو منخسف بالتوقيت لاداءه مع امتناع سلب القمر من المضي
بالاضاءة القمرية واعلم ان البيان في الشرط الثاني والثالث انما يتم لو بين فيهما
امتناع الايجاب حتي ياتزم الاختلاف لكن لم يطرأ بصورة نقص تدل عليه الشرط
الرابع كقول الكبرى في الضرب السالب من القضايا المنعكسة السوالب لان هذا
الضرب انما يبين انتاجه بعكس الصغرى ليرتد الى الشكل الثاني فلا بد فيه من
الشرطين احدهما ان تكون الصغرى سالبة خاصة لتقبل الانعكاس كما مر ثبت فيما سبق
وثانيهما ان يكون الكبرى الموجبة معها على الشرط المعتبر بحسب الجهة

الست المنعكسة السوالب وهي الضرورية والدائمة والعرفيتان والمشروطة لكن العامة
اهم من الخمسة الباقية فلجل ذلك فسر بقوله بان يكون من القضايا الست **قوله** وذلك
اي عدم انتاج المشروطة الخاصة مع الوقتية **قوله** مع امتناع اي مع امتناع قولنا بغض
المضي بالاضاءة القمرية ليس بقمر بامكان العام لصدق نقيضه وهو كل مضي بالاضاءة
القمرية فهو قمر بالضرورة **قوله** انما يتم لو بين فيهما امتناع الايجاب او قال المحقق
التفتازاني والقوم اعتمدوا على ان كل ضرب اشتمل على سلب نتيجة سالبة فانما اتى
بصورة امتناع السلب فقد تم المطول للخصم ان يقول لم لا يجوز ان يكون النتيجة ممكنة
موجبة وكبرى ما ينتج الموجبة من السوالب وبالعكس والاستدلال بان النتيجة تتبع
اخص المقدمتين باطل لان هذه القامدة انما تثبت باستقرار الجزئيات فلو ثبت
شي من الجزئيات بها كان دور التوقف ثبوت القامدة على ثبوت ذلك الجزئي
وبالعكس **قوله** خاصة وهي ان يكون سالبة مشروطة خاصة جزئية او هرفية خاصة جزئية

في الشكل الثاني ليحصل الشجة وشرطه انه اذا لم يصدق الدوام على صغره اذ يكون
كبراه من الست المنعكسة السوالب فيجب ان يكون كبرى الضرب السادس كذلك
الشرط الخامس كون صغرى الضرب الثامن احدى الخاصتين وكبراه منا يصدق
عليه العرفي العام لان انتاجه انما يظهر بعكس الترتيب ليرجع الى الاول ثم عكس
النتيجة فلا بد ان يكون مقدما بحيث اذا بدلت احدهما بالاخرى انتجت سالبة خاصة
لتقبل الانعكاس الى النتيجة المطلوبة والشكل الاول انما ينتج سالبة خاصة لو كان كبراه احدى
الخاصتين وصغره احدى القضايا الست التي يصدق عليها العرفي العام اما اذا كانت
صغره احدى الوصفيات الاربع فظاهر واما اذا كانت احدى الدائمات فلان النتيجة
حينئذ ضرورية لا دائمة او دائمة لا دائمة وهما اخص من العرفية الخاصة فيصدق في
النتيجة السالبة الجزئية العرفية الخاصة وهي تنعكس الى النتيجة المطلوبة فيجب
ان يكون صغرى هذا الضرب احدى الخاصتين لانها كبرى الشكل الاول وكبراه
من القضايا الست لانها صغرى الشكل الاول ومن ههنا يظهر ان الضرب السابع لما
كان انتاجه انما يبين بعكس الكبرى ليرجع الى الشكل الثالث وجب ان يكون السالبة
المستعملة فيه سالبة الانعكاس وان يكون الموجبة مع عكسها على شرائط انتاج الشكل
الثالث فلا بد فيه ايضا من شرطين احدهما ان يكون السالبة احدى الخاصتين

قوله في الشكل الثاني لان الصغرى في الضرب السادس سالبة جزئية والسالبة
الجزئية لتقبل الانعكاس اذا كانت احدى الخاصتين **قوله** اذا لم يصدق الدوام لان
انتاج هذا الضرب بعكس الصغرى واذا عكس الصغرى يتردد الى الشكل الثاني
ولا يصدق على صغره دائمة لانه سالبة والسالبة الجزئية لاتنعكس الا من الخاصتين وان
لم يصدق على صغره دائمة فلا بد ان يكون كبراه من الست المنعكسة السوالب حتى
يكون منتجا لعدم الشرط وهو صدق الدوام على الصغرى والكبرى من الست المنعكسة
السوالب **قوله** فظاهر لان الشكل الاول اذا كانت صغره احدى الوصفيات الاربع
وكبراه احدى الخاصتين ينتج خاصة وهو المطلوب ههنا **قوله** وهما اخص اما الضرورة
الدائمة اخص من الوقفية الخاصة فظاهر واما الدائمة الدائمة اخص من العرفية الخاصة
لان في الدائمة الدائمة دوام بحسب الذات وفي العرفية الخاصة دوام بحسب الوصف

وثانيهما ان يكون الموجبة فعلية لان الصغرى الامكنة عقيمة في الشكل الثالث وانما لم يذكر ذلك في الكتاب لان الشرط الاول قد علم في فصل القياس والشرط الثاني قد علم من اول الشرط وهو عدم استعمال الممكنة في هذا الشكل قال والنتيجة في الضربين الاولين بعكس الصغرى ان صدق الدوام عليها وكن القياس من الست المنعكسة السوالب والافطة مطلقا عامة وفي الضرب الثالث دائمة ان صدق الدوام على احدى مقدمتيه والانعكس الصغرى وفي الرابع والخامس دائمة ان صدق الدوام على الكبرى والانعكس الصغرى محذوف فاعنه اللادوام وفي السادس كما في الشكل الثاني بعد عكس الصغرى وفي السابع كما في الشكل الثالث بعد عكس الكبرى وفي الثامن بعكس النتيجة بعد عكس الترتيب **قول** المنتج من الاختلاطات بحسب الشرائط المذكورة في كل واحد من الضربين الاولين مائة واحد وعشرون وهي الحاصلة من ضربت الموجبات الفعلية الاحدى عشرة في نفسها وفي الضرب الثالث ستة واربعون وهي الحاصلة من الصغرى بين الدائمتين مع الفعليات الاحدى عشرة ومن الصغريات المشروطتين والعرفيتين مع الست المنعكسة السوالب وفي الرابع **قوله** وانما لم يذكر اي المصداق لشرط الضرب السابع لان الشرط الاول وهو كون القياس في الشكل الرابع من الفعليات قد علم في اخر فصل القياس حيث قال في المتن ونحن نشترط كون السالبة فيها من احدى الخاصتين **قوله** قد علم في فصل القياس حيث قال المتأخرون اشتراط كون السالبة في الضروب الثلاثة احدى الخاصتين وكان الاولى على هذا ترك اشتراط كون صغرى الثامن من احدى الخاصتين لانهما ذكره لبيان اشتراط كون كبراهما يصدق عليه العرف في العام كما يظهر من ملاحظة دليله واماما قيل في وجه عدم الذكر من انه يعلم من ذكر في الثامن كما يظهر به قوله ومنه يظهر انه ليس بشيء لانه لم يذكر في المتن دليل اشتراط في الثامن حتى يظهر منه اشتراط في السابع **قوله** الاولين الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية والثاني من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية **قوله** الضرب الثالث من كليتين والصغرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية **قوله** الرابع من كليتين والصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية

والخامس ستة وستون وهي التي تحصل من الصغريات الفعلية الاحد عشر مع الست المنعكسة السوالب وفي السادس والثامن اثنا عشر يحصل من الصغريين الخاصتين مع الست المنعكسة السوالب وفي السابع اثنا عشر وعشرون يحصل من الكبيرين الخاصتين مع الفعليات الاحد عشر والنتيجة في الضرب بين الاولين عكس الصغرى ان كانت ضرورية او دائمة او كان القياس من الست المنعكسة السوالب والافمطلقة عامة وفي الضرب الثالث دائمة ان كانت احد مقدماته ضرورية او دائمة والانعكس الصغرى وفي الرابع والخامس دائمة ان كانت الكبرى ضرورية او دائمة والانعكس الصغرى محدوقا عنه اللازم وبيان الكل بالبراهين المذكورة في المطلقات وفي السادس كما في الشكل الثاني بعد عكس الصغرى وفي السابع كما في الشكل الثالث بعد عكس الكبرى وفي الثامن كما في الشكل الاول بعكس النتيجة بعد عكس الترتيب وبالجملة لما كانت هذه الضروب الثلاثة الاخيرة تتردد الى الاشكال الثلاثة المذكورة بما ذكرنا من الطرق كانت نتائجها نتائج تلك الاشكال بعينها في السادس والسابع وبعكسها في الثامن وعليك بمطالعة هذه الجسد اول

قوله الخامس من موجبة جزئية صغرى و سالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية **قوله** السادس من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية **قوله** الثامن من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية **قوله** اثنا عشر لان شرط السادس والثامن ان يكون كبرا هما من القضايا الست المنعكسة السوالب وصغراهما احدى الخاصتين **قوله** في السابع من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية **قوله** والاى وان لم يكن القياس ضرورية ولم يكن من الست المنعكسة السوالب وصدق ذلك بان يكون الصغرى من الست المنعكسة السوالب فظاهر والكبرى فيها مطلقة او الصغرى والكبرى كلاهما الا يكونان من الست المنعكسة السوالب فالنتيجة في الجميع المطلقة العامة ولم يكن الصغرى ضرورية او دائمة **قوله** من الطرق اى الطرق المذكورة وهي عكس الصغرى في السادس بعد عكس الكبرى في السابع وعكس النتيجة بعد عكس الترتيب في الثامن

قال الفصل الثالث في الاقترانيات الكائنة من الشرطيات وهي خمسة اقسام القسم الاول ما يتركب من المتصلات والمطبوع منه ما كانت الشرطية في جزء تام من المقدمتين وينعقد الاشكال الاربعة فيه لانه ان كان تالياني الصغرى مقدم ما في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان تاليا فيهما فهو الشكل الثاني وان كان مقدم ما فيهما فهو الشكل الثالث وان كان مقدم ما في الصغرى تالياني الكبرى فهو الشكل الرابع وشرائط الانتاج وحد الضرروب والنتيجة في الكمي والقياسي كل شكل كما في العمليات من غير فرق مثال الضرب الاول كلما كان اب فيج ء وكلما كان ج ء فه ز ينتج كلما كان اب فيج ء ز اقول ليس المراد بالقياس الشرطي هو المركب من الشرطيات بل ما يتركب من العمليات المحضة سواء يتركب من الشرطيات المحضة او من الشرطيات والعمليات واقسامه خمسة لانه اما ان يتركب من متصلتين او منفصلتين او عملية ومتصلة او حمايقو منفصلة او متصلة ومنفصلة القسم الاول ما يتركب من متصلتين والشركة بينهما اما في جزء تام من كل واحدة منهما وهو المقدم بكماله واما في جزء غير تام منهما اي جزء من المقدم او التالي واما في جزء تام من احديهما غير تام من الاخرى فهذه ثلاثة اقسام لكن القريب بالطبع منها الاول وهو ما يكون الشرطية في جزء تام من المقدمتين وينعقد فيه الاشكال الاربعة لان الاوسط هو المشترك بينهما ان كان تالياني الصغرى مقدم ما في الكبرى فهو الشكل الاول كقولنا كلما كان اب فيج ء وكلما كان ج ء فه ز فكلما كان اب فيج ء ز وان كان تاليا فيهما فهو الشكل الثاني كقولنا كلما كان اب فيج ء وليس البتة اذا كان ء ز فيج ء فليس البتة اذا كان اب فيج ء ز فان كان مقدم ما فيهما فهو الشكل الثالث كقولنا كلما كان ج ء فاب وكلما كان ج ء فه ز فقد يكون اذا كان اب فيج ء ز وان كان مقدم ما في الصغرى وتالياني الكبرى فهو الشكل الرابع كقولنا كلما كان ج ء فاب وكلما كان ء ز فيج ء فقد يكون اذا كان اب فيج ء ز وشرائط انتاج هذه الاشكال كما في العمليات من غير فرق حتى يشترط في الاول انجاب الصغرى وكافية الكبرى وفي قوله هو المقدم بكما العلم كلما كان هذا انسانا كان حيوانا وكلما كان حيوانا كان جسما ينتج كلما كان هذا انسانا كان جسما ومثل كلما كان هذا انسانا كان حيوانا وكلما كان الحيوان ماشيا كان سالكا للطريق ينتج كلما كان هذا انسانا كان ماشيا وسالكا للطريق

الثاني اختلاف مقدمته في الكيف وكلية الكبرى الى غير ذلك وكذلك عدد ضروبها
 الالفي الشكل الرابع فان ضروبه ههنا خمسة لان انتاج الضروب الثلاثة الاخيرة بحسب
 تركيب السالبة وهو غير معتبر في الشرطيات وكذلك حال النتيجة في الكمية والكيفية
 فيكون نتيجة الضرب الاول من الشكل الاول موجبة كلية ومن الشكل الثاني سالبة
 كلية وعلى هذا القياس قال القسم الثاني ما يتركب من المنفصلات والمطبوع منه
 ما كانت الشركة في جزء غير تام من المقدمتين كقولنا د ائما ا ما كل اب او كل ج د و د ائما
 ا ما كل د ه او كل ه ز ينتج ا ما كل اب او كل ج ه او كل ه ز لا متنازع الخلو الواقع من مقدمتي
 التاليف ومن احدى الاخرين فينقسم الى الاشكال الاربعة والشرائط المعتبرة بين
 الحملتين معتبرة ههنا بين المتشاركين اول القسم الثاني من الاقترانيات الشرطية
 ما يتركب من منفصلتين وهما ايضا تنقسم الى ثلاثة اقسام لان الشركة بينهما اما في جزء تام
 منهما او في جزء غير تام منهما او في جزء تام من احديهما غير تام من الاخرى الى الان
 المطبوع من هذه الاقسام ما يكون الشركة في جزء غير تام من المقدمتين وشرط انتاجه
 ايجاب المقدمتين وكلية احدهما وصدق منع الخلو عليهما كقولنا د ائما ا ما كل اب
 او كل ج ه و د ائما ا ما كل د ه او كل ه ز ينتج د ائما ا ما كل اب او كل ج ه او كل ه ز لا متنازع
 خلو الواقع من مقدمتي التاليف وهما كل ج ه وكل د ه و احدى الاخرين اى
قوله الى غير ذلك من ايجاب الصغرى وكلية احدى المقدمتين في الثالث وايجاب
 المقدمتين مع كلية الصغرى واختلافهما بالكيفية مع كلية احد هما شرط في الرابع قوله فان
 ضروبه فيه اى فيما يتركب الشكل الرابع من الشرطيات المتصلة قوله على هذا القياس
 فالشكل الاول ينتج المطالب الاربعة والثاني لا ينتج الا السلب الكلى والسلب الجزئى
 والثالث لا ينتج الا الجزئى والرابع لا ينتج الموجبة الكلية وينتج الثلاثة الاخيرة قوله الى
 ثلاثة اقسام الاول كقولنا د ائما ا ما ان يكون اب او ج د او د ائما ا ما ان يكون ج ه او ه ز
 والثاني كقولنا د ائما ا ما كل اب واما كل ا ج و د ائما ا ما كل ج ه واما كل ه ز والثالث كقولنا
 د ائما ا ما كلما كان اب فمع ه واما كلما كان اب فله زود ائما ا ما كل ه ز واما كل ه
 ز واما كل ج ط فتتازانى قوله وصدق منع الخلو عليهما سواء كانتا بمعنى الخلو
 او حقيقتين او مختلفتين

كل ا ب وكل ه ز فانهما كانت المقدمتان ما نعني الخلو وجب ان يكون احد طرفي
كل واحد منهما واقعا في الواقع والاخر غير واقع فالواقع من المنفصلة الاولى اما الطرف الغير
المشارك او الطرف المشارك فافكان الطرف الغير المشارك فهو احد اجزاء النتيجة وان كان
الطرف المشارك فالواقع معه من المنفصلة الثانية اما الطرف المشارك فيجتمع الطرفان
المشاركان على الصدق ويصدق نتيجة التاليف وهو الجزء الاخر من النتيجة او الطرف
الغير المشارك وهو الجزء الثالث منها فالواقع لا يخلو من نتيجة التاليف ومن
الطرفين الغير المشاركين وينعقد الاشكال الاربعة في هذا القسم ايضا بحسب الطرفين
المشاركين ويعتبر فيهما ان يكون على شرائط الانتاج المعتبرة بين الحملتين قال
القسم الثالث ما يتركب من الحملية والمتصلة والمطبوع منه ما كانت الحملية كبرى
والشركة مع التالي المتصلة ونتيجة متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التاليف
بين التالي والحملية كقولنا كلما كان ا ب فكل ج ه وينتج كلما كان ا ب فكل ج ه
وينعقد فيه الاشكال الاربعة والشرائط المعتبرة بين الحملتين معتبرة ههنا بين التالي
والحملية اقول القسم الثالث من الاقيسة الشرطية ما يتركب من الحملية والمتصلة
والحملية فيه اما ان تكون صغرى او كبرى او اياها ما كان فالشارك لها اما التالي
المتصلة او مقدمها فهذه اربعة اقسام الا ان المطبوع منها ما كانت الحملية كبرى
والشركة مع التالي المتصلة وشرائط انتاجه ايجاب المتصلة والنتيجة متصلة مقدمها
مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التاليف بين التالي والحملية كقولنا كلما كان ا ب فجم ه وكل
ه ه وينتج كلما كان ا ب فجم ه لانه كلما صدق مقدم المتصلة صدق التالي مع الحملية اما
قوله المقدمتان ما نعني الخلوي بالمعنى الاصم يشتمل الحقيقية ايضا قوله نتيجة
التاليف او اي النتيجة الحاصلة من الطرفين المشاركين يصدق عليهما انها جزء
النتيجة للمقدمتين قوله الغير المشاركين ولا يخفى ان انتاج جميع الاشكال فيه نظري
فما قيل ان انتاج الشكل الاول يدعي لا يصح في هذا القسم قوله الاشكال الاربعة
فالاول كقولنا كل ا ب وكلما كان كل ب ج فكل ه ه والثاني كقولنا كل ا ب وكلما
كان كل ج ه فكل ه ب والثالث كقولنا كلما كان ا ب فجم ه وكل ب ه والرابع هو المطلوب
قوله مقدم المتصلة اي صغرى القياس المركب من متصليتين من الشكل الاول

صدق التالي فظاهر وأما صدق الحملية فلأنها صادقة في نفس الامر فتكون صادقة على ذلك التقدير وكله اصدق التالي مع الحملية صدق نتيجة التاليف فكما صدق المقدم صدق نتيجة التاليف وهو المظن ويتعقد فيه الاشكال الاربعة باعتبار مشاركة التالي والحملية والشرائط المعترضة بين الحمليتين معتبره ههنا بين التالي والحملية قال التسم الرابع ما يتركب من الحملية والمنفصلة وهو عاين قسمين الاول ان يكون عدد الحمليات بعدد اجزاء الانفصال ويشارك كل واحد منها واحد من اجزاء الانفصال اما مع اتحاد التاليف في النتيجة كقولنا كل ج ا ماب واما عا واما وكل ب ط وكل ع ط ينتج كل ج ط لصدق احد اجزاء الانفصال مع ما يشاركه من الحملية واما مع اختلاف التاليف في النتيجة كقولنا كل ج ا ماب واما عا واما وكل ب ج وكل ع ط وكل ه ز ينتج كل ج ا ماب واما عا واما ز لكون الحمليات اقل من اجزاء الانفصال ولكن الحملية ذات جزء واحد والمنفصلة ذات جزئين والمشاركة مع اخرهما كقولنا اما كل ا ط او كل ج ب وكل ب م ينتج اما كل ا ط او كل ج م لا متناع خلوا الواقع من مقدمتي التاليف وعن الجزاء الغير اشارك اقول رابع الانقسام ما يتركب من الحملية والمنفصلة وهو قسمان لان الحمليات اما ان تكون بعدد اجزاء الانفصال او تكون اقل منها وهذه القسمة ليست بحاصلة للجواز كونها اكثر عدد من اجزاء الانفصال الاول ان يكون الحمليات بعدد اجزاء الانفصال ولن فرض ان كل واحد من الحمليات تشارك جزءا واحدا من اجزاء الانفصال وحينئذ اما ان يكون التاليفات بين الحمليات واجزاء الانفصال متحدة في النتيجة او مختلفة فيها اما اذا كانت نتائجه التاليفات واحدة فهو القياس المقسم وشرطه ان يكون المنفصلة موجبة كلية مانعة الخلوا وحقيقية كقولنا كل ج ا ماب واما عا واما وكل ب ط وكل

قوله صدق التالي فظاهر لان التالي لازم للمقدم فاذا صدق المقدم صدق التالي **قوله** فتكون صادقة ثبت الصغرى وهي كلما صدق مقدم المتصلة صدق التالي مع الحملية **قوله** جزءا واحدا اي يشترك كل واحد من الحمليات كل واحد من اجزاء الانفصال **قوله** واجزاء الانفصال متحدة سواء كانت متحدة الهيئة او مختلفة مانعة الخلوا وحقيقية والمراد بممانعة الخوما هو المعنى الاخص لئلا يغني من قولنا حقيقة مصطلح **قوله** كقولنا كل ج ا ماب

وطول و ينتج كل ج ثلاثة لابد من صدق احدى اجزاء الانفصال والعمليات صادقة في
 نفس الامر فاي جزء يفرض صدقه من اجزاء المنفصلة يصدق ما يشاركه من العمليات
 وينبج النتيجة المطلوبة واما اذا كانت نتائج التاليفات مختلفة فليكن المنفصلة مانعة
 الجو كقولنا كل ج ا م ا ب و ا م ا و ا م ا و كل ب ج و كل م ط و كل ه ز ينتج كل ج ا م ا ج
 و ا م ا ط و ا م ا ز لما مر من وجوب صدق احدى اجزاء المنفصلة مع ما يشاركه من العمليات
 الثاني ان يكون العمليات اقل من اجزاء الانفصال ولنفرض العملية واحدة
 والمنفصلة ذات جزئين ومانعة الخلو ومشاركة العملية مع احدى هما كقولنا ا م ا كل ا ط
 او كل ج ب و كل ب ه ينتج ا م ا كل ا ط او كل ج ه لان المنفصلة لما كانت مانعة الخلو وجب
 صدق احدى جزئيهما فالواقع منهما اما الجزء الغير المشارك وهو احدى جزئي النتيجة او الجزء
 المشارك فيصدق مع العملية وهما مقدمتا التاليف فيصدق نتيجة التاليف وهي الجزء
 الاخر من النتيجة فالواقع لا يخلو من جزئيهما قال القسم الخامس ما يتركب من
 المتصلة والمنفصلة والاشتراك اما في جزء تام من المقدمتين او غير تام منهما وكيف
 ما كان فالمطبوع منهما ما كانت المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى مثال الاول قولنا كلما
 كان ا ب فـ ج و دائما ما كل ج ه او زمانعة الجمع ينتج دائما ما ان يكون ا ب ه زمانعة
 الجمع لاستلزام امتناع الجمع مع اللازم دائما وفي الجملة امتناعه مع الملزوم دائما وفي
 الجملة ومانعة الخلو تنتج قد يكون اذا لم يكن ا ب فـ ه ويستلزم نقيض الاوسط للطرفين
 واستلزام ذلك المطلوب من الثالث مثال الثاني كلما كان ا ب فـ كل ج ه و دائما ما
 كل ه ا و ه زمانعة الخلو ينتج كلما كان ا ب فـ ا م ا كل ج ه ا و ز ا قول آخر اقسام
 الاقترانيات الشرطية ما يتركب من المتصلة والمنفصلة والشركة بينهما اما في جزء
 تلم منهما او في جزء غير تام منهما او في جزء تام من احدىهما غير تام من الاخرى
 فهذه اقسام ثلاثة اقتصر المصنف على القسمين الاولين وكل منهما ينقسم الى قسمين
 ب و ا م ا ه كما يقال كل جسم اما حيوان وانسان او رومي وكل حيوان حساس وكل
 انسان ضاحك وكل رومي ابيض ينتج كل جسم اما حساس او ضاحك او ابيض قوله
 فليكون المنفصلة مانعة الخلو ما هو بالمعنى الاصح ليشتمل الحقيقية ايضا لظهور انتاج
 الحقيقية وينبغي تفكيدها بالواجبة لثلايتها وهم ان الايجاب ليس بشروط في هذا القسم هـ

لان المتصلة فيهما اما ان تكون صغرى او كبرى لكن المطبوع منهما ما يكون المتصلة
صغرى والمنفصلة موجبة كبرى اما الاول وهو ما يكون الشركة في جزء تام من المقدمتين
فالمتصلة اما مانعة الجمع او مانعة الخلو فان كانت مانعة الجمع كقولنا كلما كان اب نجح
ودائما او قد يكون اما ج او هـ زمانعة الجمع ينتج دائما او قد يكون اما اب او د ز لان ج
لازم لاب وهـ ز منمنع الاجتماع مع ج وكليا كان اوجز ثانيا فيكون هـ ز منمنع الاجتماع
مع اب كذلك لان امتناع الاجتماع مع اللازم دائما او في الجملة يستلزم امتناع
الاجتماع مع الملزوم دائما او في الجملة وان كانت مانعة الخلو كما في المثال المذكور ينتج
قد يكون ا اذا لم يكن اب فهـ ز لان نقيض الاوسط وهو نقيض ا ج هـ يستلزم طر في
النتيجة اضي نقيض اب وعين هـ ز اما انه يستلزم نقيض اب فلان نقيض اللازم
يستلزم نقيض الملزوم واما انه يستلزم عين هـ ز فلمنع الخلو بين ج هـ وهـ ز وكل امرين
بينهما منع الخلو يستلزم نقيض كل واحد منهما عين الاخر على ما مر في تلازم
الشرطيات وان استلزم نقيض الاوسط للطرفين انتج من الشكل الثالث ان نقيض
اب قد يستلزم عين هـ ز وهو المطلوب واما الثاني وهو ما يكون الشركة في جزء غير
تام من المقدمتين وليكن المنفصلة مانعة الخلو فكقولنا كلما كان اب فكل ج هـ
ودائما اما كل هـ او هـ ز ينتج كلما كان اب فاما كل ج هـ او هـ ز لانه كلما فرض اب كان
ج هـ فالواقع حينئذ من المنفصلة اما كل هـ او هـ ز فان كان هـ فالواقع على تقدير اب
كل ج هـ وكل هـ وهما يستلزمان كل ج هـ وان كان هـ ز فعلى تقدير اب يكون الواقع
اما كل ج هـ او هـ ز وهو المطلوب هذا كلام اجمالي في الاقترانيات الشرطية واما بيان
تفاصيلها فهو مما لا يليق بالمختصرات قال الفصل الرابع في القياس الاستثنائي وهو
مركب من مقدمتين احد بهما شرطية والاخرى وضع لاحد جزئيهما ورفع ليازم وضع
الاخر او رفعه ويجب ايجاب الشرطيات ولزومية المتصلة وكلبتها او كلية الوضع والرفع
ان لم يكن وقت الاتصال وانفصال هو بعينه وقت الوضع والرفع اقول قد مر ان القياس
الاستثنائي ما يكون عين النتيجة او نقيضها اما مذكور انية بالفعل فاذا كور فيه من
قوله انتج من الشكل الثالث بان يقال كلما وجد نقيض ج هـ وجد نقيض اب وكلما
وجد نقيض ج هـ وجد عين هـ ز وقد يكون اذ وجد نقيض اب يوجد عين هـ ز وهو المطلوب

النتيجة ونقيضها اما مقدمة من مقدماته وهو محال والالزم اثبات الشئ بنفسه او
بنقيضه او جز من مقدمته والمقدمة التي جزءها قضية تكون شرطية والاخرى وضعية
فالقياس الاستثنائي ما يكون مركبا من مقدمتين يكون احداهما شرطية والاخرى
وضعية اي اثبات لاحد جزئيهما او رفعه اي نفيه ليلزم وضع الجزء الاخر او رفعه كقولنا
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج ان النهار موجود
لكن النهار ليس بموجود ينتج ان الشمس ليست بطالعة وكقولنا دائما ان يكون
هذا العدد زوجا او فردا لكن هذا العدد زوج ينتج انه ليس بفرد لكنه ليس بزوجة ينتج انه
فرد ففي المتصلات ينتج الوضع والرفع والرفع وفي المنفصلات ينتج الوضع الرفع
وبالعكس ويعتبر في انتاج هذا القياس شرائط احدها ان يكون الشرطية موجبة فانها
لو كانت سالبة لم تنتج شيئا الا الوضع والرفع فان معنى الشرطية السالبة سلب اللزوم او
العناد وان لم يكن بين امرين لزوم او عناد لم يلزم من وجود احدهما وعدمه وجود الاخر
او عدمه وثانيها ان يكون الشرطية لزومية ان كانت متصلة وهذا يدعي ان كانت منفصلة
لان العلم بصدق الاتفاقية او كذبها موقوف على العلم بصدق احد طرفيهما او كذبهما فلو
استفيد العلم بصدق احد الطرفين او بكذبهما من الاتفاقية يلزم الدور وثالثها احد
الامرئين وهو اما كلية الشرطية او كلية الاستثنائي اي كلية الوضع او الرفع فانه لو انتفى
الامر ان احتمل ان يكون اللزوم او العناد على بعض الاوضاع والاستثناء على وضع اخر
فلا يلزم من اثبات احد جزئي الشرطية او نفيه ثبوت الاخر او انتفاؤه اللهم اذا كان
وقت الاتصال والانفصال ووضعهما هو بعينه وقت الاستثناء ووضعهما فانه ينتج القياس
حينئذ ضرورة كقولنا ان قد مر في وقت الظهر مع عمر واكرمه لكنه قد مر مع عمر وفي
ذلك الوقت فاكرمه والمراد بكلية الاستثناء ليس تحقق الاستثناء في جميع الازمنة فقط
بل هو مع جميع الاوضاع التي لاتنافي وضع المقدم فاذا اتفقا يكون اذا كان ا ب ف ج
وكان ا ب واقعا دائما لم يلزم بمجرد ذلك تحقق ج في الجملة وانما يلزم ذلك لو كان
ا ب كما وقع دائما واقعا مع جميع الاوضاع التي لاتنافي ا ب وليس يلزم من وقوعه دائما
قوله وثالثها الاولى ان يقال ثالثها احد الامور الثلاثة اما كلية الشرطية او كلية الاستثناء
او اتحاد وقت الاتصال والانفصال ووقت الوضع او الرفع معاصم الدين

وقوعه مع جميع الاوضاع الغير المتنافية لجواز ان يكون له وضع غير مناف ولا يكون له تحقق اصلا والمذكور في بنص الكتب ان دوام الوضع او الرفع منتج وهو انما يصح لو فسرنا الشرطية الكلية بما يكون اللزوم او العناد فيه متحققا مع جميع الاوضاع المتحققة في نفس الامر حتى يلزم من دوام الوضع او الرفع تحققه مع جميع الاوضاع المعبرة وليس كذلك بل هي مفسرة بتحقيق اللزوم او العناد على الاوضاع الغير المتنافية للمقدم فيجوز ان يكون اللزوم في الجزئية له شرط لا يوجد ابدا مع وجود اللزوم دائما وحينئذ لا يلزم وجود اللزوم لعدم تحقق وضع اللزوم مع اللازم وشرطه لاتفائهما دائما كما يصدق قولنا قد يكون اذا كان الواجب موجودا كان الجزء موجودا من الشكل الثالث والواجب موجودا دائما ولا يلزم منه ان يكون الجزء موجودا في الجملة لان اللزوم ههنا انما هو على وضع اجتماع الواجب والجزء في الوجود وهو ليس بواقع اصلا قال والشرطية الموضوعة فيه ان كانت متصلة فاستثناء معين المتقدم ينتج عين التالي واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم والابطال اللزوم دون العكس في شيء منهما لاحتمال كون التالي اعم من المقدم وان كانت متفصلة فان كانت حقيقية فاستثناء معين اي جزءا كان ينتج نقيض الاخر لاستحالة الجمع واستثناء نقيض اي جزءا كان ينتج عين الاخر لاستحالة الخلو وان كانت مانعة الجمع ينتج القسم الاول فقط لامتناع الاجتماع دون الخلو وان كانت مانعة الخلو ينتج القسم الثاني فقط لامتناع الخلو دون الجمع **اقل** الشرطية التي هي جزءا القياس الاستثنائي اما متصلة او منفصلة فان كانت متصلة انتج استثناء معين مقدمه معين التالي واللازم انفكاك اللازم من اللزوم فيبطل اللزوم واستثناء نقيض تاليه نقيض المقدم واللازم وجود اللزوم بدون اللازم فيبطل اللزوم ايضا دون العكس في شيء منهما اي لا ينتج استثناء معين التالي عين المقدم ولا استثناء نقيض المقدم نقيض التالي اجواز ان يكون التالي اعم من المقدم فلا يلزم من وجود اللازم وجود اللزوم ولا من عدم اللزوم عدم اللازم وان كانت متفصلة فان كانت حقيقية انتج استثناء معين اي جزءا كان نقيض الاخر لامتناع الجمع بينهما واستثناء نقيض اي جزءا كان عين الاخر لامتناع الخلو منهما فيكون له اربع نتائج اثنتان باعتبار استثناء العين واثنتان باعتبار استثناء النقيض كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا

موصول النتائج لوصول تلك النتائج بالمقدمات كقولنا كل ج ب وكل ب ع فكل ج ع
ثم كل ج ع وكل ع ا فكل ج ا ثم كل ج ا وكل ا ه فكل ج ه وان لم يصرح بها سمي
مفصول النتائج لفصلها من المقدمات في الذكر وان كانت مراد من جهة المعنى
كقولنا كل ج ب وكل ب ع وكل ع ا فكل ج ه قال والثاني قياس الخلف وهو اثبات
المطلوب بابطال نقيضه كقولنا لو كذب ليس كل ج ب لكان كل ج ب وكل ب ا على انها
مقدمة صادقة ينتج لو كذب ليس كل ج ب لكان كل ج ا لكن ليس كل ج ا على انه محال
فينتج ليس كل ج ب وهو المطلوب اقول قياس الخلف قياس يثبت المطلوب بابطال
نقيضه وانما سمي خلفا اي باطلا لانه باطل في نفسه بل لانه ينتج الباطل على تقدير
عدم حقيقة المطلوب وهو مركب من قياسين احدهما اقتراني من متصلة وحملية
والآخر استثنائي وليكن المطلوب ليس كل ج ب فنقول لو لم يصدق ليس كل
ج ب لصدق نقيضه وهو كل ج ب فافترض ان ههنا مقدمة صادقة في نفس الامر وهي
كل ب ا جعلها كبرى المتصلة وهو القياس الاقتراني لينتج لو لم يصدق ليس كل
ج ب لكان كل ج ا ثم نجعل هذه النتيجة مقدمة لقياس استثنائي ونستثني نقيض
التالي فنقول لكن ليس كل ج ا على ان كل ج ا امر محال فينتج ليس كل ج ب
وهو المطلوب قال الثالث الاستقراء وهو الحكم على كل اوجود في اكثر جزئياته
كقولنا كل حيوان يحرك فكة الاسفل عند المضغ لان الانسان والبهائم والسباع كذلك
وهو لا يفيد اليقين لاحتمال ان لا يكون الكل بهذه المثابة كالتماسح اقول الاستقراء
هو الحكم على كل اوجود في اكثر جزئياته وانما قال في اكثر جزئياته لان الحكم
لو كان موجودا في جميع جزئياته لم يكن استقراء بل قياسا مقسما ويسمى استقراء
قوله لانه باطل في نفسه ولانه يتم شك فيه بملاحظة الباطل واختيار ويسمى ما يقابله
القياس المستقيم ولهذا قيل الظاهر انه يسمى خلفا لانه لا يأتي سالكة المطلوب من قدمه
بل من خلفه حيث يتم شك فيه بنقيضه الذي هو كالحلف بالنسبة الى القدام عصام
قوله على كل وهذا معنى قولنا الاستقراء هو الاستدلال بثبوت حكم الجزئي على
ثبوت ذلك الحكم على الكل فالحكم الجزئي دليل والحكم على الكل مدلول
قوله مقدمات لا شراك الجميع في حكم واحد لان القياس المقسم هو ان يتفق جميع

من معد ما نحتاجه لا نحصل الا بتتبع الجزئيات كقولنا كل حيوان يحرك فكذلك الاسفل
 منه المضغ لان الانسان والبهائم والسباع كذلك وهو لا يفيد اليقين لجواز وجود
 جزئي اخر لم يستقروا يكون حكمه مخالفا لما استقروا كالتماسيح في مثالنا ذلك **قال**
 الرابع التمثيل وهو ثبات حكم في جزئي وجد في جزئي اخر لمعنى مشترك بينهما
 كقولهم العالم مؤلف فهو حادث كالبيت واثبتوا ملية المعنى المشترك بالدوران
 وبالتقسيم غير الورد بين النفي والاثبات كقولهم ملية الحدوث اما التاليف او كذا او كذا
 والاخير ان باطلان بالتخلف فتعين الاول وهو ضعيف اما الدوران فلان الجزء الاخير من
 العلة ومائر الشرائط المتساوية مدار مع انها ليست بعلة واما التقسيم فالحصر ممنوع
 لجواز ملية غير المذكور وبتقدير تسليم ملية المشترك في المقيس عليه لا يلزم ملية
 في المقيس لجواز ان يكون خصوصية المقيس عليه شرطاً للعلية او خصوصية المقيس
 مانعة منها **قول** التمثيل هو اثبات حكم واحد في جزئي لثبوته في جزئي اخر لمعنى
 مشترك بينهما والفقهاء يسمونه قياها والجزئي الاول في المثال الثاني اصلا والمشارك
 ملية وجامعا كما يقال العالم مؤلف فهو حادث كالبيت يعني البيت حادث لانه
 مؤلف وهذه العلة موجودة في العالم فيكون العالم حادثا كالبيت واثبتوا ملية
 المشترك بوجهين احدهما الدوران وهو اقتران الشيء بغيره وجودا وهد ما كما
 يقال الحدوث دائر مع التاليف وجودا وهد ما اما وجودا نفي البيت واما عدم ما ففي
 الواجب تعالى والدوران اية كون المدار ملية للدائر فيكون التاليف ملية للحدوث
 وثانيهما السبر والتقسيم وهو ايراد اوصاف اصل وابطال بعضها لتتبعين الباقي
 للعلية كما يقال ملية الحدوث في البيت اما التاليف والامكان والثاني باطل بالتخلف
 لان صفات الواجب تعالى ممكنة وايستخاثة فتعين الاول والوجهان ضعيفان
 اما الدوران فلان الجزء الاخير من العلة التامة والشرط المتساوي لها مدار للمعلول
 مع انه ليس بعلة واما السبر والتقسيم فلان حصر العلة في الاوصاف المذكورة
 مفيد ما نه في نتيجة واحدة مع كون العمليات مشاوبلا اجزاء الانفصال في العدد **وله**
 السبر والتقسيم في قاموس السبر امتحان غور الجرح وغيره والمرد امتحان اوصاف
 الاصل اي منها يصلح لعلية الحكم

ممنوع لان التقسيم ليس مراد بين النفي والاثبات فجاز ان يكون العلة غير ما ذكرت
ثم مع تسايم صحة الحصر لا نسلم ان المشترك اذا كان علة في الاصل يلزم ان يكون
علة في الفرع لجواز ان يكون خصوصية الاصل شرطاً للعلية او خصوصية الفرع مانعة
منها قال **واما الخاتمة** ففيها بحثان الاول في مواد الاقيسة وهي يقينيات وغير يقينيات
اما اليقينيات فست اوليات وهي قضايا تصور طر فيها كاف في الجزم بينهما كقولنا الكل
اعظم من الجزء ومشاهدات وهي قضايا يحكم بها بقرينة ظاهرة وباطنة كالحكم بان
الشمس مضيئة وان لناخو فاو مضبا ومجربات وهي قضايا يحكم بها بالمشاهدة تكرر ومفيدة
لليقين كالحكم بان شرب السموم ياموجب للسعال وحدسيات وهي قضايا يحكم
بها لحدس قوي من النفس مفيدة للعلم كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس
والحدس هو سرعة الانتقال من المبادي الى المطالب ومتواترات وهي قضايا يحكم بها
لكثرة الشهادات يفيد العلم بعدم امتناعها والامن من التواطؤ عليها كالحكم بوجود مكة
وبعد ولا ينحصر مبلغ الشهادات في عدد بل اليقين هو القاضي بكمال العدد والعلم
الحاصل من التجربة والحدس والتواتر ليس بحجة علمي الغير وقضايا قياساتها معها
وهي التي يحكم بها بواسطة لانغيث عن الدهن عند تصور حدودها كالحكم بان الاربعة
زوج لانقسامها بمتساويين **اقول** كما يجب على المنطقي النظر في صور الاقيسة كذلك
يجب عليه النظر في موادها الكلية حتى يتمكن الاحتراز عن الخطأ في الفكر من جهتي
الصورة والمادة ومواد الاقيسة اما يقينية او غير يقينية واليقين هو اعتقاد الشيء بانه كذا مع
اعتقاد بان لا يمكن ان يكون الا كذا امتقادا مطابقا للنفس الامر غير ممكن الزوال
فبالقيده الاول يخرج الظن والثاني الجهل المركب والثالث امتقاد المقاد
اما اليقينيات فضروريات وهي مباد اول في الاكتساب ونظريات اما الضروريات فست
لان الحكم بصديق القضايا اليقينية اما العقل او الحس والمركب منهما لانحصار
الدرك في الحس والعقل فان كان الحكم هو العقل فاما ان يكون حكم العقل بمجرد
تصور الطرفين او بواسطة فان كان الحكم بمجرد تصورهما سميت تلك القضايا اوليات
قوله **واما الخاتمة** عطف على قوله **واما المقالات** فثلث مير جليل **قوله** بمجرد
تصورهما يعني ههنا واسطة بين القضايا الاولية وبين قضايا قياساتها معها وهي القضية

كقولنا الكل امثله من الجزع وان لم يكن حكم العقل بمجرد تصور الطرفين بل بواسطة
 فلا بد ان لا تغيب تلك الواسطة عن الذهن عند تصورهما والام يمكن تلك القضايا
 مبادي اول ويسمى قضايا قياساتها معها كقولنا الاربعة زوج فان من تصور الاربعة
 والزوج تصور الانقسام بمتساويين في الحال وترتب في ذهنه ان الاربعة منقسمة
 بمتساويين وكل منقسم بمتساويين فهو زوج فهي قضية قياسها معها في الذهن وان كان
 الحاكم هو الحس فهي المشاهدات فان كان من الحواس الطاهرة سميت حسابات كالحكم
 بان الشمس مضيئة وان كان من الحواس الباطنة سميت وجدانيات كالحكم بان لنا
 خوفا وفضبا وان كان مركبا من الحس والعقل فالحس اما ان يكون حس السمع او
 غيره فان كان حس السمع فهي المتواترات وهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة السماع
 من جميع كثير احوال العقل تواترهم على الكذب كالحكم بوجود مكة وبغداد ومبالغ
 الشهادات غير منحصرة في عدد بل الحاكم بكمال العدد حصول اليقين ومن الناس
 من عين هذه المتواترات وهو ليس بشيء وان كان غير حس السمع فاما ان يحتاج العقل
 في الجزم الى تكرار المشاهدات مرة بعد اخرى ولا يحتاج فان احتاج فهي المجربات كالحكم
 بان شرب السموم يسهل بواسطة مشاهدات متكررة وان لم يحتج الى تكرار المشاهدات
 فهي الحدسيات كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس لاختلاف تشكيلاته النورية
 بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس قربا وبعدا والحس هو سرعة الانتقال من
 المبادي الى المطالب وبقابلة الفكر فانه حركة الذهن نحو المبادي ورجوعه عنها الى
 المطالب فلا بد فيه من حركتين بخلاف الحدس ان لا حركة فيه اصلا والانتقال فيه
 ليس بحركة فان الحركة ندر بجهة الوجود والانتقال فيه آني الوجود وحقيقته
 الحدسية التي لا يكون للحس دخل فيها اي في القضية التي يحكم العقل بواسطة
 القضايا المرتبة التي لا يكون لازمة لهذه القضية لكنها تحصل بسهولة وانما قلنا
 بسهولة اذ لو حصلت بصعوبة يكون المطلوب نظريا **قال** خوفا وفضبا الخوف
 هو الفرع الذي هو كيفية نغمانية يتبعها حركة الروح الى داخل خوفا من
 المودي اما متخيلا او واقعا والغضب هو كيفية نفسانية يصحبها حركة الروح الى
 خارج البدن طلبا للانتقام

ان يمتنع المجازي المرتبة للذهن فيحصل المطلوب فيه والمجريات والحدسيات
 ليست بحجة على الغير لجواز ان لا يحصل له الحدس او التجربة المفيد ان للعلم
 بهما قال والقياس المؤلف من هذه الستة يسمى برهاناً وهو ما لمي وهو الذي
 يكون الحد الاوسط فيه علة للنسبة في الذهن والعين كقولنا هذا متعفن الاخلاط وكل
 متعفن الاخلاط مضموم فهذه المضموم ما انني وهو الذي تكون الحد الاوسط فيه علة
 للنسبة في الذهن فقط كقولنا هذا مضموم وكل مضموم فهو متعفن الاخلاط فهذه متعفن
 الاخلاط **اقول** في عبارته مساهلة بل البرهان هو القياس المؤلف من اليقينيات سواء
 كانت ابتداء او هي الضروريات الست او بواسطة وهي النظريات والحد الاوسط
 فيه لا بد ان تكون علة لنسبة الاكبر الى الاصغر في الذهن فان كان مع ذلك علة لوجود
 تلك النسبة في الخارج ايضا فهو برهان لمي لانه يعطي اللبية في الذهن والخارج كقولنا
 هذا متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط فهو مضموم فهذه مضموم فتعفن الاخلاط
 كما انه علة لثبوت الحمى في الذهن كذلك علة لثبوت الحمى في الخارج وان لم يكن
 كذلك بل لا يكون علة للنسبة الا في الذهن فهو برهان اني لانه يفيد انية النسبة في
 الذهن دون لبيتها كقولنا هذا مضموم وكل مضموم متعفن الاخلاط فهذه متعفن الاخلاط
 فالحمى وان كانت علة لثبوت بعض الاخلاط في الذهن الا انها ليست علة في الخارج
 بل الامر بالعكس قال واما غير اليقينيات فستة مشهورات وهي قضايا يحكم بها
 لامتراف جميع الناس لمصلحة عامة او رقة او حمية او انفعالات من عادات وشرائع
وله ان يسمي لي رأي اي مرض وله في عبارته مساهلة اي عبارة المصنف تقتضي
 ان يكون البرهان عبارة عن القياس المؤلف من الضروريات الست مع ان البرهان عبارة
 من الضروريات الست والنظريات وهما اليقينيات قال التفتازاني مقدمات البرهان
 لا تجب ان تكون من الضروريات الست المنتهية اليها فمراد المصنف ان القياس
 الذي مواد الاول من الضروريات الست سواء كانت مقدمة ضرورية
 امكسبتين او مختلفتين يسمي برهاناً وما يقال ان البرهان لا يتألف من الضروريات
 فعناه انه لا يتألف الا من القضايا يكون التصديق بها ضرورياً سواء كانت ضرورية في
 انفسها او ممكنة او وجودية سواء كانت بديهية ام مكتسبة

و اداب والفرق بينها وبين الاوليات ان الانسان لو حلي ونفسه مع قطع النظر عما وراء عقله لم يحكم بها بخلاف الاوليات كقولنا الظلم قبيح والعدل حسن وكشف العورة مذموم ومراعات الضعفاء محمودة ومن هذه ما يكون صادقا وما يكون كاذبا ولكل قوم مشهورات ولاهل كل صناعة ايضا بحسبها ومساومات وهي قضايا تسلم من الخصم فيبني عليها الكلام له فعدة كسليم الفقهاء مسائل اصول الفقه والقياس المؤلف من هذين يسمى جدلا والغرض منه اقتناع القاصر عن درك البرهان والزمام الخصم ومقبولات وهي قضايا تؤخذ ممن يعتقد فيه لامر سماوي او مز يد عقل ودين كالخوذات من اهل العلم والزهدة ومظنونات وهي قضايا يحكم بها اتباعا للظن كقولك فلان يطوف بالليل فهو سارق والقياس المؤلف من هذين يسمى خطاينة والغرض منه ترغيب السامع فيما ينفعه من تهذيب الاخلاق وامر له بين ومخيلات وهي قضايا اذا اوردت على النفس اثرت فيها تاثيرا عجيبا من قبض او بسط كقولهم الخمر يا قوتية سيالة والعسل مرة مهووة والقياس المؤلف منها يسمى شعرا والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والتنفير وبوجه الوزن والصوت الطيب ووهميات وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في امور غير محسوسة كقولنا كل موجود مشار اليه ووراء العالم قضاء لا يشاهد ولا يولد فعقل والشرايع كانت من الاوليات وعرف كذب الوهم به ووافقته العقل في مقد مات القياس الناتج لنقيض حكمه وانكاره نفسه عند الوصول الى النتيجة والقياس المؤلف منها يسمى مفسدة والغرض منه انحام الخصم **اَوَّل** من غير اليقينيات المشهورات وهي قضايا يعترف بها جميع الناس وسبب شهرتها فيما بينهم اما اشتغالها على مصلحة عامة كقولنا العدل حسن والظلم قبيح واما ما في طباعهم من الرقة كقولنا مراعاة الضعفاء محمودة واما ما فيهم من الحمية كقولنا كشف العورة مذموم واما انفعالاتهم من مآذاتهم كقبح ذبح الحيوانات عند اهل الهند وعدم فحمة مذخيرهم او من شرائع واداب كالامور الشريفة وغيرها وربما تبلغ الشهرة بحيث تلبس بالاوليات ويفرق بينهما بان الانسان لو فرض نفسه خالية عن جميع الامور المغائرة لعقله حكم بالاوليات دون المشهورات وهي قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة بخلاف الاوليات ولكل قوم مشهورات بحسب مآذاتهم

وان ابيهم وكل اهل صناعة ايضا مشهورات بحسب صناعاتهم ومنها المسلمات وهي
قضايا تسلم من الخصم وينبغي عليها الكلام لدفعه سواء كانت مسلمات فيما بينهما
خاصة او بين اهل العلم كتسليم الفقهاء مسائل اصول الفقه كما يستدل الفقيه على
وجوب الزكاة في حلي البالغة بقوله عليه السلام في الحلي زكاة فلو قال الخصم
هذا خبر واحد فلا تسلم انه حجة فيقول له قد ثبت هذا في علم اصول الفقه ولا بد ان
تأخذ به هنا مسلما والقياس المؤلف من المشهورات والمسلمات يسمى بجداول الغرض
عنه الزام الخصم واتناع من هو قاصر عن ادراك مقدمات البرهان ومنها المقبولات
وهي قضايا تؤخذ من معتقدية املا من سماوي من المعجزات والكرامات كالانبياء
والاولياء وما لا اختصاص بمزيد مثل ودين كاهل العلم والزهدي وهي نافعة جدا في تعظيم
امر الله والشفقة على خلق الله تعالى ومنها المنطونات وهي قضايا يحكم بها العقل
حكمارا اجماع تجوز نقيضه كقولنا قلان يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل فهو
سارق والقياس المركب من المقبولات والمنطونات يسمى خطا بئذ والغرض منه ترفيع
الناس فيما ينفعهم من امور معاشهم ومعادهم كما يفعاله الخطباء والوعاظ ومنها
المخيلات وهي قضايا يخيل بها فبثائر النفس منها ايضا وبسطا فتتغرا وترغب كما اذا
قيل الخمر يا قوتية ميلة انبسطت النفس ورغبت في شربها واذا قيل العسل مرموقة
انقبضت النفس وتنفرت عنه والقياس المؤلف منها يسمى شعرا والغرض منه انفعال
النفس بالترغيب والترهيب ويزيد في ذلك ان يكون الشعر عاوي ووزن لطيف وينشد
بصوت طيب ومنها الوهمات وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في امور رقيقة محسوسة

قوله الحلي بيرايه والحلي بالضم والتشديد جماعة صراح **قوله** المنطونات اذ المنطونات
تطلق بمعنى من احدهما الحكم الذي لا يكون جاز ما وهذا الظن هو الذي يحكم به
لتابعة الظن واثبات الحكم الذي يكون بازاء اليقين وهو شامل للجهل المركب
والظن الصرف واعتقاد المقلدين والمعنى بالظن ههنا هو الاول **قوله** مرة بالضم تلخ
قوله مهومة التهويع بقي آوردن **قوله** ترهيب ترماندين **قوله** على وزن لطيف قال
المحقق التفتازاني الوزن هيئة تابعة لنظام ترتيب الحركات والسكنات وتناسبها في العدد
والمقدار بحيث تجد النفس من ادراكها لذة مخصوصة يقال لها الذوق وانشاد شعرا واندين

وانما نفي بالامور الغير المحسوسة لان حكم الوهم في المحسوسات ليس بكاذب كما اذا
حكم بحسب الحسناء وبيع الشواء وذلك لان الوهم قوة جسمانية للانسان بهيادرك
الجزئيات المنتزعة من المحسوسات فهي تابعة للحس فاذا حكم على المحسوسات
كان حكما صحيحا وان حكم على غير المحسوسات باحكامها كانت كاذبة كالحكم بان
كل موجود مشار اليه وانورا العالم فضاء لا يتناهي فان الحس والوهم سبقا الى
النفوس وهي متجذبة اليهما مسخرة لهما حتى ان احكام الوهميات ربما لم يتميز عندنا
من الاوليات ولولا دفع العقل والشرع وتكذيبهما احكام الوهم بقي الثبا سها بالاوليات
ولم يكن يرتفع اصلوهما يعرف به كذب الوهم انه يساعد العقل في المقدمات المنتجة
تقبض ما حكم بها كما يحكم الوهم بالخوف عن الموتى مع انه موافق للعقل في ان الميت
جماد والجماد لا يخاف منه المنتج كقولنا الميت لا يخاف منه فاذا وصل العقل والوهم الى
النتيجة تكذب الوهم وانكرها والقياس المركب منها يسمى مفسطة والغرض منه تغليب
الخصم واسكاته واحاطم فائدته لمعرفة الاحتراز عنها قال والمغالطة قياس يفسد صورته
بان لا يكون على هيئة منتجة لاختلال شرط معتبر بحسب الكمية والكيفية او الجهة
او مادته بان يكون بعض المقدم والمطلوب شيئا واحدا الكون الالفاظ مترادفة كقولنا كل
انسان بشر وكل بشر خفاك فكل انسان خفاك او كاذبة شبيهة بالصادقة من جهة
اللفظ كقولنا الصورة الفرس المنقوشة على الحائط هذا فرس وكل فرس سهل ينتج ان
تلك الصورة سهالة او من جهة المعنى كعدم مراعاة وجود الموضوع في الموجبة كقولنا
كل انسان وفرس فهو انسان وكل انسان فرس فهو فرس ينتج بعض الانسان فرس
موضع الطبيعية مقام الكلية كقولنا الانسان حيوان والحيوان جنس ينتج الانسان جنس
واخذ الامور الذهنية مكان العينية وبالعكس فعليك بمراعاة كل ذلك لئلا تقع في الغلط
والمستعمل للمغالطة يسمى سوفسطائيا ان قابل بها الحكيم ومشاعبا ان قابل بها
الجدلي **اَوَّلُ** المغالطة قياس فامد اما من جهة الصورة او من جهة الماسة اما من جهة
الصورة فان لا يكون على هيئة منتجة لاختلال شرط معتبر بحسب الكمية والكيفية او
قوله شواء فيحتملوزشت روي قوله وذلك لان اه اي كون حكم الوهم في المحسوسات
صادقة وفي غيرها كاذبة لان اه

البهجة كما اذا كان كبرى الشكل الاول جزئية او صغرى سالبة او ممكنة واما من جهة المادة
 فبان يكون المطلوب وبعض مقدماته شيئا واحدا وهو الصادقة على المطلوب كقولنا
 كل انسان بشري وكل بشر ضاحك فكل انسان ضاحك او بان يكون بعض المقدمات كاذبة
 شبهة بالصادقة وشبه الكاذب بالصادق واما من حيث الصورة او من حيث المعنى اما
 من حيث الصورة فكقولنا الصورة الفرس المنقوشة على الجدار انها فرس وكل فرس صهيال
 ينتج ان تلك الصورة صهيالة واما من حيث المعنى فكعدم رعاية وجود الموضوع في الموجبة
 كقولنا كل انسان وفرس فهو انسان وكل انسان وفرس فهو فرس ينتج ان بعض الانسان
 فرس والغلطية ان موضوع المقدمتين ليس بموجودا في شيء موجود يصدق عليه
 انه انسان وفرس وكوضع القضية الطبيعية مقام الكلمة كقولنا الانسان حيوان والحيوان
 جنس ينتج ان الانسان جنس واما تغير العبارات فيقال الجنس ثابت للحيوان والحيوان
 ثابت للانسان والثابت للثابت لا شيء ثابت لذلك الشيء فيكون الجنس ثابتا للانسان
 ووجه الغلطان الكبرى ليس بكلمة وكخذ الذهنيات مكان الخارجيات كقولنا الحدوث
 حادث وكل حادث فله حدوث فالحادث له حدوث وكخذ الخارجيات مكان
 الذهنيات كقولنا الجوهر موجود في الدهن وكل موجود في الدهن فهو قائم بالدهن
 وكل قائم بالدهن فهو عرض ينتج ان الجوهر عرض فلا بد من مراداة جميع ذلك لثلاثة
 نية الغلط وفي اخذ وضع الطبيعية مقام الكلية من باب فساد المادة نظر لان الفسادية
 ليس الا اختلال شرط الانتاج الذي هو الكلية فحينئذ يكون من باب فساد الصورة لا المادة
 ومن يستعمل المغالطة فان قابل بها الحكم فهو وسطا ئي وان قابل بها الجدا ئي فهو
 قوله فالحادث له حدوث فان الحدوث موجود في الدهن والحكم عليه قضية ذهنية
 والحادث خارجي لان الحكم عليه بالحدوث هو الموجود الخارجي قوله في الدهن
 انه فان قضية التي محمولها الموجود في الدهن قضية ذهنية وقوله وكل موجود في
 الدهن قائم بالدهن قضية نزل الموجود في الدهن بمنزلة الموجود في المحل فقد اخذ
 الخارجية مكان الذهنية لان الحكم على الموجود الذهني بالقيام بالشيء اخذ الخارجية
 مكان الذهنية عظام قوله فهو وسطا ئي اي منسوب الى الحكمة الموهبة بانه يروجها
 والمشافي من المشافهة وهي بايثد يكرشور انكيختن

مشافهي قال البحث الثاني في اجزاء العلوم وهي موضوعات وقد مر فيها ومبادئ وهي
حدود الموضوعات واجزاءها وامراضها الذاتية والمقدّمات غير البينة في نفسها
الماخوذ على هبيل الوضع كقولنا ان نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم وان نعمل
بأي بعد وعلى كل نقطتين دائرة والمقدّمات البينة بنفسها كقولنا المقادير المساوية
لمقدّار واحد متساوية ومسائل وهي القضايا التي يطلب بها نسبة محمولاتها إلى
موضوعاتها في ذلك العام وموضوعاتها قد تكون موضوع العلم كقولنا كل مقدّار
مشارك للاخر او مبادئ وقد تكون هو مع عرض ذاتي كقولنا كل مقدّار وسطي النسبة
فهو ضلع ما محيط به الطرفان وقد يكون نوعه كقولنا كل خط يمكن تنصيفه وقد تكون
نوعه مع عرض ذاتي كقولنا كل خط قائم على خطين زاويتي جنبتيه اما قائمتان او
متساويتان لهما وقد تكون عرضا ذاتيا كقولنا كل مثلث زاياه مثل قائمتين واما
محمولاتها فخرجة من موضوعاتها لامتناع ان يكون جزء الشيء مطالوبا بثبوته له
بالبرهان وليكن هذا الخراج الكلام في هذه المسألة والحمد لله العبد والعقل والهداية
والصوة على محمد وآله منجى الخلائق من الغواية واصحابه الذين هم اهل
الدراية والحمد لله الاول والاخر **أقول** اجزاء العلوم ثلاثة موضوعات ومبادئ ومسائل
اما الموضوع فقد مرّ في صدر الكتاب وهو اما امر واحد كالعدد للحساب واما امور
متعددة فلا بد من اشتراكها في امر يلاحظ في سائر مباحث العلم كموضوعات هذا
الفن فانها مشتركة في الاتصال إلى المطلوب مجهول والالجاز ان يكون العلوم
المفتقرة علما واحدا واما المبادئ فهي التي يتوقف عليها مسائل العلم وهي اما
تصورات واما تصديقات اما التصورات فهي حدود الموضوعات واجزائها
وجزئياتها وامراضها الذاتية واما التصديقات فاما بينة بنفسها وتسمى بعلوم متعارفة
كقولنا في علم الهندسة المقادير المساوية لشيء واحد متساوية واما غير بينة بنفسها
قوله وهي حدود الموضوعات كحد الكلمة في النحو واجزائها كحد اللفظ وحد
الوضع وجزئياتها كحد الاسم والفعل والحرف وامراضها كحد الامر فرع والمنصوب
والمجرور **قوله** واما المبادئ اية الفرق بين المقدمة والمبادئ ان المقدمة اعم من
ان يكون مسائل ذلك العلوم اولاً والمبادئ لا تكون الا مسائل

فان اذ من المتعلم لها يحسن ظن محبت اصوله ووضوئه كقولنا لنا ان نصل بين
 كل نقطتين بخط مستقيم وان تلقاها بالانكار والشك سميت مصادرات كقولنا
 لنا ان نعمل باي بعد وعلى كل نقطة شينا دائرة وفي كون الموضوع جزءا من العلم
 على حده نظر لانه ان اريد به التصديق بالموضوعية فهو ليس من اجزاء العلوم
 لعدم توقف العلم عليه بل هو من مقدمات الشروع فيه على ما مروا ان اريد به
 تصور الموضوع فهو من المبادئ وليس جزءا اخر بالاستقلال واما المسائل فهي
 المطالب التي يبرهن عليها في العلم ان كانت كسبية ولها موضوعات ومحمولات
 اما موضوعها فقد يكون موضوع العلم كقولنا كل مقدارا اما مشاركا لآخر ومباين
 للآخر والمقدار موضوع لعلم الهندسة وقد يكون موضوع العلم مع مرض ذاتي كقولنا
 كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان فالمقدار موضوع العلم وقد
 اخذ في المسئلة مع كونه وسطا في النسبة وهو مرض ذاتي وقد يكون نوع موضوع
 العلم كقولنا كل خط يمكن تنصيفه فان الخط نوع من المقدار وقد يكون نوع موضوع
قوله ان كانت كسبية وان كانت بدئية فلا يبرهن كالشكل الاول من الاشكال الاربعة
 والبواقي مبرهن عليه لانه كسبي **قوله** كل مقدارا اما مشاركا او مشاركة المقدارين
 ان يعد هما عدد غير الواحد كالاربعة والمباينة ما يقابله مع كونه وسطا في النسبة اي
 كونه بين مقدارين نسبة الى احد هما مثل نسبة الاخر اليه كالاربعة بين الاثنين
 والثمانية فانها نصف الثمانية كما ان الاثنين نصف لهما معنى كونها ضلع ما يحيط به
 الطرفان ان الحاصل من ضربه في نفسه مثل الحاصل من ضرب احد الطرفين
 في الآخر **قوله** وسطا في النسبة ومعنى كونه وسطا في النسبة كونه بين مقدارين نسبة
 الى احد هما مثل نسبة الاخر كالاربعة مثلا بين الاثنين والثمانية فانها نصف الثمانية
 كما ان الاثنين نصف الاربعة **قوله** فهو ضلع ما يحيط به الطرفان ومعنى كونه ضلع
 ما يحيط به الطرفان هو ان الحاصل من ضربه في نفسه مثل الحاصل من ضرب احد
 الطرفين في الآخر فالحاصل من ضرب الاثنين الذين هما احد طرفي الاربعة في الثمانية
 التي هي طرف آخر فيها هو الحاصل من ضربه في نفسه فان الحاصل من ضرب الاربعة
 في الاربعة ستة عشر فكذا الحاصل من ضرب الاثنين في الثمانية ستة عشر

العلم مع عرض ذاتي كقولنا كل خط قام على خط آخر فان زاويتي جنبيه اما قائمتان او مساويتان لهما فالخط نوع من المقدار وقد اخذ في المسئلة مع قيامه على خط اخر وهو عرض ذاتي للمقدار وقد يكون عرضا ذاتيا كقولنا كل مثلث فان زوايا و مثل قائمتين فالمثلث عرض ذاتي للمقدار وقد يكون نوع عرض ذاتي كقولنا كل مثلث متساوي الساقين فان زاويتي قاعدته متساويتان فهذه موضوعات المسائل وبالجملة هي اما موضوعات العلم او اجزاؤها او امر اضها الذاتية او جزئياتها واما محم ولا نهانهي الامراض الذاتية لموضوع العلم فلا بد ان تكون خارجة عن موضوعاتها لا متناع ان يكون جزء الشيء مطبوعا بالبرهان لان الاجزاء بينة الثبوت للشيء وليكن هذا اخر ما اردنا ايراد في هذه الاوراق والحمد للواجب الوجود ومغيص الازراق والصلاة على افضل البشر على الاطلاق محمد المبعوث لتتميم مكارم الاخلاق وعلى اله
مصاييم الحجى واصحابه مفا تيمم الحجى

قوله الحجى بكسر الاول وفتح الجيم خرد جمعه احياج



قوله قائمتان هـ كذا



قوله او مساويتان هـ كذا



قوله او مثلث متساوي الساقين هـ كذا

ثم تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية المنسوب إلى قطب الدين محمد بن محمد الرازي ومن تصانيفه شرح المطالع والمحاكمات بين شرحي الاشارات ورسالة التصور والتصديق وحاشيتان على الكشاف صغيرهما تسمى ببحر الاصول والكبرى مؤسوم بنجفة الاشراف قرأ على العلامة قطب الدين الشيرازي ثم اخذ من ابن مطهر حلي ولما تلمذ عند الحلي وكتب حاشية على كتاب قواعد الاحكام اذعت الامامية بانه كان منهم وخدمة العلامة تقي الدين السبكي الذي هو من كبار فقهاء الشافعية في طبقات العلماء الشافعية والجملة كان اماما في العلوم العقلية ماهر ابد فائق النقلة تصانيفه وافية وتعاريفه صافية اهتمنى العلماء بها وحمد الفضلاء عليها توفي في اثنى عشر من ذي القعدة سنة ستة وستين وسبع مائة في دمشق

وقد استتب طبع هذا الكتاب مع نبذة من حواشيه المفيدة للطلاب يعون الله وتوفيقه في مطبعة التعليم للمعنى بطبعة محمد ابراهيم بن محمد مدين الله الانصاري الدردائي عفي الله عنهما بتصحيم الصفي اللوذمي المولولي يازملي البرونوي ثم الدهلوي

باهتمام منشي بقاء الله سلامة الله

سنة الف ومائتين وتسعة وخمسين في مدرسة بندر ملكنة

والحمد لله رب العالمين

هذه نسخة ابن كتاب مطبوعه خالي از مهر محمد ابراهيم باشد مسروق است

خا ط نامه

تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية

صفحة	مطر	غلط	صحيح
٦	٨	لا اقيسة	الاقيسة
٧	٩	انما	وانما
٨	٣	واثبات	اواثبات
١٠	١٠	ارادتم	ارادتم
ايضا	١٣	عني	عني به
١٨	٥	معلوما	معلوما بشي آخر
ايضا	١٢	وما	واما
٢٢	٢	فعني	فعني
ايضا	٦	معيني	معيني
٢٢	١٢	بازء	بازاء
٢٨	٩	اعتبار	الاعتبار
٣٥	٢	كان	بل كان
٣٦	٢	شبت	مشبت
٣٦	٢	جاز	فقد جاز
٣٩	٧	الكليات	من الكليات
ايضا	١١	اللامكان	اللامكان
٣٥		وحد	واحد
٣١		لتريف	التعريف
٣٥		او هو	وهو

صفحة	مصر	قسط	صحيح
ايضا	١٨	المشترك الاول	المشترك الثاني جزءا
٣٦	١	فكيون	من تمام المشترك الاول
٣٦	٩	من يكون	فيكون
٥٨	١١	جوهر	من ان يكون
٥٢	٢	فهو	جوهر
٥٩	١٧	معينا	فهو
٦٠	١٨	الاضاف	معينا
٦٣	١٠	الناطق	الاصناف
٦٨	١٨	الكيفته	او الناطق
٦٩	١٥	الحاصلة	في الكيفية
٧١	٧	تحمل	اي الحاصلة
٧٨	٢	الافراد	تحمل
٨٣	٢	المحكوم عليه حقيقة	الافراد لا يكون ثابتا
٩٠	٣	الجزئيتين	لكل الافراد
٩١	٢٠	النسبة	المحكوم عليه حقيقة
٩٢	٧	فانها	الموجبتين الجزئيتين
٩٣	١٣	المعدلة	النسبة
٩٥	١٦	اللفظي	فهما
٩٥	١٨	هوليس	المعدلة
٩٧	٢	بالضرورة ملين	اللفظي
			زيد هوليس
			بالضرورة دل
			بالضرورة ملين

صحة	مطر	غلط	صحیح
٩٩	٢	هلب	اوملب
١٠١	١٠	ني	في
١٠٢	٢	ضروة	ضرورة
١٠٣	٨	الساسة	السادسة
١١٢	٢	جرءا	جروءا
١١٦	١٠	الضرورة	اللاضرورة
١١٧	٩	ما	اما
١٢٥	١	انما	انسانا
١٢٧	١	الكلّة	الكلية
١٢٩	٢	موجودا	موجودا
ايضا	٣	حمايعين	حمايتين
١٣١	١	منفصلة	منفصلة والمتصلة
			مقدم
١٣٥	١٧	انشا	انسان
١٣٩	١٢	المطلقة	المطلقة العامة
١٣٨	٣	الموضوع	وصف الموضوع
١٤٢	١٣	المضقيس	المنطقيين
١٤٨	٢٣	له	له وناخذ
١٤٣	١١	الاولى	الاول
١٤٥	٢	فجعلها	فنجعلها
١٤٦	١	كليات	الكليات
ايضا	٧	هذه الشكل	هذا الشكل
ايضا	٨	الثلث	الثالث

